



189

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة

تأليف: جان ماري بيلت

ترجمة: السيد محمد عثمان



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

189

عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة

تأليف: جان ماري بيلت

ترجمة: السيد محمد عثمان



المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تصدير الطبعة الثانية: 7

تنبيه: 9

الفصل الأول:
ثقافة تنحرف عن الطريق 13

الفصل الثاني:
توسع يتسارع 31

الفصل الثالث:
بيئة تنضب 55

الفصل الرابع:
نحو تربية تستهدف الأزمة 97

الفصل الخامس:
أنشودة الماضي السعيد 119

الفصل السادس:
فوضى تتمخض عن الحرية 133

الفصل السابع:
العدالة مطلب الحرية الأول 157

الفصل الثامن:
دروس يتعلمها الاقتصاد من الإيكولوجيا 169

الفصل التاسع:
ثقافة جديدة ومدرسة قديمة 195

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

الفصل العاشر:
من التنافس إلى التعاون **209**

الفصل الحادي عشر:
نحو أخلاقية جديدة **229**

الفصل الثاني عشر:
الباب الضيق **241**

المؤلف في سطور **257**

تصدير الطبعه الثانيه

الإهداء
إلى روجيه كلين
الذي جاء هذا الكتاب
ثمرة لصداقته، ولجهدنا المشترك
«في مغامرة الحياة، يكمن جوهر الحياة»
سانت تيريز دافيلا

انقضى أكثر من عشر سنوات منذ أن صدرت الطبعة الأولى من كتاب «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة»، عشر سنوات اجتازت أثناءها الإيكولوجيا(*) أولى محنها. ذلك أن الأولوية التي أعطيت للمشكلات الاقتصادية في تلك الفترة المتأزمة ترتب عليها نسيان الاهتمامات الإيكولوجية، والحرص على نوعية الحياة، اللذين اندرجا آنذاك في عداد الكماليات التي يقتصر حق الاستمتاع بها على البلدان التي حققت قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي.

غير أن الوقائع لم تلبث أن كذبت وجهة النظر هذه التي رأت في الإيكولوجيا مجرد توجه اختياري للبلدان ذات الاقتصاديات القوية. وتمثلت تلك الوقائع أولا في ظاهرة المطر الحامضي، ثم في كارثة تشيرنوبيل، وأخيرا في التحذيرات المتعلقة بما يطرأ من تغيرات على المناخ العالمي، وعلى طبقة الأوزون التي أيقظت جميعها وعيا عاما ترتب عليه تكريس السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات لبحث مشكلات الأرض. فتعاقبت حلقات البحث والندوات والاجتماعات الحكومية بمعدل لم يسبق له مثيل من قبل، وإزاء تيقظ الرأي العام على هذا النحو، عكف العلميون والمسؤولون السياسيون أخيرا على فحص «الأمراض» التي يعاني منها كوكب الأرض، وعلى دراسة «الإسعافات الأولية» التي يتعين

(*) ecologie: علم دراسة البيئة [المترجم]

تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة. وفي الوقت نفسه، أثبت ظهور «الخضر» أو أنصار البيئة على مسرح السياسة اهتمام المواطنين المتزايد بهذا التيار الجديد الذي لم يألفوه لدى الجماعات السياسية التقليدية.

ومن جهة أخرى، فعلى حين يمكن الإفاضة إلى ما لا نهاية في مناقشة الأعراض التي تنم عن اعتلال صحة الأرض، فإن أسباب هذا المرض تظل، في الأغلب، على غموضها! والواقع أن هذه الأسباب تنتمي أولا وفوق كل شيء، إلى المجال الأخلاقي والفلسفي.

وهدف هذا الكتاب، «عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة»، هو تحليل هذه الأسباب وتقييم تأثير هذا المنحى الأخلاقي الجديد، ومن ثم رسم بعض الخطوط العريضة لإستراتيجيات المستقبل.

ومن الواضح أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تحقيق هذه الأهداف، ولا يبدو من معاودة قراءة الطبعة الأولى من هذا الكتاب أن هناك ما يستوجب إدخال تعديلات جذرية على ما جاء به من أفكار. فقد أغرقتنا وسائل الاتصال بالمعلومات عن المشكلات البيئية الخطيرة دون أن تبين لنا مع ذلك إلى أي حد كانت هذه المشكلات نتيجة منطقية لخلل وظيفي عميق في المجتمع الصناعي الذي وقع في شباك إفراطاته وتناقضاته. والفصل في هذا الأمر هو ما ينبغي تحقيقه مع توخي ما يقتضيه ذلك من نظرة متجردة في هذا العقد الأخير من القرن العشرين.

ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا الكتاب في مجاله بقسط متواضع في خدمة الإيكولوجيا، ذلك المجال الرئيسي من مجالات اهتمام الألف الثالث الميلادي.

ج. م بيلت

يناير 1990

تنبيه

يمكن أن يكون هذا الكتاب مثارا للتساؤل. فمن الصعب إدراجه في عداد الأنماط المألوفة من الكتب، وهو يقع على هامش التيارات الكبرى المعاصرة. وسيكون من المتعذر على هذا المذهب الإيكولوجي أو السياسي أو ذاك أن يتبناه، ومن ثم فإنه يثير-شأنه شأن مؤلفه-شكوك الجميع.

وآمل ألا ينظر القارئ إليه إلا على أنه تأملات خطرت ببال عالم بيولوجي ملتزم بشؤون المجتمع، يحب الاستمتاع بالزهور في حقولها، ويؤثر ذلك على دراسة النباتات الميتة في معاشبها، ولا يؤمن بسحر المعادلات الرياضية بقدر ما يؤمن بالنتائج المحتملة للتجارب الدؤوب وسحر التأملات الجسورة، ويرهب التحيزات التجريدية التي يتسم بها عصرنا، لأنها تفرغ الواقع من محتواه وتجرد الحياة من مذاقها ولونها وتتمخض عن مسوخ باردة تكتم الأنفاس.

ولأن هذا الكتاب يتحدث عن الأزمة الراهنة والانكماش الاقتصادي والتضخم المالي، فإنه سيبدو متماشيا مع الأحداث الجارية. غير أن هذا ليس إلا مظهرا فحسب، إذ إنه لا يتناول الوقائع إلا ليحسن فهم التطورات التي أفضت إليها. وإذا كان يحلل ضروب السلوك الفردية والجماعية، فما ذلك إلا لكي يكشف عن الدوافع الكامنة وراءها. وإن ما يراه المؤلف في اتجاهات المعاصرين ومواقفهم وفي مسار تطور ليس من السهل إدراكه أو التكهن به،

لهو إنسان كل عصر وحياة كل زمان.. اللذان يجب اليوم المسارعة إلى فهم القواعد المتحكمة في مسارهما، وإلا أصبح كل شيء ممكنا، حتى الكارثة ذاتها.

وسيؤخذ على هذا الكتاب أنه يخلط بين الموضوعات المختلفة، وأنه يؤثر الدروب المتشابكة على الطرق الكبرى المحددة المعالم، ولا يزدري التنزه بغير هدف ولا غاية. وهو ينتقل من البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية سعيا إلى التوفيق بين شقيقتين متعاديتين، ويمزج في بوتقة واحدة كلا من الاقتصاد والإيكولوجيا، ويتطرق إلى الفلسفة آملا أن يستخلص منها نظاما أخلاقيا جديدا، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان.

ولكن وراء هذه الفوضى الظاهرة، هناك أسلوب معين في الرؤية والإحساس والفعل، يسعى إلى إضفاء قدر من التماسك والتناسق من خلال الجمع بين العناصر المتفرقة في رؤية توليفية جامعة.

ولأن هذا الكتاب أغنى بالحدس والبداهة منه بالبراهين العلمية، فهو لا يدعي أنه يجد لمشكلات الساعة حلولا عملية ربما تفقد جدواها غدا. ذلك لأن المواقف في تطور دائم، ومن ثم كانت حلولها أيضا دائمة التغير، ومن هنا كان حرصه على استخلاص الحقائق الأكثر دواما والأبعد غورا، وعلى التوصل إلى الثوابت الكبرى التي يتيح حسن إدراكها تلافي كثير من الأخطاء.

ويشمل مجال التحليلات المقترحة مجموع النظم الفرعية التي تتألف منها، على هذا الكوكب، المجتمعات الغربية الصناعية، ولاسيما المجتمعات الأوروبية بالنظر إلى أنها شهدت، منذ الثورة الصناعية الأولى، تطورات تاريخية متشابهة وتواجه صعوبات متماثلة.

ويعرض المؤلف أفكاره هذه دون ادعاء كما تعنّ له: على السجية وإن لم يكن دون ترو طويل. وهو إن بدا أحيانا لاذع النقد، فانه يستهدف بنقده «النظام» أكثر مما يستهدف الأشخاص الذين يظلون جديرين بالاحترام، لأنهم يجدون أنفسهم مغتربين في ظل هذا النظام. وهو يلتمس العفو عما لم يستطع تجنبه من أوجه قصور أو من افتقار إلى الدقة أو من إغفال لأمور واضحة للعيان، ذلك لأن هناك دائما مخاطرة في الخروج عن الدروب المطروحة، واستيطان الأماكن المتطرفة، والعيش قرب الحدود غير الآمنة.. والمرء ينسى دائما شيئا عند التأهب للقيام برحلة، ولكن المهم هو الرحيل

ذاته، وترك الأبواب المفضية إلى المغامرة والأمل في المستقبل مفتوحة.

خ. م. بيلت

الباب الأول
نهاية العالم

1 ثقافة تنحرف عن الطريق

تعد أزمة البيئة منطلقا مناسبا لمحاولة فهم الكيفية التي استطاع بها تطور العلوم وتحول الأفكار-منذ قرون من الزمان-تجريد إنسان الغرب من مركز ظل يتمتع به آلافا من السنين، تاركا إياه يتيما في مجتمع شهد إنجازات تكنولوجية وثراء ماديا لم يسبق لهما مثيل.

أولا-الصدمة الإيكولوجية

يمارس إنسان اليوم على البيئة اعتداءات كثيرة تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال السالفة. فقد أوجد، بما أحرزه من تقدم تكنولوجي، بيئة جديدة لا تنفك عن التحول والتبدل، وتفرض نفسها عليه وتقتضي منه جهدا دائما من التغير والتكيف. وتضافر فقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية، والقطيعة المفاجئة مع الماضي، ونبذ التقاليد العريضة-التي كانت تنهض على أسس تجريبية لا تخلو من الحكمة-على أن تثير في نفس الإنسان الحديث مشاعر القلق والافتقار إلى الجذور.

ومن المؤكد أن هذه الانحرافات المرضية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ليست

«الله هو الله، فهلا فهمت؟»

موريس كلافيل

ظاهرة جديدة. فقد أنشئت المجتمعات الصناعية الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دون إيلاء أي اعتبار لما أصبح يعرف اليوم باسم «البيئة» فالتخريب الذي لحق بالمواقع الطبيعية لا يرجع تاريخه إلى الأمس القريب، وإنما تعين الانتظار حتى تفرض آثار تطور لا ضابط له ونمو هائل على مداركنا على صعيد الكوكب لكي يتيقظ فجأة وعي الإنسان الحديث بها ويحاول أخيرا أن يدفع ضررها.

وفي تيقظ الوعي على هذا النحو الجديد كل الجدة ما يدعو إلى التأمل والتفكير. فبعد أن كان الإنسان دائما يواجه طبيعة تخضعه لقوانينها، أحرز في نظره نصرا حاسما عليها: فهو الأقوى منذ الآن، أو على الأقل ذلك هو ما يعتقده. صحيح أنه مازال يتعين عليه أن يتعلم كيف يتحكم في تقلبات المناخ. وأن يتكهن بالهزات الأرضية أو يدرأها.. إلخ غير أنه لا يخامره شك في أن علومه وتقنياته سوف تتيح له هدم هذه الحصون المتبقية لطبيعة يعتقد أنها أصبحت خاضعة لسلطانه.

وعندئذ طرأ على الأوضاع تحول جذري. فقد كان على أسلافنا أن يتقوا شر أهواء الطبيعة ونزواتها. وما كان بالإمكان إقناع أي منهم بأن وقتا سيأتي يتعين فيه حماية الطبيعة من تصرفات الإنسان. وكانت علاقتهم ببيئتهم تحكمها غرائزهم والبنى القائمة آنذاك. فمن منا كان يجسر على الظن بأن هذه العلاقات سوف ترقى يوما إلى مستوى الوعي وتغدو موضوعا يتناوله علم جديد هو الإيكولوجيا؟ بل من منا كان يظن أن ضرورة تحليلها وإقامتها على أسس عقلانية سوف تجبرنا على التضحية بمصالح عاجلة في سبيل خيارات متروية من شأنها أن تصون التراث الطبيعي في المدى البعيد؟

ها هو الإنسان إذن وقد تحررت غرائزه من سلطان الطبيعة واضطر إلى أن يخضع لسلطان العقل مجالا فسيحا وجديدا من مجالات حياته الفردية والجماعية، ألا وهو مجال علاقاته مع البيئة. وقد فعل ذلك على غرار ما وجب عليه أن يفعله، أو بالأحرى ما حاول أن يفعله، إزاء حياته الوجدانية والجنسية التي كتب عليها هي الأخرى أن تخضع لتنظيم إرادي مادامت قد تعطلت منذ ظهور الإنسان تلك الآلية الرائعة التي أملت على كل نوع حيواني طقوس فترات خصوبته وتواترها ومدتها، ومن ثم «أسلوب»

جماعه وإيقاعه.

وأخيرا فإنه عندما استيقظ وعي الإنسان بالطبيعة المحيطة به، اكتشف في الوقت نفسه تبدل علاقاته بها: إذ وضع نفسه خارجها لكي يراها على نحو أفضل. ولكنه نمى آنذاك ميلا ضارا إلى رؤية نفسه مستقلا عن الطبيعة: مما أفضى إلى فصم روابط التضامن القوية التي كانت تربط بين الإنسان وبيئته.

ثانيا-من الثورة الكوبرنيقية إلى الثورة الداروينية

وليس مفهوم البيئة مع ذلك مفهوما جديدا. وكان يفسر في البداية بمعناه المحدود الدال على المأوى، وذلك من جهة أخرى هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة «إيكولوجيا» التي اقترحها إرنست هايكل سنة 1866. غير أن هذا البيولوجي الألماني العظيم استطاع في التو أن يضفي على اللفظة التي اقترحها معنى بالغ الاتساع ويتسم بحداثة مثيرة للدهشة. فقد رأى أن الإيكولوجيا هي «مجموع العلاقات الودية أو العدائية التي تربط الحيوان أو النبات ببيئته غير العضوية أو العضوية، بما في ذلك سائر الكائنات الحية». ويضيف هايك قائلا: «إن مجموع تلك العلاقات المعقدة هو الذي رأى فيه داروين شروط الصراع من أجل الحياة». وكما نرى، كان هايكل قد تأثر، شأنه شأن كثير من العلميين في عصره، بكتابات داروين، ولاسيما بكتابه الرائع عن أصل الأنواع والانتقاء الطبيعي الذي كان قد صدر منذ بضع سنوات (1859).

- علاقات متبادلة معقدة

وكان داروين قد أصر في هذا الكتاب على تعقد الروابط بين الكائنات الحية أيا كانت درجة التباعد بينها في نظام الطبيعة. من ذلك مثلا أن انتباهه قد استرعي إلى الروابط الوثيقة بين زهور نفل المروج (البرسيم الأحمر) وبين الطنانة التي تخصبها. وترتبت على هذه الملاحظة سلسلة من النتائج صدها روجيه داجوز[1]: «يقول داروين: إن الطنانة هي وحدها التي تزور نفل المروج نظرا لأن أنواع النحل الأخرى لا تستطيع بلوغ رحيق النفل، ومن الممكن بناء على ذلك أن نرجح أنه لو اختفى جنس الطنانة من إنجلترا أو أصبح نادرا فيها، لندر أو اختفى تماما بنفسج الثالوث ونفل المروج.

وعدد الطنانات في أي إقليم معين يتوقف إلى حد بعيد على عدد فئران الحراج التي تدمر عشوشها وأقراص عسلها. ويذكر في هذا الصدد أن الكولونيل نيومان، الذي تعمق في دراسة عادات الطنانة، يعتقد أن أكثر من ثلثي الطنانات في إنجلترا يدمر كل سنة. ومن جهة أخرى، يعرف الجميع أن عدد فئران الحراج يتوقف أساسا على عدد القطط. ويضيف الكولونيل نيومان قائلا: «لقد لاحظت أن عشوش الطنانات تكثر بالقرب من القرى والمدن الصغيرة، الأمر الذي أعزوه إلى كثرة عدد القطط التي تقتل فئران الحراج». ويستنتج داروين من ذلك أن من الممكن تماما أن يكون وجود السنوريات في مكان ما هو الذي يقرر، في هذا المكان ذاته، وفرة نباتات معينة نتيجة لفعل الفئران والطنانات! ويعقب هايكل على ذلك بقوله إن نفل المروج الذي يتوافر بفضل وجود القطط، يشكل الغذاء الرئيسي للماشية، وأن البحارة يؤثرون أكل لحم البقر، ومن ثم فإن القطط تسهم في جعل إنجلترا قوة بحرية عظيمة. ويذهب توماس هكسلي إلى أبعد من ذلك بقوله: «إن العانسات الإنجليزيات هن السبب في قوة البحرية الإنجليزية نظرا لولعهن الفائق بالقطط».

وأخيرا فإن ب. فيشسر[2] يدفع المزاح إلى غايته فيقول إن القوة البحرية لبريطانيا العظمى، بحرمانها الزوجات من أزواجهن واضطرارها الكثيرين من الرجال إلى حياة العزوبة، لها تأثير واضح في عدد العانسات الإنجليزيات المحبات لقططهن. وبذلك تنغلق دائرة المفعول الرجعي.

وبذلك نكون قد أدركنا بكثير من الواقعية تعدد وتعقد العلاقات بين الكائنات الحية، وبالتالي ضرورة علاقات التضامن فيما بينها. وعلى ذلك فكما يقول هايكل، فإن الإيكولوجيا «علم تناسق الطبيعة» تستهدف تسليط الأضواء على علاقات متبادلة لم تكن تخطر على بال.

وبطبيعة الحال، يفضي التحليل النافذ لداروين وبرهنته على تعقد العلاقات بين الكائنات الحية، إلى فكرة تنطوي على قدر كبير من التوازن ومؤداها أنه في داخل أي نظام إيكولوجي[3]، وفي كافة أنحاء الطبيعة، تقيم الكائنات الحية-النباتات والحيوانات والناس-علاقات جدلية قوامها التنافس والتعاون، ومن هاتين القوتين، النابذة والجاذبة، تنشأ في كل لحظة تلك التوازنات التي لا غنى عنها للحياة. ومن هذه الرؤية الجديدة، انبثقت

في منتصف القرن الماضي مفاهيم الصراع من أجل الحياة، والتوتر، والتكيف، والمقاومة، والمجابهة، والأزمة التي سوف تلعب من ذلك الحين فصاعدا، دورا أساسيا في تفسير الظواهر الحية.

- الانتقاء عملية جارية في كل مكان

بالنسبة إلى داروين، بدت عملية «الانتقاء الطبيعي» هذه التي تمارسها شتى البيئات على الأنواع النباتية والحيوانية، على أنها محرك التطور البيولوجي الذي كان لامارك-الذي يُغفل اليوم أمره دون وجه حق-قد وصفه تحت اسم «التحولية». والواقع أن هذا الانتقاء يؤثر دائما، وسط أية جماعة حية، أصلح أفرادها ويقضي على من عداهم. وتفرز البيئة، بطريقة ما، كائناتها على نحو ما يفعله مربو الماشية أو البستانيون الذين أثارت أساليبهم في تحسين الأنواع الداجنة إعجاب داروين. فهو يرى أن الطبيعة تفعل مثل ما يفعلون ومن ثم «الحيد» البطيء للأشكال والكائنات، وبعبارة أخرى ظاهرة التطور[4]. ويترتب على الآخذ بفكرة الانتقاء الطبيعي التسليم من حيث المبدأ بالتفاوت الجوهري بين ظروف الوجود التي تفرضها الحياة والمجتمع على الأفراد.

وكان المفكرون القدامى قد أدركوا من قبل مفهوم التنافس البيولوجي وإن لم يتطرقوا للمعنى الجديد الذي أضفاه عليه داروين عندما رأى فيه محرك التطور[5]. غير أنه تعين انتظار حلول القرن التاسع عشر لكي يندرج مفهوما البيئة والتطور في عداد العلوم في الوقت نفسه تقريبا ويصبحا مفهومين لا ينفصمان. وهما اليوم يفرضان وجودهما في جميع فروع العلم، نظرا لأنه غدا من المستحيل إعطاء تفسير صحيح لأية ظاهرة، بيولوجية كانت أم اجتماعية، دون دراسة مجموعة العوامل التي تتحكم فيها وتتمثل في تاريخها، وفي الظروف التي نشأت فيها، أي في بيئتها.

- انهيار الخرافات

وجهت المفاهيم التطورية ضربة قاضية إلى الأفكار السائدة آنذاك في الغرب. فقد أدخلت التحولية، الاسم الذي كان يطلق على التطور عندئذ، تغييرات جذرية على رؤية العالم. فبعد الثورة الكوبرنيقية، التي اقتلعت الأرض وما عليها من بشر من مركز العالم، انتزعت الثورة الداروينية النوع البشري من حلم الخلود الذي كان يعيشه. وبدت الأنواع، شأنها شأن الأفراد،

كائنات عابرة في مجرى التاريخ، فهي أيضا تولد وتحيا وتموت. وبالتدريج، حل محل المفهوم الثبوتي للعالم مفهوم دينامي وتطوري، وهو مفهوم يتفق من جهة أخرى مع التقاليد اليهودية المسيحية. وهكذا انهارت خرافة الطبيعة الخالدة في الوقت نفسه الذي انهارت فيه النظم الفلسفية التي كانت تشكل نظيرها الثقافي، ولاسيما المفهوم الأرسطي لعالم قائم على نظام مستقر لا يتبدل. وليس مؤدى هذا مطلقا أن الطبيعة غرقت في خضم من الفوضى، بل معناه أن نظاما جديدا فرض نفسه على العقل، نظاما ينهض على توازنات في حركة دائبة، توضع موضع التساؤل باستمرار وتجدها على الدوام آليات تنظيمية. وقصارى القول أن نهاية ذلك القرن التاسع عشر شهدت تحول الحياة إلى «علاقات جدلية»، شأن المذاهب الفلسفية التي حاولت التعبير عنها في واقعها الراهن، ولاسيما المذهب الماركسي.

ثالثا- تشاؤم مالثوس ومسيحية ماركس

استخرج جويل دي روسناي[6] من المراسلات المتبادلة بين ماركس وإنجلز العبارات التالية ذات المغزى فيما يخص التأثيرات المتبادلة في ذلك الوقت بين العلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية. ففي 12 ديسمبر 1859، كتب إنجلز إلى ماركسي يقول: «إن داروين هذا الذي أنا بصدد قراءة كتاباته، مفكر رائع حقا. فلم يحدث من قبل قط أن بذلت محاولة على هذا النطاق الواسع لإثبات وجود تطور تاريخي للطبيعة، أو على الأقل محاولة أحرزت كل هذا النجاح».

وكانت قد أتيحت لماركس، الذي كان يعيش في لندن، فرصة الالتقاء بداروين. وفي يونيه 1862، كتب بدوره إلى إنجلز يقول: «إن ما يثير مرحي لدى داروين، الذي رأيته من جديد، إعلانه تطبيق نظرية مالثوس على النبات والحيوان. ومن الجدير بالملاحظة أن داروين رأى عند الحيوان والنبات انعكاسات لمجتمعه الإنجليزي بما فيه من تقسيم للعمل، ومنافسة، وفتح لأسواق جديدة، واختراعات، وصراع مالثوسي من أجل الحياة».

لقد تأثر ماركس وداروين كلاهما بمالثوس الذي كان منذ القرن الثامن عشر قد أصر على وجود تكافل يربط بين حجم السكان وبين الموارد المتوافرة في البيئة التي يشغلونها.

- «ويل للفقراء»

في القرن العشرين، نفيت جزئيا في الإقتصادات عالية النمو التنبؤات التي أدلى بها مالثوس. غير أنه يوجد احتمال قوي في أن تتحقق على صعيد الكوكب في القرن الحادي والعشرين. ذلك أن مقولة مالثوس الشهيرة «ويل للفقراء لا تزال تتسم بطابع بيولوجي قوي وتنهض على تحليل بالغ العمق لقسوة التنظيمات الطبيعية التي تحافظ على التوازن السكاني عن طريق الصراع على الغذاء ومن خلال المجاعات عند الاقتضاء. وأن ما يمكن أن نأخذه على مالثوس هو أنه لم يستطع، في أواخر القرن الثامن عشر، أن يدرك أن الإنسان قادر، إن أراد، على تجاوز شريعة الغاب بتأمين توزيع أفضل للموارد على الجميع. وبناء على ذلك فإن سوء سمعة المالثوسية له بعض ما يبرره. ومن جهة أخرى، فليست أعماله العلمية هي التي تعرضه للنقد وإنما هي النتائج الاجتماعية التي يستخلصها منها.

- ماركس يسيّس الطبيعة

في حين أن التاريخ لم يكن منصفا لمالثوس، الرائد الحقيقي رغم تشاؤمه الشديد، فإنه كان أقل إجحافا بماركس الذي عرف كيف يضفي مغزى سياسيا ومعبئا على البديهيات التي توصل إليها مالثوس وداروين. فقد اغتنم ماركس الفرصة التي أتاحتها الثورة الصناعية الأولى وما ترتب عليها في بضعة عقود من اضطراب في أحوال المعيشة وظروف العمل، وطور أفكاره بشأن صراع الطبقات الذي يعد تعبيرا اجتماعيا للتنافس البيولوجي وبشأن مجرى التاريخ الذي تأثر هو الآخر بمفهوم التطور. غير أن العمليات الاجتماعية تضخم الظواهر البيولوجية وتسرّعها. وبذلك كان من الطبيعي جدا أن يفضي التطور إلى الثورة. وتؤذن دكتاتورية البروليتاريا (الطبقة الكادحة) التي رأى فيها مؤلف رأس المال أمرا لا مفر منه، بقرب هيمنة مجموعة جديدة، تكون نقطة انطلاق لنشوء سلالة[7] (phylum). فمثلما خلفت النباتات المزهرة السرخسيات، وخلفت الثدييات الزواحف، تخلف البروليتاريا البورجوازية التي سبق لها أن نحت الإقطاعية. ويرى ماركس أنه كان في هذا اليوم العظيم أن تكشف معنى التاريخ. ومؤدى ذلك أن ماركس «سيّس الطبيعة» وطبق على التطور الاجتماعي، بطريقة واعية بدرجة أو بأخرى، الأفكار الجديدة التي أدلى بها داروين. فأحل فلسفة

الصيرورة محل علم الوجود الثابت، والجدلية محل المدرسية (La scolastique). ومن ذلك الحين، أصبحت الماركسية تجسد حركة التاريخ وتعبر عن اندفاعة الحياة: وذلك هو السبب فيما كان لها من إغراء لا يقاوم. وهي إذ تأسست على ما أسهمت به علوم القرن التاسع عشر، ادعت لنفسها الطابع العلمي. وهي تعبر عن القوانين الراسخة للطبيعة. ولما كان كل شيء طبيعيا، فإن كل شيء سياسي كذلك. وتلك عقيدة أخرى من عقائد الماركسية. وتغدو الجدلية أداة مميزة من أدوات هذا الفكر الجديد في عصره، الذي يعبر عن حركة للظواهر الحية تموجية وتذبذبية وتوترية في جوهرها.

رابعا- حسابات مندل وتحليلات فرويد

ثم تتلقى علوم الإنسان القديمة-بعد أن زعزعها بشدة عمالقة القرن التاسع عشر الثلاثة، مالثوس وماركس وداروين، الذين يترك كل منهم مذهبا يحمل اسمه-ضربتين قاصمتين أخريين في مطلع القرن العشرين.

- مندل وحتمية الوراثة

في سنة 1900، يعاد الكشف عن البحوث التي كان قد أجراها الراهب التشيكي مندل منذ سنة 1865 والتي لم تكن قد أحرزت بعد أي نجاح. وكان مندل قد هجّن في حديقة ديره في برون نوعين من البازلاء، ودرس نسلهما على امتداد عدد من الأجيال. وبإحصائه شتى أنواع هذا النسب، استطاع أن يضع القوانين الرياضية الصارمة التي تحكم انتقال صفات الأبوين إلى نسلهما. غير أن النظريات البيولوجية السائدة في عصره والتي كانت تغلب عليها آراء داروين التطورية، أغفلت نتائج هذه الدراسات التي كانت تنحاز لفكرة ثبوت النسل ومن ثم ثبوت الأنواع. وعلاوة على ذلك فإن مندل عمد بروحه الريادية الحقة إلى تدوين نتائجه في صيغ رياضية مما جعلها عسيرة الفهم على بيولوجي عصره.

غير أنه في سنة 1910، توصل مورجان ببحوثه المعروفة حول الهمجة، ذبابة الخل الصغيرة، إلى البرهنة على صحة قوانين مندل، وإثبات أن الانتقال الوراثي للصفات إنما يتم بوساطة الصبغيات، حاملة المعلومات الوراثية. وقد أكد خضوع البازلاء والذبابة كلتيهما لنفس الحتميات الوراثية شمولية القوانين البيولوجية وآليات انتقال الصفات الوراثية. وبذلك تفرض

حتمية جديدة، جامدة وصارمة، قيودها على أوضاع البشر.

- فرويد وإشراطات الطفولة

ثم يأتي بعد ذلك سيجموند فرويد الذي يضيف تحليله إشراطا جديدا إلى الإشراطات التي كشفتها العقود السابقة. ذلك هو إشراط اللاشعور، ذلك الخصم الذي لا حدود له، والذي يمكن أن يتيه فيه المحللون النفسيون أنفسهم.

وبذلك يفاجأ الإنسان الحديث بتضييق مجال حريته إلى حد التلاشي. وعندئذ يتبين أن حرية الاختيار التي كان الحيوان المفكر يدعيها لنفسه من أجل التمييز بينها وبين سائر الحيوانات، لم تكن سوى ضرب من ضروب الوهم. فالإنسان، وقد فرضت عليه حتميات الوراثة والطفولة والمجتمع والبيئة، أصبح اليوم ضحية للبيولوجيا وعلم النفس والسوسيولوجيا والإيكولوجيا! والأكثر من ذلك أن الوسائل الحديثة للانتقال في المكان والزمان تتيح له، بفضل تطور وسائل الاتصال عن بعد، أن يكتشف حضارات أخرى وبالتالي أن يقيّم نفسه بالقياس إلى الآخرين، مع البرهنة على الطابع الجائز (الكائن بعد أن لم يكن) في جوهره، لما كان يرى من قبل على أنه ثابت وشامل وأزلي: العادات والأعراف والحقوق والأخلاق والأديان.

خامسا-موت الإنسان وبعث الحيوان

سبق لنيتشه أن أعلن «موت الإله» ولم يكف الدفاع المجيد الذي أبداه ب. تيار دي شاردان لبعثه في أذهان الفلاسفة المعاصرين بالنظر إلى أن الماركسية والفرويدية والوجودية تآزرت جميعها من أجل تحرير الإنسان من هذه السيطرة التي طال أمدها. ولكن هاهم أولاء «أساتذة الشك» يكشف عنهم النقاب بدورهم باعتبارهم آخر ورثة العصور الميتافيزيقية وخاتم مسوخ المذهب الإنساني. وبعد موت الإله تعلن البنيوية اليوم «موت الإنسان» الذي لم يعد سوى فكرة مجردة خلو من المضمون. ولم يعد باقيا سوى مجموعات بنيوية من الثقافات واللغات التي تعد ظواهر موضوعية. أما الإنسان فلم يعد إلا ظاهرة عارضة جاءت نتاجا للتطور والبيئة، فهو حبيس بنى باطنية (عقلية) وبنى خارجية (اجتماعية(سبقته إلى الوجود وهي تشكله وتوقع به وتغرّبه في كافة شؤونه وأحواله. وفي ذلك تلاق عجيب مع عدد

كبير من الفلسفات القديمة التي انتزع منها عنوة اكتشافها الموضوع المفكر والقيم الإنسانية عبر تاريخ الفكر الغربي بكامله. ومما يندرج في عداد المفارقات الكبرى لعصرنا أن كلمة «اغتراب» تحظى بإقبال عظيم في عالم فلسفي مني فيه الإله والإنسان بإدانة منتظمة ومتتابعة. ومن ثم التساؤل عمن يغرّب من، ومن يكون المغترب[8] ؟

- وفيات متلاحقة...

وبطبيعة الحال، يؤذن موت الإنسان بموت الفن، نظرا لأن هذا يولد من ذاك، وتلك نتيجة يثور ضدها بشدة سولجينتسن وهو يعلن في الخطاب الذي يلقيه بمناسبة تسلمه جائزة نوبل: «إنهم مخطئون وسيخطئون دائما أولئك الذين يتنبؤون بأن الفن سوف يتحلل أو يموت. فالذي يموت هو نحن على حين كتب للفن الخلود».

وبالنظر إلى أننا نعرف أيضا، منذ بول فاليري، «أن الحضارات مآلها الفناء»، فإنه لم يعد هناك ما هو قادر على البقاء سوى الطبيعة. ولكن هاهي بدورها تحكم عليها أزمة البيئة بالزوال ما لم تفن في كارثة نووية.

وهكذا فإنه وفقا لأشد المفكرين تشاؤما: إذا كان القرن التاسع عشر قد قتل الإله، وقتل القرن العشرون الإنسان، فقد بقي على القرن الحادي والعشرين أن يقتل الطبيعة!

وقد سبق أن ظهرت في إطار الحركة الإيكولوجية اتجاهات متطرفة تجعل من حب الطبيعة ومما لمّ بها من تدهور باعثا على بغض البشر. ومن الأمثلة الرائعة لهذا التيار قصة قصيرة من الخيال العلمي[9] عمد فيها المؤلف، بعد أذن ذكّر بموت آخر البشر، إلى التغني بسعادة سائر المخلوقات وقد خلّصها الموت من ألد أعدائها. فمن الآن فصاعدا «أصبحت الدنيا ملكا لها». وهذا الشعور المتحيز ضد البشر واضح كل الوضوح لدى جماعات نضالية معينة، وكثيرا ما يعبر عن نزوع نحو الموت لا يقاوم. فقد أصبح الإنسان في نظرهم مجرد حيوان شوهت طبيعته، وينبغي للطبيعة أن تبادر إلى التخلص منه لكي تعود أخيرا إلى انتهاج مسارها في أمن وسلام. ويهيأ لنا إزاء ذلك أننا نسمع مجنونة قصر شايوه وهي تصيح في آخر فصل من مسرحية حيرودو: «إن هناك في هذه الدنيا مخلوقات أخرى غير البشر، فدعونا الآن نهتم قليلا بكائنات جديرة بالاهتمام!»

.... ووفاة الموت

يبقى الآن لكي تبلغ المذبحة غايتها قتل الموت. غير أنه من دواعي الأسف أن الموت هو الذي يقتل الفلاسفة. وإزاء العجز عن القضاء عليه، تضافرت المجتمعات الإنتاجية والرأسمالية والماركسية، في تواطؤ محكم، على إخراجه من مقدمة المسرح، حيث يعتلي عرشه دون خجل منذ يقظة الضمير الإنساني. فلئن كان الموت الحديث يدرأ بالمداواة والأجهزة الطبية والمواد المطهرة، لم يتسن حتى الآن طرده.

صحيح أنه من الممكن أحيانا إرجاؤه وقتا طويلا أثناء غيبوبة ممتدة يعيش فيها صاحبها حياة النبات ولا يبقى فيه أي أثر للإنسان. غير أن هذا النصر المشكوك في أمره لا يكفي لبعث آمال الخلود في نفس الإنسان الحديث، ونجد على العكس من ذلك أن هذه الآمال آخذة في التلاشي لدى كثير من الناس الذين يعتبرون الآن أن العبارة الشهيرة «أيها الموت، أين هو انتصارك» قد غدت خلوا من كل معنى.

- عملية إعادة حيونة

وعلى هذا النحو حل بأوضاع الإنسان في الطبيعة اضطراب شامل تحت التأثير المزدوج للعلم والفلسفة. فعلى حين أن معظم معاصرينا قلما يهتمون بالتنقيحات التي جرت على تفسير الماركسية أو الفرويدية أو البنيوية، فإنهم جميعا يبدون حرصا شديدا على تتبع الحقائق الجوهرية التي تكشف عنها البيولوجيا الحديثة. ولعله للمرة الأولى في تاريخ الفكر الغربي أن لم يعد الإنسان يشعر بوجود فاصل حاد بينه وبين عالم الحيوان الذي بدأ على العكس من ذلك يدرك مشاركته إياه حتميات أساسية. وربما كان صوابا أن يعتبر الإنسان قاتلا لإلهه أو لمؤسس حضارته بروميثيوس، غير أن الإنسان هو أيضا ابن للطبيعة وللأرض، يشكل جزءا لا يتجزأ من المحيط الحيوي ومن عالم الحيوان اللذين يدرك الآن ضرورة تضامنه معهما.

فلم تعد البشرية في نظر الإنسان سوى نوع من بين أنواع أخرى. وشأنه شأن الأنواع التي سبقته أو الأنواع التي ترافقه اليوم في مغامرة الحياة الكبرى، ولد الإنسان يوما على فرع من فروع سلالة الرئيسات، ومن الممكن أن يشهد، شأنه شأن غيره من الأنواع، التدهور والفناء. وهذا الوعي، الذي بدأ محدودا بأوساط المتخصصين، أخذ ينتشر بين عامة الجمهور فسجل

بذلك بداية «ثورة ثقافية» ربما لم يشهد التاريخ مثلها من قبل.

ومن جهة أخرى، كان داروين قد أدرك عواقب نظرياته؟ ففي كتابه الذي صدر في سنة 1871 «نسل الإنسان والانتقاء الجنسي»، أبدى بعض التخوف من هذه العواقب. وقد أسرت سيدة إنجليزية إلى صديق لها بعد أن بلّغت ما توصل إليه داروين بقولها: «فلنأمل يا صديقي أننا لسنا حقا نسل قردة، وإن صدق ذلك، فلنأمل ألا ينتشر الخبر».

ومن دواعي الأسف أن الخبر قد ذاع على نطاق واسع، وأبدى معاصرونا دأبا عجيبا على التعويض عن فقدان «مركزهم الروحي» بالعودة إلى حيوانيتهم وسط جو من الصخب والابتهاج. وارتفع شأن الجسد وأصبح العمل على «استمراره» عملا مجزيا وراجت سوق الصور العارية، وغدت الثياب تلتصق بالأجساد لتبدي مفاتنها. ورد الاعتبار إلى الجنس وشرع في استغلاله بعد أن قدّسته المجتمعات البدائية وحجبته الآداب العامة في العصر الفيكتوري نظرا لإبرازه الروابط الواضحة التي تربط بيننا وبين «إخواننا الأدنى مرتبة منا». وفي سنة 1948 أثار ضجة تقرير كنزي الشهير بتطبيقه أساليب العلوم التجريبية على دراسة السلوك الجنسي للإنسان. فأي شوط قطعناه منذ ذلك التاريخ؟

ومن الطبيعي في مجتمع استهلاكي أن تجد القناة الهضمية مكانها هي الأخرى، ومن ثم النجاح الذي أحرزه فيلم ترددت أصداؤه[10]، وطغيان الغث والبذيء على كل ما له صلة بالفكر أو الروح... وما أبعد الشقة بين الاثنين!

فهل لنا ألا نرى في هذا الإسراف والإسفاف سوى أزمة عابرة ونوع من التنفيس الجماعي بعد غلواء ملائكية منافقة وتطهرية وإصلاح مضاد؟ ومن يخلق الملاك يخلق الشيطان. أم هو نذير بالتدهور والانحطاط؟ إن المستقبل هو الكفيل بالرد على هذا السؤال.

سادسا- ديانة العالم

هاهو الإنسان إذن وقد جرد من ثيابه، ومني بالعزلة، وفقد المركز الذي ظل يحتله آلاف السنين، فعاد حيوانا بين سائر الحيوانات، وتاه في غياهب الكون دون إيمان يهديه في عالم يسمو على مداركه. ويعد ذلك حدثا ثقافيا ذا عواقب يستحيل التنبؤ بها ولا يتضح كل مغزاه إلا إذا وضع في منظور

تاريخي: إذ يبلغ الإنسان الغربي الآن نهاية حقبة ما بعد قسطنطين. فبعد قرون من الترسخ في المسيحية هاهو يقطع كل صلة بدين آبائه وينحرف مع جميع التيارات المضادة والمتقلبة في خضم لا حدود له ولا قرار. وأدى فقدان هذا النبراس بالجهاز السيبرني بالمخ، حتى وإن بلغ ذروة الذكاء، إلى أن يدور حول نفسه في يأس، ويحبس الفكر في فقاعة لا يجد سبيلا إلى الفرار منها، ويثبط كل طموح إلى الحرية، الأمر الذي يذكرنا بالزنبور يتخبط بلا هدف على زجاج نافذة مغلقة.

ويرى جاك مونو[11] «أن الإنسان يدرك آخر الأمر أنه وحيد في عالم فسيح الأرجاء عديم الاكترات انبثق منه مصادفة واتفاقا. ويسعى الإنسان إلى معرفة ما يجب عليه عمله وإلى الوقوف على مصيره، فلا يجد هذا ولا ذاك مدونا في أي مكان. ويتعين عليه عندئذ أن يختار بين الملكوت وبين الظلمات».

غير أن الملكوت لم يعد ملكوت السماوات وإنما هو اليوم «ملكوت الفكر والمعرفة والإبداع». وهو ملكوت يجد الإنسان فيه نفسه وحيدا حقا... خاصة أن مونو يقضي، في حكم لا مرد له، بتصفية جميع الديانات وكل النظريات الميتافيزيقية. انبعاث عجيب للنزعة العلمية وهذا القرن العشرون يقترب من نهايته، انبعاث يذكر بالمذهب الوضعي لأوجست كونت.

- العلم والإيمان

ومع ذلك يصعب علينا أن نرى من أي «مبدأ استبعاد تنافسي»[12] يستطيع العلم أن يستفيد على حساب الفكر الفلسفي أو الديني. فلئن كان المجال العلمي يختلف عن مجال الفكر الفلسفي أو الديني ومن ثم لا يمكن استبعاد هذا على حساب ذاك، فإن هذا الفصل بين المجالين هو الذي يلقى اليوم معارضة: فالعلم يستبعد أي تفكير يعصى على إدراكه، وذلك استنادا إلى «مصادرة موضوعية». ومن دواعي الأسف أن المصادرات لا يمكن البرهنة عليها، ولا تزال تحتفظ بكل وزنها عبارة كانت «لقد حددت مجال المعرفة لكي أفسح المجال للإيمان».

والواقع أن العلم لا يقفنا على أي جديد عن مصير الإنسان أو عن وضع البشر. فكل من مونو وتيار دي شاردان يدمجه في نظام القيم الخاص به، ولكن أيا منهما لا يبت في هذا الاتجاه أو ذاك ولن تتحقق «ديانة العلم»

غدا. ويعترف مونو بأن رؤية العلم رؤية «صارمة» وأن «ديانة العلم لا تجد لها كثيرا من الأتباع». وهو يرى أن موت مذاهب «الحياتية» يمكن أن يسبب «للنفس ألما». ويضيف مونو قائلا: «وإذا كان صحيحا، كما أعتقد، أن حصر العزلة واقتضاء تفسير شامل وقهري هما أمران فطريان، وأن هذا الإرث الآتي من أعماق الزمن ليس إرثا ثقافيا فحسب، وإنما هو إرث جيني، فهل يمكن الظن بأن هذا المذهب الأخلاقي الصارم والتجريدي والمتعالي بوسعه أن يهدئ هذا الحصر ويلبي هذا الاقتضاء؟ لست أدري»[13].

سابعا- الكنائس الجديدة

من الواضح على أي حال أن هذا المبدأ الأخلاقي عاجز في الوقت الراهن عن تهدئة هذا الحصر. فالإنسان، وقد وجد نفسه محيرا ومسلوبا ومعزولا، يحاول أن يستثمر ما هو كامن في نفسه من مشاعر الدين والقدسية في عقائد والتزامات جديدة.

- روما وموسكو

ويحدث أحيانا أن تتجسد هذه المشاعر في نظم جديدة وفي مذاهب جديدة يذكر منها الشيوعية التي تعمد، شأنها شأن الدين، إلى امتلاك الإنسان برمته فتوفق فيه بين الدين والسياسة، وبين العلم والفلسفة، وبين الفكر والعمل. والشيوعية، شأنها شأن أي نظام آخر، تنشئ فقهاءها وزعماءها وأعيانها وأخلاقها وقيمها المعيارية. وبذلك تنشأ كنائس جديدة تحت أبصارنا تكون أشد تزمتا من سابقاتها.

وبطبيعة الحال ينشئ النظام أيضا معارضيه الذين إذ تكمم أفواههم في الداخل يعبرون عن آرائهم في الخارج حيث يكون مصلحو النظام قد بدؤوا نشاطهم بالفعل. من ذلك ما قاله الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني في المؤتمر الوطني الثاني للحزب سنة 1975: «إن من واجبنا أن نضع حدا لهذا العصر الذي كانت فيه الشيوعية تتصرف كما لو كانت كنيسة لها عقائدها أو فرقة دينية مغلقة تحسب نفسها مستودع حقائق لا تقبل النقاش أو الجدل ولها علمها الروحاني الذي يصون نقاءه بالتعذيب والاستشهاد».

إن التيارات التي تهز الشيوعية الدولية اليوم تذكر بظاهرة نشوء أنواع

جديدة (speciation) الذي يتميز بها تاريخ حياة الأنواع[14].

ونحن نعلم أنه بتأثير من دفعة التطور البيولوجي، تتشعب الحياة في عدة سلالات (phylums)[15]، يتنوع كل منها بدوره في عدد لا يحصى من الأنواع، ومن ثم تعددية الأشكال الحية-وانقطاعها في الوقت نفسه-في المكان والزمان.

وكما يشهد بذلك على سبيل المثال ألفا عام من التاريخ المسيحي، تتطور التيارات الفكرية الكبرى بطرف مماثلة. أفلم نر أن المسيحية في الشرق، والكاثوليكية في العالم اللاتيني، ومذاهب الإصلاح في البلدان الأنجلوسكسونية، كنائس تمثل أنواعا especes مختلفة من المسيحية وإن انتمت إلى التيار الأيديولوجي نفسه وإلى الأسرة الروحية ذاتها[16].

وواقع الأمر أن الحتمية الثقافية أقل جمودا من الحتمية الجينية أو الوراثية التي تمنع منعا مطلقا نشوء هجائن خصيبة بين أنواع غير متماثلة يوجد اختلاف بين فيما بين تراثها الوراثي وخصائصها. ولا يصدق ذلك على الثقافات التي يمكن أن تتهاجن بتبادل ودمج العناصر المستعارة من عدة نظم حتى وإن تباعدت كثيرا تلك النظم فيما بينها: فمختلف أشكال التقدمية الناجمة عن «إخصاب» وقد يسميها البعض «عدوى» المسيحية بالماركسية والعكس بالعكس-تبين لنا بوضوح إمكانات التهجين. غير أن المستقبل وحده هو الكفيل بالكشف عما إذا كانت تلك الهجائن خصيبة، وأيا كان الأمر فإنها موجودة.

وتمر الشيوعية منذ بضعة عقود بتطور شبيه بالتطور الذي مرت به المسيحية وإن كان تطور الشيوعية يجري بمعدل أسرع. ولم تستطع موسكو، كما لم تستطع روما بالنسبة إلى المسيحية، أن تظل المركز الوحيد للشيوعية. ففي الشرق أصبحت بكين، بانشقاقها الصارخ، قسطنطينية جديدة، على حين ترسخت بقوة في الغرب الاتجاهات الطاردة عن المركز، ونمت أمام أعيننا اللعبة الماهرة المتمثلة في الإصلاحات والإصلاحات المضادة بما يترتب عليها بطبيعة الحال من إجراءات حرمان وإبعاد متبادلة.

- من فرقة إلى فرقة

وفي الطرف الآخر من الأفق الاجتماعي، يعبر التكاثر الراهن للفرق الدينية عن الحاجة «إلى التشبث بشيء ما»، وإلى العثور في حرارة الدعوة

التي تبثها جماعة مناضلة على دواء للعزلة، وإلى التضحية بالنفس في سبيل قضية تسمو على الأنانية الفردية. ومن جهة أخرى فإن هذه القيم ذاتها تجد أيضا من ينشدها في الكنائس حيث تجد الأقلية المتدينة المتبقية وسط الجماعات الدينية المنبعثة حرارة الإيمان التي شهدتها القرون الأولى للمسيحية.

ومع ذلك فإن معظم معاصرينا يفلتون بدرجة أو بأخرى من أي تأثير تمارسه جماعة أو دعوة منظمة. فالتفاوت بين ما نتلقاه من تعليم وبين الأمر الواقع، ومعدل تطور الأفكار، والسرعة الفائقة لتتابع الأحداث، يترتب عليها جميعا أن إنسان اليوم لم يعد يعرف: من يكون؟ ولا يدري: بماذا يؤمن؟ ولا يكاد يكون لديه من الوقت ما يتيح له التساؤل: من أين أتى؟ وإلى أين يذهب؟ فنحن نعيش زمن حيرة وتردد وتأهب يؤاتي كل ما فيه وقوع تحولات جماعية حاسمة: ولم تلبث تلك التحولات أن وقعت، إذ تحول الإنسان اليتيم إلى إنسان مستهلك، واستعيض عن الكاتدرائيات بالمحلات التجارية العملاقة!

الهوامش

(1) R . Dajoz, Precis d‘ecologie, Dunod, 1972, 2e ed.

(2) B. Fischesser, Richesses de la nature en France. Reserves et pares naturels, Ed. Horizons de France 1973.

(3) النظام الإيكولوجي: وحدة تنظيمية بيولوجية تتألف من كائنات حية على علاقة بالبيئة المادية التي تعيش فيها. ويحدد هذه الوحدة طابعها الوظيفي، أي مجموع العلاقات المتبادلة، الديناميه والوظيفية، القائمة بين جميع عناصره المكونة.

(4) يثير جدالا دور الانتقاء الطبيعي في عملية التطور البيولوجي. فلئن كان الجميع يتفقون اليوم في الاعتراف بهذا الدور على مستوى التغيرات التي تطرأ على الأنواع (التطور الجزئي). فليس الأمر كذلك عندما يتعلق بتفسير ظهور الوحدات البيولوجية الكبرى، كالتفرعات على سبيل المثال (التطور الكلي). لذلك فإن الداروينيين الجدد، الذين يؤمنون بـ «النظرية التوليفية للتطور»، يلقون الآن معارضة من جانب عدد كبير من البيولوجيين وعلى رأسهم ب. ب جراسيه.

(5) يقتبس ب. - ب. جراسيه في كتابه (Evolution du vivant 1975 Albin Michel)، رأيا أخذ به أرسطو ومؤداه «أن الحيوانات تعيش في حرب فيما بينها عندما تقطن المكان نفسه وتقتات بالغذاء نفسه. وهي تقتتل عندما لا يتوافر الغذاء بكميات كافية، وذلك حتى وإن كانت تنتمي إلى النوع نفسه». غير أن أرسطو لم يدفع تفكيره إلى غايته المنطقية نظرا لأن مفهوم التطور لم يكن يخطر له على بال. ومع ذلك فقد تساءل «عما إذا لم يكن ممكنا أن يسفر هذا الصراع عن فناء أشكال الحياة التي لا تحقق قدرا كافيا من التكيف مع الظروف المحيطة بها، وعن بقاء الأشكال جيدة التكيف». وكان ذلك حدسا عبقريا لو أنه لم يلبث أن نبذها بحجة أن موارد الطبيعة هي من الوفرة بحيث يستحيل عليها التضحية بواحد من نواتجها «وليس جميع الحيوانات في صراع فيما بينها دائما وإنما منها أيضا ما يرتبط بعلاقات الصداقة».

(6) J. de Rosnay, Le Macroscope. Vers une vision globale, Le Seuil, 1975.

(7) Phylum يطلق هذا الاسم على سلالة تطورية، أي سلسلة من الكائنات الحية المترابطة فيما بينها والناتجة عن دفعة التطور البيولوجي نفسها.

(8) Maurice Clavel Qui est aliene?, Flammarion, 1973.

(9) J. P. Andrevon, in Jeury, Curval, Renard, Andrevon (Utopies) Le Monde enfin Laffont, 1975.

(10) La Grande Bouffe, 1973.

(11) J. Monod, Le Hasard et la Necessite, Le Seuil, 1973.

(12) «الاستبعاد التنافسي» هو المصطلح الحديث المقابل لمصطلح «الانتقاء الطبيعي»، وهو يشير إلى تراجع أو زوال أحد الأنواع أو- في هذا السياق - أحد التيارات الفكرية-يكون في تنافس مع

أنواع أو تيارات أخرى أقدر على «التنافس» وبالتالي أقدر على الانتصار.

(13) J. Monod المرجع السابق.

(14) اشتقت كلمة speciation من الكلمة اللاتينية species، وهي تعني نشوء أنواع جديدة.

(15) انظر الحاشية الواردة في صفحة 15.

(16) تعكس المفردات بوضوح ذلك الواقع البيوسوسيولوجي حيث تطبق القوانين البيولوجية أيضا على الحياة الاجتماعية.

2 توسع يتسارع

أولا - التحول إلى الاستهلاك

لئن كان العلم يهز أركان الأسس الفكرية والروحية للغرب، فهو لا يأخذ أبعاده الكاملة ولا يبلغ حياة جماهير الناس إلا بتطبيقاته التقنية وعواقبه الاجتماعية. ففي أقل من خمسين سنة، انتقلت أوروبا من مجتمع ريفي وحرفي إلى مجتمع حضري وتقني وصناعي. وفجأة، وبفضل تضافر ما أحرزه كل من العلم والتكنولوجيا من تقدم، فتحت أمام أفراد هذا الجيل أبواب عالم لم يكن أسلافهم يجرؤون على التطلع إليه: ذلك هو عالم الوفرة.

- النعيم على الفور

يورد جان فوراستييه في مؤلفه «مقالات عن المبادئ الأخلاقية المستقبلية»[1] تحليلا صائبا لعواقب هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل. فمنذ بدء الخليقة، لم ينجح أي مجتمع بشري في أن يكفل لأكثرية أعضائه أبسط مقتضيات الأمن أو امتلاك السلع الأساسية: الغذاء والنظافة والراحة والصحة والمعرفة ووقت الفراغ. وإذ حرم البشر من هذا الفردوس الأرضي الذي يطمحون إليه منذ الأزل، جعلوا من أرضهم «دنيا» وأسقطوا على «الآخرة» أملهم في عالم أفضل. ومن هذه الناحية،

«يجدر بتفكيرنا أن يتجه إلى ما هو أبعد من الوقت الراهن، ومن الخير أن نغفل الأشياء التي تحقق بعض الكسب لمن يعيشون عليها عندما يكون القصد أن نصنع منهاجا يعود بنفع أكبر على أبناء إخوتنا».

رينيه ديكارت

فإن تطلع الإنسان الكادح إلى الغد الأفضل لا يختلف كثيرا عن تطلع المؤمن إلى نعيم الآخرة، إذ إن هذا وذاك يحركه الأمل في عالم أفضل. وفجأة يبرز ذلك النعيم الذي طالما تاقت إليه النفس، يحمل كل بشائر الثروة والغنى. وشأن الحاج الذي أجهده عناء السفر الطويل عبر الصحراء، يسوغ الإنسان الحديث خطاه صوب الواحة التي طال انتظاره لها، ويحقق بذلك الحلم الذي ظل يراوده مئات السنين: الامتلاك والاستمتاع، والحصول على كل شيء على الفور.

إنه دوار الاستهلاك وتجميع السلع وطلب اللهو والمتعة... إنها النشوة وترك النفس على هواها. وباختصار، لم يكد الإنسان يشعر بأنه قد تيتم حتى تحول إلى «مستهلك». وتأتي البيئة المادية، كفيل الأمن من خلال الوفرة والمال، في الوقت المناسب للحلول محل البيئة الروحية التي خذلته فأنكرها. ومن ثم غدا رفع مستوى المعيشة هدف الحياة والتقدم الاقتصادي كبير أصنام العصور الحديثة.

- عمل وخبز

فالواقع أنه منذ بضعة قرون، أخذ «التقدم» يتطابق تدريجيا مع النمو الاقتصادي، وبدأ مفهوم التقدم الاقتصادي يشكل جزءا من كل حديث يدور. وعندئذ يشير إلى إنتاج متنام للسلع المادية ومن ثم ارتفاع مستمر لمستوى المعيشة يفترض فيه أن يولد رفاها متزايدا ينطوي، ضمنيا على الأقل، على توفير السعادة للجميع. ومن هنا تأتي المصادرة الأساسية للديمقراطيات الغربية، التي تقضي بأن العدالة الاجتماعية هي الغاية الطبيعية للتوسع الاقتصادي: أي أنه كلما زاد إنتاجنا للسلع زادت قدرتنا على توزيعها. ومن هذا المنظور، فإن تحسين مصير أشد الطبقات حرمانا مرهون مباشرة بالنمو الاقتصادي. وارتفاع معدل هذا النمو هو وحده الكفيل بتمكين هؤلاء من الانتفاع «بثمار التوسع»، وليس بثمار التوسع الراهن فحسب بل أيضا-من خلال اللجوء إلى القروض والديون المتراكمة (التي يمتصها التضخم المالي بدرجة أو بأخرى)-بثمار التوسع المتوقع مستقبلا. ويفترض علاوة على ذلك أن التوسع الشديد يكفل عمالة كاملة، ويكفل إجمالا للجميع عملا وخبزا وفوق الخبز زبد.

غير أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة، ولهاث النمو الديمغرافي وتشنجات

النمو الاقتصادي تقلب اليوم هذه المعتقدات المطمئنة رأسا على عقب. فقد ولى زمن الطمأنينة القائمة على الإيمان بالتحسن المستمر لأحوال المعيشة، وخلفه زمن الريبة والشك في صحة هذا الإيمان. فبعد بلوغ أوج القوة الاقتصادية انتهى التطور الاجتماعي إلى طريق مسدود: أفلسنا نرى تدهور التوازنات الدقيقة للحياة الاقتصادية الدولية في الوقت نفسه الذي تتدهور فيه التوازنات الإيكولوجية الكبرى لكوكب الأرض؟

وليس من الصعب إثبات أن الضيق الاقتصادي والاضطراب الأخلاقي الراهنين إنما هما نتيجتان طبيعيتان لمفهوم كمي ومادي بحت للتقدم. فقد تركت هذه الرؤية الإنتاجية المحضة آثارا عميقة على المرحلتين الأوليين للتاريخ الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب: مرحلة التعمير وإعادة البناء وعلى الأخص مرحلة التوسع. فقد ترتب عليها دوران عجلة لا سبيل إلى إيقافها. وينبغي أولا، في سعينا للسيطرة عليها، أن نفهم كيفية سيرها ومنطق هذا السير.

ثانيا- خداع الكم

كان نجاح عملية «التحول إلى الاستهلاك» يتوقف على القدرة على الإكثار من الإنتاج وتسريعه، ومن ثم جنوحنا نحو الكم.

وكان طابع العمومية بل الاستئثار الذي اتسمت به المعايير الكمية أثناء العقدين المنصرمين، يفرض نفسه على كل مراقب. فعلى غير وعي منا، نجده يتخلل أساليب تفكيرنا وتصرفاتنا. فعلى حين تركت اقتصادات البلدان المتقدمة أمر الاهتمامات النوعية للمبادرات الفردية أو لأنشطة الإبداع الفني، لم تأخذ تقييماتها ولا تنبؤاتها في الحسبان سوى هذه المعايير الكمية. وبذلك تبارت المدن بعدد سكانها والجامعات بعدد طلبتها والمستشفيات بعدد أسرّتها. وفي هذه الحالات الثلاث تكون القوة دالّة العدد بكل ما يترتب على ذلك من ظواهر عدوانية وتنافسية تتسم بالعنف أحيانا. أما إمكان «تفوق» جامعة على أخرى، فقد قضي عليه في أذهان معاصرينا منذ زمن بعيد توحيد المستويات وفقدان السمات الخاصة المحلية والإقليمية. وأقصى ما يذهب إليه تفكيرنا في إطار هذا المنطق الكمي هو أن الجامعة الكبيرة أفضل من الجامعة الصغيرة. ولكن أنى لنا أن نثبت أن

العلاج في مستشفى كبير أفضل من العلاج في مستشفى صغير، أن العيش في مدينة كبيرة أفضل من العيش في مدينة متوسطة الحجم؟ إن النوعية لا تقاس موضوعيا بالكم، غير أن العقيدة سهلة بسيطة: كل ما هو كبير جميل[2].

- عملقة آخر الزمن

لقد أخذ على ساسة الجمهورية الثالثة في فرنسا محدودية طموحاتهم وقصورهم دون قطع الشوط إلى غايته. فحتى المشروع الوطني العظيم الذي نفذ في فترة ما بين الحربين-خط ماجينو-توقف عند منتصف الطريق فظل، إن صح القول نصف ما كان ينبغي له أن يكون. أفلم يكن من الممكن، إن هو مد حتى دنكرك، صد هجوم المعتدي النازي؟

ومنذ ذلك الحين، قدر لنا أن نطمح إلى ما هو كبير، لا بمعنى الهدف الطموح وإنما بمعنى المشروع العملاق. فهذا مستشفى للأمراض العقلية يأوي ثلاثة آلاف معتوه، وذلك مستشفى يضم ألفي سرير، وتلك مدرسة ثانوية تعلم ثلاثة آلاف طالب. أما عن الجامعات فحدث: فعلى شاطئ سان برنار في باريس، اختفت سوق النبيذ لتحل محلها كتلة هائلة من الهياكل المعدنية والخرسانية تؤمها أفواج من الطلبة يقارب مجموعهم الثلاثين ألفا.

وفي إطار منطق إنتاجي صارم، كان هذا التفكير يبدو منيعا. فعندما تتساوى أعداد الطلبة أو المرضى، يكون تفريق المؤسسات أعلى تكلفة من تجميعها. وفضلا عن ذلك فإن التركيز المرتفع يتيح توفير مستوى أعلى من الخدمات للمنتفعين بها (مقتنيات أوفر بالمكتبات، خدمات متخصصة لا يبرر تكاليفها سوى توفيرها فوق عتبة معينة، إلخ).

وينطوي هذا السباق إلى العملقة على دواع للقلق. فهو يذكرنا بانقراض الزواحف الضخمة الذي وقع في نهاية الدهر الجيولوجي الأول نتيجة لفرط ضخامتها إذ عجلت بفقدها تلك الضخامة مقترنة بهشاشة بيضها فلم يتبق منها اليوم إلا هياكلها.

وربما اعتبر تصوّرنا للهياكل المعدنية لجامعاتنا العملاقة ولمستشفياتنا ولأبراجنا منتصبة نذير شؤم في سماء القرن الحادي والعشرين أو الثاني والعشرين ضربا من ضروب الخيال العلمي. غير أننا نفكر منذ الآن بجد

في التخلص، في غضون الثلاثين سنة المقبلة، من محطات توليد الطاقة النووية التي يهدد تفكيكها بأخطار جسيمة بدفنها تحت ملايين الأمتار المكعبة من الخرسانة بانين بذلك في مناظر الطبيعة التي تنتظرنا غدا الأهرام الكبرى للعصور الحديثة.

وأيا كان الأمر فإن العملقة في المجال البيولوجي تبدو وكأنها خاصية تميز نهاية سلالات معينة. ذلك أن ضخامة الحجم تنال من القدرة على التأقلم: وهكذا فإن الأشجار أقل من الأعشاب قدرة على التكيف للتغيير. فالشجرة تكرس الجانب الأكبر من مواردها لبناء وصون هيكلها الذي يكلفها غاليا. أما العشبة فترضى بالقليل نتيجة لتواضع جهازها الإنباتي، كما تتيح لها قدرتها على إنتاج البذور في غضون بضعة أسابيع، مقاومة الظروف البالغة الصعوبة، كذلك فإن قصر عمر أجيالها الناجم عن تواتر تكاثرها يمكنها من سرعة تجميع التبدلات المواتية وتتيح لها بالتالي قدرة أفضل على التكيف لظروف جديدة. ومن شأن ذلك أن يفسر لنا التوافر البالغ للنباتات العشبية في القارات التي تعرضت لتقلبات جيولوجية ومناخية شديدة عجز معظم الأنواع الشجرية عن الصمود لها. وكان لافونتين قد لمس في أسطورته Le Chene et le Roseau ضعف الشجرة وهشاشتها.

وما القول عن نخلة سيشيل الكبيرة، ذات البذور التي يمكن أن تزن كل منها عدة كيلو جرامات؟ لقد كتبت عليها الطبيعة ألا تنمو إلا على إحدى جزر الأرخبيل نظرا لاستحالة انتقال بذور بهذا الحجم محمولة على تيار يجري أو بوساطة طائر من الطيور. ومن جهة أخرى فإن الناس أنفسهم يسهمون في تعويض هذا النقص: فهذه البذرة الضخمة، التي يطلق عليها السكان أسماء ذات فحوى جنسية (cul de negresse) مؤخرة الزنجية أو (coco fesse) (ردف جوزة الهند) لها شكل مثير إلى درجة الوقاحة مما يجعلها تحظى بإقبال السياح وتغزو شيئا فشيئا غرف الجلوس.

ففي الطبيعة إذن كما نرى، لا تبشر العملقة بخير كثير، مما يجعل تكاثر الأبراج الشاهقة التي تغزو مدننا أمراً مثيراً للحيرة.

- برج بابل

وفيما يتعلق بالإسكان، تقتضي معايير الربحية بناء أقصى عدد ممكن من المساكن على أضيق حيز ممكن من المكان. وبالنظر إلى أن الأرض

تستثمر وفقا لقيمتها التجارية، فمن الممكن رسم ثلاث دوائر متراكزة انطلاقا من وسط المدينة: تشمل الأولى الضواحي الكبيرة وتخصص لبناء البيوت الفردية. وتخصص الثانية، على أرياض المدن، للمجمّعات الكبرى التي تستخدم للسكنى وإيواء المحال التجارية العملاقة. أما الثالثة، وتقع وسط المدينة ذاته، فتحتلها أبراج شاهقة من الزجاج والخرسانة والمعدن، فهي مكرسة للمصارف ولمكاتب المؤسسات الوطنية أو الدولية الكبيرة. وتعد هذه الأخيرة مراكز «إدارية - directionnels»[3]، حيث يستبعد مبدأ الاستئثار التنافسي المقاهي لصالح المصارف ومحال البقالة لصالح المحال التجارية العملاقة. فمن يدفع يحصل على الأرض ويحق له أن يقيم عليها أبراجا.

وتعد هذه الأبراج وسيلة تثبت بها المدن الحديثة جبروتها ومتعهدو البناء سيطرتهم وسلطانهم. وحول هذه الأبنية الشامخة تنشأ وتنمو نزاعات المنتفعين بشأن «استهلاك» المكان، وكذلك المجابهات المتعلقة بالتصاميم المعمارية. كذلك تغذي إقامة الأبراج حركات الاحتجاج وتطلق المشاعر العدوانية لدى أنصارها ومعارضيها. فمن المعروف أنه منذ أن شيد أشهر الأبراج-برج بابل-ظلت رموز القوة تلك التي يتحدى بها البشر السماء، تفرق بين الناس أكثر مما تؤلف بين قلوبهم. وهي على أي حال تفقدهم ملكة التفاهم على نحو ترويه القصة الواردة بالكتاب المقدس[4].

وترتب على هذا التقدير الكمي الواضح للنمو الحضري تدمير شامل للتراث الفني لعدد كبير من المدن الأوروبية، مما أدى إلى فقدانها شخصيتها وهويتها ولكنه فتحها من جهة أخرى لتدفقات أفواجها نحو وسط المدينة كل صباح لكي تبرحه كل مساء تاركة إياه في هدوء أقرب إلى سكون المقابر.

واليوم، تبدو عملية تحويل المدن إلى أبراج وكأنها تراوح مكانها، وذلك في فرنسا على الأقل. غير أنه لئن كان بناء الأبراج قد توقف في المدينة، الأمر الذي يدعو إلى الارتياح، فإننا لا نزال نراها تبرز وسط المناظر الطبيعية في الريف هذه المرة، حيث يشكل الرهان النووي باعث إنشائها. فقد بدأت بالفعل ضخامة المبردات الجوية تثير احتجاجات قوية، إذ يبلغ نصف قطر كل منها مائة متر عند القاعدة ويصل ارتفاعه إلى 180 متراً، وهو ما يتسع لاحتواء ثلاث كاتدرائيات غوطية: فبروميثيوس يندفع حتى السماء لكي ينتزع النار من الأرض!

- فخاخ التصنيع

كما نقيّم مجمعا سكنيا كبيرا بعدد ما يحتويه من مساكن، نقدر منطقة صناعية عند الشروع في إنشائها بعدد الهكتارات التي تشغلها وبعد الفراغ من إقامتها بعدد فرص العمل التي توفرها.

والواقع أن موقف معظم المسؤولين عن الحياة الاقتصادية والسياسية من إيجاد فرص العمل كان موقفا كميا بحتا. ففي مجتمع متهافت على التوسع، كان استحداث أنشطة صناعية جديدة، أيا كانت تلك الأنشطة، يعد حتى الآن خيرا مطلقا. وعكفت البلديات، كما تعكف الزهرة على إخراج تويجاتها، على اجتذاب رجل الصناعة بإطلاعه على المزايا الفذة التي سيجنيها من منشآته إذا أقامها في منطقة هيئت بالكامل خصيصا لاستقباله، وكان المتوقع عندئذ أن تسهيلات التصنيع التي تقدم له سوف تعوضها بسخاء عوائد براءات الاختراع التي كانت تعد بمثابة لقاح إخصاب تأتي به المنشأة الجديدة. وبعبارة أخرى فإن كل رجل صناعة يستقر بالمنطقة كان يعتبر حاملا لخير عميم، وكان يجدر عندئذ استقباله بطاقات الزهور. وتعين الانتظار حتى عهد قريب جدا لكي تتبين ضرورة المراعاة التامة عند البت في استحداث منشأة صناعية، لآثارها على البيئة، ولاختيار موقعها، وللطابع الملوث للصناعة المزمعة، ولنوع فرص العمل التي تحدثها، ولنوعية العمل وشروطه، وأخيرا للمعمار الصناعي المزمع.

ويندرج إنشاء منطقة صناعية، شأنه شأن إقامة مجمع سكني كبير، في عداد أعمال التخطيط العمراني. وتتمثل مهمة المخطط في إحلاله النظام حيث يرجح أن تؤدي آلاف القرارات الفردية غير المتكافلة إلى إشاعة الفوضى والاضطراب. لذلك فهو يقسم المكان ويخصص كل قسم منه لوظيفة محددة. لكن بالنظر إلى أنه يرى الخطوط العريضة ولا يدخل في التفاصيل، فإن كلا من هذه الأقسام يشغل مساحة هائلة: فالصناعة مثلا تحظى بخمسة آلاف هكتار، نصف مساحة باريس، ومنطقة أنشطة قضاء وقت الفراغ يخصص لها ألف هكتار لكي يمكنها استقبال 100 ألف شخص كل يوم أحد. وسيخصص ألف هكتار للتنمية الحضرية، ومائتا هكتار لتنمية المرافق الجامعية. وسوف تجد كل مساحة ما تخصص له على وجه التحديد: فهنا مصانع وعمال: خمسون ألفا في المنطقة الصناعية نفسها، وهناك

مجمعات سكنية ضخمة تضم أربعين ألف ساكن، وطلبة في هذه المنطقة: ثلاثون ألفا يؤمون الجامعة نفسها، ومستهلكو أنشطة فراغ في تلك المنطقة. هنا عمل وهناك نوم: وفيما بينهما سيارة ودراجة ومترو... أما المقهى فلا مكان له!

و ذلك تخطيط يبدو محكوما عليه منذ البداية. إذ يقضي عليه فرط إحكامه. والكل يتساءل: ما العمل؟ وكيف العمل؟

ويظل عالم الاقتصاد هو الآخر حتى السنوات الأخيرة خاضعا تماما الخضوع لمعايير التقدير الكمي أو لمعايير يسهل تقديرها كميا. فالأرقام هي التي تعبر عن كل شيء: عن التطور الديمغرافي، والناتج القومي الإجمالي، ومعدلات النمو، وإيرادات ومصروفات الهيئات العامة والخاصة، ومجموع المبيعات والأرباح. وتكشف هذه الأرقام عن ظواهر بالغة الوضوح: النمو العام لكل من السكان والإنتاج والاستهلاك. فالسكان في ازدياد، والطلبة في ازدياد، وكذلك المساكن والمصانع ومن ثم الثلاجات المنزلية وأجهزة الاستقبال التلفزيوني وآلات غسل الملابس وفرش الأسنان الكهربائية والسيارات... وحوادث الطريق!

ثالثا- من الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج القومي الصافي

يشجب فيليب سان مارك[5]- بشيء من الدعابة - ما تنطوي عليه من عبث تلك التقييمات الكمية البحتة وما يمكن أن يفضي إليه من ضلالات ما يجري من تلاعب بمؤشرات اقتصادية معينة. وهو لا يكتفي، شأنه شأن الكثيرين ممن سبقوه، بالتشكيك في صواب فكرة الناتج القومي الإجمالي، وإنما يورد بعض الأمثلة التي يتضخم فيها ذلك الناتج على أثر تراكم الخسائر.

- نقد لاذع للسيارة

فمن الأمثلة التي يسوقها مثال حوادث السيارات التي تنشط صناعة السيارات بقدر ما يزداد وقوعها وتسببها في إتلاف السيارات. وهي تنشط بنفس الطريقة إنتاجية المحال المتخصصة في إصلاح السيارات التي تتعرض للحوادث (ورش إصلاح السيارات) وكذلك إنتاجية المؤسسات المتخصصة في علاج الأفراد المصابين في تلك الحوادث (المستشفيات). وهي تنشط

أيضا أعمال أولئك الذين يمكن تسميتهم بلغة الإيكولوجيا «المحللين»: بائعي الحدائد بالنسبة إلى السيارات، ومتعهدي دفن الموتى بالنسبة إلى ضحايا الحوادث. ومن الواضح أن أعمال هذه الفئة الأخيرة تتناسب طرديا مع إيقاع معدل التبدل السكاني وبالتالي مع معدل انخفاض متوسط طول حياة البشر! وما القول عن صناعة ترميم أعضاء الجسم وإبدالها التي جنت منافع جمة من تزايد الحوادث الذي روج لتكنولوجية تعويض وترميم كاملة بدءا بالساق الخشبية وانتهاء بالأجهزة البالغة التطور التي تتولى الجراحة الحديثة تركيبها.

وعلى نقيض ذلك ينخفض الناتج القومي الإجمالي عند صدور قوانين حكيمة تحدد سرعة تسيير السيارات على الطريق وما يترتب عليها من انخفاض في عدد الحوادث وحد من خطورتها: فعندئذ يختفي زبائن أقسام جراحة الأعصاب مما يصيب إدارة المستشفى بهلع شديد من جراء ما تفقده من عائد إقامة المرضى بالمستشفى وما يعقبه من «انعدام ربحية» العاملين بها. ويعد ذلك كارثة تحل بالمستشفى، أما بالنسبة إلى الإنسان البسيط الذي يحاول سبر دقائق الحسابات الاقتصادية، فما هذه إلا حكاية تدفعه إلى خبط رأسه في الحائط. ومن جهة أخرى فإنه إن فعل ذلك بقدر من القوة فسيكون مآله إلى قسم جراحة الأعصاب مباشرة لعلاج ما لحق به من أذى بدني، وبذلك يعالج الضرر الاقتصادي الذي لحق بالناتج القومي الإجمالي نتيجة لخفض سرعة سير السيارات.

وتمكننا هذه الأمثلة التي لا تكاد تغالي في وصف الواقع من أن نقيس مدى اللبس الذي يكتنف ما نجريه من عمليات تقييم اقتصادي لا تعرف سوى الجمع ويختلط فيها الحابل بالنابل من البيانات التي لا تكون أسبابها أو نتائجها دائما مواتية مع تفسير تلك البيانات إجمالا على أنها مكسب. وقد حان الآن أوان تدخل عمليات الطرح في أساليب الحساب هذه لكي تتيح التوصل إلى ناتج قومي صاف. ولعلنا نضع أخيرا في اعتبارنا ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل وما تتكبده الطبيعة وكل ما يسهم في تحسين نوعية الحياة من تكاليف - أي القيم والسلع غير المادية. ومن دواعي الارتياح أن عددا من رجال الاقتصاد قد شرعوا في ذلك بالفعل وهم بصدد صوغ أساليب تحليل جديدة.

ويندرج في هذا الإطار ما يجريه من بحوث فريق الاقتصاديين والسوسيولوجيين العاملين في مركز الدراسات والبحوث الخاصة برفاه البشر (cerebe). وتفضي هذه البحوث إلى طرح تساؤلات «جذرية» بشأن المجتمعات الصناعية[6].

- صحة باهظة الثمن

والتحليل الذي يورده دوبوي لتطور نظامنا الصحي ينطوي على حجج أقوى في هذا الصدد. والواقع أن هذا النظام يعد واحدا من النظم الاجتماعية الاقتصادية القليلة-إن لم يكن هو النظام الوحيد-التي ظلت خطية منذ الحرب العالمية الأخيرة، دون أن تدخل عليه أية آلية تنظيم جديرة بهذا الاسم وقادرة على وقف نموه الأسي. ذلك أن «الحق في الصحة يطابق الحق في الحصول على الخدمات الطبية دون أي قيد». وبعبارة واضحة، ليس هناك أي حد للاستهلاك وعلى هيئة الضمان الاجتماعي أن تدفع دائما[7]، حتى وإن صدرت على فترات مدتها ثلاث أو أربع سنوات لوائح تافهة تتمخض عن بضع خطب تعقبها تدابير ليست الشجاعة السياسية البالغة طابعها الرئيسي.

وترتب على ذلك زيادة في حجم خدمات العلاج الطبي في فرنسا تبلغ نسبتها 9 في المائة للفرد سنويا في حين يظل متوسط الأجل المتوقع ثابتا لجميع الأعمال فوق سن الخامسة، كما هي الحال في جميع البلدان الصناعية منذ خمس عشرة سنة. وعلى ذلك يبدو أن سرعة النمو التي تشهدها تكاليف استهلاك الخدمات الطبية ليس لها أي أثر حقيقي على «طول الحياة». وأقل ما يمكن أن يقال هو أن ذلك أمر مثير للدهشة في الوقت ذاته الذي نتحدث فيه عن نوعية الحياة. فهل تتحقق نوعية الحياة على حساب طولها؟

وتوجد فضلا عن ذلك أسباب أخرى لشكوى من إساءة استغلال الخدمات الطبية. وقد تولى بيان ذلك ريفان إيلليتش[8] ببراعة فائقة لم تخل أحيانا من بعض المغالاة.

ذلك أننا ننفق (في فرنسا) على الرعاية الطبية مبالغ متزايدة أبدا مما يترتب عليه زيادة مستمرة في تكاليف الحماية الاجتماعية. والأثر التضخمي لهذا التطور أثر واضح ويشكل أحد العوامل البنيوية لاستمرار التضخم.

ومن دواعي الأسف أن نتائج هذا الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الصحة، نتائج مشكوك في أمرها بالنظر إلى أن أثرها على متوسط الأجل المتوقع أثر لا يكاد يذكر. ولعل نقل جزء من هذه الأموال نحو إنشاء جهاز قوي للوقاية وإعطاء الأولوية لتدابير تؤدي إلى تحسن فعلي في نوعية الحياة أن يكون لهما، كما توحي بذلك عدة دراسات، آثار أعظم على تطور متوسط الأجل المتوقع. والواقع أن نوعية الحياة وطولها يسيران جنبا إلى جنب، ويصدق الآن أكثر من أي وقت مضى، المثل القائل «الوقاية خير من العلاج».

ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد السيارات الخاصة وزيادة استهلاك الخدمات الطبية يعدان عاملين مهمين في تقييم الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعريفه الراهن، وذلك أمر يبعث على ارتياح المسؤولين بطبيعة الحال. كذلك فإن هذين القطاعين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا: ففي خلال السنوات الأخيرة أسفرت حوادث الطريق في فرنسا عن 350 ألف جريح سنويا (وهو رقم يعادل مجموع سكان نيس)، وعن مليون و 500 ألف جريح في أوروبا، علاوة على مائة ألف أودت بحياتهم، الأمر الذي يقارنه فيليب سان مارك بهيروشيما جديدة كل سنة.

وعلى ذلك فإن نظام النقل والنظام الصحي يشكلان «أدوات» في يد المجتمع، أي «نظما تقنية وتنظيمية أنشأها الإنسان لتيسير علاقاته بأنداده وببيئته». وقد خلص ج.- ب. دوبوي من تحليله للأمثلة السابقة إلى ضرورة إجراء فحص نقدي جديد كل الجدة للأدوات التي يستعين بها المجتمع الصناعي.

رابعا–مجتمع النفايات

إن وتيرة النمو التي تخضع لها اقتصادات البلدان المتقدمة تقنيا منذ قرابة الثلاثين عاما يقتضي استمرارها زيادة كبيرة في الاستهلاك. وتتيح بلوغ هذه الغاية ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات المتكافلة: إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط الرغبة في تلبيتها باستخدام الدعاية، وفتح أسواق تصدير جديدة، وخفض مدة بقاء السلع، وهذه النقطة الأخيرة جديرة بأن تخص بالتحليل.

فلكي يزيد الاستهلاك، يجب أن تنقص باطراد مدة بقاء ما يستهلك من

سلع، سواء بخفض مستوى المواد المستخدمة إما من حيث الكم أو من حيث الكيف (ترقيق الصفائح المعدنية التي يصنع منها هيكل السيارة مثلا)، أو بأن يسفر التقدم التقني-مقرونا بتقلبات الأذواق التي تخلق وتستبقى صناعيا- عن تسريع ظاهرة التقادم، تلك هي عملية التقصير (النفسي الاجتماعي التكنولوجي) لمتوسط مدة بقاء السلعة والآلة. ولسنا بمسيس الحاجة إلى أن نقرأ ما كتبه آلفن توفلر[9] في وصف «مجتمعات النفايات» التي نعيش فيها اليوم لكي نعرف أن السيارات تصدأ بأسرع من ذي قبل، أو أن الأبنية الحديثة التي تقام في ضواحي مدننا لن تدوم ما دامته البيوت التي شيدت في القرن الثامن عشر، أو أن البلايين التي يبتلعها إنشاء محطات توليد الطاقة النووية يجب أن تستهلك تمام الاستهلاك في غضون عشرين أو ثلاثين سنة بالنظر إلى أن مدة بقاء هذه المنشآت تتناسب تناسبا عكسيا مع حجمها وتكلفتها. ويترتب على خفض مدة بقاء الأشياء والسلع وتيرة متزايدة لاستهلاكها. ولا يعفى من تطبيق هذه القاعدة أي شيء، ولا حتى الدمى التي يقتنيها أطفال الأسر الأمريكية الثرية.

- السلع سريعة الزوال

والحصول على دمية جديدة مع رد الدمية القديمة يشكل تكيفا للأذواق السائدة، ولكنه يعد أيضا بمثابة تغيير الطفل دميته كما يبدل قميصه. أليس في ذلك في الوقت نفسه، بالنسبة للطفلة الصغيرة التي ستنجب في يوم من الأيام أطفالاً، فقدان لذلك الارتباط الوجداني الذي كانت تحسه أمهاتنا إزاء دماها؟ وكيف لنا ألا نرى مع توفلر في مثال كهذا إعداداً للطفلة منذ نعومة أظفارها لحوادث الطلاق المتكررة والزيجات المتعاقبة على نحو ما يحدث بصورة مطردة في الولايات المتحدة، حيث يسلو الناس أقرانهم بنفس السهولة التي يسلون بها أشياءهم؟

ومن الأمور ذات المغزى أن التقادم يحل أيضا بالأشياء ذات الطابع الثقافي المحض. فهذا كتاب نال جائزة وكان مصدر فخر لمؤلفه منذ عشر سنين، يختفي من مكتباتنا ما لم يسعده حظ استئناف حياة جديدة في طبعة جيب. ومن ذا الذي يذكر هذا المؤلف الموسيقي أو ذاك، الذي كان منذ بضع سنوات يستأثر بقلوب الجماهير ثم اكتسحته الموجة العارمة لمنتجات هذا القرن؟ وسينتهي بنا الأمر إلى التساؤل عما إذا كان «الانتقاء الثقافي»،

خليفة «الانتقاء الطبيعي»، سيورث الأجيال المقبلة شيئا من منتجات عصرنا. حتى الأدوية المعروضة في السوق الفرنسية يقل عمرها عن عشر سنوات. وينظر إلى التغيير في هذه الحالة على أنه أمر يقتضيه تحسين النوعية حتى عندما لا يمس هذا التغيير سوى الشكل أو الغلاف الخارجي أو مجرد تكييف المادة الناشطة في الدواء.

- آثار وحفريات

وإزاء هذا التطور العنيف الذي يهز كيانه، يقاوم الإنسان بها في متناوله من وسائل وإمكانات. فعلى غرار ما فعله أسلافه من الرئيسات، يستعين في رسم معالم أرضه بعلامات ثابتة، قد تكون أشياء يعلق عليها أهمية تفوق بكثير قيمتها العملية: ذكريات الأسرة، أشياء قديمة، أدوات ترميم عتيقة يمكن أن تصبح هي الأخرى وسيلة لتأكيد رفعة مرتبته. وهكذا نشهد تكاثر باعة الآثار القديمة الذين يعتبر التردد على محالهم علامة ظاهرة على الانتماء إلى طبقة اجتماعية ميسورة. ومن جهة أخرى يمكننا أن نتساءل عن الكيفية التي يستطيع بها باعة الآثار هؤلاء أن يلبوا في النهاية ذلك الطلب المتزايد أبدا على التحف القديمة التي تشكل بحكم تعريفها ذاته موارد غير متجددة. صحيح أنه لا تزال توجد بعض المزارع أو بعض القصور-بل وأيضا بعض الكنائس-التي نجت بأعجوبة من أعمال النهب التي توسع نطاق تخريبها منذ بضع سنوات. وهذا الاقتناء الفردي للتحف الفنية على حساب التراث الثقافي للمجتمعات يقابل مع ذلك بقدر من التساهل يدعو إلى العجب. فبوسعنا أن نرى اليوم في مساكن كبار الأثرياء-دون أن يثور أحد لانتهاك حرمات الفن أو الدين-أجمل كتب ألحان القداس أو كتب الصلوات التي خلفتها لنا القرون الماضية واشتراها هواة مقابل مبالغ كبيرة وانتقلت بالتالي إلى حوزة الأفراد.

صحيح أننا لم نعد في زمن التحمس البالغ لصالح الجماعة. فالبطء الذي تسير عليه إقامة كاتدرائية العائلة المقدسة في برشلونة يثبت بوضوح أن زمن المغامرة الغوطية العظيمة قد ولى ولن يعود. كما أن مدينة نيويورك قد عدلت عن استكمال بناء كاتدرائية القديس يوحنا على الرغم من أنها ظلت قيد التشييد طوال خمسين سنة. هذا على حين أن أكبر مدننا لم يكن سكانها يتجاوزون بضع عشرات من الآلاف عندما شيدت الآثار العظيمة

التي تحدت القرون. أما في الوقت الحاضر فإنه إلى الشركات الكبرى والمؤسسات متعددة الجنسيات يعود أمر تشييد «الآثار» التي ستظل سمة من سمات عصرنا. وذلك تمجيدا لتلك الشركات والمؤسسات ذاتها. فالمحال التجارية الكبرى أو العملاقة هي كاتدرائيات الأزمنة الحديثة، أما المحال الصغيرة الأنيقة ذات المساحات التجارية المحدودة فليست سوى كنائسها: في حين أن المصارف، التي تغطى أرضها وجدرانها بالرخام، هي بمثابة القصور أو بالأحرى الحصون.

غير أنه في حالة الافتقار إلى التحف القديمة، ربما التجأنا يوما إلى الحفريات. فالحفرية البالغة من العمر ثلاثة ملايين قرن لن يكتب عليها أن تعاني من التقادم. وسيكون لدينا من الوقت ما يتيح لنا أن نرتبط وجدانيا بها قبل أن تبلغ من الكبر عتياً!

خامسا- حدود التوسع عند «المنبع» وعند «المصب»

ومؤدى ما تقدم أن السنوات العشرين الأخيرة قد سجلت انفجارا لم يسبق له مثيل. فقد تبدل المكان نتيجة للنمو المكثف للصناعات، ولظواهر غريبة من التكاثر الحفري، وللحركة المتزايدة التسارع لتلك الحشود البشرية المضطربة. فقد اجتاح العالم الذي كنا نألفه خليط عجيب من السلع التي تنخفض مدة بقائها باطراد: ويتهيأ لنا أنه يتحول إلى خضم من الأدوات الصغيرة التي لا نفع فيها.

وبطبيعة الحال يناظر هذه الحركة المزدوجة عند «المنبع»-النضوب السريع للموارد الطبيعية التي تبتلعها اقتصادات زيز الحصاد التي لا ترى في الطبيعة إلا مستودعا، وعند «المصب»-تلوث وتراكم للنفايات التي تحيل الطبيعة إلى مطرح لها. فنحن، بعبارة أخرى، نواجه أزمة الطاقة، وأزمة المواد الأولية، وأزمة البيئة.

- موارد محدودة أم موارد لا تنضب؟

إن اتجاه الموارد الطبيعية والطاقة والموارد الأولية نحو الندرة وارتفاع الثمن سوف ينتهي به الأمر إن عاجلا أو آجلا-بإفضائه إلى زيادة الأسعار ومن ثم في إبطاء الاستهلاك-إلى الحد من الإنتاج.

ففي بعض المناطق، تنضب موارد الغابات نتيجة لفرط استغلالها ويبلغ

سعر الخشب أرقاما خيالية. وفي بضعة عقود لن يتبقّ في أوديتنا الفيضانية ذرة رمل، وستتحول مساحات الحصى والرمل إلى شباك معقدة من المياه السطحية والمحاجر. وسيجبر تلوث المياه الجوفية ومياه الأنهار سكان القرى على التماس الماء من أماكن بعيدة كما سيكلف توصيل المياه عبر الأنابيب نفقات تقدر بعشرات الملايين. كذلك ستكلف إزالة تلوث الهواء في المناطق الصناعية نفقات أعلى من ذلك. فمنذ الآن، تندرج الطبيعة والمكان والماء والهواء في عداد السلع التي تسير في اتجاه الندرة وبالتالي ارتفاع الأسعار، وتلك فكرة ربما استعصت على فهم جيل أجدادنا. وسوف يسفر ذلك عن نفقات جديدة تنعكس على الأشعار وتزيد حدة الاتجاهات التضخمية.

وقد أورد أول تقرير لنادي روما[15] سلسلة من الأرقام التي يشك في صحتها، وتمثل تقديرا لاحتياطيات المواد الأولية المتوافرة وسنة نضوبها المفترضة لو بلغ بنا الحمق درجة تجعلنا نواصل استغلالها بالوتيرة الحالية. غير أن هذا التقرير كان له على أية حال فضل طرح مشكلة الجوهر التي لم يعد ممكنا الآن التهرب منها. ومن جهة أخرى يرى البعض أننا سوف نستطيع بفضل التقدم التكنولوجي أن نستغل موارد معدنية تزداد ندرة باطراد ولكن تحيلها التكنولوجيا إلى معين لا ينضب. (من ذلك مثلا اليورانيوم المستخرج من مياه البحار). وربما أمكننا أيضا أن نصنع، مع الاستعانة بالتفاعل النووي، عناصر انطلاقا من الهيدروجين. غير أن هذه افتراضات متقدمة يطرحها عدد كبير من التكنولوجيين المتشبثين بفكرة الإنتاجية والمصرين على إغفال الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن نهبنا للطبيعة يسير بخطى أسرع من خطى التجديد التكنولوجي الذي سيتيح استغلال الموارد المعدنية البالغة الندرة بتكاليف معقولة. ومن ثم الزيادة السريعة في التكاليف الهامشية، مما يفضي لا محالة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة وفي الوقت نفسه إلى التوقف المحتوم لآلة الإنتاج أو إلى تضخم تتعذر السيطرة عليه، أو إلى النتيجتين معا على الأرجح.

- اجتياح النفايات

والعقبة الثانية، عند «المصب» هذه المرة هي التراكم الأسي للنفايات نتيجة لتسارع عمليات الإنتاج والاستهلاك. إذ كيف السبيل إلى وقف تكاثر عمليات التخلص من النفايات بلا ضابط، والتي من أبرزها تكاثر طرح

السيارات المستهلكة بلا عقاب أو رادع؟ وكيف السبيل إلى احتواء الكم الهائل من الفضلات الذي تخلفه المجتمعات بمعدل يتجاوز، كما في الولايات المتحدة مثلا، عشرين مرة وزن الفرد في السنة؟ وما العمل إزاء 750 ألف سيارة و 500 ألف متر مكعب من الأجهزة المنزلية العاطلة كل سنة في فرنسا؟ إنه يتعين، كضرورة لا محيص عنها إذا أريد الاقتصاد في موارد المواد الأولية والتخفيف من حدة مشكلة النفايات، استعادة هذه النفايات وفرزها ومعالجتها وإعادة استخدامها. ومن الجدير بالذكر أنه قد اتخذت مؤخرا إجراءات قانونية لهذه الغاية. ويجري في بعض البلدان علاوة على ذلك حصر شامل للنفايات. فمن المعروف الآن أنه بالنسبة إلى بعض المواد الأولية النادرة ستكون تلك النفايات بمثابة مناجم الغد.

والواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن النشاط الصناعي البشري قد أطلق منذ القرن الماضي عملية تجديد وتطوير تكنولوجيين على حساب زيادة في القصور الحراري (entropie)[11]: ذلك أن المجتمعات الصناعية تحقق إنجازات تزداد براعتها باطراد. غير أن هذه الإنجازات تعجل بنضوب مواردها من المعادن والطاقة.

وهذه الموارد موزعة بغير تساو على أنحاء الكرة الأرضية، وهي تستغل حيثما وجدت بكميات وفيرة ومن ثم مربحة. غير أن هذا الاستغلال عملية لا رجعة فيها وتفضي إما إلى تدمير المادة تماما (كما في حالة حرق النفط أو الفحم) أو إلى نشرها في البيئة (كما في حالة المعادن الثقيلة كالرصاص أو الزئبق المنتشرين بمقادير متناهية الصغر في الهواء والماء والتربة كنفايات للأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلية).

وعلى ذلك فإن التصنيع يؤدي إلى تسوية حقيقية للطاقة إذ يتغذى على حساب تدهور لا مرد له في الموارد المعدنية وانتشار واسع للعناصر النادرة في البيئة، مما يجرد هذه الموارد من نفعها.

ويقدم لنا التاريخ الطبيعي نماذج مماثلة: فاستمرار الحياة البشرية ونموها-وهي أعقد نظم الحياة في الكون-يقتضي دفقا متناميا من المواد الأولية والطاقة التي تتناول في شكل أغذية. ومن المعلوم أن النقص الغذائي يحد من النمو الديمغرافي في كثير من مناطق العالم. فالنمو الديمغرافي يحول دونه نضوب الموارد الزراعية أو عدم كفايتها. ويعد الزحف الصحراوي

بمنطقة الساحل الأفريقي واحدا من الأمثلة المعبّرة لهذه «التسوية نحو الأدنى» للموارد، وللعواقب الوخيمة في نهاية المطاف لتخريب الطبيعة على هذا النحو. ومن الاحتمالات القوية أن تصطدم الاقتصادات الإنتاجية عما قريب بظواهر مقيدة من هذا القبيل عندما تبدأ في الاختفاء هذه المادة الأولية الجوهرية أو تلك. وعندئذ يصطدم النمو الكمي بتلك القيود الطبيعية ذاتها التي عرضها لها تقرير ميدوز لنادي روما.

ويورد القس أندريه دوما[12] ملخصا جيدا لهذا الوضع عندما كتب يقول: «إن عصر النهضة الذي اكتشفنا فيه ثروات الأرض وشرعنا في استغلالها يبدو وكأنه يقترب من نهايته. وتتعاقب الدلائل على أننا لن نستطيع التصرف في اقتصادنا تصرف رعاة البقر المخربين، وعلى أن الأرض تشكل في مجموعها سفينة فضائية لا يمكنها التعويل على أي مورد آخر غير الموارد التي انطلقت بها عند الدفعة الأولى التي أخرجتها إلى الوجود. والأمم الأكثر تقدما هي الأمم الأسبق إلى اكتشاف العد التنازلي لاستنزاف البيئة وفقا لتلك العبارة التي كثيرا ما ترد عند مناقشة هذا الموضوع:«إن المواطن الأمريكي يدمر حاليا في المتوسط مائة ضعف لما يدمره المواطن الهندي من موارده الطبيعية». ومن المرجح أنه إذا حققت بقية العالم من النمو ما حققه الغرب، فسيكون في ذلك فناء الإيكولوجيا العالمية إلى غير رجعة».

- تنظيم لا مفر منه

وهكذا يبدو مجتمع الاستهلاك وكأنه يطلق بنفسه آليات تنظيمه. فمن المرجح، وإن لم يحن بعد أوان التيقن من ذلك، أن وتيرة نموه تستجيب لقوانين رياضية تتحكم في نمو أعداد جميع الأنواع. ويعبر عن هذه القوانين بمنحنى سيني (S) يتميز بنقطتين حاسمتين: نقطة انطلاق أو ظاهرة تكاثر سريع يتمثل في صعود للمنحنى يكاد يكون رأسيا، ثم نقطة انقلاب يبدأ عندها التوسع في الإبطاء ويستوي المنحنى أو يأخذ في الهبوط. وهكذا ستكون الموجة الأساسية للتنمية عندما تشاهد على امتداد عدد من القرون ولا تتيح لنا إدراكها الذبذبات المستمرة للظروف الوقتية التي تغشي أبصارنا. ذلك أن العمليات الأساسية للتطور البيولوجي أو الاجتماعي تغفل وتائر النمو المستمر: وتقدم لنا العلاقة الجدلية الدائمة بين فرط نمو الاقتصاد

وكساده-التي تميز النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية-صورة رائعة لتلك الوتائر عندما تشاهد على فترات أقصر.

وتنتج آليات التنظيم التي أتينا توا على ذكرها عن التطبيق الصارم لقوانين مالثوس وليبيغ[13]: فليس من الممكن إلا في حدود الموارد المتوافرة مواصلة الانفجار الديمغرافي والاقتطاع الشديد من الموارد واستغلال البيئة حتى وإن شملت كوكب الأرض بأسره. ويعد اتجاه الموارد نحو الندرة وارتفاع القيمة وكذلك التدهور البيئي عاملي تنظيم تلقائي قد تستطيع البراعة التكنولوجية إرجاءهما، ولكن لا يمكنها تلافيهما. وقصارى القول إن «المحيط التكنولوجي» لا يمكنه مواصلة سحب الشيكات على حساب المحيط الحيوي دون أن ينتهي به الأمر إلى استنفاد رأس المال.

سادسا-استباق قواعد التنظيم الطبيعي

غير أننا لم نصل بعد إلى هذا الحد. فالثروات المعدنية الخيالية المتوافرة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق الأمريكيون عنان استهلاكهم لها، وثروات الاتحاد السوفييتي التي تمر بأوج توسعها، وثروات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وأخيرا ثروات أفريقيا التي لم تكد تشرع في استغلالها- يمكن أن تواصل طوال عشرات السنين تغذيتها لعملية التنمية شبه الأسية التي اعتدناها. وعلى ذلك، فبوسع التطور الناشئ عن الثورة الصناعية الأولى والذي حول المجتمعات الغربية إلى مجتمعات استهلاك، أن يستمر زمنا أطول قبل أن يصطدم بالحدود المادية للتنمية. ولكن إلى متى؟

- رهان التفاؤل

يجيب هيرمان كان[14]: بعد مائتي سنة. ففي معرض انتقاد شديد وجهه إلى «المالثوسية الجديدة» لنادي روما وإلى أساليبه «العلمية الزائفة»، يتنبأ مدير معهد هدسون بقرنين من النمو المتواصل تدخل أثناءهما الأمم، كل في دورها وبوتيرة نموها، عصر ما بعد التصنيع. فمنذ الآن وحتى سنة 2176، سيكون الناتج العالمي الإجمالي قد تضاعف بما يقارب الستين ضعفا (300 ألف مليار دولار مقابل 5500 مليار في سنة 1976). وسيترتب على هذا الثراء العام استقرار تلقائي في أعداد السكان التي سيتوقف نموها عند حوالي 15 مليار نسمة وعندئذ سيكون متوسط دخل الفرد 20 ألف دولار

في السنة أي عشرة أضعاف متوسطه الحالي في البلدان المتقدمة.

ولكن ما الموارد المعدنية وموارد الطاقة والموارد الزراعية التي ستشكل قوام هذا النمو؟

يرى هيرمان كان أن 9,99 في المائة من المواد الأولية يمكن اعتبارها موارد لا تنضب. فاعتبارا من بداية القرن المقبل ستتيح الطاقة الناتجة عن الانشطار النووية اجتياز مرحلة الانتقال إلى الانصهار النووي والطاقة الشمسية والحرارة الأرضية، وأخيرا فإن زراعة المحاصيل على ترب صناعية ستمكن من استغلال الأراضي الصحراوية وبالتالي من تغذية سكان يصل مجموعهم إلى خمسين مليار نسمة.

- من أجل تغيير المقياس
- نمو صفري أم نمو بالغ، أيهما على حق؟

غير أنه ليس من الصواب طرح المشكلة على أنها مسألة تقدير كمي محض للنمو، وقد سبق أن رأينا عيوب هذا الأسلوب الحسابي. ففي أية حال سيكون كوكب الأرض لو تعين طوال قرنين من الزمن تطبيق النموذج الراهن للنمو؟ ويرى المعهد الأوروبي للإيكولوجيا[15]، «أننا لم نعد في زمن التغني بفوز المجتمعات القائمة على النمو المادي. ويبدو الآن أننا أقدر على حسن إدراك الطريق المسدود الذي يفضي إليه ذلك النمو. وليس الحل الذي توصي به نظرية النمو الصفري سوى الوجه الآخر للمنظور الكمي حيث لا تزال توجد أيضا بعض التنبؤات بالكارثة الإيكولوجية. ويتعين علينا الآن أن ننتقل إلى سجل آخر في محاولة للخروج من هذه المعضلة بالاستناد إلى هدف إشباع الحاجات وإنما إلى هدف تحقيق الإمكانات البشرية. والأحرى بنا أن نغير مقياسنا المرجعي من أن نتوقع تنظيما قوامه التغذية الارتدادية (feed-back)[16].

ذلك أن النظم الاقتصادية نظم فانية والحقائق التي تسوقها على أنها شواهد غير ملموسة ليست لها قيمة إلا في مجال مكاني-زمني محدود وفي إطار نظام مرجعي محدد وخاضع للمراجعة وإعادة النظر. فما قيمة تلك «القوانين» التي تدعي الربط بين العمالة أو الرفاه وبين معدلات النمو بحتمية تضاهي في صرامتها الحتمية المنطقية في فيزياء الجاذبية أو انعدام الوزن؟ إن بإمكاننا أن نثبت بنفس القوة أن النمو يفضي إلى البطالة،

وحسبنا من أجل ذلك أن نغير النظام المرجعي: ففي البلدان ذات الثقافات التقليدية التي لم تتصل بالحضارات الصناعية، من الواضح أن مفهوم البطالة، بل وكذلك مفهوم العمالة، مفهوم لا وجود له. غير أنه ما أن تبدأ عملية التنمية حتى يبرح ملايين الناس قراهم ويهرعوا إلى حين يضخمون أعداد العاطلين في المدن المتكاثرة التي تغص بها بلدان العالم الثالث.

وثمة إجماع في الرأي حول نقطة واحدة على الأقل: هي أن النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية يختل توازنها أمام أعيننا. فكيف نفسر إذن هشوشتها المتزايدة؟

- تقلبات الحظ

تنشأ تقلبات الحظ هذه نتيجة للتوزيع غير المتكافئ لموارد الأرض ونتيجة أيضا لأن أقدم البلدان تصنيعا، وبلدان أوروبا بوجه خاص، تقترب من استنفاد مواردها. فبالنسبة إلى تلك البلدان، يتمثل «عامل الحدّ» في اعتمادها على المنتجين الجدد بالعالم الثالث الذين يعمدون، وقد أدركوا مواطن قوتهم، إلى المزايدة برفع أسعار منتجاتهم. وعندئذ لن تكون زيادة تكلفة المواد الخام سوى نذير بالسيناريو الذي سينشأ حتما عندما يندر وجود هذه المنتجات بالفعل على كوكب الأرض. أما في الوقت الحاضر، فهي تعبر على الأخص عن إرادة سياسية من جانب المنتجين للاستفادة من مواردهم على نحو أفضل. ويكفي تعديل دفق الطاقة والتدفقات التجارية والنقدية الذي يترتب على ذلك لإحداث تحول عميق في معطيات الاقتصاد العالمي في غير صالح أولئك الذين استفادوا حتى الآن من أوضاع مميزة: أي الأمم الصناعية القديمة. ذلك أننا كثيرا ما ننسى أن النمو الأسي وارتفاع مستوى معيشة الأفراد ظلا وقفا على البلدان الغنية، وأن هذا الامتياز لم يكن ليتسنى استمراره إلا على حساب الركود، إن لم يكن التدهور في الأوضاع الاقتصادية لبلدان العالم الثالث. ومن جهة أخرى فإن معطيات المشكلة تنزع اليوم إلى التطور لصالح مناطق ثراء وتوسع جديدة. وينبغي لنا إذن أن نعتاد منذ الآن على ألا نكون أثرياء الأرض الوحيدين بل ربما على تقبل مستوى أدنى من الثراء غدا بالنظر إلى أن نمونا يسير على منحنى سرعان ما ستبلغ موجته الأساسية، فيما يتجاوز تغيرات الظروف الوقتية، نقطة انقلابها مفسحة لآخرين مجال التوسع في حين يواصل

غيرهم السير على منحدر الفقر. وذلك مثل معبر عن واحد من القوانين الأساسية للتطور البيولوجي الذي يعد نموذجا للتطور الاقتصادي والاجتماعي: ليس هناك من تطور يسير على وتيرة واحدة باستمرار. ففي حين أن اندفاعة الحياة تهبط شدتها هنا منذرة بنهايتها، تولد اندفاعة أخرى تبشر بصحوة جديدة تقترن بها بدورها قواعد تنظيمية جديدة.

وعلى هذا النحو تتعاقب، أو بالأحرى تتراكب، السلالات الكبرى للتطور البيولوجي التي تعاقبت على امتداد العصور الجيولوجية. وتواصل تلك السلالات تطورها بالتوازي الواحدة مع الأخرى مع وجود فارق زمني بينها، إذ يبدأ تدهور تلك السلالة في الوقت نفسه الذي تحقق فيه سلالة أخرى توسعها، وهكذا تراجعت الزواحف تحت ضغط الثدييات وأفسحت السرخسيات المجال للنباتات المزهرة. ونشأت عمليات مماثلة، مع مراعاة التسارع الذي يتسم به تاريخ البشرية، على مستوى الحضارات. وأخيرا فإنه في داخل الحضارة الصناعية الغربية ذاتها، تنشط هذه العمليات ذاتها وإن كان بوتيرة أشد تسارعا: فلم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى أكثر من خمسين سنة لكي تحل محل أوروبا، وكفى ألمانيا 25 سنة لكي تحتل مكان بريطانيا العظمى. وبذلك يمكننا أن نفهم مدى ما هناك من وهم في القول، كما نفعل كثيرا، إن الفارق بين مستوى معيشة الأوروبي ومستوى معيشة المواطن الأمريكي يشير بطريقة ما إلى هامش «توسعنا الأدنى المحتمل»، كما لو كان النمو الاقتصادي قد برمج، بقدرة قادر، على أن يكون بالضرورة نموا خطيا عالميا. والواقع أنه يتبين بمزيد من الوضوح يوما بعد يوم، أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا على حساب تناقص بيئي، كما يحدث في حالة الورم السرطاني الذي لا يتغذى إلا على حساب الكائن الحي الذي ينهكه: وفي كلتا الحالتين تتخذ النتيجة النهائية أبعاد الكارثة.

- البحث عن توازنات جديدة

من المؤكد أن النماذج البيولوجية التي كثيرا ما نشير إليها، لا تنطبق تلقائيا على المجتمعات البشرية. فهذه المجتمعات لا تفتأ تعكس قوانين وعمليات بيولوجية «اخترعتها» الحياة قبل ظهور تلك المجتمعات بوقت طويل، كما تعكس قوانين تخضع لها تلك المجتمعات وإن لم تتحكم تماما في

نشوئها وتطورها. فالواقع أن نشوء تلك المجتمعات قد اقترن بظهور هامش حرية ضئيل، تاركا المجال مفتوحا للتجديد والخيال ولاستكشاف نماذج مجتمعية وعالمية جديدة، أفليس في هذا المجال على وجه التحديد نبحث اليوم في شتى أرجاء العالم، في خضم الشكوك الخطيرة والمقترحات الكثيرة المتباينة، عن مشروعات وآراء جديدة؟ أو ليس فيه تتجابه المصالح المتباينة وترتسم في الوقت نفسه معالم تضامنات جديدة؟ أو ليس فيه أن تعبر عن نفسها إرادة تزداد عزما باطراد من أجل التوصل إلى اتفاق في الرأي على صعيد العالم في سبيل تدبير أفضل لموارد الأرض عملا في صالح الجميع؟

وقصارى القول إن التنظيم في المجتمعات البشرية لم يعد يترك أمره للحتميات البيولوجية وحدها: فالعوامل الاجتماعية والثقافية تستبق على نحو ما تلك التنظيمات الطبيعية التي يخشى بحق بأسها: الحروب والمجاعات والكوارث الأرضية.. ومنذ الآن، تثير الاتجاهات المفرطة لنمو لا ضابط له ويسرف في الجنوح نحو الكم وعيا عاما ويهيئ التربة لازدهار إحساس جماعي جديد يتطلع إلى النوعية قبل كل شيء، في علاقتنا مع الطبيعة وعلاقاتنا مع غيرنا من البشر وفقا لنماذج إنمائية مختلفة عن النماذج البيولوجية تمام الاختلاف.

وفجأة يحتد إدراكنا لظواهر التلوث والازدحام والاقتحام والعدوان، وتفرض نفسها على أذهاننا مفاهيم تجمع بين الخصب والغموض وتتعلق بالبيئة والإيكولوجيا ونوعية الحياة ونمو جديد حافزة ردود فعل جديدة تجابه تنظيمات الطبيعة وتفضي إلى تساؤل جذري وتشكك في نوع النمو الاقتصادي الذي تعهدناه طوال العقدين الأخيرين.

الهوامش

(1) J. Fourastie, Essais de Morale Prospective, ed. onthier Meditions, 1966 .

(2) في مؤلفه (Small is Beautiful (londres, Bland and Briggs, 1973 الذي شهد نجاحا في إنجلترا، يناصر F. E. Schumacher فكرة مضادة مؤداها أن كل ما هو صغير جميل.

(3) في لغة التخطيط العمراني تطلق هذه الصفة على الأحياء الجديدة في المراكز الحضرية، التي تقتصر على إيواء المكاتب ومؤسسات الأعمال.

(4) سفر التكوين، الفصل الحادي عشر، 4 إلى 7.

(5) Ph. Saint-Marc, Socialisation de La nature, Stock . الطبعة السابقة، مستوفاة 1975.

(6) J.-P. Dupuy, Pour une Critique Radicale de la Societe Industrielle, Esprit. Novembre 1974.

(7) مما يذكر في هذا الصدد أن تطور النظام الصحي يسير في اتجاه معاكس تماما لتطور النظام الجامعي حيث يفرض تنظيم صارم ينطوي على تناقص نسبي فيما يخصص للجامعات من ميزانيات، الأمر الذي يترتب عليه تعكير صفو الأفق الفكري لرجال الجامعات. وبين أسلوبي التنظيم هذين اللذين يتمثل أحدهما في غياب التنظيم والثاني في صرامته، يقطع تطور ميزانيات البلديات التي تقوم على أساس الموارد المالية التي يعتمدها الممثلون المنتخبون، وجهاز التنظيم الذي يتسم بقدر كبير من المرونة في هذه الحالة، يعبر عن اتجاه الرأي العام الذي يقرر بتصويته الإبقاء على المجلس البلدي أو استبعاده إذا اعتبره مفرط البخل أو مفرط الإسراف.

(8) L.Illich, Nemesis Medicale, L'expropnation de La Sante, Le Seuil, 1975.

(9) A.Toeffler, Le Choc du Futur, Denoel, 1971.

(10) Halte a la Croissance?, Rapport Meadows Sur les Limites de la Croissance, دراسة أجريت لحساب نادي روما، 1985

(11) Entropie : دالة رياضية تعبر، في الديناميكية الحرارية، عن مبدأ تدهور الطاقة. وهذا التدهور يترتب عليه اضطراب متزايد في المادة

(12) A. Dumas, Prospective et Prophetie, Cerf, 1972.

(13) في سنة 1840 أعلن ليبيغ قانونه المعروف باسم قانون «الحد الأدنى» الذي يقضي بأن نمو النبات يحده العنصر الذي يكون تركيزه في البيئة أدنى من القيمة الحرجة التي يتعذر دونها حدوث التمثيل الضوئي. وفي وقت لاحق امتد نطاق تطبيق هذا القانون وأصبحنا نفضل الحديث عن «عامل الحد»، ويكون العامل الإيكولوجي (تركيز عنصر ما ولكن أيضا درجة حرارة مطلقة مثلا) عامل حد عندما يهبط دون عتبة حرجة أو عندما يتجاوز مستوى أقصى محتملا لا يستطيع الكائن الحي البقاء دونها أو فوقه.

(14) Her man Kahn, The Next Two Hundred Years , NewYork,Morrow,1976

نقلا عن تحليل للمؤلف أوردته مجلة L'Expansion, مايو 1976.

(15) R.Klaine, Pour Que Demain Commence, Cahiers Europeens, Juillet 1976.

(16) Feed - Back: التغذية الارتدادية هي ارتداد النتائج على الأسباب، ظاهرة تتسم بها النظم المعقدة، وعلى الأخص النظم الحية حيث تميل الآثار إما إلى تفاقم الخلل (تغذية ارتدادية إيجابية) أو على العكس من ذلك إلى التخفيف من حدته (تغذية ارتدادية سلبية). وفي هذه الحالة تعد التغذية الارتدادية وسيلة للتنظيم الذاتي لاختلال توازنات الحياة.

3 بيئة تنضب

أولا- التلوث أو استيقاظ الغريزة

ليس من السهل الإجابة عن السؤال عما إذا كان استيقاظ الوعي بالأخطار التي يتعرض لها البشر من جراء الضغط المتزايد لمصادر التلوث والإزعاج يسهم في إبطاء التنمية الاقتصادية.

فلئن كان صحيحا أن تكنولوجيا مكافحة التلوث قد أصبحت الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الاسكندينافية قطاع نشاط صناعي يبشر بمستقبل باهر، فإن الحملات التي تشن ضد المصانع التي يشيع أنها مصدر للتلوث ربما تثبط همة المستثمرين بإثارتها تساؤلات جديدة عن الغايات الحقيقية للمجتمعات الصناعية، وربما استطاعت أيضا أن تثير الشكوك في نفوس الكثيرين، كابحة بذلك روح المبادرة والمغامرة التي تعد المحرك التقليدي للتنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، ليس التلوث بظاهرة جديدة. فالمستودعات الضخمة من النفايات التي تستثير فضول الأركيولوجيين، تشهد بأن أسلافنا البعيدين أسهموا هم أيضا في إحداث التلوث. كذلك فإن انعدام النظافة الذي تتسم به مجتمعات تقليدية معينة يتسبب منذ عهود سحيقة في استمرار الأمراض

«احرصي دائما على أن يسارع إلى الإنبات من جديد كل ما أنتزعه منك..
احرصي على ألا أنال من أعضائك الحيوية، على ألا أنال من قلبك».
ترتيلة إلى الأرض، أثار فافيدا

المستوطنة وتواتر نشوء بؤر الأوبئة في مناطق معينة من العالم. وقد أوقع هذا التلوث البيولوجي من الضحايا أعدادا تفوق كثيرا الأعداد التي أوقعها في المجتمعات المتقدمة التلوث الصناعي أو الزراعي المنشأ.

- من التلوث البيولوجي إلى التلوث الكيميائي

فما السبب إذن في أن التلوث الكيميائي أثار وعيا بهذا العمق بهذه السرعة؟

سنشير في البداية إلى حاجة الإنسان الدائمة إلى الكفاح في سبيل قضية كبرى أيا كانت وإلى مجابهة تحدّ جديد أيا كان.

ذلك أن التقدم الرائع في مداواة الأمراض المعدية بفضل اكتشاف الأمصال واللقاحات ثم السلفاميد والمضادات الحيوية قد انتهى به الأمر إلى إحراز النصر على أشد الأمراض البكتيرية خطرا. وحقق قفزة مذهلة إلى الأمام متوسط الأجل المتوقع عند الميلاد بلغت اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة سنة في غضون أقل من ثلاثين سنة (1938- 1964). وفي الوقت نفسه الذي كان فيه الإنسان على وشك أن يكسب هذا الرهان الضخم، بدأت تظهر في الأفق أخطار جديدة تتهدد صحته ومنها ما بدا متسما بكثير من المخاتلة. فإلى جانب التلوث البيولوجي للأنهار نتيجة لتجمع المياه المنزلية المستعملة التي قلما تنقى كما ينبغي، يأتي التلوث الكيميائي الذي يعد ثمنا لا مفر من دفعه لقاء الانفجار الصناعي. وأخذت ظاهرة التلوث الكيميائي أبعادا هائلة في السنوات الأخيرة. فقبل الحرب العالمية الثانية كان الناس يشربون بلا خوف من مياه بحيرات تمنع. فيها السباحة اليوم، كما كانوا يسبحون أطفالا في مياه أنهار لا يخطر ببالهم اليوم أن يبللوا أيديهم فيها.

ولم يعد دافع الخوف اليوم مجرد التلوث البيولوجي مصدر التخمر العفن والتكاثر الميكروبي وانتشار الأمراض المعدية، فهذا التلوث الذي تحدثه الطبيعة يعالج نفسه بنفسه نظرا لأن التنقية الذاتية للمياه بفضل أشعة الشمس سرعان ما تضع حدا لتكاثر الجراثيم الممرضة. وعلى ذلك فإن أشكال التلوث هذه تظل عموما محصورة في أماكن نشوئها على مقربة من التجمعات البشرية.

أما اليوم فقد غدا التلوث تلوثا كيميائيا ولم يعد، كما يلاحظ بحق ج. تيرنسيين[1]، مجرد أقذار موضعية بل أصبح «تدنيسا عاما للطبيعة» من

حيث أن آثارها يتسع نطاقها على نحو لا يمكن التنبؤ به أحيانا. ذلك أن الأمر يتعلق بانتشار بطيء ومستتر ومتواصل في الهواء والماء والتربة لجزيئات شتى تنتج وتتورع بمقادير متزايدة باطراد. وتشكل هذه المواد إما نفايات لأنشطة صناعية: نواتج الاحتراق، والنفايات النووية، والمعادن الثقيلة، أو جزيئات كيميائية يستخدمها الإنسان في كفاحه ضد أنواع أخرى ومساعدات كيميائية للزراعة بوجه خاص.

وليس للظواهر التلقائية للتنقية الذاتية أي تأثير في مثل هذه المواد التي تتسلل وتنتشر داخل البيئة الطبيعية. فمبيدات الآفات، والمعادن الثقيلة، والمنظفات غير القابلة للتحلل البيولوجي، والدفوف الصناعية-تمر كلها عبر محطات التنقية التقليدية دون أن تتأثر بها على الإطلاق ثم تتجه نحو الأنهار والبحار حيث تتسلل شيئا فشيئا إلى داخل الكائنات الحية. فهي تتجمع داخل البلانكتون حيث تنتقل منها إلى الأسماك التي تتغذى بها والتي تكون لحومها عندئذ بمثابة شراك للسموم. وفي نهاية هذه السلسلة الغذائية يتهدد الخطر الإنسان نفسه، ذلك الإنسان الذي لا يبتلعه حيا سوى أكلة لحوم البشر. فهو يعيش حتى يهرم ويجمّع هذه السموم زمنا طويلا. ومن جهة أخرى يمنعه طول عمره من التكيف لتلك الكيميائيات المهاجمة إلا ببطء شديد. ذلك أن التكيف البيولوجي يتحقق في جوهره نتيجة للتغير الأحيائي، فالتغير الذي يضفي على الفرد مقاومة مكتسبة لا يتحقق إذن، على أحسن الفروض، إلا بالانتقال إلى خلفه ولا ينتقل إلى مجموع السكان إلا على امتداد عدد كبير من الأجيال.

ويحتاج النوع البشري إلى آلاف السنين لكي يتكيف لسم تستطيع البكتيريا أو الحشرة أن تتكيف له في بضع سنوات: فالانتقال من جيل إلى جيل يستغرق بضعة أيام في حالة الحشرة وبضع ساعات في حالة البكتيريا. ويقدم لنا تاريخ مبيدات الآفات دروسا نافعة للغاية في هذا الصدد.

- السباق بين الحشرات ومبيداتها

سرعان ما تبدي الحشرات مقاومة للمبيدات المألوفة التي تستخدم للقضاء عليها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في سنة 1941 أول أنواع القمل المقاومة لـ د. د. ت. وبعد مضي عشر سنوات في أثناء الحرب الكورية، كانت تلك الأنواع قد تكيفت له إلى درجة أتاحت عزل نوع منه لم

يكن لينمو ويترعرع إلا إذا أضيف الـ د . د . ت إلى الوسط الذي يعيش فيه. وبطبيعة الحال، أدى نشوء آليات التكيف هذه إلى استخدام مقادير أكبر من مبيدات الهوام وتسويق منتجات جديدة منها. وقدرت عندئذ الكميات التي كانت قد بُثت في أنحاء العالم بأكثر من مليون طن من الـ د . د . ت. والمعروف أن الـ د . د . ت يتراكم عبر السلاسل الغذائية ويتركز في دهون الحيوانات: وعلى هذا النحو فإن هذا المنتج يتركز في ديدان الأرض دون أن يؤثر فيها كثيرا على حين يسمم الشحرور الذي يتغذى على هذه الديدان.

ويمكن أن تتخذ أبعادا هائلة ظواهر التركيز الكيميائي في كل حلقة من سلسلة الكائنات الحية التي تتغذى على بعضها البعض. ويقدم كل من ف. راماد[2] وج.- ب. كاشان[3] أمثلة كثيرة على ذلك: فلكل جزء من البليون تحتويه مياه المصبات الخليجية، يحتوي البلانكتون الذي يعيش فيها على 70 جزءاً من البليون، ولحوم الأسماك على 15 جزءاً من المليون، ودهون خنزير البحر على 800 جزء من المليون. ويتفاقم الأمر في حالة طيور البحر التي لا تتغذى إلا على الأسماك. فبعد أن عولجت مياه بحيرة كلير ليك بكاليفورنيا بمنتج شبيه بالـ د . د . ت، تناقصت بسرعة مستعمرات الغواص التي كانت تتردد على البحيرة، فهبطت من ألف زوج مقيم إلى قرابة الثلاثين زوجا، واحتوت الطيور التي هلكت ما يصل إلى 2500 جزء من المليون في أنسجتها.

وشوهدت ظواهر مشابهة في هولندا حيث تسمم تماما خطاف البحر من جراء آثار مبيد للآفات، الديلدرين، احتوت عليها مياه بحر الشمال. فقد هبط عدد هذا الطائر من أربعين ألفا في سنة 1950 إلى ثلاثمائة في سنة 1965. وقد أمكن إثبات أن هذا الهلاك الواسع النطاق كان مردة تراكم الديلدرين في كبد هذه الطيور. وأكثر الطيور تعرضا للهلاك هي بطبيعة الحال الكواسر الواقعة في نهاية السلسلة الغذائية، الأمر الذي يفسر سرعة انخفاض أعدادها. وحينما نعرف أخيرا أن النسيج الدهني للمواطن الأمريكي يحتوي على 10 أجزاء من المليون من الـ د . د . ت، وللإسرائيلي على 19 جزءا من المليون، وللهندي-حيث استخدم الـ د . د . ت. في هذا البلد استخداما مكثفا طيلة سنوات-على 29 جزءا من المليون، فإنه يحق لنا أن نتساءل عن عواقب هذه التركيزات على صحة البشر. فانطلاقا من أية

عتبة ينبغي لنا أن نخشى ظهور مشكلات مرضية: اضطراب التنظيمات الهرمونية أو بدء عملية السرطنة؟ ما من أحد يستطيع بعد أن يرد على هذا السؤال. وأيا كانت الحال فربما كان من دواعي الحكمة أن نقرر خفض أو إيقاف استخدام المبيدات المكلورة.

على أن أشهر الأحداث وأبعثها على الأسى يظل هو حادث خليج ميناماتا في اليابان، حيث بلغ الزئبق الذي طرحه في البحر مصنع كيميائي، أنسجة الأسماك التي يتغذى الصيادون منها بمعدل يفوق معدله في مياه البحر بمقدار 500 ألف مرة. وترتبت على هذا الحادث وفاة 110 أشخاص وإصابة عدة مئات من الأشخاص بعاهات.

- «نماذج» التلوث في الطبيعة

ومن جهة أخرى فإن فن بث الجزيئات السامة في البيئة وتعريض الذات لخطر التسمم ليس وقفا على البشر وحدهم. فالكيميائيات سلاح دفاعي وأحيانا هجومي كثيرا ما تلجأ إليه الكائنات الحية في تدبير ما بينها من علاقات. والدروس التي تقدمها لنا الطبيعة في هذا الصدد جديرة بأن نتوقف عندها لحظات.

ويرى بيير ديلافو[4] أن السم سلاح الضعفاء. فالحيوانات الدنيا، كالأفاعي والحشرات، تلجأ إليه بالنظر إلى افتقارها إلى وسائل الدفاع التقليدية التي حبت بها الطبيعة الكائنات الأرقى منها في سلم التطور: الشوك والأسنان والمخالب وما إلى ذلك كما نلاحظ أن الكائنات الدقيقة تدافع عن مواطنها بما تبثه حولها من توكسينات.

وأكثر الأمثال شهرة هو بطبيعة الحال مثل المضادات الحيوية. فهذه المواد التي تفرزها الكائنات الدقيقة التي تعيش في التربة تتميز بقدرتها على شل أو تدمير الأنواع الأخرى من البكتيريا والفطريات عن بعد، وهي استراتيجية حقق الإنسان نجاحا رائعا في اقتباسها عبر التاريخ الطويل للمضادات الحيوية، وهو تاريخ يخشى من تباطئه بعض الشيء بالنظر، هنا أيضا، إلى ما يكتسب من مقاومات لها تجبر العلميين على البحث عن مضادات أخرى جديدة تزداد للأسف ندرة باطراد. ومن المحتمل أننا سوف نأسف أسفا عميقا في العقوب المقبلة على تهورنا وإفراطنا في اللجوء إلى المضادات الحيوية طوال أربعين عاما مما أدى إلى تسريع آلية اكتساب

قدرات المقاومة من جانب البكتيريا وإهدارنا على هذا النحو لسلاح علاجي قيّم لم يسبق له مثيل. ويصدق هنا القول إننا لا نقتل العصفور بطلقة مدفع.

ولئن كان مثل المضادات الحيوية مثلا معروفا، فإن أقل من ذلك شهرة ظواهر التضادية (antibiose) لدى النباتات الراقية. ذلك أن هذه النباتات تشن فيما بينها حروبا كيميائية شعواء، وهي ظواهر يجمّعها الأخصائيون تحت مصطلح التسميم عن بعد (teletoxie). فالمواد السامة عن بعد، التي تبثها جذور نبات ما أو أوراقه أو فتاته تحول دون إنتاش (إنبات) نباتات أخرى أو نموها.

وكان نابليون الثالث قد أصدر مرسوما عجيبا تتعهد الدولة بمقتضاه، مقابل كل شجرة جوز تغرس، بأن تقيم ذلك النوع من الحوائط الحجرية التي يبلغ ارتفاعها نحو متر ونصف المتر، والتي قلما نشاهدها اليوم في الحقول وكانت من قبل تتيح للفلاحين حط رحالهم ابتغاء الراحة فترة من الوقت. ورأى المشروع في ذلك حافزا ضروريا بالنظر إلى أن الفلاحين كانوا يعزفون عن غرس أشجار الجوز إذ لا حظوا أنها تحول دون نمو البرسيم والطماطم والبطاطس. ونحن نعرف اليوم أن شجر الجوز ينفث مادة كيميائية هي الجوغلون، تحملها مياه المطر التي تغسل أوراقه وثماره فتتجمع في التربة حيث تقضي على أنواع النبات السنوية[5].

وتقدم ظواهر مماثلة أشجار أخرى أبرزها الصنوبريات. فليس من الصعب ملاحظة أن الغابات الصنوبرية، أشجار الأبيسة السامية والتنوب مثلا، قلما تنبت فيها، إن نبتت، أنواع عشبية، فلا تستقر بها سوى فرشة كثيفة من الإبر الميتة التي يتخللها هنا وهناك بعض الطحالب والفطريات.

وينزع أول تفسير يتبادر إلى الذهن إلى عزو ذلك إلى ظلمة الغابة الصنوبرية. ففي غابة من أشجار الراتنج مثلا، لا تتجاوز كمية الضوء التي تتلقاها التربة واحدا في المائة من الكمية التي تتلقاها ذرا الأشجار، وهو فيما يبدو غير كاف لتمكين نباتات الحراج من تحقيق التمثيل الضوئي اللازم لنموها. وليس الأمر كذلك في غابات أشجار الصنوبر، كما في غابات منطقة اللاند الفرنسية، حيث كمية الضوء التي تبلغ التربة تزيد على ذلك كثيرا ومع ذلك يظل نمو الأنواع العشبية ظاهرة نادرة. وحدث

هذه الملاحظة بـ ج. ماسكلييه[6] إلى أن يتساءل عما إذا لم تكن ندرة الأنواع العشبية راجعة إلى بث الفرشة الإبرية مواد كابحة للإنتاش. وتتيح لنا خلاصة من إبر الصنوبر أن نثبت في المختبر بسهولة صحة هذه الفرضيات، حيث إنها لا تعوق إنتاش حبوب كثيرة فحسب، ولا سيما القمح، بل تمنع أيضا فسائل الحور من مدّ جذورها.

وهذه القدرة التي تنفرد بها الصنوبريات على «تسميم» بيئتها هي التي تفسر الفقر الإحيائي لمجاري المياه المارّة بالغابات التي تكثر فيها أشجار الراتنج، وهي حجة كثيرا ما تساق، فيما يساق من حجج، ضد الإفراط الشائع اليوم في غرس الصنوبريات.

وليست أشجار الصنوبر والجوز هي وحدها التي تتسبب في انعدام نمو الأعشاب في ظل أوراقها. فاليوكاليبتوس بوجه خاص لديه تلك الخاصية بدرجة عالية، مما تشهد به ظواهر التسميم عن بعد التي تشاهد على الأخص بالمناطق القاحلة على نحو ما أثبتته الدراسات التي أجراها تشارلس مولر على الأدغال[7].

- مخاطر التسمم الذاتي

والأدغال نباتات تنمو في الأراضي البور التي تتميز بها المناطق شبه القاحلة في كاليفورنيا. وهي تتكون من نباتات محمرة وذات جذور راسخة ودائمة، وهي غنية بالروائح العطرية كما هي الحال في روائح النباتات المتوسطية. وتنفرد هذه الأدغال بأنها لا تنمو فيها أية أنواع نباتية سنوية نظرا لأن بذور النباتات السنوية التي نجدها بوفرة في التربة لا تنبت فيها. وعندما تحترق الأدغال، وهو أمر كثير الحدوث، نشاهد انطلاقة مفاجئة لإنبات وإيراق الأنواع السنوية. ثم تزول هذه الأعشاب من جديد بفعل الأنواع المعمرة عندما تعود إلى الظهور. والأشد غرابة من ذلك هو أنه عندما لا تتدخل النيران بانتظام، يلحق السقم بكافة الأنواع النباتية بالنظر إلى أنه في البيئة التي تصاب بـ «الشيخوخة» لا تنبت البذور أيا كانت الأنواع التي تنتمي إليها.

ويطرح بطبيعة السؤال عن السبب الذي من أجله لا تجد الحياة النباتية توازنها إلا بالتدخل المنتظم من جانب النيران وإلا هلكت. وقد أثبت مولر أن الأنواع المعمرة تنفث في التربة جرعات كبيرة من مواد شتى ينتهي بها

الأمر إلى منع الأنواع السنوية من الإنتاش. ومن شأن شبوب النيران أن يحافظ على الوتيرة الدورية لهذا الإنبات، لما يترتب عليه من تدمير للمواد السامة شديدة القابلية للاحتراق. وكذلك الأنواع النباتية المعمرة المنتجة لهذه المواد؟ وهذا الوضع الجديد وضع مؤات لإنتاش البذور السنوية التي منها ما يتحمل درجات الحرارة المرتفعة ويقاوم النيران.

وتبين هذه البحوث كيفية الانتقال، في الطبيعة، من التسميم عن بعد إلى التسمم الذاتي. فلو أن النيران لم تتدخل لهلكت من تلقاء نفسها الأجيال المسنة من الأشجار المعمرة، وبعبارة أخرى، فإنه انطلاقا من انتشار جرعة معينة من المواد السامة في الوسط الطبيعي، تنتهي الأنواع النافثة لهذه المواد بتسميم نفسها بنفسها.

أفلا يجدر بنا أن نرى في هذا المثال نموذجا رائعا لتلك الأمراض المهنية التي يصاب بها الإنسان عندما يستخدم مبيدات آفات معينة؟ إننا نقع، إذ نعمد إلى تسميم غيرنا، ضحايا لما نستعمله من سموم.

وقد شوهدت ظواهر مشابهة لدى أنواع أخرى يذكر منها الغوايوله (guayule) ، وهو نبات منتج للصمغ ينمو تلقائيا بالمناطق الصحراوية للمكسيك. وفي موطنه الطبيعي، ينمو هذا النبات على مسافات منتظمة بحيث يكون لكل نبتة منها مساحة تخصها. غير أنه نظرا لأن الغوايوله منتجة للصمغ فقد عمد السكان إلى غرسها مما أدى إلى نشوء ظاهرة غريبة في حقولها: فالنباتات التي نمت في وسط الحقل كانت ضعيفة للغاية، ويقارب طولها نصف طول النباتات التي نمت على حواف الحقل، وهذه بدورها كانت أصغر من النباتات التي نمت في أركانه الأربعة وبدت جد مزدهرة. وانتهى البحث بإدراك أن جذور الغوايوله تنفث مقادير كبيرة من حامض عبهري يعوق نمو النبات الذي يفرزه بقدر ما يعوق نمو غيره من النباتات. وعلى ذلك يمكن فهم آلية الظاهرة المشاهدة: ذلك أن تركيز المادة السامة في التربة أضعف على الحواف منه في الوسط من حيث تنتشر الإفرازات الجذرية السمية في الاتجاهات الأربعة، وهي أضعف من ذلك في الأركان الأربعة للحقل حيث تكون النباتات أقل تأثرا بالمادة السامة نظرا لأن جذورها تستغل تربة غير ملوثة.

ويتضح من هذا المثال كيف أنه في حالة هذا النوع من النبات كان كل

فرد يتولى بنفسه حماية المساحة الخاصة به، ولكن ما أن عمد الإنسان إلى تعديل هذا التوازن بتكثيف النبات من خلال زراعته، حتى انطلقت ظواهر الاعتداء المتبادل بالتسميم. وعلى ذلك فإن هذه النباتات، بسلوكها الاجتماعي، تنذر بعدوانية الحيوانات والبشر التي سنرى أنها مرتبطة بمشكلات الكثافة السكانية.

ومؤدى ذلك أن التلوث سابق على وجود الإنسان: فبث جزيئات سمية في النبتة يندرج في عداد الاستراتيجيات الأزلية التي تلجأ إليها الكائنات الحية للتخلص مما يثقلها من إنتاج أيضها الهدمي(catabolisme)[8] بإلقائه على غيرها من الكائنات.

- التحليل النفسي لمسبب التلوث

الواقع أن التلويث يتمثل أولا في نقل المرء نفايات أنشطته المنزلية أو الصناعية إلى أماكن تخص آخرين. فماذا يضيرنا في نهاية المطاف أن تلوث حياة الجماهير الغفيرة من الكائنات الحية التي تعيش في الطبيعة ولا تعنينا حياتها في شيء على ما يبدو؟ وأنى لنا أن نشعر بالتضامن مع تلك الكواسر التي يعقمها تراكم المبيدات المكلورة في أجسامها؟ فآراء العامة تدرجها في عداد الحيوانات الضارة ومن ثم ينبغي أن يكون اختفاؤها مدعاة لاغتباطنا. وهكذا تتناقص شيئا فشيئا أعداد الأنواع وتختفي تماما أنواع أخرى فتنتقص على نحو لا مرد له من التراث البيولوجي والوراثي للمحيط الحيوي (biosphere)[9].

غير أننا نلوث أيضا حياة غيرنا من البشر، أناس يعيشون في مناطق أخرى بعيدة أحيانا، لذلك فهم أيضا لا يعنينا أمرهم. إذ كيف لنا أن نشعر بالذنب إزاء فعلة لا نرى عواقبها؟ من المعروف أن المقاتل في حرب ما لا يحس عندما يفتح مستودع قاذفة القنابل ليفرغ ما بها من وسائل الدمار بمثل ما يحس من الحرج عندما يقتل بيديه عدواً أعزل. فالواقع أن الإنسان لا يؤنبه ضميره حقا إلا إزاء ما يمسه عن كثب وفي الصميم.

ومن هذا المنظور يبدو لنا طبيعيا أن نودع نفاياتنا الأنهار. فمن ذا الذي يخطر بباله أن يلوث بركة حديقته فيلحق الضرر بممتلكاته الخاصة؟ ومن جهة أخرى فإن المياه الجارية ستتولى أمر نقل الملوثات إلى أماكن أخرى. اللهم إلا...

اللهم إلا إذا حدث بعد عشر سنوات أو بعد قرن من الزمان أن أجبر القانون مسبب التلوث على الاستقاء عند سافلة النهر وطرح النفايات عند عاليته. وعندئذ سيلوث نفسه بنفسه فيتغير الوضع تماما. وتلك فكرة ثورية قد لا تجد سبيلها إلى التنفيذ إلا لدى المجتمعات المقبلة. أما اليوم فلم نذهب إلى هذا الحد بعد، ومازلنا نلقي بنفاياتنا حيثما اتفق. وهكذا تتلقى هولندا ما تلقيه في نهر الراين من نفايات تلك البلدان الصناعية الواقعة في عاليته. وعندما نعرف أن هذا التلوث يرجع في جانب كبير منه إلى أملاح معدنية يخص منها بالذكر الكلورورات المتأتية من مناجم البوتاسيوم أو من مشاريع استخراج ملح المناجم، يزداد فهمنا لردة فعل الهولنديين الذين كتب عليهم الكفاح طوال قرون لصد مياه المجحر التي تجتاح بلدهم ويرون اليوم أن الأرض التي اكتسبوها بشق الأنفس مهددة بتلوث ملحي آت إليها من بلدان أخرى من القارة. إن المياه المالحة تغزوهم من وراء ظهورهم!

وتبدو مسؤوليتنا أقل إلزاماً لنا من ذلك عندما يتعلق الأمر بتلويث الهواء. فالرياح السائدة، كما يدرك كل منا عندما ينظر إلى مداخن المصانع، تحمل الأدخنة إلى مناطق غير مناطقنا. وبطبيعة الحال يخوّل كل منا لنفسه حق استغلال الفضاء الجوي الذي لا نهاية له ولا يدعي ملكيته أحد، لنشر أبغض منتجات نشاطه الصناعي. وسوف يتعين انقضاء وقت طويل قبل أن يصبح مفهوما يألفه الجميع ما يترتب على الانعكاس الحراري من ارتداد الأدخنة أو الأبخرة التي انطلقت من الأرض إليها؟ وانقضاء وقت أطول من ذلك قبل أن نتنبه إلى نذر تركز التلوث الجوي في المناطق القطبية. فماذا يضيرنا أن تتناقص أشنة التوندرا ومعها حيوان الرنّة الذي يتغذى عليها ويعد المورد الأول لحضارات منطقة القطب الشمالي؟ غير أن هذا ينذر، حسبما يقول بيير غاسكار[10]، بشر عظيم. فهذه الأشنة قد اختفت تماما من فوق أشجار مدننا نتيجة لحساسيتها البالغة للتلوث الجوي. وكما كانت الطيور في الماضي تكتشف التراكمات المفرطة لأوكسيد الكربون في مناجم الفحم، تعد الأشنة اليوم منبها مهما إلى التلوث. فهي تكشف على الأخص عن تحمّض الهواء بالأنهدريت الكربوني نتيجة لاحتراق أنواع الوقود المنزلي والصناعي، وهو ما يسهم في تفسير الزيادة المقلقة لأمراض الرئة:

التهاب الشعب الهوائية المزمن وسرطان الرئة.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن متوسط معدلات التلوث الجوي في البيئة الحفرية لا يرتبط بعدد السكان فحسب، بل أيضا بمستوى معيشتهم. فأصبح التلوث ترف الموسرين كما نرى في باريس حيث هواء الحي السادس عشر أشد تلوثا اليوم من هواء الحي الحادي عشر على الرغم من أن هذا الأخير أشد ازدحاما بالسكان. كما لو كانت العدالة قد شاءت أن تكون «الأحياء الراقية» في مدننا الكبرى، بما زودت به من تدفئة بزيت الوقود وتكييف لهواء الأبنية يستهلك قدرا كبيرا من الطاقة، أشد تلوثا من الأرباض الصناعية.

- التلوث والصحة

إن أهمية التفاعلات بين عالم الجزيئات وبين الكائن البشري تبدو على أنصعها في التقدير القائل إن من 80 إلى 90 في المائة من حالات الإصابة بالسرطان إنما تعود إلى البيئة[11]. ونحن نعلم اليوم علم اليقين مسؤولية التدخين وتعاطي المشروبات المسكرة عن نشوء سرطانات التجويف الفمي وجهاز الرئة والشعب الهوائية. ولكن إدراكنا يزداد يوما بعد يوم لتأثير تلوث الهواء والماء والآثار المسرطنة لجزيئات كثيرة كانت تعد غير ضارة، بحيث يبدو التلوث البيئي أشد إضرارا باطراد بالميزان الصحي العالمي، ومن المحتمل أنه يسهم في توقف متوسط الأجل المتوقع عن الزيادة منذ عدد من السنوات.

غير أن الجمهور يظل جاهلا بمشكلاته ويواصل الظن بأن الصحة لا سبيل إلى تحسينها إلا بإحداث زيادة كبيرة في وسائل العلاج. وقد اعتبر هذا الاهتمام فضلا عن ذلك؟ أمرا جديرا بالأولوية أثناء المشاورات الإقليمية التي مهدت لوضع الخطة السابعة الفرنسية، وهي أولوية يتعين على الحكام بطبيعة الحال وضعها في الاعتبار. ومع ذلك فلم يكن ثمة ما يمنعهم من تأويل هذا الطلب على المرافق العلاجية أو من استباق التطور الطبيعي للرأي العام. ويتعين عليهم منذ الآن صوغ سياسة صحية تفسح مجالا أكبر بكثير لجهود الوقاية وإن كان ذلك يستتبع تعرضها للاستياء الشعبي: فعندما نعلم أن الشخص الذي يدخن علبتين من السجائر في اليوم ينتقص خمس سنوات على الأقل من أجله المتوقع، وعندما نعلم الدور الحاسم الذي يلعبه

نظام غذائي سيئ في إحداث الأمراض القلبية الوعائية، أول أسباب الوفاة في المجتمعات الصناعية، يمكننا أن نقدر الحاجة الملحة إلى بذل جهد تربوي وطني في مجال الوقاية والتغذية والمحافظة على الصحة. وسوف يتعين شمول كافة السكان بهذا الجهد حتى وإن جاء ذلك على حساب التطور المفرط والباهظ التكلفة لتكنولوجيات شفائية معينة كثيرا ما لا يتجاوز مفعولها إطالة عمر المرضى بضعة أيام.

وقد توصل رينيه دوبوس[12] إلى إثبات أن الأمراض ظواهر حضارية: فأوبئة الطاعون الخطيرة جاءت في أعقاب الحروب الصليبية، ونشأ الدرن في المناجم والمصانع وفي بيوت عمال هذه وتلك أثناء القرن التاسع عشر نتيجة لغياب الهواء والضوء منها. وتراجع الدرن تلقائيا عندما ارتفع مستوى النظافة وتحسنت نوعية الحياة. والمجتمعات الصناعية المعاصرة تتطور في بيئات مثقلة بالمواد الكيميائية: فانتشار السرطان يزداد بمعدل 3 في المائة في السنة إذ تضاعف عدد حالات الإصابة به منذ سنة 1937. ومن جهة أخرى يتيح الارتفاع السريع لمستوى المعيشة إسرافا في تناول الأطعمة المغذية يزيد من تأثيره إفراط في قلة الحركة وفي عدم ممارسة الرياضة البدنية. وفي هذه الظروف يقصر الجسم «دون حرق» الأغذية فتثقله ويترتب على ذلك الإصابة بنزيف المخ والاحتشاء. ومؤدى ذلك أن ظروف المعيشة هي التي يتعين البدء بتغييرها إذا أريد إبعاد شبح المرض. ويعد الكفاح ضد التلوث واحدة من أهم وسائل بلوغ هذه الغاية.

غير أن الخطأ الذي ارتكبه الإيكولوجيون يتمثل في أنهم كانوا على حق قبل الأوان بحيث بدت الحجج التي ساقها رجال الصناعة أقوى في فترة من انعدام الاستقرار الاقتصادي ومن العزوف-خشية التضخم المالي-عن الاستثمار في تكنولوجيات مكافحة التلوث. على أن الأمر كان كذلك دائما كما لاحظ فيليب ليبريتون[13]. «فما دام أرباب الصناعات ذات الصلة بالرصاص أنكروا حقيقة التسمم بالرصاص، وأنكر أصحاب مصانع السجائر أن منتجاتهم تتسبب في سرطان الرئة، وأنكر رجال الصناعة في ميناماتا باليابان مسؤولية الزئبق، وأنكر رجال صناعة الأميانت وجود الأسبستوس. وبالنظر إلى أنه ما من أحد صرعه الموت بعد عند زيارته مركزا نوويا (ولا عند زيارته مصنع منتجات كيميائية أو ورشة من ورش الشركة الوطنية

الفرنسية للتبغ والكبريت)، فليس من العسير على مروجي الطاقة الذرية أن ينكروا مسؤولية لا تصاغ على أية حال إلا في عبارات إحصائية مرجأة، أي بعبارة أخرى، في عبارات التحلل الجماعي من المسؤولية».

وذلك هو صميم المشكلة: ففي حوادث الطريق يستطيع المصاب أن يثبت وجود رابطة واضحة بين حالته والظروف التي أنشأتها، وليس من الصعب أن يسفر البحث عن عزو الإصابة إلى خطأ في القيادة أو إلى خلل تقني. ومن جهة أخرى من ذا الذي يمكنه إيجاد رابطة بين مرض ما، وليكن السرطان مثلا، وبين هذا المنتج الكيميائي أو الإشعاعي أو ذاك الماثل في البيئة؟ فسبب المرض موزع يتعذر حصر أو إدراكه إلا في بضع حالات خاصة كثيرا ما تدخل في نطاق طب العمل (انبعاث مادة خطرة أو تناولها في ورشة).

وعندما يتعلق الأمر بتدهور البيئة العالمية، فإن المسؤولين عن ذلك يبلغ عددهم من الكثرة مبلغا يتعذر معه التعرف على أيهم. لذلك يعود إلى المجتمع الوطني أو الدولي أمر الاضطلاع بالمهمة العاجلة المتمثلة في حماية البيئة.

ومن المؤكد أن التدابير التي تتخذها الدول والهيئات الدولية في الوقت الحاضر سوف تؤتي ثمارها في المستقبل. ويجري منذ الآن استحداث وسائل تجريبية جديدة ستتيح التنبؤ بسلوك الجزيئات الجديدة التي تدخل البيئة. كما أننا الآن بسبيلنا إلى تسويق جزيئات أكثر أمانا مرت بنجاح بعدة اختبارات لسميتها البيئية أجريت وفقا لبروتوكولات تجريبية مستوحاة من نظيرتها المستخدمة في اختيار الأدوية وتستهدف تحسين القدرة على التنبؤ بتأثيرها ومصيرها (التراكم، السمية، التحلل البيولوجي وما إلى ذلك). وهكذا سوف يعامل المحيط الحيوي، ذلك الكائن العملاق والضعيف في آن معا، المعاملة الرقيقة نفسها التي يعامل بها الكائن البشري، وسيجري انتقاء المنتجات الجديدة المزمع إدخالها فيه بالقدر نفسه من الحيطة والحذر. كذلك سوف تقيم الآثار المحتملة على صحة البشر بفضل إجراء الاختبارات المناسبة (القدرة على إحداث السرطان أو الطفرة أو المسخ.. إلخ).

- التحليل النفسي لمكافح التلوث

لئن كانت كافة الأطراف قد اضطلعت بمبادرات موفقة في الكفاح ضد

التلوث، فإن ذلك ينبغي عزوه أولا إلى ضغط الرأي العام، وعلى الأخص ضغط فئات السكان الأحدث سنا.

ومن دواعي الدهشة البالغة أن نلاحظ إلى أي حد ترهف مشكلات التلوث حس اليافعين بل الأطفال وتثير وعيهم. صحيح أن الضوضاء لا تزال أشد مصادر الإزعاج ضررا إذ يعاني منها شخص من نحو خمسة أشخاص. غير أن المؤتمرات التي تنعقد حول الضوضاء لا تضم قط سوى مشاركين ينتمون إلى فئات محددة من المتقدمين في العمر الذين يتوجهون باتهاماتهم، وبحق، نحو راكبي الدراجات النارية من النشء الذين يقضون مضاجع سكان مدينة بأكملها بها تحدثه دراجاتهم ليلا من ضجيج يوقظ المئات إن لم يكن الآلاف من المواطنين. ومن جهة أخرى فإن مشكلات التلوث تجتذب دائما أعدادا غفيرة من النشء وغيرهم من المناضلين. فما مرد هذا الوعي الجديد الذي يدفع الأبناء إلى تلقين آبائهم دروسا في حماية الطبيعة؟

الواقع أن الحديث عن البيئة حديث شائع في هذه الأيام، فهو يشكل جانبا من البيئة الثقافية التي يألفها الطفل أو اليافع. فمن الطبيعي ووسائل الإعلام دائبة على تناول موضوع البيئة أن يتشبع به هؤلاء أكثر مما يفعل الكبار الذين يتعذر عليهم أن يضيفوا إلى ما سبق لهم اكتسابه من أفكار أفكارا جديدة. غير أن هناك ما هو أكثر من ذلك وبوسع قانون هايكل بشأن النشوء الحيوي أن يلقي على هذا الأمر ضوءا لم نكن نتوقعه.

فهايكل يرى أن «تكوّن الفرد (ontogenese)[14] يسير على نهج تطور السلالات (phylogenése)[15] بمعنى أن الفرد يكرر المراحل المختلفة للتطور البيولوجي الذي أفضى إلى تكون الجماعة الحيوانية التي ينتمي إليها وأدى، على نطاق أوسع، إلى تطور الحياة منذ نشوئها. وقصارى القول إننا بتتبع تطور الجنين والكائن الحدث يمكننا أن نكتشف المراحل الكبرى للتطور البيولوجي. ذلك أنه بالنسبة إلى كل منا تبدأ الحياة ببويضة وحيدة الخلية أي عند مستوى تنظيم الأوالي، وهذه البويضة تعطي أولا بانقسامها كتلة متعددة الخلايا تذكر بالتنظيم البدائي للخلويات الأولى، ثم مضغة تزداد اكتمالا باطراد. وتجري كل هذه التحولات في وسط مائي هو الرحم، الأمر الذي يشهد بالأصل البحري للحياة. أما الولادة فتسجل نشوء الحياة على

الأرض: وكما تعين على أسلافنا الأسماك فعله في الماضي، يتعلم الإنسان الصغير أولا فن التنفس الرئوي الصعب ثم الزحف ثم المشي على أربع وأخيرا الوضع الواقف. وبذلك يكون قد مرّ على التوالي بمراحل الأسماك ثم الزواحف ثم الثدييات ثم الرئيسات. ولا يكتسب الطفل اللغة إلا بعد أن يكون قد اجتاز كل هذه المراحل، فيجتاز بها مستوى تطور الأنواع التي سبقتنا زمنيا وتقع دوننا في التدرّج الهرمي للكائنات الحية. وعندئذ تعقب الثقافة الطبيعية ويدخل اليافع عالم المعارف والدرايات العملية التي تراكمت على امتداد الأجيال التي سبقته. وفي غضون بضع سنوات يحرز تقدما ويحقق إنجازات تقنية اقتضت من البشرية آلاف السنين من البحث والتجريب وبذل الجهد. وينبني التطور التعليمي على التطور البيولوجي ويسير تكوّن الفرد منذ الآن على نهج تطور المجتمعات(Sociogenese)[16]. وهكذا يجتاز كل فرد، عبر طريق بالغ القصر، تاريخ الحياة، وعلى الأقل جزئيا-تاريخ البشرية.

إن الغريزة تستقل بتنظيم المراحل الأولى للوجود، ويقتضي الوعي بالبيئة والوعي بالذات جهدا شاقا، ويتعلم الإنسان الصغير شيئا فشيئا كيف يستفيد من نتائج تجاربه وكيف يتصرف جزئيا ككائن عاقل. ألم نكن نتحدث في الماضي عن «سن الرشد»؟ ثم يأتي بعد ذلك سن البلوغ الذي يسجل نضجا متأخرا للدوافع الجنسية التي ستظل تؤثر في تصرفات المراهق ثم البالغ النضج طوال حياته. ذلك أن مجال الوجدان والجنس يعصى أكثر من أي مجال آخر على سلطان العقل وتظل الدوافع البدائية تعبر عن نفسها بقوة بالغة. غير أن ترشيد الشخص البالغ النضج وتسبيبه لما يعيش من تجارب يفضيان به إلى أن يراعي دائما وباطراد وزن تجاربه وممارساته الروتينية ومن ثم إلى مواءمة تصرفاته على أفضل نحو ممكن. أما النشء فهو يعبر على العكس من ذلك عن تلقائيته وحماسته، أي عن الإندفاعة الأولية لغريزة الحياة، في حدود كل ما يستطيع بذله من جهد في التحليل والضبط العقلاني.

- لغة الغريزة

لكن أليس من الممكن والأمر كذلك أن تكون ردة الفعل العنيفة من جانب النشء إزاء التلوث تعبيرا عن غريزة النوع البشري، أي نوعا من الاستجابة

الفطرية ضد هذا الخطر الجديد الذي يتهدد البشر بتسميم الطبيعة والنظم الإيكولوجية؟

فلننظر مليا في مدى اليقين الذي تدفع به الغريزة الحيوانات غير الداجنة عن النباتات أو الفرائس السامة. وعلاوة على ذلك فإنه توجد علامات ظاهرية تسهم في تحقيق هذه الغاية. فمن الاستراتيجيات المعتادة للحشرات تبدل لونها باللون الأحمر لكي تنبه كل مفترس تسول له نفسه ابتلاعها إلى ما يتعرض له من خطر التسمم. وأبرع من ذلك الحشرات الحمراء التي تنفر أعداءها منها بمظهرها هذا دون أن تكون منطوية على أية مادة سامة. ويظل اللون الأحمر لونا رادعا على الدوام: فالشريط الأحمر الذي يحذر من تعاطي أدوية معينة دون استشارة الطبيب أو الإشارات الحمراء التي توجد عند مفترقات الطرق ما هي إلا استعارات حديثة العهد من استراتيجيات تطبقها الحياة منذ الأزل.

صحيح أن احتمال وقوع الحوادث قائم دائما نظرا لانطواء الطبيعة على كثير من الشراك التي تضلل المفترس وتودي به إلى حتفه. ومع ذلك يظل أمرا استثنائيا تسمم الحيوانات المفترسة، وأقل منه تسمم الحيوانات الأليفة التي يخرجها نسبيا من إطار الطبيعة احتكاكها المباشر بالإنسان. فلنتعظ إذن بنذير الخطر الذي يوجهه إلينا الجيل الأصغر عندما يشن بحماسة حملاته ضد التلوث. ذلك أن تعبيرهم الصاخب عن استيائهم ربما كان جانبا من البقية الباقية من غريزة النوع البشري يتحدث إلينا جانبا فقط، لأن الغريزة لم يبق لنا منها في واقع الأمر شيء يذكر، وما تبقى منها لم يعد فعالا. فنحن نشهده في الحماسة التي تدفع الأطفال إلى وضع أي شيء في فمهم عنبية كان أم سائلا ساما. وصحيح أنه عندما تخون الغريزة، تتولى مهمتها المعرفة الخبرية أولا ثم المعرفة العلمية بعد ذلك. غير أن المعرفة الخبرية آخذة بدورها في التخاذل بالنظر إلى أن ما اكتسبه النوع البشري على امتداد آلاف السنين لم يعد ذا نفع يذكر في مساعدتنا على العيش في بيئات جديدة يغلب عليها الطابع الاصطناعي، أي في ظل ظروف حياة فردية وجماعية لم يسبق لها مثيل. فذلك يقتضي اكتساب معارف وخبرات جديدة وإجراءات تأقلم مرتجلة لـ «صدمة المستقبل» ويترتب عليه بالمقابل نسيان المعارف الخبرية التي ظلت تنظم العلاقات بين الإنسان

والطبيعة منذ بدء التاريخ. وليس مما يثير دهشتنا اليوم أن نشاهد أماً تسارع إلى «إنقاذ» طفلها من ثمرة توت أو برقوق يحملها إلى فمه، بحجة أنها «ربما كانت سامة»، أو أن نرى مدنيا يلقي بالعلف أمام حصان بائس على أمل أن يعرف الحصان كيف ينقره كما يفعل الدجاج. وتصرفات كهذه من شأنها أن تذهل أسلافنا إذ تقف شاهدا على اتساع الشقة التي فصلت بيننا وبين الماضي في غضون جيل واحد.

ومن شأن الحملات التي يشنها النشء ضد التلوث أن تسد هذه الثغرة وتفضي بنا إلى تصرفات جديدة. فهي إذن بمثابة إطلاق عملية تأقلم بأثر رجعي تستهدف تعديل البيئة في اتجاه أكثر مواتاة للإنسان.

ثانيا- تنظيم الحيز المكاني أو «استهلاكه»

يعد تغيير وجه الحيز المكاني في الريف والحضر وتدهور المواقع والمناظر الطبيعية شكلا من أشكال التلويث الأقدر على استرعاء انتباهنا بالنظر إلى بروزها للعيان. غير أنه في معظم الحالات، وباستثناء مناطق معينة بالغة الحساسية، تجري هذه التغييرات في عمليات متعاقبة نتأقلم لها الواحدة تلو الأخرى: ذلك أن أياً منها لا يكفي في حد ذاته لإيقاظ وعي شديد وفوري حتى وإن كان تراكمها على امتداد العشرين سنة الماضية قد ترتب عليه تعديل للحيز المكاني لم يسبق له مثيل. ومشروعات التنظيم الكبرى-وربما أيضا الاعتداءات الصارخة على بعض المواقع التاريخية أو المناظر الطبيعية الفائقة الجمال-هي وحدها القادرة على إثارة موجات الاحتجاج. ومن جهة أخرى، فإن أشغال الهندسة المدنية الكبرى، وفرط التركيز الحضري، وإدخال تغييرات مهمة على أوساط المدن وأرباضها، وإنشاء المجمعات الصناعية الضخمة، وتكثيف أعمال البناء في مناطق ساحلية معينة، وردم الوديان النهرية الكبرى، وإزالة الأسيجة النباتية في مناطق الحريجات، وتجفيف مناطق المستنقعات-كل هذه قد بدلت وجه الأرض بين عشية وضحاها بالقياس إلى طول الأزمنة الجيولوجية. فالأرض تبرعم وتزهر وتبثر وتنزع أوراقها وقشورها وتفقد رطوبتها. وواحة العالم المتمثلة في كوكب الأرض تؤوي على قشرتها عفصة جديدة هي الإنسان الصانع.

- موت الزهور والطيور

ومع اشتداد العدوان عليها، تتراجع الطبيعة بطريقتها الخاصة: في صمت وعلى طرفي قدميها.

حقا إن المساحات التي يضحى بها في سبيل عمليات التنظيم الكبرى مساحات هائلة: فتوسيع المدن والمصانع وبناء الطرق والمطارات واستغلال المحاجر تستهلك كل سنة آلاف الهكتارات. فبين سنتي 1965 و 1970 فقدت المنطقة الباريسية 1900 هكتار من المساحات الخضراء، أي ما يعادل مساحة غابتي بولونيا وفانسين مجتمعتين. أما سواحل فرنسا فتتراجع أمام ضغط الخرسانة.

ووفقا للتقديرات «يستهلك» في فرنسا سنويا 100 ألف هكتار في أغراض التصنيع والتنمية الحضرية وإقامة البنى الأساسية الطرقية وغيرها، وذلك تقدير معقول عندما نعلم أن الألف كيلومتر طرق السيارات ثلاثية المسارات تحتاج في 10 آلاف هكتار.

يضاف إلى هذا التراجع المذهل للحيز المكاني الطبيعي، مزروعا كان أم مكسوا بالغابات، تراجع آخر ليس من السهل إدراكه على الفور، من جانب الحياة الحيوانية والنباتية. ومع ذلك فالأرقام صارخة، إذ أثبتت دراسات دقيقة أجريت في بلجيكا[17] أنه منذ بداية القرن الحالي يختفي سنويا من أراضي بلجيكا نوع نباتي فضلا عن مائتي نوع تفقد ما يربو على 75 في المائة من أفرادها. ومنذ القرن الماضي، اختفى 49 نوعا نباتيا من إقليم آنجو الفرنسي.

والنتيجة مذهلة فيما يتعلق بالأنواع الحيوانية كذلك، فجان دورست[18] يورد في كتابه Avant que nature meure قائمة الأنواع التي اختفت بفعل الإنسان أو هي في تناقص مطرد على جميع القارات. ونحن نحس عند قراءة هذا الكتاب بأسى عميق وإن لم تفقدنا تلك القراءة كل بارقة أمل. ذلك أن المذابح التي يقترفها الإنسان كلما وضع يديه على مساحة من الأرض كانت منذ عصر النهضة مثارا لردود أفعال بالغة القوة من جانب الرأي العام. فلا تتجاوز واحدا في المائة نسبة سكان البلدان الأوروبية الذين يعربون عندما يطرح عليهم السؤال عن تأييدهم لاتخاذ تدابير حماية البيئة ووقايتها. ومع ذلك فعلى الرغم من كل هذا الإعراب عن طيب النية

ومن كل القواعد التنظيمية التي فرضت على أثرها، ما من أحد يجرؤ على القطع بأن الأوضاع آخذة في التحسن. وتشير كل الدلائل على العكس من ذلك إلى أنها آخذة في التدهور.

فالهجوم المكثف لمبيدات الآفات وللكيميائيات والتحول الجذري لبيئة الحياة وما يفضي إليه من قضاء على موائل معينة بضمها أو تصريف مياهها أو اقتطاعها لأغراض غير زراعية، تسبغ كلها حركة التراجع الشامل للطبيعة. وتظل الإيكولوجيا والاقتصاد مفهومين متضادين يتعين التوفيق بينهما بأسرع وقت ممكن وإلا حلت الكارثة.

غير أنه من الممكن التساؤل عن جدوى الأنواع التي تختفي. ومن السهل الإجابة عن هذا السؤال بسؤال عما تكونه جدوانا نحن. لكن لنساير الجدل نظرا لأن السؤال المطروح هو عما تكونه جدوى تلك الأنواع بالنسبة إلينا نحن، وهو سؤال ما أيسر الإجابة عنه: فتلك النباتات والحيوانات هي أنفع ما في بيئتنا وأعزه وأجمله إذ إن كلا منها يؤدي دوره على مسرح الحياة الكبير ويسهم في توازن الطبيعة التي نعتمد عليها فيما نتنفسه من هواء ونتناوله من طعام ونستخدمه من مواد أولية.

ويمكن مواصلة الاعتراض بالقول إنه يكفينا بعض هذه الأنواع: وعلى وجه التحديد تلك الأنواع التي نستأنسها ونربيها أو نتعهدها بالرعاية. وفي هذا الرد تجاهل لواقع مؤداه أننا نكتشف كل سنة تطبيقات جديدة لعشر نباتات برية في مجالات الصناعة أو التغذية أو العلاج. فإذا نحن انتقصنا تراثنا البيولوجي وأفرغنا مستودعاته فإنما نقتطع من زادنا ونحرق مراكبنا. وعلاوة على ذلك من ذا الذي يستطيع العيش طويلا بلا طيور ولا زهور، في عالم معدني يتسم بطابع اصطناعي: في سجن أو في عربة فضائية؟

فمع كل اندفاعة في نشاطنا الصناعي المحموم تموت حفنة من الطبيعة إلى غير رجعة. فبوسعنا أن نفعل كل شيء سوى بعث نوع يحل به الموت. ونحن نقتل من الأنواع أكثر مما تستطيع الطبيعة، بتطورها البالغ البطء، خلقه في مدة معادلة من الزمن. وتجري عملية التدهور في صمت، إذ تهلك الأنواع دون أن تعترض أو تحتج. إذ أنى لنا أن نسمعها وقد أصمتنا ما نحدثه نحن من ضجيج؟ وعلى ذلك فإن نزف الرصيد الجيني العالمي نتيجة لاختفاء الأنواع أمر لا يدركه إلا الأخصائيون(19). والآثار المتراكمة

آثار مرجأة ومن ثم فنحن نعيش في غفلة من أمرنا، إذ لن نطالب بدفع الثمن إلا في وقت لاحق!

- أتنظيم أم رحيل؟

ومن جهة أخرى فإن العواقب البعيدة المدى لتصرفاتنا عواقب يتعذر تقييمها.

فنحن لم نكد نبدأ إدراك الخطر الذي تنطوي عليه أنواع معينة من «التنظيم». فضم الأراضي بمناطق الحريجات، أو إزالة الأسيجة النباتية التي فقدت قيمتها بعد توقف استخدامها كمصدر لخشب التدفئة، ترتبت عليهما آثار ثانوية لم توضع في الاعتبار بالرغم من إمكان التنبؤ بها، تلك هي تعديل المناخات المحلية نتيجة للتعرض المتزايد للرياح وخاصة بالمناطق الساحلية ودون الساحلية، وإنقاص الحياة الحيوانية والنباتية البرية مما يؤدي إلى اختفاء أنواع ضعيفة تلوذ بهذه المناطق المحمية حيث تعرضت لمبيدات الأعشاب، وانخفاض أعداد الطرائد، واضطراب النظام الهيدروغرافي، وهبوط مستوى المياه الجوفية وما إلى ذلك. ويحدث أحيانا أن تدمر الأسيجة في فصل الربيع في وقت تعشش فيها الطيور! ولكن ما شأننا نحن والطيور وإبادة بيضها وصغارها وأعشاشها؟

كيف لنا ألا نصدم بتكاثر العشش والأكواخ البشعة في قلب أبهى المواقع، أو بالنمو الحضري بلا ضابط أو نظام بالمناطق الساحلية أو على شواطئ البحيرات والبرك، أو بالتناثر الفوضوي للمساكن الثانوية، أو بتدمير التراث التاريخي لكل هذه المدن والقرى، أو بإفساد أساليب العيش والتقاليد المحلية، أو أخيرا بهذا الفقدان لموازين الاعتدال والانسجام ولما درجنا على تسميته «الأبعاد الإنسانية»؟

لقد اختل التوازن القديم بين الإنسان والأرض. ففي الماضي كان اختيار مواد البناء يتيح اندماج المساكن في المنظر الطبيعي: غرانيت بريتاني، وأردواز آنجو، وقرميد روما. أما اليوم فألواح المعدن أو البلاستيك تشكل معايير القبح العالمية (لكيلا نتحدث عن الخرسانة التي يشوه شكل الكثير منها طول البقاء). ويقول مثل صيني «إن البيت هو أيضا بيت الناظر إليه».

والأدهى من ذلك أن الإنسان يفرض سلطانه على الطبيعة ويسم المنظر الطبيعي بغفلته وعنف تدخلاته بكل ما يضعه التقدم التكنولوجي بين يديه

من أدوات هدامة. فمن ذا الذي لم ير البولدوزر يقطع ببساطة مئات الأشجار دون أن يعبر وجه سائقه عن أي تساؤل أو تردد؟ ومع ذلك فإن هذا السائق هو نفسه ذلك الرجل الذي قد نراه بعد بضع لحظات في حديقته يروي زهورها مغدقا عليها حبه وحنانه ويعرب عن أساه إذا مسّت إحداها أرقة. فها هو إذن الإنسان المجزأ، المشتت، الذي يعوزه الاتساق. صحيح أننا نعقد العزم على معاودة غرس الأشجار، كما لو كان الشجر كله سواء، وكما لو كان من الممكن التعويض بين عشية وضحاها عن وجودها. إن إنسان الماضي، بل المسنين من معاصرينا في القرى، يرون في الأشجار العتيقة رمز الثبات والخلود وهو حس فقده إنسان الحضارة التقنية. فلم تعد الشجرة، التي تعتبر عنصرا في ديكور يمكن إعادة تشكيله، سوى منتج من منتجات الطبيعة يجدر استغلاله، ومن ثم فهي تقيّم بعدد ما توفره من أمتار مكعبة من الخشب.

- ثمن الشجرة

إن التنظيم الحضري، الذي كثيرا ما يستهل بتدمير بشع للطبيعة، يقتضينا إذن أن نفكر مليا في إحلال النظام. ويعرف الإسكانديناڤيون هذا الأمر حق المعرفة، إذ يغرسون الأشجار قبل أن يبنوا البيوت في الأحياء الجديدة. أما نحن فأكثر ما نفعله هو أن نغرس تلك الشجيرات الهزيلة، العرفج أو العرعر، التي أصبحت تغص بها حدائق التقسيمات السكنية الجديدة كما لو كانت الشجرة الصلد الفارعة الراسخة تبعث الخوف في النفوس. وتذهب الشجرة ضحية لتلهفنا على الضوء والشمس، هذين المعبودين اللذين سنعرض لهما فيما بعد. وعلى نوافذها الزجاجية الكبيرة أن ترينا المنظر الطبيعي في كل لحظة. فنحن لم نعد نقبع في كنف أشجار الغابة: بل نقيم المباني الشاهقة التي تناطح السحاب فنمتلك المنظر الطبيعي. ولما كان الجميع يفعلون الشيء نفسه، فقد تناثرت في المدن وضواحيها تلك المبادرات المتنافرة والمتهجمة دائما.

والشجرة هي وحدها الكفيلة بإعادة المناظر الطبيعية إلى بهائها السابق، غير أننا قد تخلينا عنها. وحسبنا لكي نتحقق من ذلك أن ننظر إلى ضواحي مدننا أو إلى المناطق الصناعية القريبة الشبه من الهياكل المعدنية الكئيبة. أما المحال التجارية الكبرى على أرباض المدن، فقد أغنتها بضع لوحات

تعرض مناظر سخيفة عن أن تترك حولها أية مساحة خفراء. لذلك يتعين علينا أن نعود إلى وفاقنا مع الشجرة، وأن نسارع إلى إقرار معايير لتهيئة المنظر الطبيعي كما نفعل الآن في مجال التلوث: غرس عدد محدد من الأشجار لكل هكتار نبنيه، إرفاق مشروع بيئي له ميزانيته بكل ترخيص للبناء، وهلم جرا.

وسيترتب على ذلك بالضرورة إعادة صياغة كاملة للقوانين العقارية: فالتحكم في البيئة يقتضي التحكم في الأرض. ولن يعود من الممكن الربط بين حق البناء وحق الملكية. وسيأتي اليوم الذي يتعين فيه إبدال القاعدة الحالية التي تقضي بأن من الممكن البناء في أي مكان لم يحزم فيه البناء بقاعدة مضادة تقضي بأنه لا يجوز البناء في أي مكان خارج الحدود المقررة لهذا الغرض، الأمر الذي ينص عليه قانون التنمية الحضرية الراهن في هولندا. وسوف يتيح ذلك تنظيما فعالا للحيز المكاني بتحديد المناطق التي يجوز البناء فيها والتحريم النهائي لأية مبادرات خارج هذه الحدود.

وقد جاءت تلك المبادرات التي أسفرت عن تنمية حضرية فوضوية للريف بنتائج مأساوية لا على الصعيد الجمالي فحسب، بل أيضا على الصعيد الاقتصادي: فالوقت يهدر في الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل، والسيارات الخاصة تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة (إذ لا يتيح التفرق تنظيم وسائل مواصلات جماعية)، والمرافق اللازمة يكلف إنشاؤها غاليا (تجهيزات الطرق والمرافق الإصحاحية ومد الطرق وإقامة الشبكات المختلفة)، ناهيك عن الإضرار بالمواقع والمناظر الطبيعية وفقدان الأراضي الخصبة مما يلحق الضرر بالزراعة.. وإذ يقف هذا النوع من التنظيم شاهدا صارخا على نزعة فردية مفرطة تتيح لها السيارة الخاصة توسيع نطاق ملكية الحيز المكاني، تعبر عن رغبة طبيعية في الفرار من الجو الخانق بالمدن الكبرى. غير أنه يقتضي استثمارات مكلفة إن لم تكن باهظة التكاليف، وتتحمل المجتمعات المحلية كل هذه التكاليف أو الجانب الأكبر منها. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد لمعامل شغل الحيز المكاني في المناطق المحيطة بالمدن.، يتعين على من يريد البناء أن يبني على مساحة كبيرة من الأرض. مما يؤدي إلى شطط ينبغي حظره: ذلك أن تشجيع المساكن الخاصة الفاخرة يزيد الفصل الاجتماعي ويكلف المجتمعات المحلية غاليا مما يهبط

بنا إلى مدارك الظلم الاجتماعي.

- التطور «النابذ» لأماكن السكنى

إن التنمية الحضرية الفوضوية للريف تسجل فشل سياسة التنظيم الحضري المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أسفرت هذه السياسة عن تطور «نابذ» (مبتعد عن المركز) لمناطق إقامة السكان. فقد بدأنا بمشاهدة نزوح السكان نحو المجمعات الضخمة المقامة على أطراف المدن ونقص هائل في أعدادهم بأوساط المدن التي تخصص من الآن فصاعدا للمكاتب وللأعمال التجارية. وتواصل اليوم الحركة في هذا الاتجاه مع جلاء السكان من أوساط المدن ومن المجمعات السكنية الضخمة بالضواحي وذهابهم إلى تقسيمات سكنية بالقرى المحيطة بالمدن. وتجري الأحداث كما لو كان عدد قليل من سنوات الإقامة بالمجمعات السكنية الضخمة قد أثار في الأذهان حلم المسكن الخاص الذي سرعان ما سيتحقق بإقامة بيت ريفي. وتفسر هذه الظاهرة على الأخص التجدد السريع لسكان المجمعات الضخمة المؤجرة. وبالهرب من أوساط المدن التي لوثتها السيارات والضوضاء، ثم بالتنمية الحضرية للمناطق المحيطة بالمدن، وهي تنمية تثير نزعتها إلى الضخامة والتوحيد موجات متزايدة الاحتجاج، يهجر سكان المدن مناطق تسببوا هم أنفسهم في تدهورها باستسلامهم لحسابات الربحية بأي ثمن التي يروج لها المنظمون ومتعهدو البناء.

ويكرر هذا النموذج نموذجا معروفا في الطبيعة: فالحيوانات والنباتات تفر من مناطق تسببت هي في تدميرها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مثال الغوايوله[20]، ذلك النبات الذي يموت في وسط الحقل الذي يزرع فيه ويترعرع في أطراف ذلك الحقل حيث تقل كثافته.

ومن المنتظر أن يكون اتجاهنا في المستقبل نحو بناء المجمعات السكنية الصغيرة الحجم نسبيا مع توفير وحدات سكنية مفرّدة وخدمات منوعة في وسط يحظى بالرعاية ويتسم بالحيوية وبالطابع الإنساني. وسوف يتيح ذلك تفتح الروح المجتمعية الذي لا يمكن تحقيقه لا في المجمعات السكنية الضخمة ولا في مجموعات البيوت الفردية، وأقل منها في المساكن المتفرقة.

- الإيكولوجيا والمدينة

كانت الجماعات تعيش تلقائيا في أحياء المدن وفي القرى التي عرفتها

الأزمنة السالفة، وسيكون من الخير لنا ألا ندمر القليل المتبقي من نمط الحياة هذا، ريثما نتعلم كيف نعيده إلى المجمعات السكنية الجديدة. فقد اقترن إنشاء هذه المجمعات بجهل تام بقوانين الإيكولوجيا البشرية. أما اليوم فنحن نعرف أننا لا نستطيع أن نضع أيا كان في أي مكان، وأن ذلك ينطبق على البشر والنبات والحيوان سواء بسواء بالنظر إلى ما للقدرة على التأقلم من حدود ليس من الممكن اجتيازها. فاقتلاع المرء من جذوره ووجوده في جماهير يغفل أفرادها بعضهم بعضا ويعيش كل منهم في عزلته، يفقده الشعور بالأمن ويحفزه على العدوان، وشأن الإنسان في ذلك شأن الحيوان الذي يطرأ على سلوكه تغير جذري في ظروف الأسر. وربما اقتضت الضرورة مضي عدة عقود قبل أن تتكون في مدننا الجديدة مجتمعات متآلفة في ظل برودها الموئس بالرغم من كل ما يبذل من جهد لإضفاء طابع إنساني عليها. ذلك أننا لا نخلق في شهور بيئة حياة خلقتها الطبيعة والمجتمع في قرون. ومن المفارقات أننا نخصص موارد ضخمة لإجراء بحوث تفضي إلى فهم أفضل للنظم الإيكولوجية الطبيعية في الوقت الذي لا نكاد نعرف فيه شيئا عن الإيكولوجيا البشرية. فالطفل يتعلم في المدرسة كيف تعيش الكواسر وكيف توفر الحماية للنباتات النادرة، ولكنه لن يتعلم أبدا ما يترتب من أضرار على انتزاع شخص مسن من مسكنه أو على إيداع قروي في مسكن شعبي بالمدينة. وفي حين أننا نعرف حق المعرفة مقدار الوقت اللازم لإعادة الحياة النباتية الطبيعية إلى منطقة ما، لا نعرف كيف نهيئ للإنسان مناخا بشريا يعيش فيه في تواؤم مع بيئته.

- القبح الذي يكتنف الصناعة

غير أن الفشل الذريع في مجال التنظيم الحضري هو ذلك الذي منيت به المناطق الصناعية، فجميع العناصر التي ينطوي عليها تصميمها وتنفيذها تتضافر لكي تؤكد وترسخ في اللاشعور الجماعي فكرة مشؤومة مؤداها أن المصنع لا يمكن إلا أن يكون قبيحا، مما يسهم بالمزيد في إساءة العلاقات بين الإنسان وعمله. وهي علاقات سبق أن شوهتها ممارسة مكافأة التهالك في العمل[21] الموروثة عن الثورة الصناعية الأولى.

فالمناطق الصناعية في فرنسا وفي غيرها من بلدان الجنوب الأوروبي تتسم كلها بالقبح دون استثناء، وسرعان ما يتضح لمن يتجول فيها أن

الاعتبارات المعمارية واعتبارات التنظيم الحضري لم تكن أول ما يشغل بال متعهدي إنشائها. وعلى خلاف ذلك فإنه في المجتمعات ذات التقاليد الصناعية العريقة في الشمال الأوروبي، بذلت في السنوات الأخيرة جهود تستهدف التنظيم النوعي للحيز المكاني. ففي هولندا وألمانيا والبلدان الاسكندنافية تعامل البيئة الصناعية على غرار ما تعامل الحدائق ومناطق الغابات إذ يمكن للمرء اليوم أن يجتاز منطقة المرور من أولها إلى آخرها دون أن يصطدم بصره بمنظر أي مصنع نظرا لما استخدم من فن إخفاء المصانع. وقد أنشأت ولاية رينانيا-وستفاليا بمدينة إيسّن مركزا قوي التجهيز لإجراء البحوث في هذا المجال. وعلى نقيض ذلك تشاهد بشاعة بعض التقسيمات الصناعية التي ينفذ فيها كل متعهد «مشروعه» دون أية مراعاة لمتطلبات الموقع، وحيث لا يحظى تنظيم الحيز المكاني الجماعي باهتمام أحد، مما يسفر عن منظر من الفوضى التي تبعث على الأسى. وتتفاقم هذه الظاهرة بنوع خاص حول بعض المدن بحوض البحر المتوسط حيث يتوقع أن يحمل الغطاء النباتي زمنا طويلا، بالنظر إلى البطء الشديد لاستعادته آثار الجراح التي خلفتها عمليات تنظيم نفذت دون أية مراعاة للاعتبارات الإيكولوجية أو الجمالية.

وكان في شمال أوروبا وفي أمريكا أن انطلقت أول ثورة صناعية: ومن الطبيعي والأمر كذلك أن تنشأ أنواع السلوك «بعد الصناعية» في تاريخ أبكر في بلد كهولندا مثلا، حيث يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد ما يبدى من اهتمام شديد بمشكلات التلوث، والسعي الدائم إلى تحقيق النوعية في المنشآت الصناعية، والموقف المتخذ إزاء النمو الاقتصادي. وعلى خلاف ذلك لم تنتشر الصناعات على نطاق واسع في جنوب فرنسا وفي إسبانيا وإيطاليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم ير بلاسكو إيبانيز أو أورتيغا إي غاسيت أوكازانتزاكيس في الصناعة نتاجا منطقيا لتفكير عملي وعقلاني ولد على شواطئ البحر المتوسط وأكثر جنوحا إلى النظرية منه إلى التطبيق العملي. فرسالة هذا البحر، مهد الحضارة الغربية، كانت رسالة ثقافية أولا وفوق كل شيء.

ويذكر الانفجار التصنيعي في جنوب أوروبا بما حدث من اجتياح للغرب الأقصى الأمريكي. فالجهات المعنية لم تدخر وسعا في اجتذاب المنشآت

الصناعية بعرض شروط سخية على أي من رجال الصناعة يحتمل إغراؤه دون أدنى مراعاة للاعتبارات البيئية فشجّت هضاب كلسية تمتد على العديد من الهكتارات، ودمرت الغابات الصنوبرية، وشوهت المناظر الطبيعية، وتعددت بذلك الشواهد على عمليات تنظيم حضري عدوانية ومدمرة.

- حدود الربح

ونحن نجد في مجالي التنمية الحضرية التصرفات الأساسية نفسها: فصاحب المشروع يصممه بهدف تحقيق الربح لنفسه، وتستخدم كلمة الربح في هذا السياق بأوسع معانيها. وهو ينفذ برنامجا لا يضمنه سوى اهتماماته الخاصة دون مبالاة بأية اعتبارات أخرى. فعلى حين أنه يمكن الآن، بفضل تشريعات تزداد صرامة باطراد في مجال تراخيص البناء، أن تتفادى أسوأ النتائج، فإن ذلك لا يصدق في حالة المنشآت الصناعية. ولعل من الأفضل أن نتوقع من صاحب المشروع ألا يقتصر على دراسته من وجهة نظره الفردية البحتة، بل يدرسه أيضا من وجهة النظر الجمالية ومن زاوية اندماجه في الموقع وتكامله معه، وعلى الأخص من زاوية المناخ الذي سيهيئه لمن سيتعين عليهم أن يعملوا فيه. ذلك أنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه الاتجاه نحو تشديد مستمر لأجهزة التنظيم أو القمع. فلا يفرض من قيود يصبح في نهاية المطاف أمرا لا يطاق إذ يقتل روح المبادرة والتجديد والإبداع. ومن جهة أخرى ليس من الممكن الاستمرار في ترك الحبل على الغارب لكي يفعل من شاء ما يشاء وحيثما أراد. وهنا يتعين على المواطن أن يشارك مشاركة فعالة عن وعي ودراية، الأمر الذي يقتضي بذل جهود كبيرة للإعلام والتوعية بالأوضاع الجديدة. ولقد كان بيير بوجاد مصيبا عندما رأى في البيئة «بعداً جديداً من أبعاد الوعي والضمير».

وينبغي أيضا أن يقترن هذا الوعي بالقدرة على التفوق على الذات. فالتنظيم الحضري لا يتطلب مراعاة عوامل متعددة فحسب، بل يقتضي كذلك القدرة على تنظيم حيز مكاني تجزئه أيلولة الممتلكات من جيل إلى جيل بقدر ما تجزئه الخريطة السياسية الإدارية. وعلى ذلك فإن إعادة تشكيل الحيز المكاني تعني النجاح في السيطرة على الأنانية الفردية والجماعية فيما يتعلق بامتلاك المكان. وهي تعني التشكك في مدى حق الملكية الذي لا يكف من جهة أخرى عن التضاؤل منذ عدة عقود. ويجد

مفهوم الملكية ما يبرره في الحماية التي تكفل لكل منا أن يصون حرمة مسكنه، غير أن حق الملكية يساء استغلاله عندما يمارس على ممتلكات صناعية أو عقارية شاسعة فيتخذ بذلك وسيلة لفرض الإرادة والسلطان.

فتجميع الكوميونات والتوصل إلى دمجها وإنشاء بنى جديدة للتجمع الحفري أو الريفي هي إذن أعمال تقصر بلاغة الحجج المسوقة دفاعا عنها دون إخفاء غريز التشبث بالممتلكات وحرص الحيوان البشري على الاحتفاظ بأسس عدوانيته ذاتها.

ثالثا-العدوانية أو الحساسية إزاء الأنداد

إن أخطاء التنظيم الحضري، ولاسيما عندما تؤدي إلى قيام التجمعات البشرية المفرطة، لابد أن تنعكس آثارها على أشكال السلوك الفردي والجماعي. وعندئذ يكون بوسعنا التحدث عن «تلوث اجتماعي» حقيقي. ذلك أن التسريع المتزامن لعمليتي التصنيع والتنمية الحضرية مقترنا بالنمو السكاني وبنشوء ظواهر الهجرة الوافدة أو الموسمية، قد أحدث زيادة هائلة في الكثافة السكانية لبعض المناطق. كذلك يمر تطوير وسائل النقل والمواصلات مزج الفئات الاجتماعية والأجناس والإثنيات، إما مباشرة عن طريق السياحة والهجرة الوافدة والأسفار، أو عن طريق غير مباشر عبر وسائل الإعلام والاتصال. وتسفر هذه الظواهر المتزامنة للتجمع والاتصال عن سلسلتين من النتائج المتناقضة في ظاهرها، والتي يلقي عليها الضوء تحليل يستند إلى البيولوجيا.

- المزج والكثافة

لنبدأ أولا بذكر التأقلم باكتساب المناعة (mithridatisation) حيث يحدث اعتياد يفضي إلى اكتشاف الغير وتقبله، والاعتراف بالحق في الاختلاف، واحترام نمط حياة الآخرين: ومن ثم التسامي على المحرمات الثقافية، وتنسيب القيود الاجتماعية، وتعلم التعايش والتسامح. غير أن ثمن هذا التطور المحمود في مجموعه يمكن أيضا أن يتمثل في تهجين شامل للأعراف والثقافات، في نوع من التوحيد والتسوية عند مستوى أدنى، وفي فقدان الهوية والشخصية، وأخيرا في التهاون الثقافي والأخلاقي عبر نقل انتقائي من ثقافة إلى أخرى يفضي إلى مبدأ مؤداه «كل شيء جائز، كل شيء

مباح:< أنا أقبل ما يناسبني واترك ما عداه.

غير أننا نلاحظ أيضا نوعا من الاستجابة على طرف النقيض مما سبق يمكن وصفه بأنه نشوء لحساسية مرضية نتيجة لتكوّن «أجسام مضادة» تجاه الآخرين. وهذه الظاهرة التي تستند مباشرة إلى قوانين المناعة منقولة في هذه الحالة من الجسم البدني إلى الجسم الاجتماعي، تنشأ عموما عندما تتجاوز نسبة جماعة سكانية غريبة عن الوسط عتبة معينة تتراوح وفقا لتقديرات مختلفة بين 10 و 15 في المائة. وتلاحظ هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشتد المجابهات العنصرية نتيجة للمزج المكثف بين المجموعات السكانية وارتفاع نسبة الوافدين من الخارج. وفي أوروبا تسبب استيراد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في إثارة ردود فعل مماثلة، ولاسيما أثناء فترات نقص فرص العمالة. فاستجابات الحساسية المرضية تزداد حدتها بنوع خاص عندما يأتي الوافد الجديد لشغل ركن إيكولوجي يشغله غيره بالفعل فيضيف بذلك آليات المنافسة إلى مشكلات المجابهة. وبذلك تنشأ مجابهات عنيفة تكون بمثابة صدمات مفرطة الحساسية مقترنة بأزمات رفض.

- حرب العشائر

ويمكن أن تنشأ ظواهر مماثلة وسط جماعات سكانية متجانسة عندما يؤدي تركزها المفرط إلى خفض المساحة التي يمكن أن تخصص لكل فرد، (la bulle individuelle) كما يسميها رجال علم النفس الاجتماعي. ويقدم لنا سلوك الحيوانات أمثلة كثيرة لتصرفات كهذه حيث ينظر إلى الانتقاص من «الركن الفردي» على أنه خطر محدق يثير مشاعر القلق وانعدام الأمن ويطلق ردود فعل شديدة العدوانية، ومن تلك الأمثلة سلوك أسماك بحار المرجان التي تثبت قوة ارتباطها بموطنها بالتلوث بلون صارخ على غرار ما يفعله الإنسان برفع راية للدلالة على حرصه على وطنه. ويزداد هذا الارتباط حدة في موسم الإخصاب. أفلسنا في هذا الموسم بالذات «نؤسس بيتنا ونبني عشنا»؟ فظهور فرد من الجنس نفسه للنزاع على هذا المكان كفيل بأن يثير على الفور أزمة عدوان عنيفة. وتفعل ذلك أيضا عشائر الفئران التي تنتظمها أسر إذ تنشب فيما بينها حروب أهلية ضارية عندما يضطرها تزايد أعدادها إلى تعدي كل منها على موطن الآخر. وتنشأ ردود فعل

مماثلة بين الراجل وبين قائد السيارة الذي يحتل مكانا متنقلا فيعبر السائق عن عدوانيته إزاء المضايقة التي يسببها له الراجل باعتراض طريقه ويتعين على كل طرف أن يخلي سبيل الآخر بأسرع ما يمكن. وقصارى القول إن أي تنافس على المكان أو من أجل المكان، حتى وإن كان خاطفا، إنما يؤدي إلى تلك النفحة العدوانية مصحوبة بإفراز الأدرينالين، ناقلها الهرموني.

ومفهوم «الموطن» هذا مفهوم جوهري يبدو أنه راسخ في التراث الجيني للبشر[22]. فالجنس البشري، شأنه شأن الرئيسات التي ينتمي إليها، لا يزال يتشبث بموطنه بقوة. ويحدث أحيانا أن ندرك بوعينا هذا التشبث عندما يحتله طرف ثالث دون وجه حق: فاقتحام لصوص مسكننا يترتب عليه شعور بالضيق لا يقترن إلا «بالتعدي على الموطن».

ونحن نعرف من جهة أخرى أن زيادة الكثافة السكانية للحيوانات تفضي إلى تنظيم تكفله آليات هرمونية توصلنا إلى إثباتها[23]: فهذه الزيادة تطلق لدى حيوانات المختبر، كالفئران مثلا، استجابات عصبية صمّاوية متميزة مصحوبة بنشاط مفرط للغدد الكظرية وضمور للغدد الجنسية التي يكبحها فرط الإفراز الكظري للأدرينالين. بل إنه برهن على أن حدة الاستجابة الهرمونية ترتبط بالمرتبة الاجتماعية للحيوان إذ تزداد قوة بانخفاض مرتبة الفأر في التدرج الهرمي لعشيرته. ويرى باحثون آخرون أن فرط تضخم الغدد الكظرية لا يعود إلى مجرد زيادة العدوانية، بل أيضا إلى انطلاق تأثير الجماعة مع زيادة المؤثرات الشمسية. وأيا كان الأمر فمن الملاحظ أن نقص حجم الموطن أو زيادة كثافة السكان يسفر عن آليات تنظيم هرموني يترتب عليها هبوط في معدل المواليد نتيجة لكبح الغدد التناسلية، وارتفاع معدل الوفيات.

وليس من الممكن سريان هذه العمليات بحذافيرها وببساطة على الجنس البشري حيث تلعب العوامل الثقافية دورا حاسما. ويجدر من جهة أخرى التمييز بين البشر بحسب الإثنيات إذ تختلف هذه فيما بينها من حيث التراث الجيني والخبرة الثقافية كما لا تتطابق حاجتها من المكان. ويمكن مع ذلك أن نقطع بأن الكثافة السكانية تستحث العدوانية إزاء بني الجنس باستثناء أوقات أو ظروف مواتية بوجه خاص. ومن المؤكد أنها تندرج في عداد العوامل المؤدية إلى ازدياد العنف في المدن الكبرى.

وثمة عامل آخر أشد استحثاثا للعدوانية هو ازدياد حركة انتقال الأفراد، بالنظر إلى أن الحركة توسع مساحة الموطن، ومن ثم تزيد فرص التعدي على مواطن الآخرين ومزاحمتهم. ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي في زيادة العدوانية المرتبطة بزيادة عدد السيارات. ويبدو في الواقع أن سلوك البشر المتنقلين في سيارات يصدّق النظرية الحركية للغازات: ففي الغاز الكامل يزداد الضغط بزيادة حركة الجزيئات وتزداد معه احتمالات الانفجار المناظرة.

رابعا- أوقات الفراغ أو الانتحاء الشمسي الاجتماعي

إن فرط الكثافة السكانية وما يترتب عليه من مضايقات يطلق ظواهر الهرب الجماعي انصياعا لآخر وسواسين يلاحقان المجتمعات المعاصرة: عطلة نهاية الأسبوع والعطلات السنوية. ففي كل أسبوع تهجر أماكن التجمع السكاني الحضرية لصالح المساكن الثانوية-بيوت الريف، مع كل ما يقترن بذلك من ظواهر: استهلاك الطاقة، واكتظاظ شبكات الطرق ووسائل المواصلات، وضياع الوقت، واستهلاك الحيز المكاني الريفي وتدهوره في كثير من الأحيان.

أما العطلات السنوية، فإن حركات النزوح الجماعية تشكل حركة مد بشري حقيقية: مد لا يستجيب لجاذبية القمر وإنما لجاذبية الشمس.

- البحر والمدّ البشري

لقد أصبح هذا الانتحاء الشمسي الجديد ظاهرة حضارة. فقاطن المدينة يعاود توطيد الأواصر مع العناصر الأساسية: النار (الشمس) والماء (البحر والبحيرات والأنهار) والأرض (الجبل والريف) و(الهواء الطلق). وعندئذ، تلعب هذه العوامل التي تعد جوهرية لنوعية الحياة دورا رئيسيا في التطورالاقتصادي والديمغرافي. فقد أسفر تعداد سنة 1975 في فرنسا عن أن شمال البلاد وشرقها ألمت بهما حالة من الركود وكانا من قبل منطقتين صناعيتين يرتفع فيهما معدل المواليد، في حين أن منطقتي الرون-ألب والبروفانس-كوت دازور تجتذبان أعدادا متزايدة من «الأجانب الداخليين» كما يقول أهل الجنوب.

وتضخم هذه الظواهر خرافة تنفرد بها العقلية الفرنسية (وربما شاركتها

فيها العقلية الإيطالية) حيث مدى الاستلطاف الذي تحظى به مختلف المدن أكثراتساما بالطابع الانتقائي منه في سائر البلدان. فإذا نحن جارينا ما تسفر عنه مباريات الشعبية، ربما تخيلنا أن غرينوبل وتولوز ونيس ومونبلييه إنما هي جنان يحيا فيها كل إنسان حياة سعيدة، وحيث تكلل كل مبادرة بالضرورة بنجاح باهر. وذلك حكم لا يصدق مثلا على لنز أو سانت إتيين اللتين لاتصلحان إلا لكرة القدم وإن شاركتهما نيس في هذا المضمار[24].

أما مدن الجنوب (الفرنسي) فهي تستفيد، ومن الأرجح أنها ستظل تستفيد، بما يعرف في اللغة الداروينية بـ «معامل انتقاء» إيجابي للغاية بفضل عامل إنمائي جوهري هو الشمس. فالشمس تستهلك بمهارة على الشواطىء وفقا لمعايير كفاءة حديثة: فالطاقة الشمسية تنتقل من مصدرها مباشرة إلى الإنسان دون أن تعترض سبيلها النباتات التي تثبتها بالتمثيل الضوئي وتنقلها إلينا، عبر آكلات العشب، فيما نستهلكه من غذاء. وبرنزة لون البشرة طريقة أسرع لتمثل طاقة الشمس، وهي فضلا عن ذلك تضفي على متبعها، من وجهة النظر الداروينية كذلك، «معامل انتقاء جنسي» لا يخلو من فائدة: فكلنا يعرف أن البرنزة ميزة ذات وزن في الاستراتيجيات الحديثة للإغراء.

والجاذبية الهائلة للشمس علامة من علامات حضارة مدنية لا مكان فيها للمطر الذي يعد ضرورة حيوية للفلاحين. وهي تثير في الذهن لا محالة عودة إلى أساطير آبائنا الوثنيين الذين ترتسم طقوسهم في الأفق بشكل صريح في مجتمعات الهيبي وبشكل ضمني في تلك الكتل البشرية المستلقية على الرمال تنشد البرنزة، وذلك، منظر تنفرد به البلدان المتقدمة ولا نشهده على أي شاطئ آخر في العالم أيا كانت قوة الضغط الذي يمارسه السكان المحليون. وكل شيء يجري كما لو كان البشر الذين يعيشون حضارة الإنسان الآلي يسعون من جديد إلى متع المناخ شبه المداري لأفريقيا الشرقية، الذي يبدو أن البشرية ظهرت في ظله إلى الوجود. أي مظهر غريب من مظاهر العودة إلى الوراء بعد المرور في مرحلة فرط التطور!

وموجز القول إن معاصرينا الذين تنتظم حياتهم حول حركة شبيهة بحركة بندول الساعة: خمسة أيام من الاغتراب مقابل يومين من الراحة، وأحد عشر شهرا من العمل لقاء شهر من العطلات. ومع ذلك فلا يبدو أن

السعادة، فيما يتجاوز أحلام فترة العطلة، ترفرف بجناحيها على شواطئ البحر المتوسط: فقد تبين من دراسة أجريت على بلدان الرابطة الأوربية[25] أن سكان بلدان البحر المتوسط هم أقل شعوب الرابطة رضاء بمصيرهم، في حين أن مؤشر متوسط درجة الارتياح لدى سكان بلدان أوروبا الشمالية، بما في ذلك سكان المدن الكبرى، يفوق نظيره المتوسطي بكثير. وتؤكد صحة هذه الفرضيات سلسلة من الإستقصاءات التي أجريت في هذا الصدد في فرنسا[26]. فسكان سانت إيتيين ولينز وميتز، التي سبقت الإشارة إليها يتمتعون بروح معنوية عالية، وهي ظاهرة لا تصدق على سكان نيس أو تولوز.

وعلى ذلك فمن الملاحظ وجود مفارقة شديدة بين الطريقة التي تدرك بها المدن من خارجها وبين ما يعتقده سكانها بشأنها. فالصورتان أبعد ما يكون عن الانطباق. وبالمثل، وذلك هو ما تثبته الإستقصاءات، فإن السعادة لا تقاس بالثروة كما لا تقاس بمؤشرات الرفاه المادية. ربما اضطررنا في نهاية المطاف إلى أن ننتظر طويلا ونكافح كثيرا في سبيل تحقيق حلم السعادة الذي يراودنا.

- سيناريو اللامقبول

فإقليم البحر المتوسط إقليم هش تعرضه لتدهور لا مرد له تربته المتآكلة ومياهه شديدة الحساسية للتلوث ومناظره التي شوهت طبيعتها.

وعلى ذلك يمكن أن نتصور سيناريو إيكولوجيا نوجزه كما يلي: كلما ازداد تهافتنا على المنطقة الساحلية ازداد عدد ما ننشئه فيها من مبان. غير أنه كلما ازداد عدد المباني، رق الغطاء النباتي الذي أصابه الهزال بالفعل. والأدهى من ذلك أن التجمعات الحضرية، بإنتاجها الحرارة واجتذابها، تسخن الغلاف الجوي. ويسهم انخفاض مقادير المياه التي تنتجها النباتات وارتفاع حرارة المناخات الحضرية المحلية في خفض معدل التساقط. وتزداد فترات ظهور الشمس وسطوعها ومن ثم يزيد إغراء المناطق الساحلية ويشتد الضغط السياحي. ويترتب على التغذية الارتدادية الإيجابية[27] تنشيط حركة البناء وحركة الانتقال. وتندر المياه وتقل الأمطار باطراد وتجف الشبكات الهيدروغرافية وينخفض منسوب المياه الجوفية. وعندئذ تصبح المياه عامل تقييد فيتوقف مسلسل التفاعلات إذ تشكل ندرة المياه

التغذية الارتدادية السلبية. صحيح أنه في تلك الأثناء كان الضغط على الشواطئ قد بلغ حدا دفع إلى الشروع في عملية تنظيم تصحيحية تمثلت في ابتعاد السياح عنها. وقد يحدث أحيانا، بفضل الله، أن يستبق الإنسان التنظيمات الطبيعية.

وثمة شبه غريب بين هذه الظاهرة وظاهرة السباق بين الأسعار والأجور الذي تطلق عليه عبارة اللولب التضخمي. فعلى الرغم من أنها تبدو ظاهرة لا سبيل إلى تفاديها، فإن أمرها ينتهي إلى التوقف كما يشهد بذلك ما حدث في ألمانيا سنة 1923، عندما بلغ التضخم حدا عجزت معه المطابع عن إنتاج أوراق النقد اللازمة للإنفاق والتي اكتظت بها الأسواق فأدت إلى كسر لولب التضخم.

ومن الممكن أيضا أن نتصور سيناريو آخر-فكاهيا هذه المرة: سيناريو التقاط المناظر. وليس المقصود هنا مناظر فوتوغرافية أو سينمائية، بل المناظر التي لا تحجب ويعرضها على الزبائن متعهدو البناء: والتقاط المناظر عامل مهم في تنظيم السوق العقارية، عامل محدد يسير في اتجاه معاكس للاتجاه التضخمي لأسعار المساكن. فعندما يحل المنظر الجداري محل المنظر على البحر، وتحل البيوت محل أشجار الصنوبر، تنخفض قيمة المنظر ومعها سعر المسكن.

وتنتهي ظواهر التركيز الخطي بإبطاء التوسع الحضري واكتظاظ المناطق الساحلية عبر عملية تنظيم تلقائي بسيطة. تضاف إلى ذلك ردود الفعل الإقليمية: فعندما يصبح الغريب غازيا تغدو الابتسامات التي نبيعها له بثمن باهظ أقرب إلى التكشيرة التي ترده على عقبيه فيتسلل دون نية الرجوع.

تلك إذن هي عواقب سوء استغلال الثراء. فما هو اليوم ثراء يمكن أن يصير فقرا غدا. فقد أدى ذهب بيرو إلى إفلاس إسبانيا عندما زادت أعداد القطعان فجردت من غطائها النباتي مراعي ذلك البلد الذي كانت تكسوه الخضرة من قبل. ويهدد المصير نفسه مناطق غنية أخرى لم تعرف كيف تتوخى الحكمة في استغلال مواردها. فماذا سيجدي ملوك النفط ما يجمعونه من بلايين وملايين البلايين؟

إن الهرب من اكتظاظ التجمعات السكانية الكبرى إلى اكتظاظ الشواطئ

أمر لا مفر منه. فالمنطق الذي يعلي الناس شأنه لا مانع من أن يصبح موضع سخريتهم. ولعل قادما من كوكب آخر أن يتيه في كوكبنا إن هو استخدم الأسلوب المنطقي والعقلاني الذي نفخر باتباعه. وسيخلص من مشاهداته التي جعلته في حيرة من أمره إلا أن عليه ألا يندهش لشيء أو بالأحرى ألا يندهش إلا لشيء واحد. هو أن الإنسان يعرف نفسه بأنه الحيوان العاقل دون سائر الحيوانات في الوقت الذي يشكل سلوكه في الواقع العملي تحديا دائما للعقل.

خامسا- عندما يسأم المستهلكون

- ظواهر التشبع

ومن الأمثلة الرائعة على هذا التحدي عجزنا عن تعلم أي درس من الأزمة التي أنشأتها الزيادة الضخمة في أسعار النفط. فالانتعاش الصارخ- بعد فترة ركود طويلة-لسوق السيارات ولاسيما السيارات ذات المحركات القوية إن هو إلا رمز للاستجابة للأزمة بإغلاق العينين لتفادي المشكلة. ومن المرجح أنه كان يتعين انتظار ارتفاع سعر الوقود، وتعميم فرض الرسوم على المرور في طرق السيارات، وزيادة عدد مواقف السيارات مدفوعة الرسوم وما يترتب على ذلك كله من إثقال تكلفة اقتناء سيارة إلى درجة تحفز صاحبها على زيادة اللجوء إلى وسائل النقل العامة التي تستهلك من الطاقة في المتوسط ربع ما تستهلكه السيارة. وإذا لم تكف هذه المثبطات المالية فستقوم ظواهر اكتظاظ الطرق بدور المنظّم: فمن ذا الذي لم يخطر ذلك على باله وسيارته عاجزة عن شق طريقها وسط الزحام؟ وإن استمر هذا الاتجاه على اندفاعته الراهنة فستبدأ عملية تغذية ارتدادية سلبية في تهدئة سرعة إنتاج السيارات الخاصة وبيعها واستهلاكها، إذ سيثبط الازدحام همة المشتري وستؤدي قلة استخدام السيارة الخاصة إلى بقائها مدداً أطول وسينعكس ذلك على حجم الإنتاج مما يعود بالنفع على وسائل النقل العامة التي سيزداد استعمالها.

وينطبق مثل ذلك على ازدحام الحيز المكاني في مناطق قضاء وقت الفراغ والمناطق الساحلية وعلى الشواطئ. كما سيطرح السؤال: ما جدوى أجهزة الهاتف عندما تكون المقاسم مشبعة وعمالها مشدودي الأعصاب

والمكالمات تتوالى على أصحاب الأجهزة بعد أن توالت مطالباتهم للإدارة بتركيبها؟ وما جدوى امتلاك البلايين بالنسبة إلى ضائع في قلب الصحراء؟ فثروة كهذه لا تكون لها قيمة إلا في بيئة مهيأة لإنفاقها. وبالمثل فإن سيارة متوقفة في زحمة المرور لا تزيد قيمتها على قيمة نقد غواتيمالا في قربه من قرى منغوليا.

- ظواهر الإحباط

ومع ذلك فإن الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة وما يترتب عليه من رفاه مادي ينشئ أسبابا جديدة للإحباط يحللها فيليب ديريبارن في كتابه La Politique du bonheu[28]فالوفرة التي تعود بالنفع على الجميع لا تفعل ذلك على قدم المساواة، ومن ثم فإن الارتفاع العام في مستوى المعيشة لا يقلل في شيء من الفوارق بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية. ولما كان الأمر يتعلق بواقع يدرك ذاتيا بالقياس إلى وضع الآخرين، فإن تحسنا موضوعيا-بالأرقام المطلقة-في مستوى المعيشة لا يترتب عليه بالضرورة شعور ذاتي بزيادة الرفاه: ذلك أن من أعطي طلب المزيد إذا فاق معدل الزيادة التي حصل عليها جاره معدل ما يحصل عليه هو. وذلك هو الطريق المسدود: فمستوى المعيشة آخذ في التحسن ولكن شعور الإحباط باق. والأدهى من ذلك أن شعور الإحباط هذا يتبين لدى تحليلا أنه المحرك الخفي والدافع العميق لمجتمعات الاستهلاك وهو لا يكف عن استثارة الرغبات وتغذية النزوع إلى تفادي المشكلات. وذلك تحليل صائب ربما قدم تفسيرا لسبب استمرار العدوانية الاجتماعية وليدة الإحباط في عنفوانها على الرغم من أن مستوى المعيشة لم يكف عن التحسن منذ قرن من الزمان.

ومن ناحية أخرى فإن استجابات جديدة آخذة في الظهور: فأعداد متزايدة من السكان ترفض الانصياع للمثل الأعلى، أو بالأحرى الاستسلام للإغراء الذي تعرضه عليهم مجتمعاتنا. وظواهر التهميش تنشأ وتتضخم وتفضي إلى قيام مجتمعات محلية صغيرة أو حركات ذات ميول أو اتجاهات شتى يجمع بينها رفضها الشامل للقيم السائدة. وأعداد كبيرة من الشباب يعيشون على القليل ويبحثون عن دروب جديدة.

وفضلا عن ذلك فإنه مع النمو السريع لرابطات المستهلكين، يضطر

المنتجون بشكل متزايد إلى إثبات نوعية منتجاتهم. وقد انتقلت هذه النزعة الاستهلاكية الجديدة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا لتوجه شيئا فشيئا اقتصادات الإنتاج فيها نحو مزيد من الجودة.. وهي تحد من غلواء التسويق الشائنة وتشجع تيقظ وعي المستهلكين وتحميهم من الغزو الدعائي.

- ما يستهلك يهيك

وهكذا ترتسم في مواقف المستهلكين حديثة العهد حدود جديدة للنمو الكمي. وربما لا يدرك هذا التراجع عن المثل العليا للاستهلاك سوى نسبة ضئيلة من السكان. ومن جهة أخرى، لا تزال هناك أعداد كبيرة من الناس، حتى في مجتمعات الوفرة بالغرب، لا تجمع قوت يومها إلا بشق الأنفس، وما يحدث بالبلدان النامية في هذا الصدد غني عن البيان.

ومع ذلك يتبين لنا بدرجة متزايدة الوضوح أن الخبز ليس القوام الوحيد لحياة البشر وإن لم يعن ذلك أننا على قاب قوسين أو أدنى من الأخذ بقول الزهاد في كل زمان ومكان من أن المطلق وحده-بالنظر إلى استحالة استهلاكه هو الذي لا ينفد. غير أن ما يُستهلك يهلك، وهي قاعدة تنطبق على الجنس فوق كل شيء. والقانون العالمي للإنتروبيا (درجة التعادل الحراري) قانون يسري على أشكال السلوك الاجتماعي إذ هي أيضا خاضعة لا محالة لظاهرة تدهور الطاقة.

ولئن كنا لم ندرك بعد تمام الإدراك فشل جهود «التحول إلى الاستهلاك»، فإن هذا الفشل يتكشف لنا رويدا رويدا من خلال ظواهر الإحباط وانعدام الإشباع التي يعمل على بقائها مجتمع لا يجد سبيله إلا في إنشاء رغبات جديدة وسلع جديدة. وهي سبيل اتضح بالفعل أنها تفضي إلى سد منيع، فالعجز عن إشباع الحاجات الوجدانية والروحية، ونفاد الموارد الطبيعية الذي تصوره سلفا أزمة الطاقة وغلاء المواد الأولية، والتلوث الذي يتهددنا، وتدمير الطبيعة، وزيادة العدوانية، ومشاعر الإحباط التي تتعهدها مجتمعاتنا-كل هذه تخلق في نهاية المطاف أوضاعا متفجرة.

وهي تنمي منذ الآن مشاعر فتور تتمثل في هبوط ديمغرافي مفاجئ، وتلك علامة أخطر من كل ما عداها: فمجتمعاتنا لم تعد تنتج أطفالا كما لو كانت قد كفت عن تصور المستقبل؟ كما لو كان الانتقاص من حيويتها الإنتاجية قد شقت أمامها هوة فاغرة، كما لو كان التشكك في سبب وجودها

يمنعها من أي تخطيط ويترك حياتها معلقة.

ومع ذلك فهذه الحياة تسير قدما إلى الأمام-فلا سبيل إلى منع تقدمها أو تكاثرها-نحو توليفات وتشكيلات جديدة.

الهوامش

(1) J. Ternissien, Precis general des nuisances, 6 tomes parus, Paris Guy Le Prat, 1971-1974 .

(2) F.Ramade, Elements d'ecologie appliquee, Ediscience, 1974 .

(3) J. P. Cachan. Les Portes de l'avenir. L'ecologie au service de l'homme et de la nature Ed Horizons de France, 1972.

(4) P. Delaveau, Plantes agressives et Poisons végétaux, Ed. Horizons de France, 1974.

(5) أنواع النبات السنوية هي الأعشاب التي تموت في الخريف وتقضى فصل البرودة في شكل بذور تنبت في الربيع، وبذلك تمتد دورتها على فصل من فصول السنة. أما أنواع النبات المعمرة (انظر أدناه)، فتنتج هي الأخرى بذورا في الخريف ولكنها لا تختفي تماما. فهي نباتات دائمة إما بفضل جذورها الممتدة في التربة والتي تنتج براعم جديدة في الفصل المناسب، أو بفضل مجموع جهازها الإنباتي (كما في حالة الأشجار).

(6) J. Masquelier et J. Michaud, Phytochimie et Recherche pharmaceutique, compte rendu des 6e journés médicales de Dakar, 1969.

(7) Ch. Muller, R.-B. Hanawalt et J.-K. Mc Pherson, Allelopathic control of herb, growth in the fire cycle of California chaparral, Bull. Toney Botan Club 1968, 95, p. 237-225.

(8) catabolisme: الانتقاض أو الأيض الهدمي، سلسلة من التفاعلات التي تتحول بها وتتلف المواد الكيميائية التي تتكون منها المادة الحية، وذلك قبل التخلص منها باعتبارها نفايات.

(9) Biosphére: النظام الذي يتألف من مجموع الكائنات الحية التي تعيش مترابطة فيما بينها، وتعمّر الأرض مكونة الغلاف الحيوي الرقيق على سطح هذا الكوكب.

(10) p. Gascar, Le Présage, Gallimard, 1972.

(11) Symposium international sur le cancer (CIRC), Lyon, 3- 5 novembre 1975.

(12) R. Dubos, Mirage de La santé, Denoel, 1961.

(13) PH. Lebreton, Aspects écologiques de I'éctronucléaire, document diffusé par le Mouvement écologique, 65, bd Arago, 75014 Paris.

(14) Ontogenése: سلسلة من التحولات التي يمر بها الفرد منذ البويضة وحتى الكائن المكتمل.

(15) Phylogenése: سلسلة من التحولات التي تمر بها أثناء التطور البيولوجي الكائنات الحية المنتمية إلى نفس السلالة وتفضي إلى مجموعة من الأنواع التي يمكن على هذا النحو إثبات انتمائها إلى سلسلة معينة (سلالة phylum).

(16) Sociogenése: سلسلة من التحولات التي يمر بها مجتمع الأحياء أثناء تاريخه وتتيح التعرف

على المراحل التي أفضت إلى الحالة الراهنة لذلك المجتمع.

(17) L. Delvosalle, F. Demaret, J. Lambinon et A. Lawalree, Plantes rares, disparues ou menacées de disparition en Belgique, ministére de l'Agriculture, Service de serves naturelles, Tray. 4, Bruxelles, p. l29.

(18) J. Dorst, Avant que nature meure, Delachaux et Niestlé, 1970.

(19) يندرج إنشاء بنوك الجينات في عداد المشروعات المزمع تنفيذها بهدف صون الأنواع النادرة أو المهددة في إطار مجموعات مقتناة وكذلك الأنواع التي تنفرد بها كل منطقة. ولئن كان من الواجب اتخاذ تدابير حمائية كهذه، فإنها لا ينبغي أن ننتحلها عذرا لفتور الجهد الذي يتعين بذله على الصعيد العالمي في سبيل صون ثراء الأنواع المتوافرة في البيئات الطبيعية.

(20) انظر صفحة 83.

(21) يطلق على هذه الممارسة مصطلح Stakhanovisme باسم عامل المنجم السوفييتي الذي كانت جهوده مصدر وحيها في سنة 1935.

(22) في كتابه La nouvelle Grille (باريس، روبير لافون، 1974) يصر هنري لابوري على اعتبار مفهوم الموطن مكتسبا ثقافيا وليس صفة يتوارثها أفراد النوع.

(23) J.p. Desportes, Surpopulation: de la souris a l'homme, La Recherche, 22, 1972, p.384 - 382.

(24) تلعب البيئة دورا مهما في إدراكنا للصورة المميزة لكل مدينة من المدن. فإذا تباين إلى هذا الحد إدراكنا لكل من سانت اتيين وغرينوبل رغم وقوعهما على خط العرض نفسه، فإنما يرجع ذلك إلى أن غرينوبل ينظر إليها من خلال الجبال وقضاء وقت الفراغ في حين ينظر إلى سانت اتيين من خلال مناجم الفحم والعمل فيها. وحالة ميتز التي أسس فيها المعهد الأوروبي للإيكولوجيا، أكثر دلالة في هذا الصدد: فهذه المدينة تعاني، من جانب أهل باريس وأهل الجنوب، من العزوف الذي تعاني منه جميع مدن المشرق والشمال باستثناء ستراسبورغ التي تعتبر كاتدرائيتها رمزا قوميا. فهي تستثير في الذهن مزيجا من مداخن المصانع (التي لا يوجد منها شيء على بعد أقل من مائة كيلومتر) وثكنات الجيش (وإن كانت هذه المدينة الشهيرة بقيادتها العسكرية لم تعد بها سوى حامية تتألف من عدد ضئيل من الأفراد ودخل جندي المدفعية فيها عالم الأساطير) والتحدث باللغة الألمانية (على الرغم من أن ميتز مدينة تتحدث الفرنسية دائما)، وأخيرا شتاء قارس البرودة (نظرا لأن نصف سكان فرنسا من الذكور قضوا في الموزيل شتاء عام 1939- 1940 الذي اتسم بشدة البرودة في أوروبا بأسرها). وعلاوة على ذلك فإن ظروف العصر لا تشجع على السياحة... مما ترتب عليه ضآلة معرفتنا بالتراث التاريخي الفذ لهذه المدينة التي تضم كثيرا من الآثار ومن المقتنيات ذات الشهرة الدولية التي ترجع إلى العصر الغالي-الروماني وإلى العصر الوسيط. كما أن لديها تراثا موسيقيا غنيا وتتميز بانسجام مناظرها الحضرية إذ توجد بها شبكة قنوات وأنهار وبرك صناعية ومساحات مشجرة فسيحة تمتد إلى قلب المدينة القديمة ذاته.. وهلم جرا. ويقف ذلك شاهدا واضحا على مدى تشويه «الصورة المدركة» لـ «الصورة الواقعية:< فغرينوبل التي يتسم تراثها المعماري بالتواضع، لا تعيش إلا بفضل موقعها وإطارها الجغرافي الفذ في الوقت الذي تعاني فيه ميتز من موقعها الجغرافي ومن ظلم التاريخ لها. ومن جهة أخرى فإن ما يبدو عائقا على الصعيد الوطني يغدو ميزة على الصعيد الأوروبي. فميتز، المركز الإداري

لإقليم اللورين وعاصمته، تدين بتنميتها في السنوات الأخيرة إلى إمكان الانتقال منها إلى ثلاثة بلدان أجنبية في أقل من ساعة بالسيارة.

(25) J. R. Rabier Différences et différenciations interrégionales dans les attitudes et-comportements du public, in Les Régions transfrontaliéres de I'Europe, Institut universitaire d'études européennes, 122, rue de Lausanne, Genéve, 1975.

(26) Les Francais Jugent leur ville, Le Point, 1974, no 90, p. 65-78; no 91, p. 76-87; no. 92, p. 72- 75. Votre ville et vous, L'Express, 1974, no 1210, p. 63- 69; no 1211, p . 59-64. Le palmarés du bien-etre, Le Point, 1976, no 175, p.50-69.

(27) انظر صفحة 66.

(28) Ph. d'lribarne, La Politique du bonheur, Le Seuil, 1973.

الباب الثاني
قواعد التنظيم الطبيعي
والخيارات الاجتماعية

4 نحو تربية تستهدف الأزمة

«المرأة حين تلد تحزن..
لكنها متى ولدت الطفل
فرحت لأنه قد ولد إنسان
في العالم».
إنجيل يوحنا (21) الفصل السادس والعشرون

أولا- تعاليم البيولوجيا والعلوم الاجتماعية

يؤدي بنا الأخذ بنتائج التحليلات إلى تصديق التنبؤات المتشائمة التي خلص إليها نادي روما، وإلى شعور عميق بالعجز إن لم يتضح أن هناك من آليات التنظيم ما يمكن من التصدي لهذا التطور. وتنبثق هذه الآليات من قوانين الفيزياء والبيولوجيا والإيكولوجيا والعلوم الإنسانية.

فقوانين الديناميكا الحرارية المطلقة[1] ترينا كيف تستطيع توازنات جديدة أن تستقر في نظم حل بها، كما هي حال نظامنا البشري، اضطراب شديد. غير أن هذا التنظيم لا يأتي-إن أمكن أن يفعل-تلقائيا. فهذا القانون يفتح أمامنا أبواب الأمل، ولكن دون أن يكفل لنا الأمن.

والتطور البيولوجي يجعل من التبدل التكيفي ومن التغير قانون الحياة الأساسي، غير أنه يسجل حالات فشل ذريع لقاء كل تجديد ناجح.

وتتيح الإيكولوجيا، إذ تستوحي النظرية العامة للنظم وقوانين السيبرنية، فهما أفضل لطريقة سير آليات التنظيم داخل النظم المعقدة، طبيعية كانت أم اجتماعية أم ثقافية. وأيا كان الأمر فإن الآثار ترتد على الأسباب فتضخم الظواهر الناجمة عنها

(التغذية الارتدادية الإيجابية) أو على العكس تكبح تطور هذه الظواهر (التغذية الارتدادية السلبية). وفي هذه الحالة الأخيرة يتصرف التنظيم على غرار جهاز تثبيت الحرارة إذ يعدل منحنيات التطور، ويوقف التفاعلات المسلسلة، ويكسر الحلقات المفرغة، ويعطل الآليات المتراكمة، ويعيد التوازنات المختلة[2].

غير أننا نشهد أيضا تنظيمات بالغة القسوة: فالكارثة أو الحرب مثلا تفضي بالفعل إلى توازنات جديدة، ولكن لقاء أي ثمن بشري! ففي حالات كهذه لا تؤدي التغذية الارتدادية السلبية دورها التنظيمي ويؤدي احتدام الظواهر إلى وقوع الكوارث. وحسبنا شاهدا على ذلك مثل القنبلة الذرية حيث يغذي كل انشطار نووي انشطارات أخرى ويطلق تفاعلات مسلسلة تفضي حتما إلى الانفجار.

وأخيرا فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية تبحث في مدى انطباق هذه العمليات الأساسية على الإنسان الذي تربطه، من حيث بناه ووظائفه البيولوجية، علاقات تضامن مع عالم الأحياء في مجموعه وإن انفرد بما حققه مخه من نمو فذ. ولئن لم يستطع هذا النمو أن يلغي الحتميات الفيزيائية والبيولوجية وربما الاجتماعية أيضا، فهو يدخل في إطار النظم الحية بارامترات جديدة يمكن أن تزيد كثيرا ثراءها وتعقدها.

وقصارى القول إن الأزمة الراهنة سوف تفضي، تبعا لطبيعة وسمات آليات التنظيم التي تستخدم، إما إلى توازنات جديدة تتحقق بأقل التكاليف، أو إلى وقوع كارثة. وسيناريوهات المستقبل كثيرة وعلينا نحن يتوقف تحقق أحدها دون سائرها-خيرا كان ذلك أم شرا.

- من الكائن العضوي إلى التنظيم

ويطرح على الفور سؤال أول عما إذا كان من المشروع الاستناد إلى تحليل لوقائع بيولوجية في تفسير التطور الاجتماعي، وما إذا كان اللجوء إلى الفيزياء والبيولوجيا والإيكولوجيا يلقي ضوءا على أحداث حياتنا اليومية. وربما كان من الممكن البحث عن نماذج لذلك في تاريخ البشر، ولكن، هل يمكن البحث عنها في تاريخ الحياة؟

إن هذا النوع من أساليب التفكير هو الآن مصدر وحي التيارات القائمة على المذهب العضوي الذي ظل، من أرسطو إلى روسو، ومرورا بمفكري

العصر الوسيط، يوازي بين الجسم البشري والجسم الاجتماعي الذي يوصف على وجه التحديد بأنه «كائن عضوي». وكبار علماء القرن التاسع عشر، لامارك وكوفييه وكلود برنار، بإثباتهم أن الكائنات الحية تمتلك القدرة على التأقلم والتنظيم الذاتي التي تتيح لها التطور تبعا لبيئتها، قدموا حججا جديدة عمد سبنسر، المؤسس الحقيقي للمذهب العضوي الحديث، إلى تطبيقها على العلوم الاجتماعية. ففي كتابه «المبادئ الأولى (1862) يبين سبنسر كيف أن المجتمعات تتحول من تلقاء ذاتها بدمج التغيرات والتأقلم للبيئة. وقد سبق أن رأينا كيف أن داروين، ومن قبله مالثوس، دمجا في تحليلاتهما الوقائع البيولوجية والوقائع الاجتماعية. وتستمر هذه الموازاة مع مقدم دوركهايم الذي يؤكد في الوقت نفسه أهمية ما يفرق بين البيولوجي والاجتماعي، فلئن وجدت أوجه شبه واضحة بين هاتين المجموعتين من الظواهر فليس من الجائز أن ننسب ذلك إلى تطابق في طبيعتهما.

ثم حققت العلوم الإنسانية استقلالها وفصمت علاقتها بالمذهب العضوي وانفصلت عن البيولوجيا. ومن جهة أخرى حكم تضخم المعارف على رجال العلم بأن يتخصصوا بدرجات متزايدة العمق: فشيئا فشيئا أفسح التصور الشامل والرؤية التوليفية للظواهر مكانهما للنهوج التحليلية القطاعية. وعلى نحو ما، انضم كل إلى فريقه ولاذ بالطمأنينة التي يوفرها له تخصصه. وجلب المفكرون المغامرون-مثل توينبي وتيار دي شاردان-الذين تجرؤوا على تجاوز حدود علمهم، على أنفسهم النقد من كل حدب وصوب.

- مولد تركيبات جديدة

لكن سرعان ما سيهب تيار جديد يعكس هذا الاتجاه. فالسيبرنية، التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية من لقاء عالم رياضي، ن. واينر، وعالم بيولوجيا، روزنبلويث، تقترح منذ سنة 1948 نماذج عالمية تنطبق على الكائنات الحية بقدر ما تنطبق على الآلات أو على النظم الاجتماعية. وفي الولايات المتحدة أيضا، بحث جوناس سالك[3] عن ظواهر اجتماعية تعادلا الظواهر البيولوجية، وفي عهد أقرب، فعل مثل ذلك إدوارد ويلسون في دراسة توليفية أثارت ضجة كبيرة[4]. وفي فرنسا، مدّ البيولوجي هنري لابوري وعالم الاجتماع إدغار موران الجسور الأولى: فباتباع مسارين مختلفين التقيا في نهاية المطاف، عاودا استكشاف الطريق المفضي إلى التقاء العلوم

البيولوجية بالعلوم الاجتماعية. ثم تشتد الحركة معبرة عن اتجاه قوي نحو «فك إسار التخصص»، أو بالأحرى «اللقاء عبر التخصصات». واقترحت تركيبات بارعة يذكر منها ما جاء فيLe Macro scope[5] لـ جوويل دي روناي، الذي يعد نموذجا لنوعه.

وبين «الطبيعة» و«الثقافة» توجد الاستمرارية والقطيعة في آن معا. فالنهج الجدلي وحده هو الذي يستطيع رفع الغموض الذي يكتنف الجمع بين الاثنين ويفرغ النقاش غير المتناهي من حدته.

وكما كتب محقا روجيه كايوا[6]، فإن الأمر يعني «تفسير الإنسان الذي يتعلق بقوانين الطبيعة وينتمي إليها بكل شيء فيه تقريبا، انطلاقا من مسارات أعم نلقاها في الطبيعة منتشرة في كافة الأنواع». وعلى نحو ما، يجد أسلوب كهذا شرعيته في خصوبته. وقد أصاب كايوا عندما أضاف «أن العلوم التي اقترحت في سنة 1959 أن نسميها«العلوم القطرية (Diagonales) تتراكب على التخصصات القديمة وتضطرها إلى الحوار. وهي تسعى إلى كشف القانون الوحيد الذي يجمع بين الظواهر المتفرقة والتي لا تربط بينها في الظاهر أي علاقة. وهي تفك رموز التواطؤ الكامن وتكتشف الارتباطات المغلفة بإجراء مقاطع مائلة في العالم المشترك. وهي تأمل وتحاول افتتاح عالم معرفة تمارس فيه جسارة الخيال أولا قبل استدعاء صرامة الضبط التي يزيدها ضرورة أن الجرأة أخذت على عاتقها مهمة فتح طرق مستعرضة محفوفة بالمخاطر.. حيث يتطور اليوم البحث المثمر».

ومثل هذه المنظورات التي تسمح بتدخل المعلومات والخبرات المكتسبة في مجالات معرفية بالغة التنوع، توسع نطاق إدراكنا إلى حد بعيد وتتيح وضع الأحداث المعاصرة في سياق مختلف كل الاختلاف. أولا لأنها تضفي عليها عنصر النسبية، وثانيا لأنها تتيح تحديد مكانها على نحو أفضل، وأخيرا لأنها تمنحنا ما نفتقده أكثر من أي شيء آخر: رؤية متماسكة للحياة وللعالم.

- قياس عالم البيولوجيا

في البداية يقترح عالم البيولوجيا قياسا ما.

فالإنسان لم يحرز تقدما طوال تطوره البيولوجي والاجتماعي إلا من خلال الأزمات. وعلى ذلك فالإنسان المعاصر يمر بأزمة، وذلك على وجه

التحديد هو ما أريد إثباته حتى الآن. وهو إذن، لهذا السبب ذاته يمر بمرحلة «تطور محتمل»، أي أنه في وضع يتيح له التجديد والمجاوزة.

ولكن لنعاود التفكير في الأمر، ولنبدأ أولا بمقدمتي القياس حيث يلزمنا المزيد من التوضيح إذ على ذلك تتوقف متانة تفكيرنا.

ثانيا-الأزمة أو زمن التفتح

من شأن الأزمة أن تعتدي وتخل التوازن وتوهن. ولكنها تطلق أيضا آليات تعويضية، واستجابات جديدة وغير متوقعة وأحيانا ملائمة. أومال وردود أفعال! فالأزمة إذن عامل تطور. ويمكن أيضا أن تكون، كما سنرى، مناسبة لإحراز تقدم جديد.

والفرد ينبني من خلال سلسلة من الأزمات يشكل ميلاده أولها وأروعها. ولا تقل عن الميلاد أهمية فترة المراهقة: فأثناء بضع سنوات، يبلغ اختلال التوازن أقصاه بين الأنا التي تثبت ذاتها من خلال المعارضة وبين الوسط الأسري. ويدخل التعطش إلى الاستقلال في صراع مع الحاجة إلى الشعور بالأمن التي تظل تحافظ على أواصر القرابة. ثم تبدأ مرحلة جديدة مع بدء علاقة الزواج، وهنا تنتقل الحاجة إلى الأمن إلى «موطن» جديد عندما يبني الفرد عشه. ويفضي ميلاد طفل للأسرة إلى نشوء أزمات ويقتضي إعادة توزيع الأدوار، ويفعل مثل ذلك لقاء أصحاب وأحباب جدد، والتقاعد، وبلوغ سن الشيخوخة والشيخوخة المتقدمة، ومحن الحياة... وربما وقعت محنة كبرى تجبر المرء على التغير إذ يجد فيها بعدا جديدا أو يتقهقر إلى مرحلة الطفولة دون أمل في الشفاء. ومن أمثلة ذلك العيش في معسكرات الموت الذي أسفر عن أعمال بطولة عدة وتضحيات كثيرة. ومن الصدق أيضا أنه أدى إلى أسوأ حالات الفشل وإلى أشد الأفعال دناءة وحطة. ذلك أن التطور لا يسطّر «تاريخ التقدم». فلئن أمكن أن تكون الأزمات مناسبة وثبة جديدة إلى الأمام، فليس كلنا بقادر على أن يجد في نفسه من الموارد ما يكفيه للتغلب على الأزمة والتفوق على ذاته.

ويمدنا تاريخ الشعوب بنماذج وأحداث مماثلة. فالحرب هي التي تمخضت عن الحركة الأوروبية، وغلواء الثورة الصناعية الأولى عن الاشتراكية، والثورة الفرنسية عن جمهورية فرنسا، وأسفرت تلك الثورة

أيضا-قبل أن تغرق في بحر من الدماء-عن تزويد العالم بإعلان حقوق الإنسان. وفي تاريخ أبعد، كان المنفى-في مصر وفي بابل-هو الذي شكل روح إسرائيل، وكان من عاصفة سياسية ودينية لم يسبق لها مثيل أن انبثق التحول إلى المسيحية.

كذلك تسهم الحروب، تلك الأزمات الحادة الناجمة عن تجابه الثقافات، في إقامة نظام جديد. ويذكّر موريس بلان[7] بأن «الحرب، مولّدة المجتمعات، موضوع عرض له اثنان من مشاهير المحللين، هيغل وشارل ديغول، فأفاضا في شرحها بأسلوب يتسم بطابع الواقعية. فهي تحفز لقاء الثقافات وأحيانا تزاوجها». ويذكّر بلان أيضا بأن هيغل ونيتشه قارنا بين دور الحرب في تاريخ البشرية ودور التطور في تاريخ الحياة. فعلى حين تصنع الحرب الإمبراطوريات وتقوضها، ينشئ التطور الأنواع ويقضي عليها.

وفي الماضي البعيد، كان في المناطق القاحلة أن نشأت وترعرت أولى الحضارات العظمى وليس في جنان المناطق المدارية التي يخص بالذكر منها شرق أفريقيا حيث ظهر الإنسان إلى الوجود في بيئة مناخية وطبيعية مثلى. أفكان فرط الكثافة السكانية هو الذي حفز الناس إلى الانتقال إلى أحوال مناخية أقل سخاء. لا أحد يدري. غير أنه كان في ظل هذه الأحوال أن حقق الإنسان كامل أبعاده.

ففي مناطق الأستبس والصحراء، يندر الغذاء وتبرد الليالي ويتعين الكفاح من أجل الحياة. وفضلا عن ذلك فإن غياب غطاء نباتي جدير بهذا الاسم يتيح مشاهدة حركة الكواكب والنجوم في السماوات الصافية واستحداث المبادئ الأولية للعلوم الرياضية، وتظهر في الوقت نفسه دورة موسمية غريبة على العالم الاستوائي، كانت مصدرا لمشاهدات أخرى مفيدة. ولا شك أن هذه الظروف القاسية أسفرت عن مكاسب حضارية حاسمة، وإن كان قد دفع لقاءها انتكاسات كثيرة وحالات فشل ذريع. وبالمثل، كان أثناء عصر الفرم الجليدي، منذ قرابة مائة ألف سنة وفي ظل مناخ قارس البرودة، أن ظهر إنسان نياندرتال، قريب الشبه منا إلى حد بعيد.

وما يصدق على الإنسان يصدق أيضا على الأنواع التي سبقته في تاريخ الكائنات الحية: فقد تعين حدوث الجفاف الرهيب في العصر السيلوري منذ قرابة ثلاثمائة مليون سنة، لكي تنتزع الحياة الحيوانية والنباتية نفسها

من الوسط المائي لتغزو الأرض الناشئة. وكانت هذه الواقعة في ذلك العصر «صدمة المستقبل» بالنسبة إلى الخثّيات الخضراء أم جميع النباتات وإلى الأسماك أسلاف الحيوانات الأرضية. انقلاب مذهل وكارثة عظمى أسفرا مع ذلك عن الرواد الأوائل لليابسة. ففي السوسيولوجيا كما في البيولوجيا تفرض الضرورة قوانينها.

وتخضع العلوم الفيزيائية ذاتها لهذه الحتميات. أفليس من خلال الفيضانات والبراكين والزلازل أن الأرض تشكل وجهها وتعيد تشكيله دون انقطاع محدثة توازنات جيومورفولوجية جديدة عن طريق هزات رهيبة؟

ونحن نعيش «صدمة المستقبل» في الوقت الحاضر، فالتغيرات العميقة التي طرأت على البيئة المادية والثقافية في أقل من قرن تواجه البشر اليوم بأوضاع جديدة فتضطرهم إلى الاستجابة باتخاذ مواقف جديدة وإتيان تصرفات جديدة. وهكذا يمر الإنسان المعاصر بفترة نشاط تطوري على نحو ما يؤكده الحد الثالث لقياسنا، الذي يجدر بنا الآن أن نبرهن عليه.

ثالثا- في دوامة الطموحات الجديدة

يكشف نشوء الاحتجاجات في كل مكان، واحتلال مفهوم الاحتجاج المكانة التي يحتلها، عن اتساع أسباب التشكك وعمقه. ويعبر ذلك في الوقت نفسه عن ظهور قيم جديدة لا تزال تتسم بقدر من الغموض.

وتتدرج قوة الاحتجاج في عصرنا هذا، مع ما يقترن بها من تفكيك وتحلل للبنى، في صميم تيارات الفكر الحديث التي عرضنا لمراحلها الكبرى بالبحث في أول فصول هذا الكتاب.

وما من شيء يعفي من الاحتجاج، فهو يتجه بالقوة ذاتها نحو التقاليد والأعراف والأخلاق والفلسفة والفنون والسياسة والنظام الاجتماعي الاقتصادي. وربما حق لنا الظن بأن العلم والتكنولوجيا، محركي المجتمعات الصناعية، خليقان بأن يعفيا منه: ولكنلا.

فبعد أن تعلقت بهما آمال إنسانية تحررت آخر الأمر من نير عبودية ظلت ترضخ لها آلاف السنين، ها هما الآن بدورهما موضع الشك والريبة.

- العلم في قفص الاتهام

إن رجال العلم، بإيحائهم إلى الرأي العام بأن العلم والتكنولوجيا بوسعهما

أن يحلا جميع المشكلات ويفضيا بالبشرية تلقائيا، بل دون إرادتها، إلى غد يغني طربا، وبتواطئهم على هذا النحو، عن وعي أو عن غير وعي، مع السلطات القائمة، قد أساءوا إلى العلم إساءة لا تغتفر. ولم تدم تلك الثقة بالعلم والتكنولوجيا طويلا بالنظر إلى أنهما ليسا سوى أداتين تدعمان موارد العقل البشري، أداتين تستخدمان للخير تارة وللشر تارة أخرى.

فلئن كان العلم محايدا، فإن رجال العلم ليسوا محايدين حتى وإن اعتقدوا هم ذلك بل وخاصة عندما يعتقدون ذلك. ولن ينخدع أحد بإنكار العلماء مسؤوليتهم عندما تستغل ثمار بحوثهم في أغراض يمكن الطعن فيها، بأسلوب التنصل الذي قدم عنه أ. كيلسر[8] صورة ساخرة في كتابه Les Call-Girls. فرجل العلم، شأنه شأن أي مواطن آخر، مسؤول مباشرة عن نشاطه، وهو ملزم بما تتخذه نتائج بحوثه من توجهات وبما يقبل أو لا يقبل من عقود، وبالقضايا التي يقبل مناصرتها صراحة أو ضمنا. ومن الأمثلة الرائعة على ذلك أزمة الضمير التي يتعرض لها عالم مثل أوبنهايمر، وفي عهد أقرب، أولئك البيولوجيون الأمريكيون الذين يعبثون بالجينات.

ومن الإنصاف والأمر كذلك أن يطالب العلم اليوم بأن يشرح موقفه. ولن يستطيع العلم أن يتفادى النقاش ولا ينبغي له أن يفعل ذلك. فقد أصبح الرأي العام أدرى بحقائق الأمور وبدأ يقلق على المستقبل ويحرص على معرفة ماذا يجري في المختبرات: وهو يعرف جيدا أنه في المختبرات أولا يجري بناء المستقبل، وتزداد هذه المعرفة صدقا عندما ندرك، كما فعل روجيه غارودي[9]، «أن ما نسميه اليوم علما لم يعد تلك الحكمة والمعرفة اللتين يتحدد بهما مجموع علاقاتنا بالطبيعة وبغيرنا من الناس وبالمجتمع وبما يعلو على ذلك من كائنات، إنه في الواقع نموذج حضارة. إنه ليس»العلم «وإنما »العلم الغربي « : العلم الذي يستهدف تحويل الطبيعة بقصد تملكها، العلم الذي يعمل محركا للنمو من خلال المعالجة الفكرية والتقنية للأشياء والأشخاص.

والتكنولوجيا أشد من العلم تعرضا للريبة والشك: فلئن كان العلم يتحرك، نظريا على الأقل، في عالم التجريد، فإن التكنولوجيا تطور تجديداتها أمام أعيننا. والسؤال الذي يطرح هو ما إذا كانت التكنولوجيا-حلم الأمس وواقع اليوم-ستكون كابوس الغد. ففي مجتمع مفرط في التقنية يتيه الإنسان في

البحث عن جذوره. ويلاحظ رينيه دوبوس[10]، بحق، أن الاهتمام «بالاستكشافات الفضائية وبوصول الإنسان إلى القمر لم يدم عشر سنوات، وجهل الناس بأسماء رواد القمر أشد من جهلهم بأسماء أعضاء المجمع (الفرنسي)، وذلك على الرغم من أن حلم ارتياد الفضاء ظل يتسلط على البشر منذ آلاف السنين. وفقدت تلك الأحلام المتألقة رونقها وسحرها حال تحققها في حين لا يزال منظر الشفق والغسق يحتفظ بها له من شاعرية منذ وجد الإنسان».

- ردود فعل النبذ

تطلق التجديدات التكنولوجية الكبرى أحيانا، عندما تصبح تطبيقاتها على وشك التحقيق، أزمات نبذ حقيقية. وتكشف قوة الاحتجاج ضد الطاقة النووية في جميع البلدان المتقدمة، على نحو بالغ الوضوح عن آلية رفض عامة في اللحظة التي يتوقع فيها اجتياز مرحلة حاسمة في تطور المجتمعات الصناعية. وقد أسفرت استطلاعات الرأي عن أن نسبا مرتفعة من السكان، ربما تبلغ أكثريتهم في مناطق معينة تتمسك بتقاليدها وإطار حياتها-كمنطقة الألزاس-ترفض اجتياز هذه العتبة الجديدة. صحيح أن استغلال الطاقة النووية على نطاق واسع يطرح مشكلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المجتمعات الصناعية: تلك هي أن استحالة «إطفاء» الإشعاعية تفضي إلى نشوء وتراكم نفايات يستمر خطرها إلى الأبد. وللمرة الأولى ينفذ الإنسان عمليات ليس بوسعه إيقافها: فنحن نطفئ نارا أو نغلق مصنعا أو نوقف آلة أو ندمر النفايات السامة، ولكننا لا نستطيع تحييد الإشعاعية، وكل ما نستطيعه هو حصر نطاقها ومنع انتشارها. وذلك رهان رهيب نورثه الأجيال المقبلة.

وشأن حرائق الغابات، تنشب الصراعات هنا وهناك بمناسبة إقامة صناعة عرفت بالتلويث، حتى في مناطق تندر فيها فرص العمل. وتقف شاهدا على تصرفات لم يكن من الممكن تصورها قبل ذلك ببضع سنوات، تلك المحن التي شهدها مشروع إقامة مصنع لاستيارات الرصاص رفض عدة مرات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ثم نبذته بعنف حركات الاحتجاج بمنطقة الموزيل (بفرنسا) أولا ثم بمنطقتي الألزاس والمويز بعد ذلك. وتطلق ردود أفعال مماثلة إنشاء مطار أو بناء طريق سيارات أو إقامة سد أو اجتثاث غابة أو غرس مزرعة أشجار راتنجية.

وتحت ضغوط الرأي العام، يضطر القائمون على التنظيم الحضري لدينا، على غرار ما يحدث في بلدان أخرى منذ زمن طويل، إلى تقديم مشروعاتهم والدفاع عنها ولا يمكنهم تفادي ما يقتضيه تنفيذها من مناقشات تبادر إلى فتح بابها منظمات صون البيئة ورابطاته فضلا عن أن القانون يفرض ذلك منذ الآن. كذلك تطلق حوادث التلوث الطارئة ضجة تبلغ أبعادا لم تعرف من قبل قط. ويزداد باطراد عدد من يرون، مع رينيه دوبوس[11] أنه «حتى عندما يأتي التقدم التكنولوجي بأسباب إشباع جديدة فإن ذلك لا يعوض عن فقدان سماء مضيئة أو هواء عطر أو مياه نهر صافية تعج بالأسماك أو جو هادئ يسوده الانسجام. ويستطرد دوبوس قائلا: «إن الجهد المبذول في كافة أنحاء العالم من أجل إنقاذ البيئة يتجاوز المشكلات التي يطرحها التلوث والموارد الطبيعية إذ يشكل بداية حملة تستهدف استعادة قيم معينة للحياة الحسية والوجدانية التي توجد إليها حاجة أساسية لا تتبدل نظرا لاندراجها في الرمز الجيني للنوع البشري».

- الأجور ونوعية الحياة

وفي مجال آخر، يلاحظ أن المطالبات التقليدية برفع مستوى المعيشة تقترن اليوم بطموحات لم تتضح معالمها بعد إلى تحسين نوعية الحياة. وتستند النقابات في حفز أعضائها إلى موضوعات جديدة، إذ تطالب بالتظاهر من أجل ظروف حياة وعمل أفضل. ويحدث أحيانا أن ترتسم أشكالا جديدة من التضامن تسمو على الأنانية المقترنة بفئة أو طائفة حرفية معينة: ففي هذه المؤسسة الكبيرة أو تلك تشاهد ظاهرة جديرة بالتنويه وإن لم تزل استثنائية بعد، هي قبول موظفيها الكبار التنازل عن جزء من مرتباتهم تضامنا مع العمال الذين يعانون من بطالة جزئية. وهذه البطالة الجزئية، بزيادتها الوقت المخصص لأنشطة الفراغ وللنشاط الشخصي، تضفي بالتدريج مصداقية على تلك الفكرة الثورية المتمثلة في أن الخفض الجزئي للدخل يمكن أن تعوض عنه زيادة حرية المرء في العيش على هواه، ولا سيما إذا كانت البطالة الجزئية مدفوعة جزئيا. وعندئذ يتجه تفكيرنا إلى أنه ليس شرا بالضرورة أن نكسب «أقل قليلا» مقابل أن نعمل «أقل كثيرا». وعلى ذلك فإن الدخل المالي لا ينظر إليه على أنه الهدف الوحيد أو مصدر السعادة الوحيد. صحيح أن البطالة تظل مصدر تعاسة

وعار، غير أن تولي المجتمع في مجمله أمرها، على الأقل أثناء فترة تعويض العاطل عنها يسهم في إحداث مواقف جديدة إزاء العمل وإزاء المال.

كذلك تطرأ تغيرات مهمة في الإحساس تجاه السلع الاستهلاكية التي فقدت قيمتها الرمزية فلم يتبق لها سوى قيمتها النفعية. وعلى ذلك فهي تتحرر من استبداد التغير السنوي للأذواق مما يحمل منتجيها على الاهتمام بصلابتها وطول بقائها. أفلم نشهد تلك الماركة من السيارات تعرض على عملائها سيارة تدوم عشر سنوات؟ فكرة دعائية لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات-اللهم إلا إذا لم يكن ذلك سوى مناورة لاجتياز الأزمة.

وبعد فترة من التردد أحلت فرنسا مكانا بعيدا وراء البلدان الأنجلوسكسونية، بدأ سكان المدن أخيرا المطالبة بإحداث طرق يقصر استخدامها على المشاة وساحات في وسط المدينة تخصص للاستجمام وأنشطة وقت الفراغ. كما أن الطلب الملح على تحسين وسائل النقل العامة. وساعد الوعي المفاجئ بالثراء والجمال المعماريين للمدن القديمة على قيام كثير من الرابطات المنادية بترميم وإصلاح آثار التراث التاريخي. ويشن عدد كبير من المناطق تلقائيا حملات تزيين، وتصدر قواعد جديدة في مجال المعمار والتنظيم الحضري تستهدف الحفاظ على الطابع المميز لتلك المدن وجوها التاريخي.

- تطلعات متناقضة

إن السرعة البالغة لهذا الوعي الجديد تثير الدهشة: فقد أصبح الرأي العام بتطلعاته الجديدة عاملا قويا من عوامل الارتداد الاجتماعي والتنظيمي على الرغم مما هناك من لبس يسهل كشفه في مواقفه. ذلك أن التطلعات الجديدة تتجاور مع العادات القديمة فلا تزيلها. أفلسنا نطالب في آن معا بنمو صناعي شديد يزيد فرص العمل ويرفع مستوى الدخول وبأسلوب حياة أقل اهتياجا أو ببيئة أقل عرضة للعدوان والتلويث؟ أو لسنا نطالب ببساطة بزيادة ما نكسبه مع تقليل ما نعمله؟ أو لسنا نسعى إلى رفع مستوى معيشتنا وزيادة استهلاكنا الفردي مع المطالبة في الوقت نفسه بمزيد من المرافق الجماعية والمستشفيات ودور الحضانة والساحات الرياضية والمرافق الاجتماعية والثقافية الأكثر عددا والأقل تكلفة؟ أو بتعديلات تنظيمية تستهدف تحسين نوعية الحياة؟ كل ذلك بطبيعة الحال دون الاعتراف

بوجوب فرض ضرائب جديدة لصالح الهيئات العامة المكلفة بتوفيرها. فلئن غفا الكائن الإيكولوجي في شخصنا فإن دافع الضرائب يظل متيقظا ومتتبها! ألسنا نسمع الاحتجاج الشديد للزراع عندما تعالج غابة مجاورة لهم بمبيدات الأعشاب كل عشر سنوات في الوقت الذي يعالجون هم فيه حقولهم بنفس المبيدات كل ستة أشهر؟ أو لسنا نأمل في أن ترمم البيوت القديمة في وسط المدينة في حين نقطن فيلا حديثة في ضاحية، وفي بناء طرق السيارات وإنشاء المطارات شريطة أن تكون أبعد ما يكون منا، وفي مدد وفير من الكهرباء شريطة ألا يقام مركز لتوليد الطاقة النووية، وفي إنشاء مصانع على ألا تحدث تلوثا، وباختصار في الحصول على جميع مزايا النمو الاقتصادي ولكن دون المعاناة من أي من مساوئه؟ وأهم من ذلك، ألسنا نتجاهل الإضرار بالبيئة ما دام ذلك لا يمسنا عن كثب؟

إن النزاعات المتعلقة بالتلوث أو باحتلال الحيز المكاني والتي تنشأ بمناسبة إقامة منشأة صناعية أو مشروع تنظيمي ضخم تنحصر عموما في دوائر صغيرة ولا تثير حركة تضامن واسعة إلا في حالات استثنائية قليلة. فالوعي لا ينشأ إلا بصفة موقوتة انطلاقا من مصدر إزعاج يتهددنا مباشرة. وهذه النزاعات تنشأ وتنفجر ثم تهدأ شأن الفقاعات تطفو على سطح السائل دون أن تلتقي.

- الإيكولوجيا، معكر الصفو..

ومع ذلك يبدو أن تطورا مهما يرتسم في الأفق إذ تظهر الحركة الإيكولوجية على ساحة السياسة ويحتمل أن تفشل خطط وحسابات كثيرة من المناورين. ففي الديمقراطيات الغربية، حيث يتقرر مصير أحزاب الأغلبية في عمليات اقتراع متقاربة النتائج بحيث لا تزيد فروق الأصوات أحيانا على جزء من الواحد في المائة، يتعذر التنبؤ بتأثير الوافدين الجدد. والأكثر من ذلك أن الإيكولوجيين، ببقائهم حتى دورة الاقتراع الثانية يبطلون اللعبة السياسية برفضهم بديل الاختيار المانوي بين كتلتين اثنتين. وذلك هو ما حدث في الألزاس في الانتخابات الإقليمية في مارس سنة 1976.

والقضايا الإيكولوجية تفاجئ بحدتها الأحزاب التقليدية. فالإنشقاقات التي تسببها لا تتطابق مع الانقسامات السياسية بل تقطعها قطريا. ففي أحزاب اليمين وأحزاب اليسار هناك من الأعضاء من يوافق ومنهم من

يعارض الطاقة النووية أو من يزعجهم التلوث بدرجات متفاوتة، أو من يوافقون أو يعارضون النمو الاقتصادي أو ينادون بنمو من نوع آخر وفقا لميولهم الشخصية، مع فروق طفيفة برغم ذلك: فاليسار الجديد إذ يجمع بين الإيكولوجيا والتسيير الذاتي، يتخذ منهما منطلقا لاحتجاج شامل، في حين أن أنصار الديمقراطية الليبرالية المتقدمة يتبنون مطالبات إيكولوجية ويترجمون تطلعاتهم إلى قوانين: فحقوق رابطات حماية البيئة يعترف بها وتوسع، وإجراءات التحقيق العام يضفي عليها أخيرا طابع الديمقراطية، كما تدان إقامة المباني الضخمة بالخرسانة المسلحة. وفي حين استهلت ولاية الرئيس جيسكار ديستان تطورا إيجابيا للغاية في هذا الاتجاه، كان الساسة القدامى، سواء كان انتماؤهم يمينيا أو يساريا، ينحون الاعتبارات الإيكولوجية جانبا في صمت بحجة مقتضيات الإنتاج المقدسة، وذلك ما لم تنشأ في دوائرهم الانتخابية مشكلة تتهدد مستقبلهم السياسي، وعندئذ نجدهم يتعللون بحجج واهية يتلمسون فيها مخرجا مما يفضي أحيانا إلى مواقف مضحكة: أفلسنا نرى ممثلا منتخبا يقود حملة ضد مشروع لتوليد الطاقة النووية في حين أنه هو وزملاءه في الحزب يوافقون بلا تحفظ على برنامج يشكل هذا المشروع عنصرا من عناصره؟ ومن ناحية أخرى يحرز شخص مغمور نجاحا باهرا في الانتخابات يثير لدى الساسة المرموقين دهشة بالغة، لأنه اتخذ من مكافحة التلوث في منطقته الصناعية أو من معارضته لمشروع إنشاء مذبح للدواب محورا لحملته الانتخابية. لقد أصبح فن الاستئثار بقضية ساخنة واحدا من أحسن ضمانات النجاح بغض النظر عن أي من اعتبارات اللياقة وآداب المعاشرة.

ويدور النقاش حول قضية النمو الاقتصادي في جو مماثل من الاضطراب، فمنذ عشرين سنة كان هذا النمو، الذي اعتبر كفيلا بتحقيق العمالة الكاملة، فكرة اليساريين، في حين كان التوسع المعتدل المقترن بما قد يقتضيه تنظيم الاقتصاد من تقبل للبطالة، فكرة اليمينيين. ثم انعكست الآية منذ سنة 1968 لدرجة أن النقابات وحركات الاحتجاج بدأت تؤكد على أهمية السعي إلى بلوغ أهداف نوعية، على حين دعا أرباب العمل إلى نمو على غرار ما يحدث في اليابان آخذين على الحكومة تخوفها وترددها.

وتحاول الأحزاب السياسية، وقد ألمت بها حيرة عميقة من جراء هذا

التطور الذي يضطرها إلى اتخاذ تدابير تكيف سريعة، أن تستعيد التطلعات الإيكولوجية قدر استطاعتها. ألم نر الحزب الشيوعي يزكي مرشحا إيكولوجيا فيغرق الفرق الشاسع بين الاتجاهين الجديد والتقليدي قدامى أعضائه في خضم من البلبلة؟ لقد فقد الكاثوليكيون لاتينيتهم بالفعل بعد الفاتيكان الثاني مع كل ما اقترن بذلك من صخب نعرفه. فهل سيكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الحزب الشيوعي؟ وهل سيرى أنصاره ينفضون من حوله في جهد التحديث هذا الذي يعد ضروريا برغم ذلك؟

في محاولة للحد من الخسائر، سيحاول الحزب صب الخمر الجديد في قرب قديمة: فسيبدي، مجاراة للمنطق الإنتاجي السليم، تأييده لإعداد برنامج نووي ضخم، ولكنه يرفض البرنامج الحالي بحجة أن «الأمن النووي لا يتوافق مع قواعد الربحية الرأسمالية».

وفيما وراء الانقسامات التقليدية، ينمو الإحساس الإيكولوجي لدى جميع الطبقات الاجتماعية، ولا سيما في أوساط النشء. وفي فئات العمر الأكبر نجد أن الميسورين هم أول المتأثرين بهذا الحس بالنظر إلى أن الطبقة المتواضعة، شأنها شأن البلدان الأقل نموا، يطمح أفرادها دائما-وأي غضاضة في ذلك؟-إلى التمتع بالمزايا الفورية التي تتيحها مجتمعات الاستهلاك. ومع ذلك فهناك من الفلاحين من يتحولون إلى الزراعة البيولوجية، ومن شباب العمال من يهجرون المصنع إلى فلاحة الأرض، ومن المهندسين والأطباء ومديري المصانع من يستأنفون حياتهم من الصفر في مزرعة مهجورة. وتجري ميدانيا تجارب على تكنولوجيا وأساليب علاج يسرة مستوحاة من أحدث المعارف وتقارن بالأساليب الموروثة من الماضي: ذلك أن التجديد الإيكولوجي ماض على قدم وساق، ويود المعنيون لو أن السلطات العامة أولته المزيد من الاهتمام، ويطرح السؤال عن السبب الذي من أجله لا تزود وزارات البيئة بإدارة للتجديد الإيكولوجي يعهد إليها بمتابعة وتشجيع تجارب تجديدية معينة يمكن أن تؤتي ثمارا يصعب التنبؤ بها.

- انقلابات جدلية غريبة

على أثر ما حل بالنظم المرجعية من اضطراب، نشهد تقلبا مضحكا في الأوضاع بحيث يصبح البالغ الحداثة قديما وبالعكس. فهذا العمدة الفلاح الذي يرفض بإباء أن تخصص في كوميونته أرض للبناء بعد تقسيمها لما

درج عليه من رجعية عقارية متأصلة، يصبح شخصا ضالعا في الحداثة إذ يتحالف مع الإيكولوجيين فيوافق على إدراج غابة أو موقع أو بحيرة في عداد التراث الطبيعي الذي يتعين صونه. وذاك الداعية إلى النمو على الطريقة اليابانية يغدو واحدا من أكبر أنصار حماية الطبيعة. وهذا الذي كان ينادي بضرورة ترميم المباني القديمة ويعرف بمعارضته للتحديث يظهر في ثوب المطلع على كل ما هو جديد. وذاك المهندس الذي بلغ في البحث التكنولوجي أقصى حدوده يجد نفسه فجأة معرضا لاحتجاجات حماة الطبيعة دون أن يجد في العلم أي ملاذ أو نجدة.

وذلك أمر يعرفه علماء البيولوجيا حق المعرفة: عندما يتغير الوسط، يعاد توزيع أوراق اللعب وتصبح الميزة عائقا والعائق ميزة. فمن صالح الفراشة التي تعيش على جذوع البتولا أن تكون بيضاء إذ يقيها ذلك شر الطيور الخواتل حيث لا ترى الفراشة البيضاء على أرضية بيضاء. غير أنه ما أن يسود التلوث الصناعي تلك الجذوع حتى تجد فراشتنا نفسها في وضع محزن! هذا إذا لم يعكف رجال الصناعة على تحرير الجو من التلوث على نحو ما يفعلون في منطقة ليفربول منذ عشرات السنين: فعندما تسترد البتولا بياضها ستغدو الفراشات السوداء معرضة لمخاتلة الطيور القناصة. وعلى ذلك فإنه في حالة نوع يتألف من أفراد ينتمون إلى فئتين متميزتين جينيا في إحدى صفاتهما-وهي اللون في هذه الحالة-يكون الوسط-تبعا لتطوره مؤاتيا لفئة تارة وللفئة الأخرى تارة أخرى. وذلك هو ما حدث في بريطانيا حيث يتتبع علماء البيولوجيا منذ قرن من الزمن الفراشة الذارعة التي تعيش على جذوع البتولا[12].

والشخص المعوق في باريس يحيا حياة مهمشة تماما: فهو يودع مركز رعاية طبية طيلة حياته، في حين أن شخصا يعاني من العاهة نفسها في شوارع بومباي يستعين بعاهته في التسول! فتكفل له التفوق على أقرانه الأصحاء: فهو إذ يتوصل ببراعة إلى استثارة إشفاق السياح على حظه العاثر، ينجح في إحداث زيادة كبيرة في دخله اليومي. ويستطيع جسمه من ناحية أخرى أن يثبت قدرة فائقة على تنمية إمكانات جديدة تعوض عن القيود التي تفرضها العاهة على قدراته الطبيعية. وسيذهل من يرى في شوارع مدن الهند أطفالا يعانون من عاهات شديدة يتنقلون فيها بخفة

الهرة: فالظروف القصوى هي التي تمكن الآلة البشرية من الكشف عن تراثها وعن قدراتها الكامنة على التكيف.

وانقلاب الأوضاع على هذا النحو الذي لم يتطرق إليه الفكر الكلاسيكي، يبعث الحيرة في النفوس. فنحن لا ندري إلام يذهب تفكيرنا ولا كيف نتصرف إزاء المواقف الجديدة.

هل يتعين علينا أن نسارع إلى استخدام الأموال المعتمدة للبيئة، على ضآلتها، في إنشاء فرص عمل جديدة أم على العكس ننفقها على حماية الطبيعة دون أمل كبير في جدوى الإنفاق؟ هل يجدر بنا إيثار إنعاش الاقتصاد على تحسين نوعية الحياة أم العكس؟ هل التناقض بين هذين الاتجاهين تناقض ظاهري أم تناقض حقيقي؟ أولا توجد خيارات أخرى؟ إن دور الإيكولوجيين في مواجهة الأزمة دور غامض: هل هم بسببيلهم إلى إصلاح الوضع أم إلى زيادته سوءا على سوء؟

إن مطالبهم يحتمل أن تثقل تكاليف الاستثمارات الصناعية ومن ثم تبطئ التوسع وتسرع التضخم. وهم من جهة أخرى يناضلون من أجل إعادة استخدام المواد الأولية وضد إهدار الطاقة مما يسفر عن نتيجة محمودة على ميزان التجارة الخارجية. ومع ذلك يدينهم الخبراء الذين جعلوا من اقتصادنا درسا في الهدر في حين أن الحكومة تأخذ بنصيحتهم عندما يطلبون توفير الطاقة والكف عن إنتاج سلع لا جدوى منها وإعلاء شأن الأعمال اليدوية والحرفية وتحسين نوعية المشروعات والمنتجات وهلم جرا.

الواقع أن الإيكولوجيا تخرج فائزة معززة من هذه الضجة. فهي تغتنم الأحداث كما تغتنم الطائرة الشراعية الريح وتبرز من مكان غير المكان الذي كنا نعتقد أننا دفناها فيه. وهي تستعير أفكار فن الجدل الحديث، ولكنها تنبذ الأسلوب المثقل الذي يتحدث عن النظم التي تأبى بإصرار أن تصبح رهينة لها. فالإيكولوجيا-باختصار-تحير العقل وتثير الغضب وتخلب اللب.

- عندما يبحث المستقبل عن هويته..

في خضم المواقف الغامضة، ووسط تكاثر الأفكار والمناقشات وتضاربها، وإزاء تجابه الحساسيات وتنوع الدوافع، تبحث الحياة عن نفسها وتتلمس طريقها وتخطو خطوات إلى الأمام. والأمر كذلك في جميع فترات التخمر

والغليان، في تاريخ البشر كما في تاريخ سائر الأنواع الحية. فكل اختراع عظيم تفتقت عنه قريحة الإنسان أو ابتدعته الطبيعة تطلّب بذل جهود تحسس لا حصر لها بكل ما تنطوي عليه من أخطاء وتسفر عنه من ضحايا. إنها لحمّى حقيقية تلك التي تستحوذ على النباتات أو الحيوانات عندما تتهيأ سلالة تطورية كبيرة لاستقبال حدث هام. فاختراع البويضة أو البذرة، والانتقال من الأسماك إلى الضفدعيات أو من الزواحف إلى الثدييات، مر بعدد لا يحصى من المحاولات الفاشلة قبل أن ينتهي الأمر بالنظام الجديد إلى الاكتمال. وتعين مضي فترة من الفوضى والاضطراب في بداية العصر الوسيط قبل أن تنتظم شيئا فشيئا البنى السياسية الجديدة بعد انهيار الإمبراطورية الشرلمانية: ومؤدى ذلك كله أن مولد المستقبل ينبني أمام أعيننا بالفعل: «وتختفي الأصول تحت البدايات» كما يقول هايديغر. ومع ذلك فنحن لا نراه إذ تزيغ أبصارنا في متاهات الماضي ويضل تفكيرنا في الذكريات وتقع عاداتنا في شراك الروتين: ونظل عاجزين عن تصور مستقبل مختلف عن الحاضر. وفي مواجهة مستقبل يتهيأ للنشوء وإزاء تعدد الاحتمالات الممكنة نتشبث بأفكارنا اليقينية أي بماضينا.

وعلى ذلك فنحن لا نستخلص من الأزمة كل ما تنطوي عليه من دروس إلا إذا أخذنا بنهج التغير والتغيير. فلئن كانت الكلمة ذاتها رائجة الاستعمال فإن المفهوم الذي تعبر عنه أقل رواجا، نظرا لأن التعليم الذي تلقيناه لا يتيح لنا دمج هذا المفهوم في رؤية شاملة للتاريخ وللعالم.

رابعا- الانتقال إلى عالم آخر من أجل تغيير العالم

من الغريب أن معاصرينا يعيشون التغيير، وأحيانا يخضعون له، دون أن يفهموه حق الفهم. فهم يضعون فيه آمالهم ومخاوفهم في آن معا بالنظر إلى أن التغيير يظل، في أعمق أعماق نفوسهم، ما كان عليه في نظر أسلافنا القدامى. وكان فلاسفة العالم القديم يرون في الكون استمرارا لزمن خالد لا يتبدل. ولقد ظل الفكر الإغريقي، سواء استوحي من أرسطو أم من أفلاطون، لا يعرف سوى كون ثابت لا يتغير: تحكمه، وفقا لأرسطو، آلية معقدة قوامها أجهزة محكمة التنظيم، كما يشهد بذلك تعاقب الفصول، ودقة حركة النجوم، والنظام البيولوجي القاضي بألا تنتج أية بذرة سوى

نبات نوعها..، وتسوده، وفقا لأفلاطون، قيم ذات تدرج هرمي لا تشوبه شائبة، من الروح إلى المادة.

- لنتعلم أولا أن نتغير

صحيح أن القدامى كانوا قد لاحظوا بالفعل تقلبات نظام العالم وعواقبها الرهيبة: الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب والأوبئة. غير أن هذه الأحداث بدت لهم، بحكم تكررها ذاته، وكأنها تتعاقب على نحو دوري بدرجة أو بأخرى، تقريبا على غرار الأيام أو الفصول التي تتوالى دون أن تتشابه دائما، وإن ظلت وتيرتها ثابتة. فبعد السنوات السمان تأتي السنوات العجاف وهكذا دواليك. تلك هي أسطورة الرجوع الأبدي. «ليس تحت الشمس شيء جديد. ربّ أمر يقال عنه انظر هذا جديد. بل قد كان في الدهور التي سبقت قبلنا» على نحو ما جاء في سفر الجامعة[13]. ويعبر عن هذه الرؤية الكلاسيكية للطبيعة تعبيرا واضحا مارك أوريليوسس[14]: «ينظر الحكيم إلى وقائع التدمير الدوري للعالم وبعثه من جديد ويقول لنفسه إن ذريتنا لن ترى شيئا جديدا، وإن أسلافنا لم يروا شيئا أعظم مما رأيناه.

غير أن مفهوم مارك أوريليوس الدوري للعالم لم يمنعه من إدراك الوحدة العميقة للكون وللقوانين الأساسية التي تحكم النظم الحية. فهو يكتب في «تأملات:< «لتر العالم دائما على أنه كائن فريد وروح فريدة، ولتنظر كيف يسهم كل شيء في سبب كل شيء، وإلى الكيفية التي ثبتت بها الأشياء وطويت معا». ويردد باسكال مثل هذا القول: «لما كان كل شيء سببا ومسببا، معانا ومعينا، بطريق مباشر وغير مباشر، وكانت جميع الأشياء تتماسك برابطة طبيعية وغير محسوسة تربط بين أشد الأشياء بعدا واختلافا فيما بينها، فأنا اعتقد أنه يستحيل معرفة الأجزاء دون معرفة الكل، أو معرفة الكل دون معرفة الأجزاء» وذلك حدس أكدت صدقه أحدث مكتسبات علوم الطبيعة، والإيكولوجيا بنوع خاص، ولكن الفكر الديكارتي أغفله إغفالا تاما، الأمر الذي أفضى بنا إلى التفكير الساذج الذي يقضي بأن السبب لا ينتج أبدا سوى نتيجة واحدة، وأن النتيجة لا تنتج أبدا إلا عن سبب واحد. ونحن نعلم اليوم ما كلفنا إياه هذا التفكير الخطي، ولا سيما في مجال التنظيم العمراني.

ومع ذلك فإن التراث العبري يبتعد منذ البداية عن هذه التصورات

الثبوتية: فبرؤيته في اليهوه (الرب عند اليهود.) مرشد الشعب اليهودي وبإسناده إلى ذلك الشعب رسالة عالمية، يضفي هذا التراث بعدا تاريخيا وأخرويا على العالم المغلق الذي خلفته العصور القديمة. وتحطم المسيحية آخر القيود إذ تجعل من تاريخ البشر استمرارا لأول فعل أتاه الخالق، لدرجة أنه أمكن إيجاد تواز بين التطور الإبداعي لبرجسون والتراث اليهودي المسيحي الأصيل[15]. غير أن هذا التراث فقد رونقه منذ عهد أباطرة بيزنطة حيث، انصب في قوالب الفكر الإغريقي والتشريع الروماني، وظل يزداد ذبولاً منذ نشوء الحركة المعارضة للإصلاح عندما عمد العالم الكاثوليكي إلى تضييق الخناق والانطواء على نفسه واتخاذ موقف دفاعي محض ينبني على أنطولوجيا سكونية لا تفسح كبير مجال لمفهوم التطور.

ومن الجدير بالذكر من باب المفارقة أنه تعين حدوث تطور مفاجئ في تاريخ الفكر أثناء القرن الماضي لكي يستطيع مفهوم الزمن التاريخي، الذي كان يميز مع ذلك التراث اليهودي المسيحي، فرض نفسه من جديد حتى وإن لم يتسن مع ذلك اقتلاع مفهوم الزمن الثابت أو الدوري من اللاوعي الجماعي لإنسان اليوم.

وهكذا يبدو أنه قد كتب علينا أن نعيش في جدلية متواصلة نحيي بها الاستمرارية تارة والتطورية تارة أخرى: فبعد أسطورة الاستقرار في عهد ديغول يأتي الحث على التغيير في عهد جيسكار ديستان..

- التراجع من أجل توضيح الرؤية

الواقع أن التغيرات الوحيدة التي يعترف بها معاصرونا، في الوقت ذاته الذي ينسبون فيه إلى التكنولوجيا قدرة سحرية على تبديل حياتهم، لا تزال هي التغيرات الدورية التي يسهل على الإنسان مشاهدتها في غضون حياته. فنحن لا يلزمنا سوى بضع ساعات من الانتباه لكي نتبين أن النهار يعقب الليل وأن «أمزجتنا» تختلف بين اليقظة والنوم وبين الجوع والامتلاء. وتكفينا بضعة أيام لكي نلاحظ أن حالة الجو تفعل مثل ذلك، على الأقل في المناخات المعتدلة. وفي غضون عام، نرى تعاقب الفصول، باستثناء خط الاستواء. ومن جهة أخرى، يلزم المرء أن يعيش عدة آلاف من السنين لكي يشهد تحول المناخات-مقدم العصور الجليدية على سبيل المثال، وعشرات ملايين السنين لكي يرى تغير الأنواع الحيوانية والنباتية ويتتبع موجة التطور البيولوجي

العميقة: فمن ذلك مثلا أن أولى الزهور ظهرت منذ قرابة المائة مليون سنة في حين ظهرت الصنوبريات في ماض يبتعد عنا بمقدار ضعفي هذه المدة والسرخسيات في زمن أبعد من هذا وذاك. وأخيرا يلزمنا العودة إلى الوراء بلايين السنين لكي نشهد تكون زرقة السماء انطلاقا من جو مشبع بالأكسجين ظهر هو ذاته عندما ظهرت النباتات المجهرية الأولى داخل المحيطات البدائية.

ومن الضرورات الملحة أن ننمي في العقلية الجماعية رؤية تركيبية تطورية وديناميكية للعالم. ومن شأن هذه المهمة الأساسية للتربية الحديثة أن تسهم في إيجاد لغة مشتركة دنيا لن يتسنى دونها وجود قيم مشتركة أو فهم متبادل: ومن ثم لن تعود هناك حضارة.

- منعطف يجدر ألا يفوتنا

إن البشرية مقبلة اليوم، من خلال الأزمة التي تجتازها المجتمعات الصناعية، على منعطف جديد في تاريخها.

فالوضع القائم لم يسبق له مثيل. والصورة التي ترسم التاريخ على أنه عجلة تدور، صورة مضللة، وأقصى ما تتيح لنا تأكيده هو أن البشر لا يزالون عند واحد من منعطفات التاريخ! ذلك أنه ليس من الصواب الاعتقاد بأن التاريخ يعيد نفسه. وحسبنا للتدليل على ذلك أن ننظر إلى حالتنا نحن: ففي أي زمن قبلنا تجمع للبشرية من القوة ومن المعرفة ما يمكنها من إبادة الحياة على الأرض بأسرها ومن تدمير ذاتها؟ لأول مرة في التاريخ يستأثر أحد أنواع الأرض، هو النوع البشري، بزمام الأمر كله: فهل هو قادر على الوعي بمسؤوليته الساحقة في الوقت الذي يقتضي فيه ذلك النفاذ إلى الآليات المعقدة التي تنظم المجتمعات والطبيعة والحياة؟ إنها تلك الآليات ذاتها هي التي يدركها الخلل شيئا فشيئا أمام أعيننا وتقتضي منا استجابة فورية. وتلك مغامرة مثيرة، سمة تميز ما أسماه الكاتب (الفرنسي) شارل بيغي «عصرا»، أي مرحلة تطور سريع، صاخب، مجدّد، وقاطع لرتابة «الفترات» حيث يأخذ التاريخ مجراه دون أحداث إن صح القول. فأثناء الفترات يهدأ التطور ويستسلم الناس لحياة اليسر وفقا لقانون أدنى الجهد إذ يحث كل جماعة منهم رائدها[16] «لتغتنوا، لتغتنوا». أما في أثناء «العصور» فإن الإنسان يجابه المحنة فتتقدم البشرية.

وفي عصرنا نحن يتخذ التحدي أبعادا هائلة بالنظر إلى أن كل سيناريوهات المستقبل محتملة، من المجابهة بين المجتمعات الصناعية إلى الاشتعال النووي، ومن تصاعد نظم الحكم الاستبدادي إلى الانحلال في ظل الفوضى الناشئة عن غياب الحكم. بل إنه ليس من المستحيل أن يتوصل الإنسان إلى إقامة مجتمع عالمي يتسم بالتوازن والتعايش والطابع الإنساني. ولنقل مجتمع اشتراكي بأفضل معاني هذه الصفة.

ومن مزايا وضع الأزمة، التي نحس أنها ستظل معنا زمنا طويلا، أنه يقتضي وعيا عاما شاملا كشرط لا غنى عنه لتنفيذ عمليات التكيف والتنظيم. وإنه لعلى مستوى تطور التطلعات والعقليات والمواقف والتصرفات أن ستظهر منذ الآن بوادر تغير عميق.

الهوامش

(1) سيتناول الفصل الثالث من هذا الباب الثاني هذا الموضوع الحيوي.

(2) يكرس J.de Rosnay في كتابه Le Macroscope الذي سبقت الإشارة إليه فصلا لبيان كيفية سير هذه الآليات.

(3) J. Salk, Métaphores Biologiques, Calmann-lévy, 1975.

(4) Ed. Wilson, Sociobiology, harvard University Press, 1976.

(5) J. de Rosnay, Le Macroscope, op. Cit.

(6) R. Caillois, Pour un dialogue entre Les Sciences, Courrier du CNRS, 1971, nol,p. 4 - 6.

(7) M. Blin, Le Travail et les Dieux, Aubier-Montaigne, 1976.

(8) A. Koestler, Les Call-Girls, Calmann-Lévy, 1973.

(9) R. Garaudy, Le Projet espérance, Robert Laffont, 1976.

(10) R. Dubos, Choisir d'étre humain, Denoel, 1974.

(11) R. Dubos, Op. Cit.

(12) E.-B. Ford, Génétique écologique, Gauthier-Villars, 1972.

(13) سفر الجامعة، 1- 9.

(14) Marc Auréle, Pensées, Paris, Traunoy, 1953.

(15) انظر مثلا Claude Tresmontant, Essai Sur La Pensée Hébraique, Ed. clu Cerf, 1953.

(16) يسوق المؤلف هنا مثال François Pierre Guillaume Guizot (1787-1874) أحد رجال السياسة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، حث رجال الأعمال على أن يغتنوا بالجد والادخار. (المترجم)

5 أنشودة الماضي السعيد

«انطلق من أرضك وعشيرتك وبيت أبيك... لا تلتفت إلى ورائك ولا تقف في البقعة كلها...»
سفر التكوين
(1) الفصل الثاني عشر
و (17) الفصل التاسع عشر

أولا- تنوع الاستجابات الفردية

في مجتمع ليبرالي متحرر لا تُملى فيه المواقف أو تجازى من قبل سلطة مركزية، يفضي هامش الحرية المتاح، باستثناء حالات الاغتراب الجماعي الناجمة عن ضغوط تبدل الأذواق وعن تأثير وسائل الإعلام، إلى تنوع كبير في السلوك. ويزداد هذا التنوع كثيرا في فترة كالفترة التي نمر بها، بالنظر إلى أن الأزمة تقتضي عددا أكبر وأشد تنوعا من القرارات والاستجابات الفردية ومن ثم تزيد من حدة التقلبات الاجتماعية: وهي تسرع انطلاق آليات رفض أو تكيف مختلفة. ويترك ذلك على مستوى المجتمع انطباعا بالانفجار والفوضى والتشتت والاضطراب والتفسخ، وكلها سمات يتسم بها عصرنا.

- انعكاس أوضاع الأجيال

وتؤثر الأزمة أول ما تؤثر في النشء الذين يثير المستقبل فيهم من التساؤلات أكثر مما يقدم لهم من وعود. كذلك فإن الكبار، الذين يتنازعهم تعليم تقليدي وبيئة في طفرة تضطرهم التزاماتهم ومسؤولياتهم إلى مواجهتهما، يتعرضون لتوترات شديدة تولد صراعات. غير أنهم يعجزون، ابتداء

من سن معينة، عن فهم السبب الذي من أجله يتعرض التقدم الاقتصادي للشك أو الاتهام مادام قد أتاح لهم ظروف حياة أقل قسوة من الظروف التي عاشها آباؤهم. وهم كثيرا ما يبدون إزاء تطور العادات والأعراف تسامحا يفوق ما كنا نتوقعه. والنساء بوجه خاص، إذ يتمتعن بقدر أكبر من المرونة والتكيف مما يتمتع به الرجال، وخاصة عندما يكنّ أمهات، يعدلن رؤيتهن للأشياء على أثر احتكاكهن بأطفالهن: وتلك سمة أخرى مثيرة للعجب من سمات عصرنا، تلك التربية العكسية التي لم تكن لتفهمها المجتمعات التقليدية التي كانت توقر السن والخبرة ولا تتردد في امتحان صلابة النشء والشباب. وفضلا عن ذلك فإننا عندما نمعن الفحص، نكتشف أيضا قدرا من مشاعر الحسد تتخذ شكل تنفيس رجعي لانفعالات مكبوتة، وذلك إزاء تحرر عادات الشباب وما يترتب عليه من استعادة الكبار لتخيلات سن المراهقة وما اقترن بها من شعور بالإحباط.. وقصارى القول إن سن النضج تجيد التكيف لمجتمع الاستهلاك الذي يحتج النشء على قيامه، ومن المرجح أيضا أن جهد التكيف كان من الضخامة بحيث انتزع من الكبار رغبتهم في تغيير ذلك المجتمع.

غير أن هذا الاتجاه العام لا يدخل في اعتباره تعدد الحالات الفردية. فمنذ البداية يأتي كل كائن ثمرة لمغامرة جينية لا تتكرر أبدا ويبني حياته انطلاقا منها. فعلاوة على الفروق البدنية التي تساعدنا على أن يتعرف كل منا على الآخر على الرغم من وحدة التصميم العام لتقاطيع الوجه، توجد أيضا بيننا فروق نفسية وفكرية وأخلاقية وثقافية تجعل من كل حياة بشرية مغامرة فريدة من نوعها. وفي مواجهة بيئة تمر بطفرة هائلة يستجيب كل فرد وفقا لأحاسيسه الخاصة. غير أننا نستشف مع ذلك، من وراء تنوع المواقف أنواعا أساسية من السلوك يعرفها جيدا علماء البيولوجيا: تلك هي الكفاح، والتكيس، والهرب، والتكيف أو الموت.

- اصطدامات الأصولية وأسباب شقائها

الكفاح الدفاعي هو رفض قاطع لكل تطور، وهو مظهر من مظاهر القصور الذاتي بكل ما تضفيه الميكانيكا على هذه العبارة من معنى: العجز عن تعديل حالة ما ومقاومة التغيير. وهو يتخذ عموما شكل استقطاب على «القيم التقليدية» أي على الماضي. والقضية المسلمة بسيطة: ما كان فهو

خير وينبغي أن يبقى.

ولكل تنظيم اجتماعي أصوليوه. ومن أروع الأمثلة على ذلك التظاهرات الصاخبة للأصوليين داخل الكنيسة الكاثوليكية. ففي الموقف الذي يتخذونه لبس، إذ إن استشهادهم بالسماء على عدالة قضيتهم يفترض استئثارا بالله بعيدا كل البعد عن المسيحية، والله بحكم تعريفه لا ينتمي إلى أحد. والواقع أنهم إذ يدافعون إنما يدافعون عن أنفسهم: عن الأمن الراسخ في إشراطات التعليم الذي تلقوه في طفولتهم، عن مفهومهم للعالم، وعن قيمهم الذاتية لا عن مجد الله وكرمه. فالله ليس بحاجة إلى البشر لكي يدافعوا عن مجده، حيث يقول عنه لوي ماسينيون إنه «غير متوقع بقدر ما هو وشيك الوقوع، جديد كل الجدّة»، أي أنه حر من كل قيد بها في ذلك قيود- الماضي أولا وقبل كل شيء. وعلى ذلك فمن المحتمل أنه يتحدث جميع اللغات، اللاتينية وغيرها، ويسمع كل أنواع الموسيقى: الشعبية والدينية، ويفهم جميع القداسات، قداس بيوس الخامس وقداس بول السادس.

والأصولية هي عالم ما قبل داروين، الرفض القاطع لمفهوم التطور ذاته. فالتعليم الملقن المبني على دوام العقائد، وفكرة العصمة من الخطأ، وشرعية القانون والأخلاق، ومفاهيم السكون الموروثة عن حركة الإصلاح الكاثوليكية المعارضة استطاعت كلها أن تنسي الشعب الطيب أن الكنيسة لها تاريخ، وأي تاريخ! وعلى ذلك فمن المحتمل أن تكون للأصولية ظروف مخففة. والأكثر من ذلك أنها تنقل إلينا قيما محققة: فالتمسك بالطقوس القديمة بما يثريها من معان ورموز، حتى وإن بدت متقادمة العهد في لغة عصرنا، لاتزال علامة على استمرارية ووفاء وديمومة تتجاوز ظروف العصر وتقلباته. غير أن هذا الترسخ الجذري، الذي يحتاج إليه إنسان اليوم أيضا حاجة، لن ينجو من اللبس عندما يقترن بالأصولية: إذ سيكون عندئذ ثبوتية دون تطور(invariance)[1]، وإدامة لتوازن سكوني مفترض في عالم في تحول دائم، واستقرارا دون مجاوزة، وديمومة دون نشؤ، وسيكون على أي حال شقاء النفس الذي قال عنه فولتير: «إذا لم يكن للمرء روح عصره، كان له كل أسباب شقائه».

صحيح أن الأصولية تجد في الطبيعة مصادر وحي لها. فبعض الأنواع، التي توصف بأنها معمرة spanchronique كفت عن التطور منذ ملايين السنين،

مديمة في عالم اليوم نماذج أولية تكونت في الأزمنة السحيقة مثل الكولاكانت تلك السمكة التي بلغت من المحافظة ومن التخصص درجة منعتها من أن يكون لها خلف وظلت على ما كانت عليه منذ مليونين من القرون. وذلك أيضا هو حالة الإسفنج الذي لم يطرأ عليه أي تغير منذ الدهر الجيولوجي الأول، والكهدليات-وهي مجموعة حشرات كثيرة الإخصاب على الرغم من طعنها في القدم، وبنات وردان التي لم تتغير منذ العصر البرمي، فكلها نماذج من الأصولية البيولوجية دأبت على أن تكون مطابقة لذاتها وسط بنية في تحول مستمر.

- التخلص بلباقة

يتمثل التكيس بالنسبة للكائن الحي في تقليل أو وقف علاقاته مع بيئة غير مؤاتية مع احتمال إعادتها عندما تتحسن الظروف. تلك هي حال كل من يستسلم للإخفاق فينفض يديه من جميع المشكلات التي تهز العالم وينكب، بعناد الأرضة وإصرارها، على بناء عشه وإحاطته بسياج متين ويرفض الالتزام بأي شيء ويتملص من مسؤولياته بلباقة. وذلك في إجماله موقف مؤات للصحة إذا سلمنا بأن التسلي بممارسة البستنة والحرف المنزلية الصغيرة يكفي لشغل قلب الإنسان. وإذا أضيفت إلى ذلك ممارسة رياضة تستهدف التحرر من العدوانية، اكتملت العملية وكللت بالنجاح. فالمرء يظل حيث هو ولكنه يفصم علاقاته إلى أقصى حد ممكن بمجتمع ينبذ قيمه أو لا يهمه-ببساطة-أمره. وهو لا يصوت في الانتخابات.

ولا يفوت عالم البيولوجيا هنا أن يذكر البذرة، ذلك الاختراع الذي تمخضت عنه قريحة النبات. فالبذور، إذ تعجز عن الهرب في الفضاء، تبتدع استراتيجية تتيح لها التحرر من قيود البيئة بالتشرنق في وسط محمي والإبقاء على المبادلات الخارجية عند أدنى حد ممكن. ويعد ذلك في الواقع هربا في الزمن بالنظر إلى أن البذرة يمكنها على هذا النحو أن تنتظر سنين بل قرونا إلى أن تحين ظروف مؤاتية للإنبات: تستطيع بذور اللوتس الآسيوي أن تحتفظ بقدرتها الإنباتية طوال ألف سنة. وقد قيل يوما على سبيل المزاح إن حبوب القمح التي عثر عليها في قبور الفراعنة لم تنبت قط على ما يبدو[2].

كذلك فإن التكيس ميزة تتمتع بها أنواع دنيا يذكر منها الأميبيا والبكتيريا

والفطر التي تمتلك أكياسها أو أبواغها قدرة فائقة على مقاومة أقسى الظروف واجتياز أوضاع الأزمة دون أن يلحق بها أي ضرر.

- النجاة في الهرب

الهرب تصرف يخص الحيوانات على الأكثر ويجد سوابقه البيولوجية في سلوك أنواع كثيرة آثرت الهجرة سعيا إلى ظروف حياة أفضل. وبين معاصرينا، يأتي هذه التصرفات أولئك الذين يهجرون مهنتهم أو حياتهم الأسرية، والاثنتين معا في بعض الأحيان، لكي يعيشوا في ريف ناء-الحلم القديم بالعودة إلى الطبيعة. وهذا الاتجاه السلوكي منتشر في الولايات المتحدة واتخذ أبعادا لا يستهان بها في أوروبا مع تكاثر الجمعيات الدينية المتطرفة. وينطوي ذلك في آن معا على محاولة «لتغيير الحياة» و«الانتقال إلى حياة أخرى»، ولإبدال الصناعة بالحرفة والزراعة الصناعية بالزراعة البيولوجية، ولبعث الحياة في التقاليد الرعوية وإحياء القرى القديمة المهجورة. وكان على هذا النحو أن تكاثرت المجتمعات الاستكفائية الصغيرة على هامش المجتمع الصناعي.

وتلك حركة جديرة بتعاطفنا وإن لم يكن اتجاهها الثوري بالقوة التي تريده أن يكون بالنظر إلى أنها وجدت في شتى عصور التاريخ. وتعبر أسطورة الماضي السعيد أو العصر الذهبي أو جنة عدن-بطريقتها عن قدر من الخوف من المستقبل وعن محاولة للهرب في الماضي الذي عاشته بالفعل أجيال سابقة، ومن ثم فهو مدعاة للاطمئنان. ومن جهة أخرى فإن الكثيرين يرون فيه بداية لنموذج حياة اجتماعية جديد يطلعنا منذ الآن على السمات العريضة لمجتمع المستقبل الذي يتميز بمزيد من الحرص على سلامة البيئة وحسن المعاشرة والطابع الإنساني للحياة. فمن الصحيح أنه في حالات معينة يتضافر الذكاء والجهد وروح الابتكار على تطوير تجارب وخبرات إنسانية جديدة بالغة الثراء. ولئن كان كثير من هذه التجارب يقصر دون بلوغ غايته فإن منها ما يبشر منذ الآن بمقدم أشكال حياة جديدة بل نظم إيكولوجية جديدة-بالمناطق الصحراوية في جنوب إقليم المرتفعات الوسطى بفرنسا على سبيل المثال. إن شيئا ما بسبيله إلى الظهور من الرواسب التي تتركها كل خريف أفواج السياح أو الشباب الذين يفدون بكل ما لديهم من نوايا طيبة وما يعوزهم من خبرة تساعدهم على أن

يحققوا في واقع الحياة اليومية القاسية حلم الشمس والنور الذي راودهم في مكاتب الحواضر الكبرى ومصانعها-شيئا بالغ الأهمية والجدّة.

- العواقب الوخيمة

إن موت كائن ما كان ينبئنا بأنه فقد قدراته على التكيف على أثر اختلال في التوازن. وعادة ما يأتي الموت في الطبيعة نتيجة لأوضاع أزمة. ذلك أن عمليات التجديد الحضري الكبرى، بنقلها الأشخاص المسنين من الأحياء التي عاشوا فيها حياتهم كلها نحو ضواحي المدن، كثيرا ما عجلت بهذه النهاية المفجعة. فهذه العمليات لم تضع في الاعتبار أن القدرات البشرية على التكيف تتناقص مع التقدم في السن. وباستثناء حالات قليلة، لا يزيد النجاح في نقل شخص مسن من بيئته إلى بيئة جديدة على النجاح في نقل شجرة عجوز من موقع إنباتها. وكثيرا أيضا ما يفضي إيداع المسنين المستشفيات إلى تدهور سريع في حالتهم، ولكن لأسباب هي عكس الأسباب السابقة: فسهولة الحياة والجو الباعث على الطمأنينة بالمستشفى يشجع نزلاءه على التهاون فتعجل ظواهر النسيان وإيقاف ممارسة الوظائف الحيوية والكف عن رياضة البدن، بحدوث تطورات نكوصية.

- المجاوزة بالتكيف

وأخيرا نأتي إلى التكيف الذي يقتضي لدى الإنسان استيعاب معلومات جديدة، وابتداع أساليب حياة وفكر جديدة، وهي الاستجابة السليمة من جانب الكائن الحي لتعديلات تطرأ على بيئته. وينبغي ألا تتجاوز تلك التعديلات حدودا معينة وأن يتوافر للفرد قدر كاف من المرونة الإيكولوجية.

وترد في فصل قادم مناقشة للآليات التي تعمل على مستوى المخ وتضفي على الحيوان البشري قدرة فذة على التكيف. وحسبنا الآن أن نذكر أن التكيف يتطلب نجاحه توافر شروط معينة نخص منها بالذكر، لدى الإنسان، جهدا إراديا لا يحمل كل معناه إلا إذا ترسخ في فهم عميق للتجارب المعايشة وتوجه نحو رؤية متماسكة للمستقبل ينتجها مشروع فردي أو جماعي.

ومن دواعي الأسف أن هذه الشروط قلما تتوافر في مجتمع يعج بآلاف الأحداث التافهة التي تقع بمنأى عن الحياة الحقيقية التي نحياها كل يوم. وإذ تثقلنا الرسائل الخاوية من المغزى ولكنها تستحث شهية المستهلكين دون أن تشبع أمانيهم العميقة، فإنها تجعل من مجتمعنا مجتمعا غير مؤات لا

لحياة النفس الداخلية ولا لتنمية وعي الفرد بشخصيته ولا بها يتجاوزها.

ومع ذلك فإن هذه هي الشروط التي لا غنى عنها للتكيف على مستوى المجتمعات البشرية. لذلك فالأمر يقتضي بذل جهد واسع النطاق للتوعية والإعلام والتفسير لدى جمهور يزداد اتساعا باطراد من أجل تيسير حدوث التطورات الضرورية، وربما أيضا تفادي وقوع الكوارث التي لا مناص من وقوعها إن نحن ظللنا على جمودنا وأنانيتنا.

- تضخيم التقلبات تاتجتماعية

عندما نمعن البحث، نجد في كل منا مواقف كامنة تنم عن الهرب أو الكفاح أو التكيس أو التكيف، ذلك أن كل فرد يجمع بين الوحدة والتعدد ويشكل مزيجا من التطور والتمسك بالقديم، والمخ البشري يخلط في بنيته وفي تصرفاته، بدرجات متفاوتة من التوفيق، بين أقدم الأفكار وأحدثها، فمارتن لوثر أصلح الكنيسة وشجب آراء كوبرنيق في وقت معا، وشارل ديغول صفى الاستعمار باسم الوطنية.

وبطبيعة الحال، يسهم الحدوث المتزامن لهذه الاستجابات الفردية في إحداث تعديلات جذرية في بيئة الحياة وفي الثقافات، تعديلات يرتد تأثيرها على التصرفات، على نحو يثبت صواب القول إن الإنسان يهيىء بيئات تشكله بدورها.

ويطرح تحليل تصرفات الهرب والكفاح والتكيس سلسلة أولى من الأسئلة: هل من الممكن تكذيب المثل القديم القائل إننا «لا نستطيع وقف مسيرة التقدم»؟ هل من الممكن نبذ مجتمع الإنتاج والعودة إلى الماضي من أجل بعث «الماضي السعيد»؟

ثانيا- استحالة العودة إلى الماضي

لنعاود الإنصات، في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة، إلى الفيزياء والبيولوجيا. سنسمع حكما فوريا تصدره الديناميكا الحرارية المعمّمة[3]. إن المجتمعات البشرية، شأنها شأن سائر النظم الحية، نظم مفتوحة: فهي تتبادل الطاقة والمادة مع بيئتها. وتعد دراسة هذه المبادلات وعمليات الانتقال هي المهمة الأساسية لعلوم الاقتصاد والإيكولوجيا. ويبلغ تعقد النظم المفتوحة درجة تجعل من المستحيل أن نراها تمر، أثناء تطورها أو تاريخها، بحالة

التوازن نفسها أكثر من مرة. وعلى ذلك لا يوجد أي احتمال لأن نعيد بناء مجتمعات الماضي. فالتاريخ لا يعيد نفسه وسبب ذلك مفهوم حق الفهم.

- رائحة الانحطاط

ولكن لماذا إذن لا نكف عن سماع ترديد الفكرة المناقضة؟ السبب في ذلك هو أن بعض أوجه التلاقي تبعث على الحيرة والتساؤل وترتبط بحتميات ذات وزن تفضي إلى مواقف متشابهة في ظاهرها .. في ظاهرها فحسب، فهي تتشابه دون أن تتطابق.

فمن الصحيح مثلا أن جميع أوضاع الانحطاط متشابهة فنشهد فيها دائما اتجاها نحو الإغراق في المتعة، في الوقت الذي يكون فيه العدو على أبواب المدينة ونظام الحكم يوشك على الغرق دون أمل في النجاة. وعلى حين يمارس الجنس بلا ضابط، يظل المراهقون محافظين على بهائهم ولا ينال الانحلال الخلقي من جمال أجسادهم حتى وإن أدى ذلك إلى إنتاج مسوخ لا بشر أصحاء[4].

كما نشهد ارتسام اتجاه عام نحو التوحيد والتطابق، لا نتيجة لاشتراك الجنسين في ارتداء الملابسة نفسها-فالأعراف المتعلقة بالملبس والشعر طرأ عليها طوال التاريخ من التغيرات ما يجعلنا نحذر بناء استنتاجات متسرعة عليها-وإنما نتيجة لمنطق السلوك والمواقف. والجنس البشري، عندما لا يضطر إلى الكفاح ضد بيئة معادية من أجل البقاء، يفقد صلابته وقوة عزيمته فنشهد قدرا من فقدان الذكور لرجولتهم مما يذكرنا بالزروع البكتيرية التي تنحل في وسط مفرط الثراء. كما يذكرنا إطالة الشعر وعذوبة النظرات بـ «أسطورة الملاك» التي وجدت رواجا في بيزنطة، ذلك الملك الذي كان انتماؤه الجنسي موضع جدل!.. كما تروج المذاهب الباطنية في حين ينقسم الولاء الديني إلى طوائف متعددة عندما لا يتحول إلى جهاد في سبيل قضايا علمانية.

وتتيح المخدرات خداع العودة إلى النعيم المفقود، ويتسع نطاق الفوضى ويؤدي وهن الروادع الاجتماعية إلى اللجوء إلى العنف. ويخيل إلينا أننا نعيش من جديد سقوط بيزنطة و الإمبراطورية الرومانية.

- التطور التناقصي

والفرد ذاته ليس بمنأى عن هذا النكوص الظاهر إذ يعج التحليل النفسي

بأمثلة الارتداد إلى ثدي الأم وتتحدث الحكمة الشعبية عن ارتداد الشيوخ إلى طفولتهم. أفلا تتعرض البشرية لمثل ذلك النكوص؟ تلك هي فرضية روايات الخيال العلمي التي تؤدي فيها الكوارث إلى إبادة النوع برمته: فلا تبقى إلا جزيرة ضائعة وسط المحيط عليها بضعة أفراد يبدأون من الصفر على الطريق المؤدية إلى الحضارة.

وتقفنا البيولوجيا على أنواع أخرى من النكوص إذ نرى العظاء وقد فقدت قنوبها وارتدت إلى الزحف كالثعابين. وتختفي الأمونيت، تلك الرخويات البحرية، في آخر الدهر الثاني على أثر تطور نكوصي محيّر أدى بها إلى الارتداد إلى نظام بدائي شبيه بنظام أبعد أسلافها. وتفقد كثير من الطحالب مظهرها المميز المتمثل في سوق دقيقة مورقة على شكل وسيدات لتأخذ مظهر أسلافها من الخثيات: المشرة. كما أن السحلبيات التي بلغت شأوا من التطور والحداثة في تاريخ الحياة، تفقد ما بها من كلوروفيل وتعود إلى الخصائص البيوفسيولوجية للفطر الذي سبقها إلى الوجود بزمن بعيد. ويبلغ نكوص عدس الماء درجة تجعله لا يبقى إلا في شكل نبات لا يتجاوز ساقا دقيقة طافية. وتذهب الوولفيا، شديدة القرب من عدس الماء، إلى ماهو أبعد من ذلك إذ تفقد جذورها وسوقها وأوراقها، وتأخذ عندئذ شكل كرة كلوروفيلية خالية من الأوعية وتكاد تكون مجهرية، مما يجعل منها أصغر نبات مزهر (إذ تبلغ ثخانتها ملليمترا واحدا). ويذكر هذا الشكل الجديد بوضوح بالغ بالخثيات البدائية التي وجدت في أقدم عصور تاريخ الحياة. وفي مجموعات عدة، شوهد لدى الزهور كذلك ميل قوي نحو فقدان أعضائها والاتجاه نحو بنى مبسطة. ذلك أن الحياة تمارس التعرّي على نطاق واسع، فهي تتخفف هنا وهناك من خواص كانت مع ذلك قد دأبت على تطويرها وصقلها على امتداد آلاف السنين.

ورغم ذلك فالأمر لا يعني إطلاقا العودة إلى حالات تنظيمية سابقة.

فالحياة لا ترجع إلى الوراء قط. فالسحلبيات التي تفقد ما لها من كلوروفيل، وعدس الماء والوولفيا، لا تكف مع صغرها البالغ عن الإزهار، وتظل زهورها تحمل خصائص الفصيلة التي تنتمي إليها: سحلبيات، وعدسيات. فالزهور هي الأعضاء التناسلية للنباتات، ومن المعروف أن هذه الأعضاء أشد كثيرا من سائر الأعضاء محافظة، وأقل كثيرا منها استعدادا

للتطور[5]. أوليست وظيفية تلك الأعضاء هي التي تقرب بين الإنسان والحيوان أكثر مما تفعل وظائف أي من سائر الأعضاء؟

والعظاء المراقيل (عديمة الأرجل) تظل عظاء ولا تصبح ثعابين.، والشيخ لا يصير طفلا أبدا. أما الحضارات الكبرى التي تعاقبت على مر التاريخ، فلم نرها قط تعاود العد من الصفر وتستأنف مسيرتها مطابقة لما كانت عليه من قبل. وإنشاء المساحات المخصصه للمشاة في أوساط المدن يعاود اجتذاب الباعة المتجولين والموسيقيين والشعراء الجوالين ويضفي على تلك البقع من المدينة جو الأعياد. ولكنه لا يبعث العصر الوسيط من جديد. وقصارى القول أن العودة إلى الماضي أمر غريب لا يعرفه مسار الحياة. وكيف يمكن أن يكون الحال غير ذلك؟ لنسمع ب-ب. جراسّيه[6]: «إن اللامعكوسية التاريخية للتطور مردها إلى قلة احتمال الجمع من جديد بين الأشياء نفسها ووضعها في الظروف الفيزيائية والكيميائية نفسها، فمع تغير الأسباب وآثارها التي تصبح بدورها أسبابا، تتغير الطبيعة ويتغير نظام مجموع الأشياء. ويتعين، لكي يكرر التاريخ نفسه بالضبط، العودة إلى المنبع وإعادة ظروف البيئات الخارجية والداخلية. ولئن كان ذلك ممكنا نظريا فهو غير ممكن عمليا. وجميع الظواهر التطورية تبدو، بوصفها وقائع تاريخية، غير قابلة للانعكاس».

- التطور التزايدي

التطور في جوهره عملية تدريجية. فشأنه شأن حركة المد، يدرس دفعته التي لا تقاوم، في مسارات غامضة، نحو تعقد متزايد أبدا، فهو ابتكار متواصل، وإبداع متجدد، وتجديد دائم. وهو يكتشف خطأ منطقنا، وعندما يتظاهر بالتراجع، فذلك لكي يزيد من دهشتنا، فكما يقول روجيه كايوا[7]: «إن الطبيعة، التي لا يعوزها السخاء، شأنها شأن البقاء، تسعى إلى المتعة والترف والوفرة والنشوة...»، فلنحذر شراكها: فعلى الرغم من المظاهر، يستحيل في حركة الحياة التراجع خطوة إلى الوراء. وحتى الأنواع التي تنقرض، والحضارات التي تندثر، تخلف وراءها، محفورة في الأرض، علامات مرورها، حفريات أو آثارا أركيولوجية. وكل من هذه الحضارات تسهم بقسطها في إغناء العالم المعاصر وفي تنوعه الثقافي، والتاريخ إن هو إلا سلسلة طويلة من الترسبات، ومن المؤكد أننا لا نوقف مسيرة التقدم.

وأيا كان الأمر، فنحن إذا نبذنا المجتمع المعاصر جملة، أفلا نغامر عندئذ بالصالح مع الطالح؟ إن ما أحرز من تقدم في مجالات الرفاه والصحة والتعليم والتغذية والنظافة إنما هو مكاسب لا يمكن الرجوع فيها. ولا يتطلب الأمر هنا تدميرا أو إبادة بقدر ما يتطلب تنظيما ومجاوزة. وتلك مهمة الثقافة الجديدة التي لا يمكنها-وفقا لمنطق هيغل-«أن تثبت ذاتها إلا بنقيضها».

- مغزى حركة الهيبي

ويتبين من ملاحظة الوقائع البيولوجية، فضلا عن ذلك، أن التجديدات الكبرى لا تنطلق قط من أكثر المجموعات تطورا بل هي تنبثق-على العكس من ذلك-من مجموعات قديمة تحتفظ، بالنظر إلى أن بنيتها وطابعها أقل جمودا من بنية وطابع المجموعات التي تأتي في نهاية السلالة، بإمكانات تطورية أكثر ثراء.

والاتجاه نحو التشبث بالقديم على الصعيد الاجتماعي، الذي يعد سمة غالبة من سمات حركات الهيبي، يبدو محاولة للتحرر من طابع النوع. فهذه الحركات برفضها التخصص المفرط الذي يفرضه العالم الصناعي، وبعودتها إلى الحرف وفلاحة الأرض، وبإعادتها إلى الوجود اقتصادات صغيرة ذاتية الاكتفاء، وتكاد تكون اقتصادات قبلية، إنما هي تبعث إلى الحياة عددا كبيرا من سمات المجتمعات التقليدية، فهي تحاكي العودة إلى الماضي. فهل تكتسب هذه المجموعات بنكوصها هذا إمكانات تطورية جديدة؟

لقد سبق أن رأينا أن البيولوجيا تتجه نحو الإجابة عن هذا السؤال بالنفي، إذ إنها تعلمنا أننا لا نعي قط إلى نقطة الانطلاق. ونحن إذا اقتصرنا على الإنصات إليها، تعين علينا الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، إذ لن يتسنى ميلاد ثقافة جديدة إلا انطلاقا من مجتمع تقليدي-أمازوني أو بولينزي أو زنجي أفريقي-وذلك بناء على أطلال حضارة تقنية في نزع الموت. فهكذا كانت حركة التطور دائما: معاودة الانطلاق من الطور الأقدم من أجل اجتياز مرحلة جديدة مع ترك أولى طلائعنا تصطدم بطريق مسدود. فشأن المد الصاعد موجة إثر موجة، تصعد كل موجة بالجبهة المائية المتحركة إلى أعلى. ويبدو أن ذلك كان أيضا مصير الحضارات عبر التاريخ، كل حضارة تقطع مسارها ثم تأفل، في الوقت الذي تنطلق فيه الحضارة التي تليها في

مكان آخر. ومن ثم هذه الوثبات من سومر إلى آشور، ومن مصر إلى فارس، ومن اليونان إلى روما، وفي عهد أحدث، من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومؤدى ذلك أن التطور ليس خطيا وإنما هو سلسلة من الدروب المسدودة التي تعقب الوصول إلى كل منها معاودة الانطلاق التي يترتب عليها دائما دفع «سهم» التقدم إلى الأمام.

ومع ذلك فليس من الجائز أن تستبعد فرضية حدوث تجديد ثقافي انطلاقا من هذه الحركات الساعية إلى إحياء القديم. وينبغي هنا الاحتراس من التعميم المحض بالاستناد إلى النموذج البيولوجي بالنظر إلى تدخل حقيقة جديدة هي انتشار الحضارة التقنية على صعيد العالم. ففي داخل هذه الحركة المتمثلة في نشر ثقافة موحدة على جميع الأمم تتشكل تجميعات محلية من خلال التهجين مع ثقافات تقليدية معينة، وتنشأ تركيبات جديدة تقترن برفض عناصر من القديم والجديد. ويحدث ذلك على الأخص في مناطق التماس بين تيارات متباينة وفي المناطق الحدية والهامشية التي يعرف الإيكولوجيون ثراءها ومواردها. وعلى ذلك تظهر هنا وهناك في أنحاء العالم بوادر ثقافات جديدة محتملة وسيناريوهات مستقبلية ممكنة.

وفي الغرب، تكون الاتجاهات الهامشية بمثابة خمائر ثقافات مقبلة تحتفظ بعدد كبير من عناصر المجتمعات الراهنة. غير أن حلم العودة إلى مجتمعات العصر النيوليتي الرعوية أو الزراعية لن يكتب له أن يتحقق إلا إن وقعت كارثة على مستوى كوكب الأرض.

- أغدٌ أفضل أم أسوأ من الأمس؟

هل لنا أن نأسى على ذلك؟ لم يثبت بأي حال من الأحوال أن نماذج الماضي كانت أبعث على الرضى من نماذجنا. فعلى حين يبدو واضحا أن الإنسان كفرد لم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ العصر النيوليتي، تشير جميع الدلائل إلى أن مجال الاعتبارات الأخلاقية لدى البشر قد اتسع أثناء بضعة القرون الأخيرة.

فقد أضفت المسيحية على تراثنا الثقافي رهافة حس جديدة لم يكن يعرفها العالم القديم وكانت عاملا حاسما في إلغاء الرق. وأتاحت لكل رجل وامرأة كرامة لم يعترف بها من قبل قط. وأسهمت مقتضيات المساواة التي نادت بها الاشتراكية في إقرار إجراءات تشريعية وتنظيمية فعالة

للحماية الاجتماعية: كما لو كان الإنسان قد أراد أن يتغلب على أنانيته الفردية بالتسلح بمؤسسات وقوانين يخضع لها مجبرا. فالقانون هو الرمز الجيني للثقافة إذ يسجل فيه الناس الحتميات التي يرون ضرورة خضوعهم لها. من ذلك مثلا أنه منذ الحرب العالمية الثانية، لم تعد ضمائر شعوب البلدان المتقدمة تطيق فكرة نشوب حرب شاملة: فأي شوط قطعناه في غضون ما يقل عن نصف قرن! ذلك أن أسلافنا هم الذين ظلوا على امتداد القرون يقترفون الجرائم ويشنون الحروب التي يعج بها التاريخ وتغص بها الروايات.

وأخيرا، أسهمت التيارات الوجودية والشخصانية، مدعمة بعناصر من علم النفس الحديث، في تحريرنا من محرمات ظلت معنا عدة قرون: فلم نعد نرجم الزانية أو ننبذ المرأة المطلقة أو الأم التي تلد سفاحا أو نعتبر الجنسية المثلية ضربا من المسخ أو نحبس المجانين في أقفاص، وإنما نحاول الفهم وأحيانا المساعدة قبل إصدار الحكم. ولا يزال الجزاء قائما ولكن يكتسي طابعا إنسانيا: فالسلطة لم تعد تشنق أعداءها على الملأ، وهي تكتفي ب «تعليق» من يخطئ أو يسيء الأداء من موظفيها.

ويجدر ألا يغرب عن بالنا مع ذلك أن المجتمعات التقليدية في العهود الموغلة في الماضي، التي نرد إليها اعتبارها بعد أن غالينا في انتقادها، لم تكن وفاة هي الأخرى من القيود: ذلك أن قوة الممنوعات وسلطان المحرمات كانا يتسببان في حالات اغتراب لا تضعها في الحسبان أسطورة «البدائي البريء».

إن الحنين إلى الماضي من جانب الأحدث سنا ما هو إلا رفض للحاضر. فجميعهم ينشدون فيه ملاذا، وبعضهم يراوده الأمل في أن يجد فيه مغامرة شخصية مثيرة. أما عالم البيولوجيا أو المؤرخ فلا يرى فيه سوى طريق مسدودة، على حين يعتبره عالم السوسيولوجيا مشروعا مستحيلا.

الهوامش

(1) L'invariance: خاصية للكائنات الحية تتمثل في تكاثرها إلى ما لا نهاية بإنتاج أشباهها بفعل الحتميات الوراثية ما لم تحدث طفرات تعدل تراثها الجيني.

(2) انظر 1970 J.- M. Pelt, Evolution et Sexualie des plantes, Ed. Honzons de France .

(3) انظر الفصل الثالث، «تعميم الديناميكا الحرارية».

(4) انظر 1975 A. Soljenitsyne, Le Chene et Veau, Le Seuil.

(5) انظر J.- M Pelt, Evolution et Sexualite des plantes op. cit.

(6) P. P. Grasse, L'Evolution du vivant, op. cit.

(7) Roger Caillois, Pour un dialogue entre les sciences, op. cit.

٦ فوضى تتمخض الحرية

أولا-التجديد والقمع

بالنظر إلى استحالة الرجوع إلى الوراء، فلابد لنا من السير قدما إلى الأمام. ولكن كيف لنا أن نتغلب على الجمود الاجتماعي الجاثم؟ كيف نبتدع جديدا في هذا العالم القديم الذي يرزح تحت غبار القرون ورواسب تاريخه الموغل في القدم؟ وما العمل لإحداث تلاق بين الاستجابات الفردية المتعددة من أجل بناء صرح متماسك للمستقبل؟

- إرادة فردية وعجز اجتماعي

إن الفرد الذي يعاني العزلة والعجز يسحقه تعقد البنية التكنولوجية وعملقة السلطات الإدارية التي تبرمج له حياته وترمزها وتخططها وتحوسبها وترسّمها وتنظمها وأخيرا تحشدها-حسب تصوره على الأقل. ربما لم يحدث قط أن بلغ مجتمع ما بلغه مجتمعنا من «التحرر»، ومع ذلك فإن هذا المجتمع ذاته هو الذي يصفه شباب اليوم بأنه مجتمع «قمعي». وإذ يحس هذا الشباب بدفع الحماسة، حماسة الحياة ذاتها، يشعر بأنه أعزل ومجرد من أي سلطة للتصرف: ومن ثم يلجأ إلى الاحتجاج اللفظي أو الثيابي أو السياسي.

والواقع أن المجتمع المعاصر قد أوتي موهبة

«غرق سفينة؟ لا بل الموج الصاخب لبحر مجهول، ندخل لتوّنا وقد خرجنا من رأس كنا نلوذ به».

بيير تيار دي شاردان

تمييع المسؤوليات لدرجة تجعل من المستحيل فهم تعقد الإجراءات المفضية إلى اتخاذ قرار ما. فمن ذا الذي يستطيع حقا تحليل التعقد المذهل لعملية اتخاذ القرارات في ديمقراطية متطورة؟ وفي كل هذه العوامل الداخلة والتي تتزامن في أداء دورها على مستويات شتى، كيف يمكن التعرف بدقة على من يكون المسؤول؟ فمثلا، من الذي «أراد» على وجه التحديد إقامة كل هذه الأبراج في حي الديفانس على أرباض باريس؟ وإزاء هذا الزغب المتحرك، يشعر المرء بأنه مستر، عاجز عن التخيل أو الإبداع. فاقد السيطرة على الواقع. ولم يخطئ توكفيل[1] بقوله إن مجتمعات القرن العشرين «لن تقتل، وإنما ستمنع قدوم المواليد».

وتمييع المسؤوليات على هذا النحو، هو رد الفعل الحديث من جانب الديمقراطيات إزاء مساوئ السلطة الاستبدادية التي تشكل واحدا من ثوابت التاريخ الرئيسية. ولئن ظلت هذه الاستجابة غير مرضية، فإن ذلك لأن العلاقة الجدلية بين النظام والحرية،، بين البنى والحياة، بين التنظيم والإبداع، تطرح مشكلة ظلت حتى الآن مستعصية على الحل.

- جزيئات قامعة

وتلاحظ هذه الظاهرة عند مستوى الخلية ذاته. فكل خلية تمتلك في نواتها جميع المعلومات الضرورية لبناء الجسم وأدائه لوظائفه. ولكنها لا تنمي سوى بعضا من إمكاناتها، تلك الإمكانات التي تناظر على وجه التحديد وظائف العفو الذي توجد به الخلية: «التقلص في حالة العضلات، والإفراز في حالة الغدد، والتوصيل في حالة الأعصاب، وهلم جرا. أما الإمكانات الأخرى فلا تنمو أبدا نظرا لأنها تكبح من جانب القوامع المناسبة التي تكفل على نحو ما تحقيق مهمة الشرطة الخلوية. فالبيولوجيا «قمعية» في جوهرها: فاقتضاء النظام والتنظيم، الذي يسند إلى كل مهمته في إطار تقسيم كفء للعمل، لا يسمح بالمبادرة ولا باتباع الهوى. والمحافظة على بنية ما واستمرارها في أداء وظائفها لا يكتسبان إلا لقاء ثمن باهظ يتمثل في خفض تعسفي للإمكانات الخاصة بكل من مكوناتها.

وينطبق النموذج البيولوجي بشدة على المجتمعات البشرية حيث لا ينمي كل فرد من أفرادها سوى جانب ضئيل من قدراته الخلاقة، وحيث تتولى أجهزة القمع التي تتفاوت في صرامتها تبعا للنظام القائم، حماية التنظيم

ضد مخاطر التجديدات المباغتة: فالإطار الأخلاقي الصارم، وضروب السلوك المقولبة والمتكررة، والوظائف المسندة إلى كل بعناية فائقة، وإقصاء المنحرفين عن جادة السبيل تكفل كلها سير عمل التنظيمات الاجتماعية الكبري ودوامها. وتوضح الكفاءة الرهيبة التي تتسم بها النظم الاستبدادية الميزة التي تنفرد بها تلك التنظيمات من دون المجتمعات الليبرالية. فهذه المجتمعات، إذ تسمح بهامش مبادرة فردية يعتد به، يتهددها التفكك دائما، وزيادة الفوضى المترتبة على ذلك تشكل عامل فقدان للتوازن ترفضه النظم الاستبدادية: وتقف شاهدا على ذلك قوة القمع الذي تمارسه تلك النظم إزاء أي اتجاه نحو الانحراف.

- حيث تتمخض الفوضى عن نظام

ويحدث، والأمر كذلك، أن تكون الفوضى خلاقة. ففي مقابل الثبوتية البيولوجية التي تنزع إلى التكاثر الذاتي والصون الذاتي للبنى الحية، بفضل الصبغيات، توجد الطفرات الجينية، وفي مقابل الثبوتية الاجتماعية التي تنزع إلى تجميد النظم كل داخل منطقها الخاص بها، بفضل بنى السلطات المركزية، توجد الانحرافات الاجتماعية. والثبوتية تحدد التكاثر الكمي للحياة: فهي تكرارية وتجميعية. أما الطفرة، عامل التطور، فتكفل التنوع الكيفي الذي ييسر عمليات التكيف بالإكثار من الأشكال والخبرات التي يستبعد معظمها ويبقى بعضها. والثبوتية هي بنية الحياة ذاتها، هي مدفعيتها الثقيلة. ومع ذلك تظل قائمة بإصرار اتجاهات نحو التجديد والتعقد المتزايد بل نحو الفوضى. وهكذا يحدث فجأة، وعلى غير انتظار أو توقع، عندما تتعاظم تلك الاتجاهات، أن ظهر إمكانات جديدة. وذلك أمر يمكن، بإمعان الفكر، فهم سببه.

فلو تجمدت الحياة نهائيا في آلية ثبوتية لا انحراف فيها، لسجّل ذلك نهاية التطور ومن ثم نهاية الحياة ذاتها. ذلك أن الحياة لا تدوم منذ ما لا يقل عن ثلاثة بلايين من السنين، إلا بفضل تلك الآلية المزدوجة والمتناقضة في ظاهرها. وكل مرحلة جديدة تبلغ لقاء فرقعة في النظام القديم، ومقابل صدع ينبثق منه الجديد شأن برعم من غصنه، الأمر الذي يفترض مرور فترة من التشوش والخلط والاضطراب إذ يتعين كسر حلقة مفرغة هي حلقة الثبوتية التي تتسم بالتكرار ولكن يعوزها الإبداع. ويساق في هذا

الصدد مثال العصر الذهبي لتسلسل العمليات الإنتاجية[2] حيث دفعت إلى أقصاها قاعدة تقسيم العمل وتوزيع المهام بهدف تحقيق أقصى مردود. غيرأن تنظيم العمل على هذا النحو لم يؤت الثمار المرجوة منه يتعين مراعاة «الكيانات الفردية»، التي كان لكل منها قدرة كامنة وفعلية على إحداث الاضطراب. لذلك فقد عدل عن هذا التنظيم وأكد الأتجاه الذي أسفر عنه مما ترتب عليه إغناء للمهام والتخفيف من حدة تخصصها وزيادة المردود تبعا لذلك.

وفرط المخصص المهني الذي يتسم به الزمن المعاصر يشهد اليوم المصير نفسه: فنحن ننزع إلى أشكال من التدريب أقل تخصصا تترك للأفراد قدرا أكبر من مرونة التكيف التي تعد شرطا لا غنى عنه للاندماج والبقاء في مجتمع لا يكف عن التطور.

وهكذا، وعلى خلاف كل التوقعات، يبدو أن نشوء الخاصيات والقيم الجديدة إنما يتحقق نتيجة لاضطراب وخلل في التوازن، بل لتحطم نظام قديم على أثر تقلبات تبلغ نقطة لا يمكن العودة منها. وكان ماركس قد أحس ذلك بالفعل عندما تحدث عن اقتحام الكم للكيف.

والواقع أن قوانين الديناميكا الحرارية المعممة تلقي ضوءا قويا على هذا التناقض الظاهري، ومن ثم فهي جديرة بأن نتوقف عندها لحظة حتى وإن كلفنا ذلك بعض الجهد.

ثانيا- درس عظيم: تعميم الديناميكا الحرارية

إن مدّ قوانين الديناميكا الحرارية إلى النظم الحية يفتح أمامنا طريقا يبشر بنفع عظيم. وعلى الرغم من أن البحوث في هذا المجال ظلت مجزأة للغاية حتى هذه السنين الأخيرة، فإن عددا من الأسئلة مازال يثير فضول علماء الفيزياء والبيولوجيا منذ نهاية القرن الماضي. ومن هذه الأسئلة: كيف تتوصل الكائنات الحية إلى خلق وتسيير نظم بالغة التعقد ومن ثم إيجاد نظام حيث تقضي قوانين الديناميكا الحرارية الكلاسيكية بغلبة الاضطراب؟ كيف نفسر ذلك التيار المضاد المتمثل في الحياة وسط انحراف واسع النطاق نحو اختلال النظام أو انعدام النظام؟ وبعبارة أخرى، كيف تم الانتقال من غاز الهيدروجين إلى الإنسان؟ إن البحوث التي أجراها

بريغوجين[3] تتيح لنا الإجابة، جزئيا على الأقل، عن هذا السؤال.

- التوازن في «انعدام التوازن»

يقضي المبدأ الثاني من مبادئ الديناميكا الحرارية الكلاسيكية بأن التطور الطبيعي لنظام مغلق يحدث في اتجاه زيادة الاضطراب. وتتمثل القاعدة في التسوية إلى أدنى، أي في «الإنتروبيا» و درجة التعادل الحراري. وأفضل صورة يمكن إعطاؤها عن الإنتروبيا هي التطور التلقائي لغرفة طالب أو لشقة زوج أثناء غياب زوجته. فالمعروف أن اختلال نظام الشقة يميل إلى الزيادة حتى يصل إلى درجة يتعين معها بذل قدر معين من الجهد (الطاقة) ومن المادة (مواد الطيف) من أجل إعادة النظام. فالكائنات الحية تحافظ على بنيتها بالطريقة نفسها. ولكن هذه الكائنات، على خلاف النظم المغلقة التي شكل تحليلهما الأساس الذي بنت عليه الديناميكا الحرارية في القرن الماضي أولى مسلماتها، نظم مفتوحة: فهي تتبادل مع البيئة المادة والطاقة كلتيهما مما يسع لهذه الكائنات المعقدة بالاحتفاظ ببناها وبالقيام بوظائفها.

بقي أن نفهم الظاهرة ذاتها. فإذا اقتصر على المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية الكلاسيكية (قانون الإنتروبيا القصوى)، فكيف نفسر أن الطاقة التي تدخل على هذا النحو في نظام ما يمكنها أن تتيح له البقاء في حالة بعيدة عن التوازن؟ ذلك أنه بالنسبة لأي نظام حي، تعني حالة التوازن الديناميكي الحراري-الموت: فهي تنتج اختلال التنظيم الجزيئي على أثر عملية تحلل (تدمير «مادي») وتبرد للجثة (تسوية طاقتها بطاقة البيئة). فالموت هو بلوغ الإنتروبيا القصوى، علما بأن الإنتروبيا تقيس على نحو ما درجة اختلال التنظيم الجزيئي. والواقع أن النظم الحية تخفض الإنتروبيا وتبدو أنها تنقض المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية بإرجائها الموت. ومن ثم يأتي التعريف الغريب الذي يعطيه آتلان لتلك النظم[4]: «إنها تبدو نظما بلغت من التعقد والكثرة والعول درجة تمكنها من الرد الاعتداءات العشوائية للبيئة بحيث إن بلوغ حالة التوازن، أي حالة الموت، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاحتيال على ما اتفق على تسميته الحياة».

ونحن نعرف اليوم أن هذه النتيجة قد تحققت بفضل اكتساب النظم المفتوحة استجابات غير خطية توصف بأنها متموجة fluctuantes. وتقدم لنا

أحد نماذجها البسيطة التجربة التي أجراها الفيزيائي الفرنسي enard. إذا وضعنا على لوحة مسخّنة وعاء فيه ماء، فلن نلبث أن نلاحظ فرقا في درجة الحرارة بين القاع والسطح. وعندما يبلغ هذا الفرق في درجة الحرارة نقطة حرجة تنشأ في السائل، بفضل ما يترتب على ذلك من اهتياج الجزيئات، تيارات حمل حراري تتألف من عدد كبير من الجزيئات المائية، وعندئذ ينتقل السائل من حالة جزيئية غير منتظمة (non structure) (متجانسة) إلى حالة منتظمة (Structure). ومؤدى ذلك أنه للتوصل إلى مستوى رفيع من «التعاون الجزيئي» ينبغي للنظام أن يبلغ حالة عدم استقرار تتمثل في تراكم الطاقة. ولكي يتسنى الإبقاء على هذه الحالة، يتعين تزويد النظام بمدد متواصل من الطاقة يتمثل في دفق طاقة. مستمر. ويصف بريغوجين مثل هذه البنى بأنها تبديدية (dissipatives).

والبنية التبديدية تزيد طاقتها الداخلية وتعوض الاتجاه الطبيعي نحو الإنتروبيا القصوى باستخدامها دفق الطاقة الذي يخترقها. ويفسر بريغوجين هذه الظاهرة على النحو التالي: عند تسخين الوعاء، تظهر في السائل المتجانس (الماء) تيارات حاملة تدخل فيه عنصر انعدام التجانس، فلا تكف تدفقات جزيئية أكثر سخونة عن التكون، ولكن هذه التقلبات لا تبتعد إلا قليلا عن نقطة التوازن الديناميكي الحراري (التوزيع المتجانس لدرجة الحرارة المطلقة في الوعاء). وكلما ابتعدنا عن نقطة التوازن هذه تتضخم التقلبات وتتمخض عن تيارات عيانية (تُرى بالعين المجردة) ومن ثم عن تنظيم بنيوي في شكل شبكات جزيئية يسهل تمييزها. وعندئذ يظهر نظام جديد يتمثل في تقلب عملاق يقره دفق الطاقة الذي يخترق النظام بصفة دائمة. ويسمي بريغوجين هذا النظام الجديد نظاما بالتقلب order parfluctuation .

ونجح عدد كبير من الباحثين في توسيع هذا النموذج ليشمل نظما بيولوجية مختلفة. وقد اتضح أنه بالغ النفع من حيث إنه يصادر على مبدأ التقلب بوصفه أساسا لتنظيم الكائن الحي ونظاما للإبقاء على توازن غير ديناميكي حراري. ومفهوم التقلب هذا مفهوم يمس الحياة ذاتها في الصميم.

- العالم الحي: تقلب عملاق

عند مستوى الخلية، يتذبذب التكوين الكيميائي للسيتوبلازم بصفة

مستمرة حول نقطة توازن. ويخضع هذا الاتزان الداخلي لرقابة أنزيمات تنظم حجم التركيبات. فعلى غرار مثبت الحرارة تطلق هذه الأنزيمات عمليات تركيبية عندما ينخفض تركيز هذا الجزيء أو ذاك، وتوقف هذه العمليات عندما يبلغ التركيز درجة مرضية، ويحدث الشيء نفسه في بلازما الدم. ونجد هنا فكرة التوازن الأساسية، ولكنه توازن بالتذبذب والتقلب. وعلى ذلك فإن الآليات الأنزيمية هي نظم تنظيم تحافظ على شدة التقلب وفقا لمعايير محددة[5].

كذلك نجد فكرة التذبذب عند مستوى الكائن: في الانتقال من اليقظة إلى النوم، الذي تنظمه عمليات كيميائية معقدة شبيهة بالعمليات السابقة، وفي الشعور بالجوع والشبع والعطش والارتواء. ونبضات القلب والرئتين الإيقاعية هي مثال آخر من أمثلة لاخطية الظواهر الحية. ونحن نعبر عن حقيقة عميقة عندما نصف «توازننا» بأنه مرض أو غير مرض، قاصدين بذلك تقلبات الحياة النفسية أو «المزاج».

ويحدث وفقا لعمليات مماثلة تنظيم الجماعات السكانية داخل نظام إيكولوجي معين. وتلاحظ هذه الظاهرة بوضوح بالغ في العلاقات بين الخواتل وفرائسها. فقد حسبت شركة خليج الهدسون عدد الجلود التي سلمها إليها القناصون كل سنة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة جلود الأرنب البري وخاتله الوشق. ويتبين من هذه الأرقام أن عدد مجموعات كل من هذين النوعين يتغير بانتظام وفقا لدورة طولها 6,9 من السنوات حيث تسبق فترات كثرة أعداد الأرانب نظيرتها بالنسبة إلى الوشق بسنة أو سنتين. وليس من الصعب أن نستنتج أن زيادة أعداد الأرانب تتيح للوشق غذاء وفيرا. وعندئذ يتكاثر الوشق ويتسبب في خفض أعداد الأرانب بسرعة. ثم يترتب على نقص الغذاء هبوط في عدد أفراد الوشق بدورها مما يؤدي إلى تكاثر أعداد الأرانب من جديد. وهكذا ينظم النوعان كل منهما الآخر بالتقلب.

ويتيح هذا النموذج مثالا بالغ الوضوح لتقلبات أسعار بعض المنتجات الزراعية تبعا لتطور العرض والطلب: فأسعار اللحوم تنهار عندما تغمر اللحوم الأسواق، وذلك مثلا عندما يضطر مربو الماشية إلى بيعها بعد فترة جفاف طويلة. وعندئذ يكون هبوط الأسعار سببا في تثبيط عزائم الزراع

عن زيادة أعداد قطعانهم فيؤثرون التوجه نحو إنتاج الحبوب التي تحدد أسعارها كل سنة فيتفادون بذلك تقلبات الأسواق. ولا تلبث أسواق الماشية أن تتأزم نتيجة لهبوط العرض فتعود الأسعار إلى الارتفاع فيغري ذلك الزراع بزيادة إنتاجهم من الماشية فتبدأ دورة جديدة.

واستنادا إلى هذا المثال يمكن أيضا ذكر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتضخم، وتأرجح الأخلاق بين الصرامة والإباحية، وتبدل أذواق الملبس الذي يمكن قياسه بالتقلبات الشديدة في طول التنورة وارتفاع كعب الحذاء. وتقدم لنا الأحداث التاريخية المؤدية إلى نشوء الحضارات والإمبراطوريات صورة أخرى للمفهوم الأساسي للتقلب، الذي يوسعه الفكر الجدلي ليشمل به عالم الألفاظ والأفكار.

وتدين هذه الأفكار الحديثة التي أتت بها الديناميكا الحرارية بأهميتها إلى أنها تعبر في آن معا عن مفهوم التذبذب الجدلي (بنية تبديد بالتقلب) ومفهوم التطور (ظهور نظام جديد كلما ابتعدنا عن نقطة التوازن الديناميكي الحراري). وتكون الحياة تبعا لذلك رحلة خيالية من نوع ما، تقلبا مغامرا عملاقا بعيدا كل البعد عن التوازن الديناميكي الحراري. وهي تسير دائما في مغامرتها قدما إلى الأمام، وتغفل حالة التوازن المتميزة ببنية تبديدية قارة حالما يبلغها نوع أو مجتمع، لكي تعاود السير نحو حالة أكثر تعقيدا من ذي قبل. ومن الممكن أن نطبق على الحياة ما يقوله البعض عن الاقتصاد الذي، شأنه شأن الدراجة، لا يستطيع الاحتفاظ بتوازنه إلا بالسير إلى الأمام.

- اللانهائيات «الثلاثة»

نقترب هنا من الحد التنبئي لبيير تيار دي شاردان[6] الذي يرى أن تاريخ العالم، ابتداء من البالغ البساطة (ذرة الهيدروجين) إلى البالغ التعقيد (المجتمعات البشرية) يجري على أساس سلسلة من العتبات، نقطة تنشيط الحياة أو «عدم» تنشيطها، ونقطة أنسنة الفكر أو عدم أنسنته. وكل عتبة تعقيد يجتازها التاريخ تظهر خاصيات جديدة، علما بأن ظهور الحياة انطلاقا من المادة الساكنة ثم الوعي انطلاقا من المادة الحية هما أبرز دلائل تلك الظاهرة العالمية «ظاهرة التعقد المفرط المستمر».

وكان تيار دي شاردان قد كتب في سنة 1950: «لقد بني العالم مكانيا

على ثلاثة لا نهائيات (على الأقل). البالغ الصغر والفائق الكبر بطبيعة الحال، ولكن الفائق التعقيد أيضا. وقد علمتنا الفيزياء أن كل لا نهائي يتميز«بآثار»خاصة معينة ينفرد بها دون سواه، لا بمعنى أنه يستأثر بملكيتها ولكن بمعنى أنها لا تصبح آثارا ملموسة أو حتى غالبة إلا على مستواه، مثل الكمات في البالغ الصغر والنسبية في الفائق الكبر. والسؤال الذي يطرح بعد ذلك هو ماذا يمكن أن يكون التأثير النوعي للمركبات البالغة الضخامة التي تمثل اللانهائي الثالث في العالم؟ فلنمعن النظر. ألا يمكن أن يكون ذلك هو ما نسميه الحياة؟ لطالما نظر إلى الحي على أنه حدث عفوي غريب من أحداث مادة الأرض، الأمر الذي ترتب عليه أن البيولوجيا ظلت برمتها منطوية على نفسها دون صلة مفهومة تربطها بسائر العلوم الفيزيائية. وكل شيء يتغير إذا لم تكن الحياة، بالنسبة إلى التجربة العلمية، سوى تأثير نوعي (سوى التأثير النوعي) للمادة التي تعقدت: وتلك خاصية تتلامس وتتلاقى في حد ذاتها مع النسيج الكوني بأسره ولكننا لا ندركها بنظرنا إلا حيث يتجاوز التعقد قيمة حرجة معينة لا نستطيع أن نرى شيئا دونها. فسرعة أي جسم يجب أن تقترب من سرعة الضوء لكي يتبين لنا تنوع كتلته، ويجب أن تبلغ حرارته 500 درجة مئوية لكي يبدأ إشعاعه في التأثير على عيوننا...». فأي مستوى من التقلب وأي توتر اجتماعي ينبغي بلوغه لكي يبدي المجتمع هو أيضا «خواص جديدة»؟ ما من أحد يعرف الجواب عن هذا السؤال. غير أنه يجب علينا أن نقبل على أي حال تلك الفكرة الجديدة المتمثلة في أن الصعوبات التي تتخبط فيها المجتمعات المعاصرة، حيث يبدو كل شيء معقدا غاية التعقيد وإلى ما لا نهاية لا تدق بالضرورة ناقوس الفوضى أو الانحطاط. بل إن تضخم التقلبات يمكن على العكس أن يبشر بمقدم حالة توازن جديدة تناظر نظاما يتسم بدرجة أعلى من التعقيد.

ثالثا- فرص الحرية: مشاركة أم تسيير ذاتي

في المجتمعات الحديثة، ينزع هذا النظام إلى تنمية المبادرات الفردية إلى أقصى حد يتوافق مع الحد الأدنى من التنظيم الاجتماعي الضروري، علما بأن التوتر بين مقتضيات «حفظ النظام» والتعبير المستمر عن «الدوافع الخلاقة» يظل في جوهره قائلا على علاقة جدلية.

وتسعى الديمقراطيات المتقدمة إلى تجاوز الإطار الرسمي للديمقراطية التمثيلية التي تقتصر فيها المشاركة على استخدام بطاقة التصويت بين الحين والحين، بالبحث عن توازن جديد يستهدف زيادة دور المبادرات الشخصية ودمج النزوع إلى الفوضى في نظم جديدة للحياة الجماعية. وكان شهر مايو سنة 1968 دفعة في هذا الاتجاه ولكنه لم يكف لإحداث توازن جديد بحيث يمكن القول، بلغة الديناميكا الحرارية، إن التقلبات التي تحدث بعيدا عن نقطة التوازن الداخلي لم تكن كافية. فكل ثورة تظهر، بطريقتها الخاصة، بمظهر دفعة قوية بعيدة عن نقطة التوازن، الأمر الذي يترتب عليه حلول فترة من الاضطراب البالغ تكون نتيجتها التاريخية تارة العودة إلى الوضع السابق (نجاح «الرجعية» بالمعنى الماركسي) وتارة أخرى إقامة نظام جديد.

وتتدرج في هذا الإطار البحثي عدة اتجاهات راهنة نظرا لأنه عندما توجد في الجو فكرة ما، فإنها تبرز في كل مكان في آن واحد وبأشكال متعددة: شأنها شأن «الاختراعات» الكبرى التي يتمخض عنها التطور البيولوجي وتنبثق من جميع الأنحاء عندما يحين الوقت المناسب.

ومفهوما المشاركة والتسيير الذاتي-المستعاران عن قصد من طرفي نقيض الأفق السياسي وإن كانا يعبران، بنغمتين مختلفتين، عن الإرادة نفسها لتوسيع نطاق المسؤوليات وإعادة توزيعها-يحملان في طياتهما تلك القوة المحركة والسخية لهذه اليوطوبيا عندما تؤخذ بأنبل معانيها. وهما يستهدفان دفع دور المبادرة الشخصية إلى أقصى حد يتوافق مع وجود نظام اجتماعي.

- مقتضيات الحوار

غير أنه من دواعي الأسف أن أيا منهما لا يبدو مطبقا حقا في السياق الراهن. فالمحاولات التي تبذل هنا وهناك لم تأت بنتائج إيجابية إلا في حالات خاصة تقتبس عموما كمثال يحتذى. والذي يحدث إجمالا هو أن توسعت نطاق المشاركة والتيسير الذاتي يصطدم بصعوبات شتى، منها ما يتصل بالشكل ومنها ما يتصل بالجوهر.

بالشكل أولا. فبالنظر إلى عدم توافر قدر كاف من الخبرة بالعلاقات الإنسانية وحد أدنى من التمرس في تنظيم الجماعات تتورط كثير من الجماعات في مناقشات عميقة فتثبط أشد الهمم والعزائم. ولقد نبه بول

إلوار بقسوة إلى أن «الحماقة في جوهرها مناضلة». وفي مجتمعاتنا التي لا تكف عن الكلام ويتفشى فيها «داء» عقد الاجتماعات، يميل هذا النضال إلى أن يكون صاخبا. وعمد البابا يوحنا الثالث والعشرون، وقد اطلع على سوابق معروفة، إلى إسناد مناقشات المجمع الديني إلى منظمين «moderateurs». وقد حققت اللفظة منذ ذلك الحين رواجا عظيما حتى وإن تعين على «المنظم» في اللحظات العسيرة أن يعرف كيف يقوم أيضا بدور المنشط (animateur) عندما تفتر همة المجتمعين.

وينبغي مع ذلك أن نتعلم من جديد فن الحوار وتبادل الآراء، الأمر الذي يقتضي انبعاث مجتمعات رائدها التضامن في أوضاع كثيرا مالا تضم إلا أناسا يعيش كل منهم في عزلته. ذلك أن الاتصال يكلف غاليا: معاودة تعلم الإصغاء، وتعلم التمهل وإضاعة الوقت عندما يتعين ذلك.

ومع ذلك فإن هذه صعوبات يمكن تذليلها ما لم تخيم على النقاش صعوبات تتعلق بالجوهر وتعصى على الحل.

وتزداد الاجتماعات إحباطا عندما لا تكون الاتصالات بين أشخاص ولا حتى جماعات، بل بين نظم وأيديولوجيات، حيث ينقلب زمن التبادل ومكانه إلى منبر للتعبير عن الرأي تقل فيه عموما القدرة على الإنصات ويطول فيه وقت الكلام. فأي منا مر بمواقف كهذه داخل الجامعات سنة 1968 مثلا لا يسعه إلا أن يخشى بهتان اللفظ البراق الذي لا يلزم صاحبه بأية مسؤولية حقيقية ولا يعرضه لأي جزاء فعلي.

فمن الواضح كل الوضوح أنه لا يمكن أن تكون هناك أية مشاركة أو تسيير ذاتي بين أطراف لا يتحدثون بلغة مشتركة ويعقدون الحوار وكل طرف منهم يفترض سوء نية الطرف الآخر. ومن وجهة النظر هذه فإن موقف أنصار الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي موقف منطقي للغاية: فمغامرة التسيير الذاتي لا تتحقق إلا بفضل نفحة قوية تخلق إرادة مشتركة للحوار الرامي إلى معرفة الحقيقة. وقد أثبت التاريخ أنه حتى عندما تتوافر هذه الشروط في فترة ثورية، تظل هناك صعوبات كأداء في سبيل التسيير الذاتي: ومن ثم النزوع إلى معاودة تطبيق نظام مركزي بيروقراطي يعد خطرا فادحا أطاح بتجارب الماضي ويتهدد تجارب المستقبل. ومن جهة أخرى، فإن خبرات المشاركة، بل والتسيير الذاتي تكون أمرا ممكنا ومنشودا

في الجماعات التجديدية محدودة الأبعاد (مؤسسات أعمال صغيرة، مجمعات محلية..) يكون لديها من الحوافز ما يمكنها من التخلص من القيود السياسية الاقتصادية ومن مبادئ الأنثروبولوجيا الاجتماعية الراهنة.

ومع ذلك، يبدو تشاطر المسؤوليات، ومشاركة أكبر عدد ممكن في الأعمال الجماعية وفي إدارة الممتلكات المشتركة مطلبين لا غنى عنهما لازدهار الإنسان.

ويندرج هذا القصد الطموح في عداد الآمال الكبار المعقودة على المستقبل والأهداف الأساسية التي ينشدها زماننا هذا. وإذا لم يحقق المجتمع هذا القصد. فإنه سيظل شأن مجموعة صغيرة مجهدة من «متخذي القرارات»د، وسيبقى غريبا على أكثرية أعضائه الذين يسترقهم العمل الآلي وإعلام الجماهير والرسائل الدعائية المتلاحقة. ويثير عدم ممارسة المسؤوليات في الوسط المهني أو في الحياة اليومية للمجتمع مشاعر إحباط قوية، وهو يفسر جانبا كبيرا من العدوانية الاجتماعية. وتستغل الحاجة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الحياة الشخصية وفي قضاء الفراغ وممارسة الهوايات. وعندئذ تصبح البستنة وإجراء الإصلاحات الصغيرة في البيت ومحتوياته الملاذ الأخير وصمام الأمن اللذين من دونهما تتفجر المجتمعات الصناعية في التو واللحظة.

- المسؤولية والحرية

ليس من الصواب أن نغلق هذا الفصل المفتوح على آفاق حرية أعظم شأنا بتوصيات بشأن البستنة والإصلاحات الصغيرة.. لذلك سنسجل ببساطة أن مفهوم الحرية لا يمكن فصله عن مفهوم المسؤولية: فإغناء المهام، والإدارة المشتركة لمصنع أو جامعة، يقتضي كل منهما تحمل المسؤولية عن المشروع الجماعي. والمسؤولية عبء فادح، وهي الثمن الذي يدفع لقاء حرية الإبداع والتجديد، وهي الرابطة التي تربط المرء بالعمل المضطلع به، والحرية ملحة في مطالبها: فعندما ينتهي وقت الكلام ويحين وقت القرار، وعندما يتعين البت في القضايا المطروحة والاختيار من بينها، يعود إلى الظهور إغراء الهرب الغامض، والرغبة المكبوتة في الانضمام إلى الصفوف، وفي التخفي أو التحلل في آلاف أشكال الحرية الزائفة التي ينزع مجتمعنا إلى محاولة إقناعنا بأنها لا تتمثل إلا في عمل كل امرئ على هواه.

والمشاركة، وأكثر منها التسيير الذاتي، لا ترتسم إلا في آفاق بعيدة، وما أطول الشوط الذي ينبغي قطعه لبلوغها! ولكن المهم هو أن ننطلق على الدرب، لأن في هذا الانطلاق إيمانا بالإنسان وبقدرته على النمو والتفتح والازدهار. ولا يستطيع أن يبلغنا غايتنا إلا تعلم المسؤولية بدءا بالمدرسة. وتعلم المسؤولية على هذا النحو أمر لا تعرفه القيم التجارية التي تسود مجتمعات الاستهلاك التي لا تبلغ غاياتها الضمنية أو المكتومة إلا بحيل الدعاية والإعلان وزيادة مشاعر الإحباط لدى الجماهير وسلبيتهم واغترابهم!

الجماهير تلك اللفظة السحرية التي وصفها ماركس بأنها محرك التاريخ، استغلتها مجتمعات الاستهلاك ببراعة مدفوعة بحاجتها الماسة إليهم لكي تنمو وتزدهر. فهناك الإنتاج بالجملة، والسياحة الجماهيرية، واغتراب الجماهير كل يوم تحت تأثير الدعاية، وكلها تدفع إلى الاستهلاك الجماهيري الذي لا غنى عنه لسير الجهاز الاقتصادي. فلو أن العالم لم يعد يقطنه إلا آخر ممثلي الأرستقراطية القديمة من ملاك الأراضي. والراهبات الزاهدات في الحياة، والعلماء التائهون في برجهم العاجي، والإيكولوجيون الملتحون-رسل الحد من الاستهلاك إن وجد له رسل-لكان مجتمعنا قد أفلس منذ زمن بعيد. ولكن هناك الجماهير ولله الحمد! وهكذا لا تميل مجتمعات الاستهلاك تلقائيا، وكيف لها أن تفعل، إلى تشجيع المبادرات الفردية أو إلى توسيع نطاق مسؤولية المواطنين.

- إغراءات الدكتاتورية

وأقل ميلا إلى ذلك نظم الحكم الدكتاتورية حيث ظل اختلاف التصرفات الغربية عند حده الأدنى وظلت لا تمارس إلا في أضيق الحدود، وذلك بفضل نظام إشراف دائم من جانب الدولة تعززه رقابة متبادلة بين الأفراد.

فنظم الحكم الشيوعية القائمة في بلدان مختلفة في العالم تدين بكفاءتها في الداخل وبشعبيتها في الخارج إلى صفتين مميزتين. فشأنها شأن الكنيسة في الماضي، يحشد النظام الشيوعي الفرد بكليته: ولا يعود هناك مجال دنيوي وآخر قدسي.

فالمادية الجدلية تشكل في آن واحد تفسيراً للعالم ونظاما للحكم. فهي، إذ تتناول الإنسان بكليته، كليانية أو دكتاتورية. وهي تشبع بذلك

حاجة عميقة إلى الأمن تربطها دوماً علاقة توتر جدلية بالحاجة إلى الحرية.

والصفة الثانية صفة جوهرية: فنادرة هي المجتمعات التي نجت من إغراء الدكتاتورية على مدى التاريخ حيث كانت الدكتاتوريات هي القاعدة والديمقراطيات هي الاستثناء. وتأتي الشيوعية فتضفي على هذا الإغراء القديم لوناً ومحتوى جذابين في ظاهرهما. فالدكتاتوريات كلها موصومة بالعار والشيوعية أقل وصمة. وتدين الشيوعية بجاذبيتها أساسا إلى الطابع «التاريخي» و «العلمي» للماركسية فذكر التاريخ والعلم، وهما قيمتان مضمونتان منزهتان عن التضليل، يمد النظم الشيوعية بقوة تأثير وبمكانة رفيعة في أعين الجماهير، ولاسيما في البلدان الأقل تقدما حيث تحتفظ هاتان القيمتان بكل جاذبيتهما.

- نداء الجماهير

لئن كانت الماركسية-أو على الأقل ماركسية ماركس-تدعي أنها وريثة المذهب الإنساني الكلاسيكي، فهي تضفي على مفهوم الجماهير قيمة تتسم بطابع وجداني وعملي قوي. وهي من جهة أخرى تحذر المفاهيم الشخصانية التي تتبع فيما يبدو إزاء العمليات الاجتماعية نهاجا مفرطا في النوعية والفردية، بل إن مفاهيم المساواة عند الماركسية، أثناء السنوات الستالينية القاتمة، ذهبت إلى حد إنكار الأسس البيولوجية للوراثة والظلم السافر الذي تمارسه الطبيعة، محولة بذلك مبدأ المساواة الديمقراطي أمام القانون إلى مبدأ تطابق بيولوجي. ومنذ ذلك الحين يذوب الفرد في الجمهور وتحل النسيلة(Clone)[7] محل الفرد. وقد يظن أنصار المذهب الستاليني أن ظروف البيئة التي يهيئها نظام الحكم (التماثل الثقافي) سينتهي بها الأمر إلى أن تقضي على الاختلافات الناجمة عن المصادفة وعلى «نزوات» الوراثة الفردية (التنوع الجيني). وذلك هو بالفعل مصدر إغراء جميع النظم الدكتاتورية، ولكن الاستسلام لهذا الإغراء قد يكلف غاليا. ومن أمثلة ذلك أنه عندما ادعى ليسينكو[8] إمكان تحسين محاصيل الحبوب بمجرد تحسين نوعية التربة ودون اللجوء إلى أي انتقاء جيني، أسفرت نظريته عن كارثة. ذلك أن التنوع الجيني حقيقة لا نزاع فيها وتفرض نفسها على جميع نظم القيم. فالثقافة لا تلغي أيا من قوانين الطبيعة وإنما هي امتداد لها.

ولا تزال تطرح من آن لآخر أفكار مماثلة في الأوساط الجامعية الأمريكية تغذي النقاش الدائر في غموض وبلا نهاية حوله تساوي «الأجناس» وهو نقاش لا طائل من ورائه من حيث إن ثراء الطبيعة إنما يرجع في واقع الأمر إلى تنوع مكوناتها وليس إلى تطابقها! فلئن لم يكن هناك شك في أن جميع سكان الأرض متساوون في الكرامة، فإنهم غير متساوين في صفاتهم الخاصة بيولوجية كانت أم ثقافية، ولا في إمكاناتهم.

وبالنسبة إلى عالم بيولوجي ينشد المذهبين الإنساني والشخصاني، يعد المفهوم الكمي «للجماهير» مفهوما غير مقبول. فهو لا يضع في اعتباره مطلقا التنوع الفردي لمكونات أية مجموعة سكانية، وهو، في حالة المجتمعات البشرية، تنوع جيني يزيد كثيرا من حدته عمليات تربوية وثقافية. من جهة أخرى فإن فكرة «الجماهير» تكتسي كل أبعادها عندما تنتقل إلى مجال علاقات القوى السياسية: فالجماهير، بالنسبة إلى من يعرف كيف يخاطبهم، تصبح «أداة المناورة» التي لا غنى عنها للاستيلاء على السلطة.

- إنسان أو حشرة

فالفرد في نظم كهذه لا يمثل شيئا والمهم هو بقاء المجتمع، وأمن الجماعة ودوامها هو الغاية الوحيدة المنشودة، ولا يوجد الفرد إلا ليسهم في ذلك بتنفيذ برنامجه الجيني.

ومن الممكن عندئذ أن تصور فرضية مؤداها أنه في عالم كتب عليه تكديس الأسلحة النووية ونشرها كنتيجة حتمية لإقامة محطات في كافة أنحاء المعمورة تضع البلوتونيوم في متناول الجميع، سيتزايد بشكل مريع ما يتعرض له النوع البشري من مخاطر[9].

وبناء على مبادرة من رينيه دوبوس ومارجريت ميد، أصدر ثلاثة عشر أمريكيا من حائزي جائزة نوبل نداء رسميا حذروا فيه الإنسانية من مغبات مجتمع البلوتونيوم[10]. فهذا العنصر الإشعاعي الذي ينتج اصطناعيا في محطات توليد الطاقة النووية، لاوجود له في الطبيعة وهو يشكل دون أدنى شك أخطر مادة عرفتها البشرية إذ إن أقصى جرعة محتملة منه تبلغ واحدا على المليون من الغرام كما يبلغ طول فترة إشعاعيته 24 ألف سنة. ويترتب على هذا الخطر البيولوجي خطر اجتماعي: إذ كيف لنا أن نتجنب سرقته أو استخدامه في عمليات إرهابية أو انتشاره كسلاح أو تداوله في

سوق سوداء؟ أو لن نجبر، في سعينا إلى السيطرة على «العنف النووي»على اللجوء إلى وسائل مراقبة واسعة النطاق تفضي إلى القضاء على الحريات المدنية التقليدية؟ إن طابع العملقة الذي تتسم به الأخطار المقترنة بالبلوتونيوم ربما أثارت استجابات بوليسية عملاقة.

فإن حدث علاوة على ذلك أن تفاقم اضطراب الأوضاع العالمية، واللجوء المنتظم إلى العنف، واختلال التوازن بين الأمم الغنية وسواها من الأمم- كما يحتمل أن يحدث مستقبلا-فإن احتمالات الخطأ أو التفجر العارض، ستبلغ درجة تزيد من مصداقية الالتجاء إلى نظام استبدادي على صعيد العالم. وعندئذ يبدو نظام كهذا وكأنه القادر وحده على قمع «انقلاب» محلي يمكن أن يصبح مفجر كارثة عالمية. والسؤال الذي يطرح يتعلق بما إذا كان ينبغي للبشر-شأن الحشرات-أن يضحوا بالحريات الفردية في سبيل إنقاذ الجماعة والحفاظ على بقاء النوع. وهو سؤال يبعث على الأسى وإن لم يطرح عبثا. فالالتجاء إلى فرض القيود يتناسب مع مدى تخييم المبادرة الفردية على الكيان الاجتماعي برمته. وعندما يحدق الخطر بكل ثقله، فإن التنظيم الرامي إلى درئه يسمى قمعا.

ومن جهة أخرى فإن مستقبل الإنسان الذي يمليه عليه نموه المخي. ينبغي أن ينأى به عن تلك النماذج الخلابة وإن حددتها نظم جينية تختلف تمام الاختلاف عن نظمنا. فالإنسان آخر من تمخضت عنه اختراعات التطور الكبرى. فبعد أن كانت الحياة والموت والجنس، كان الضمير. ويأتي الإنسان على طرف النقيض من الحشرات وغيرها من مفصليات الأرجل التي تستأثر الجينات ببرمجة سلوكها. ومؤدى ذلك أن رسالة الحرية والمسؤولية التي يحملها الإنسان مدرجة في منظور علمي حقا نظراً لأنها مطابقة لإمكاناته الجينية وللتاريخ الثقافي للبشرية.

رابعا-من بنى التبديد إلى بنى المشاركة

ولكن كيف لنا اليوم أن نزيد من فرص تحقيق تلك الرسالة؟ ما الوسائل التي يتعين استخدامها لتوسيع مجال المسؤوليات وإضفاء مغزى على مفهوم المشاركة؟ وكيف الانتقال إلى نظام اجتماعي جديد أكثر انفتاحا على المبادرات المبدعة من جانب المواطنين؟ وما الثمن الذي يدفع في شكل فوضى مؤقتة

لقاء الاستفادة من تقلب جديد يفضي إلى توازن جديد؟

- حلم بهجة الحياة

للإجابة عن هذه الأسئلة تفرض نفسها على الفور ضرورة وضع حد للعملقة اللاشخصية التي تتسم بها المنظمات الاجتماعية والشروع في إقامة بنى ذات أبعاد إنسانية، وقد سبق لنا أن رأينا في مجال المأوى أن مفهوما ضارا للمردودية التي تقيم دائما في الأجل القصير أدى إلى تكديس الناس في مساكنهم بأدنى تكلفة مما ترتب عليه القضاء على الحياة الاجتماعية التقليدية.

فمن الآن فصاعدا ينبغي لنا أن نسير في اتجاه معاكسة تماما لهذا الاتجاه، ونحن نؤثر تلك النماذج «البهيجة» التي يقترحها إيفان إليتش[11]، حتى وإن أثارت أحيانا غضب التكنوقراطيين الذين ينشدون الإنتاج وحده. فاللحظة الآن مؤاتية للتجارب المبتكرة التي تعبر، مهما بدت غرابتها أو عدم لياقتها، عن الحركة الأزلية للحياة في فترات الأزمة عندما ترفع ضغوط التطور في جميع الاتجاهات. فالحياة تتلمس طريقها إلى التجديد، وهي تجمع الخبرات والتجارب عازفة عن نماذج الماضي وماضية نحو آفاق غير مفهومة تفضي إليها دروب غير مطروقة، غير أن المستقبل هو الذي تتمخض عنه تلك التقلبات. وبذلك يقع على عاتق المسؤولين واجب تشجيع انبثاق تراكيب جديدة وترك الخيال يعمل وحبله على غاربه. ويتعين على القائمين على شؤون الإدارة توخي المرونة في إجراءاتهم لكي يتبنوا ويساندوا الحركات التي تعبر عن نفسها من خلال الحياة التشاركية.

ولن تنجح المجتمعات بعد الصناعية في تحقيق تلك القفزة إلى الأمام إلا بعد أن تقضي على جبروت «النظام التكنوقراطي» سواء تمثل في مؤسسات عامة أو شركات متعددة الجنسيات تفضي بالإنسانية لا محالة إلى «أتمتة» السلوك الفردي والجماعي وبرمجته، أي تفضي بها، بعبارة أخرى، إلى عالم الحشرات. وما من معيار من معايير الكفاءة يمكن تبريره لقاء هذا الثمن بالنظر إلى أن الحرية تتراجع إزاء فرط الحرص على المردودية. ذلك أن إشراك الناس في تنظيم عملهم وتدبير إطار حياتهم يتطلب وقتا ومناقشات طويلة، غير أن هذا الوقت لا يضيع هباء عندما تفضي التجربة إلى مشروع ملموس مشترك تترتب عليه كفاءة من نوع

مختلف تمام الاختلاف ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي للحياة.

- تطورات متناقضة

من الغريب ما نشاهده من سرعة في تطور توجهات التخطيط العمراني التي تشهد بتجددها ظواهر شتى يذكر منها رفض العملقة، والإيثار المؤكد للمدن المتوسطة و«للأقاليم» ونشوء نمو حضري قوامه المشاركة ويلعب فيه المواطنون ورابطاتهم دوراً معززاً، والحرص على ترميم التراث التاريخي وإصلاح المباني القديمة، والجهود المبذولة لصالح تخطيط للمكان أشد اهتماما بالنوعية، والاتجاه نحو لامركزية القرارات ودعم سلطات المجالس المحلية. ومن جهة أخرى فإن هذه التوجيهات تتناقض تناقضا شديدا مع تطور السياسات الصناعية التي لا تراعى فيها «الاهتمامات الإيكولوجية» بنفس القدر. أفلم ينهض الإنعاش الاقتصادي عقب أزمة سنة 1974 على أكتاف السيارات ومحطات توليد الطاقة النووية، وكل منهما اختيار أبعد ما يكون عن الحرص الإيكولوجي؟ والقول في بلد يصر على تنمية صادراته من الأسلحة بل ولا يتورع عن المباهاة بذلك! والأدهى من ذلك أن الحفز على دمج الشركات وتركيزها ومناصرة العملقة التي تسود الاستراتيجية النووية الفرنسية، والسلطة المتزايدة أبدا للشركات متعددة الجنسيات وضآلة الاهتمام بشركات الأعمال الصغيرة إنما تنبثق كلها من مفهوم للمردودية والكفاءة يذكرنا بما حدث في الستينيات. وفي المجال الصناعي، لا تزال قوى اللوبي وقيود المنافسة الدولية، وعلى الأخص جمود البنى وتصلبها، تقف حائلا دون حدوث أي تطور.

ومع ذلك فإنه في الشركات وفي قدرتها على أن تدرج في غاياتها ليس الأهداف الإنتاجية وحدها بل أيضا ما يتاح للإنسان العامل من فرص لتحقيق كافة إمكاناته-سيتقرر مصير المجتمعات الصناعية. فلئن كانت الإيكولوجيا قد حققت نصراً حاسماً في مجال التخطيط العمراني، فإن شيئا من ذلك لم يتحقق في سبيل إعادة توجيه الاستراتيجيات والبنى والسياسات الصناعية، ولا يعني ذلك على الإطلاق تدمير جهاز الإنتاج، بل بالأحرى مواءمته للتطلعات المعاصرة.

- الإقدام على التفكيك

ربما تمثلت الفوضى المقبلة، أو التقلب المقبل-في البداية-في التفكيك

البطيء والعفاء الوشيك لتلك المسوخ الباردة التي لا قلب لها ولا روح، والتي يذكر منها الأبراج الشاهقة التي تتلألأ في ليالي المدن العملاقة وتقف شاهدا على أزمنة الإفراط والضلال. لقد كان رهبان الماضي يحرصون أشد الحرص على التفرد في مؤسسات مستقلة جديدة ما أن تجاوزت جماعاتهم عتبة معينة تتعذر عندها العلاقات المتبادلة بين أعضائها. وكنا نعتقد أن الجامعات فعلت مثل ذلك بعد مايو/ أيار 1968 عندما شرعت في تفكيك مجمعاتها إلى وحدات أصغر. غير أن منها الآن مالا يزال يضم أكثر من ثلاثين ألف طالب.. أما هيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية فقد فككت بالفعل وتعالت من حولها صيحات الاستنكار. فمن دواعي العجب أن مفهوم «التفكيك» يثير مثل هذا الاستنكار العام شأنه فيما يبدو شأن مفاهيم أخرى يذكر منها «الرجعية» و«الاحتكار» و «القمع» و «الفاشية»، وكلها ألفاظ تفجرية تطلق بقدرة قادر سخط العامة وغضبهم. ومع ذلك فإن التفكيك لا يعني بالضرورة «فرق لتسد»، بل يمكن أيضا أن يعني «التهوية لتجنب الاختناق» أو بعبارة أبسط اللامركزية من أجل تشاطر المسؤوليات.

وأيا كان الأمر فإن المشاركة والإدارة المشتركة لن يكتب لهما أي نجاح في إطار النظم البيروقراطية والتكنوقراطية والمركزية. وينبغي للنظام الجديد، إن كتب له يوما أن يقوم. أن يستوحي مبدأ الفرعية (subsidiarite) القديم حيث كانت المسؤوليات يضطلع بها بانتظام عند أدنى المستويات، ومن ثم تفويض أقصى قدر من السلطة إلى المواطنين. فهو يفترض إذن إضعاف سلطة الدولة المركزية ومنح الأقاليم مزيدا من الاستقلال وإدارة لامركزية للمنشآت الكبرى العامة والخاصة، والإصغاء بعناية لما يصدر عن «القاعدة الشعبية» من آراء وأفكار.

ومازالت الديمقراطيات-وهي ظاهرة حديثة العهد ومحلية-على الرغم مما بها من مواطن ضعف، أفضل مصدر لفرص الحرية. غير أن تذوق المسؤولية لا يمكن اكتسابه إلا إذا تحقق قدر أدنى من اتفاق الرأي الاجتماعي فيما بين المواطنين وفيما بين المذاهب الأيديولوجية والسياسية التي ينتمون إليها. ولن تجد عروض المشاركة مصداقيتها إلا إذا اقترنت بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تصحيح أوجه الظلم الاجتماعي وإقامة مجتمعات أكثر انفتاحا وإخاء. ومن شأن تقلبات الأزمة الراهنة أن تتيح لنا فرصة

فريدة لإحراز النجاح في بلوغ هذا الهدف الحيوي بالنظر إلى أنها تجبرنا في واقع الأمر على إجراء اختيارات جديدة تتسم بمغزى سياسي عميق.

الهوامش

(1) Charles Alexis CLEREL de TOCQUEVILLE, مؤرخ وسياسي فرنسي (1805 - 1859).

(2) انظر صفحة (103).

(3) IIIya Prigogine, La thermodynamique de la vie, La Recherche, 1972, no 24, p. 547- 562. idem, in Glansdorff et Prigogine, Structure, Stabilite et Fluctuation, Masson, 1971.

(4) H. Atlan, L'Organisation biologique et la Theorie de linformation, Paris Ed. Hermann, 1972.

(5) وتنظم هذه الآليات بدورها «معلومات» تتلقاها من مستوى هرمي أعلى للكائن الذي تنتمي إليه: وهكذا تندرج التفاعلات الأنزيمية لا سلسلة من التفاعلات تشكل سلاسل أيضية، وهذه السلاسل الأيضية تنظم داخل العضيّات الخلوية التي فيها تنشز (المتقدرات والريباسات، إلخ) والتي تخضع بدورها لتنظيمات الوسط الخلوي. وتعتمد الخلايا ذاتها وظيفيا على الأعضاء التي إليها تنتمي (الكبد، الكلى، القلب) والتي تترابط فيما بينها في نظم منظمة (القلبي الوعائي، العصبي، إلخ). يشكل مجموعها المتناسق الكائن بأكمله. وأخيرا فإن الفرد يعيش في تفاعلات جدلية منظمة مع بيئته. وقصارى القول إن المجموعات الفرعية تعتمد كل منها على الأخرى في إطار نظام هرمي تحدد فيه المجموعات العليا اتساع التقلبات عند المستوى الأدنى. وهنا أيضا تظهر البيولوجيا بوصفها تدرجية-أي «قمعية»-إلى حد بعيد، غير أن هذا يبدو بوضوح ثمن الكفاءة، وهو على أي حال ثمن الإبقاء على التوازنات التنقلية للحياة. ومن الممكن النفاذ من خلال هذا النموذج إلى النظم المتكافلة التي تحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، أن تنظم الاتجاهات، المتناقضة في ظاهرها، نحو التنظيم ونحو التقلب.

(6) P. Teilhard de Chardin, La Place de L'homme dans la nature, Le Seuil, 1963, p. 33 - 34

(7) نسيلة (Clone) مجموعة أفراد تنتج بالتكاثر النباتي دون تدخل ظاهرة الجنس (أي بالتبرعم أو الافتسال.. الخ)، وهي عملية تسفر عن نشوء مجموعات يتطابق أفرادها تمام التطابق.

(8) T. D. Lyssenko عالم نبات سوفييتي (1898- 1976) عارض نظرية الجينات بوصفها حملة الصفات الوراثية وأكد أهمية تأثير البيئة وتوارث الصفات المكتسبة باعتبارهما عوامل تطور النوع. (المترجم).

(9) إن التراجع السريع لبرنامج الطاقة النووية بالولايات المتحدة الأمريكية يفسره جزئيا فيما يبدو، الخوف من انتشار الأسلحة النووية. وتلك استجابة صائبة بالنظر إلى أنه في عالم تسوده منافسة ضارية، من ذا الذي يستطيع حقا منع البلدان الموردة للمنشآت النووية من المجابهة في الأسواق؟ وحتى إذا كان الجميع يقرون بمبدأ منع بيع مصانع معالجة البلوتونيوم، من الذي يضمن لنا أن الجميع سوف يراعون هذا الالتزام؟ ذلك أن المعاهدات لا تكون لها قيمة تذكر عندما يتعرض الصالح القومي للخطر.. فواضح إذن أن من الأفضل أن نحمي أنفسنا من أخطار البلوتونيوم

بالقضاء على وسائل إنتاجه.

(10) Statement of concern, Bulletin of Atomic Scientists, December 1975.

(11) I. Illich La Convivialite، Le Seuil, 1973.

الباب الثالث
نحو توازنات جديدة

7 العدالة: مطلب الحرية الأول

«الشجاعة هي أن تبحث عن الحقيقة وتقولها، وهي ألا تترك للقوة أمر حل النزاعات عندما يكون بوسع العقل أن يحلها».

جان جوريس

أولاً - من نمو إلى آخر: كسر الحلقات المفرغة

مع نجاح التصنيع المتسارع في ترجمة التقدم الذي تحرزه اقتصاداتنا إلى منحنيات صاعدة، يبدي أنصار البيئة قلقهم إزاء ما يشهدونه من تغير في التوازن القديم بين البشر والأرض، فهذه الأوضاع الجديدة أن تكون لها عواقب لا حصر لها. فالنقص المستمر في أعداد السكان المشتغلين بالزراعة في كافة بلدان الغرب، يزيد نسبة السكان الذين يكسبون عيشهم بالعمل في قطاعي الصناعة والتجارة أو القطاعين الثاني والثالث كما يسميهما رجال الاقتصاد أنفسهم. غير أن الاصطناع المطرد للبيئة وأساليب المعيشة والأنشطة البشرية يترتب عليه نشوء حلقات مفرغة رهيبة لم ندرك بعد كل أبعادها.

- هل التصدير من أجل البقاء؟

ومع ذلك، تبدأ أسئلة مزعجة تطرح نفسها. هل ينبغي إدامة، بل دعم، أنشطة صناعية لا لشيء إلا لأنها تتطلب إنشاء وظائف، حتى وإن لم تكن تنتج سوى سلع زائلة أو أدوات يقصد بها تلبية احتياجات أوجدتها الدعاية بأساليبها المصطنعة، أو الأدهى من ذلك عندما تنتج مواد يعرف الجميع

أنها ضارة بالصحة (إنتاج التبغ مثلا) أو لا فائدة حقيقية لها؟ هل ينبغي أن يظل المرء في خوف دائم من نجاح المفاوضات المتواصلة بشأن نزع السلاح أو بشأن الشرق الأوسط، لا لسبب إلا لأن التوقف عن إنتاج ما يجري إنتاجه من كميات رهيبة من الأسلحة من شأنه أن يصيب بالبطالة نسبه كبيرة من السكان العاملين في المجتمعات المتقدمة؟ هل ينبغي تأسيس التوازن الاقتصادي للبلدان الغربية على نجاح سياسة تصدير هجومية لنقل فائض إنتاجنا إلى بلدان أقل نموا؟ وهل ينبغي أن يتحقق على هذا النحو توازننا الاقتصادي المزعزع على حساب اختلال إيكولوجي لا نزاع فيه يترتب على إقحام الغرب نفسه بعنف في تلك البلدان دون أية مراعاة للتقاليد وأساليب الحياة والقيم المحلية؟ هل ينبغي الرد على أزمة الطاقة بسعي محموم إلى الحصول على الطاقة النووية في كافة أنحاء المعمورة بحجة أن إنشاء المحطات النووية سوف يستحث التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من الأخطار التي تحيق بهذا الرهان على هذا النطاق وبهذا القدر من الارتجال؟ هل ينبغي أن نسعد لهذا المتنفس الذي تتيحه للإقتصادات الصناعية تلك العقود التي أبرمت بشق الأنفس وتنص على تسليم منشآت صناعية «مع مفاتيحها» عندما نعلم أن أولى عواقبها هي غلق أسواق التصدير في نهاية المطاف؟ ومع ذلك فإن الإقتصادات في الشرق والغرب تعمد، في سبيل الحصول على هذه العقود، إلى الدخول في منافسات ضارية. هل ينبغي أن نتجاهل هبوط قيمة العملة الوطنية بحجة أن الأسعار الناجمة عن ذلك في أسواق صرف العملة تيسر جهود التصدير؟ هل ينبغي الاستمرار في تشجيع النزوح إلى الريف والتصنيع المفرط للزراعة في وقت يوشك فيه النموذج الصناعي على الانهيار؟ كيف يحق لنا أن نسمح بالتراكم الهائل لرؤوس الأموال التي تغذي نظاما مصرفيا متضخما ومختلا بفعل المضاربة في الأسواق المالية في وقت تقصر فيه بعض المرافق الجماعية الأساسية دون الوفاء بالاحتياجات، ولم تنجح فيه أوفر الأمم ثراء في القضاء على ما لديها من جيوب الفقر؟ وأخيرا، ولعل هذا يكون السؤال الجوهري، هل لنا أن نواصل، إلى ما لا نهاية، العيش فوق مواردنا ونورث الأجيال المقبلة ديوننا؟ إن في ذلك مصادرة على أن مواصلة النمو الشديد بأي ثمن هي وحدها التي ستتيح لنا، من خلال تسريع التضخم،

تسديد القروض التي نبرمها لرفع مستوى المعيشة الراهن، وذلك في وقت تشير فيه كل الدلائل إلى أن زمن الإسراف والتبذير يشرف على نهايته. ذلك أن نيويورك وطوكيو، أعظم مدينتين في العالم، هما على وشك الإفلاس. وماذا إن شهدت الأمم الصناعية الكبرى المصير نفسه؟ وماذا إذا أفضى طغيان القيم الاقتصادية المحض إلى تدمير الاقتصاد؟

- ... أم الاستهلاك من أجل الإنتاج؟

إن النمو الصناعي يجد لنفسه اليوم مبررات ذات وزن: فأي إبطاء في سرعته ينال من العمالة. ونحن نعرف تلك الحقيقة منذ أن نبّه إليها كينز Keynes، ولكن الجديد في الأمر هو أن التضخم المستمر تصاحبه بطالة بنيوية. فأزمة نقص العمالة، المتوطنة والوبائية أحيانا، تستوجب بطبيعة الحال اتخاذ إجراءات مناسبة ومن ثم عودة الاقتصاديين الراشدين إلى دوائهم الشافي من كل داء: فتح باب الاستهلاك على مصراعيه وبالتالي باب الإنتاج والاستثمار والنمو. ويكاد يمكن القول إن الأمر لم يعد الإنتاج من أجل الاستهلاك، كما درج الإنسان على أن يفعل منذ أقدم العصور، بل الاستهلاك والتصدير من أجل الإنتاج حتى يمكن الإبقاء على العمالة الكاملة. ومجتمع «فرط الاستهلاك» هو وحده الذي يستطيع أن يكفل «العمل والخبز» للجميع. وهكذا يقع مجتمع الاستهلاك في الشراك الذي نصبه إذ يبحث عن مبرراته في الخلل الذي أحدثه.

ومتابعة للانطلاقة التي بدأت في العقدين المنصرمين، لا يزال يراود البعض حلم تسريع عملية التصنيع التي تولّد العمالة. غير أن هذا الهرب من المشكلة هو ذاته الذي يفضي إلى الطريق المسدود: فالمنحنيات التي تبين هذه العملية الأسية قد بلغت اليوم نقطة الانقلاب. ومتابعة السير على الدرب نفسه لن يترتب عليها إلا زيادة الخلل. ومن ثم فقد آن أوان اختراع «نمو جديد».

وفي غضون السنوات الأخيرة، صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عشرات المؤلفات المكرسة لهذا النمو الجديد، وبدأنا بالفعل نستشف خطوطها العريضة. غير أنه ينبغي أن تتوافر الرغبة في حدوث هذه التحولات، ولكي تتوافر الرغبة ينبغي أن ينعقد الاتفاق حول الغايات الجماعية الجديدة التي يدرك الجميع ضرورتها ويرجون تحققها، على مستوى الشعوب

وعلى مستوى الدول سواء بسواء.

ولكن الدول لم تستطع حتى الآن، إزاء أزمة ليست عابرة-وإنما هي أزمة بنى ومجتمع وحضارة-اقتراح سياسة شاملة واستراتيجيات متماسكة. فالتدابير العملية التي تتخذ هنا وهناك إنما تستهدف حل مشكلات وقتية والتوفيق، بدرجات متفاوتة من النجاح، بين مقتضيات «النمو الاقتصادي» ومتطلبات «التنمية البشرية»[1]، وإن كانت كثيرا ما تضحي بالثانية في سبيل الأولى. ومن جهة أخرى لم نشهد حتى الآن، على مستوى الدول الأوروبية على الأخص، لا تشكيكا في صلب الأوضاع الراهنة، ولا ردود فعل تضامنية، ولا تعريفا لاستراتيجيات جديدة، ولا تحمسا على صعيد الرابطة الأوروبية. ففي هذا الصدد، لم تؤد أزمة اقتصادات دول الرابطة دورها الحفاز أو المحرك في صالح التوجهات الجديدة.

- تحول دون تخريب

صحيح أن الأوضاع لم تتدهور إلى درجة تضطر معها الحكومات إلى اتخاذ تدابير تجديدية متكافلة واسعة النطاق. فمازلنا في مرحلة الحلول القديمة التي تلجأ إليها الإقتصادات الجديدة: الإنعاش أو المساندة، الحوافز والإغراءات على اختلافها عندما تهب ريح الانكماش، ثم وضع حدود قصوى للقروض وتخفيض الدخول عندما يتفاقم التضخم. ومن دواعي الأسف أن الظاهرتين تنشآن في آن معا في حين أن علاجيهما يأتيان بنتائج متضاربة.

غير أن الحكومات لا تسارع إلى الاضطلاع بإصلاحات بنيوية بعيدة الغور لا يمكن إرجاؤها إلى ما لا نهاية. والواقع أن كل شيء يجري كما لو كانت آليات التنظيم قد نجحت، على أثر صدمة عنيفة تسبب فيها ارتفاع أسعار الهيدروكربونات، في إعادة التوازن بدرجة أو بأخرى إلى النظام الذي حل به الاضطراب. ومن شأن ذلك أن يبرهن على أن تدهور الإقتصادات لم يأت نتيجة لحرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل بقدر ما نتج عن اختلال عميق برغم بطئه اعترى الجهاز الاقتصادي في مجموعه.

وربما أتاح هذا البطء ذاته تحولا متكافلا للنظام قبل أن تتفجر أزمة اقتصادية واجتماعية رهيبة من نواح أخرى، فليس هناك ما هو أشد إلحاحا من تحديد الأهداف الجديدة. وسوف تنطوي تلك الأهداف بدورها على أساليب تدخل وعمل جديدة وتعطي مفهومي التنمية والتقدم معاني مختلفة

تماما عن معانيها الراهنة. وقصارى القول أن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تتطلبان بإلحاح مشروعاً جماعياً جديداً ينهض على رؤية مختلفة للإنسان ويفضي إلى مجتمع من نوع جديد لا يمكن أن يتمثل هدفه النهائي لا في الإنتاج أو الاستهلاك كغاية في حد ذاته ولا في السعي إلى الربح وحده.

ومن الواضح أن الهدف يتمثل في الأمد القصير في اجتياز فترة التحول دون إحداث تخريب مفرط، الأمر الذي يفترض اتخاذ إجراءات «تحفظية» لا إجراءات محافظة. وذلك أمر ليس بالمستحيل بشرط واحد هو إضفاء معنى ملموس على مفهوم العدالة الاجتماعية، ذلك المفهوم النبيل برغم غموضه.

ثانيا- توزيع ثمار التوسع أو تقاسم الموارد على نحو أفضل؟

يجدر بنا أولا أن نفصل بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم النمو الاقتصادي حيث إننا تعودنا على فكرة مؤداها أن العدالة الاجتماعية نتيجة تكاد تكون تلقائية للنمو. والتفكير المفضي إلى استنتاج كهذا معروف جيداً: فكلما زاد الإنتاج زادت قدرتنا على التوزيع. وتحسين مصير المواطنين الأقل حظا إنما يتوقف مباشرة على معدل النمو بالنظر إلى أن ارتفاع ذلك المعدل هو وحده الذي يكفل الانتفاع بـ «ثمار التوسع». غير أنه عندما يفقد التوسع زخمه أو عندما يبتلع التضخم ما يطرأ على المرتبات من زيادة، هل ينبغي اللجوء إلى تجميد نهائي لتدرج الدخول؟ كلا، وألف مرة كلا.

- نمو أوجه انعدام المساواة

والملاحظ أن هذا التدرج في دخول المواطنين لا يزال يتسم بانعدام المساواة في معظم الديمقراطيات. والأمر كذلك في فرنسا بنوع خاص حيث لا يزال يوجد، وفقا لما كتبه ليونيل ستوليرو[2]، أكثر من أحد عشر مليونا من الفقراء، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين أسرة.

والأدهى من ذلك أنه وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة في سنة 1974 وأكدت صحته في سنة 1976 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]، يبدو أن فرنسا تحوز، بين الدول الصناعية الكبرى، قصب السبق في انعدام المساواة؛ إذ إن فارق مستويات المعيشة بين مواطنيها يفوق نظيره في سائر

تلك الدول ويزداد ارتفاعاً على مر السنين. فمعامل انعدام المساواة في الدخول (معامل GINI باسم مخترعه الإيطالي Corrado Gini) يؤكد هذه الحقيقة إذ يبلغ 0,52 (علما بأن المعامل صفر يشير إلى وجود مساواة تامة) مقابل 0,47 في ألمانيا و 0,40 في بريطانيا، وتحتل البلدان الإسكندينافية مركز القدوة إذ يبلغ 0,36 في النرويج و0,39 في الدانمارك[4]. ويبدو أخيرا، على عكس الفكرة الشائعة، أن تدرج المرتبات في الولايات المتحدة الأمريكية أقل تفاوتا منه في أوروبا[5].

ومن الواضح إذن أننا لن نخرج من تلك المآزق التي يضعنا فيها مجتمع الاستهلاك إلا بعد أن يذوق الجميع، إن صح هذا التعبير، ما يوفره ذلك المجتمع من ملاذ. وليس هنا مكان مناقشة الوسائل التقنية التي قد تتيح بلوغ هذا الهدف: توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية والأسرية لفئات اجتماعية معينة دون سواها، الضريبة السلبية، الكف عن العمل بمبدأ زيادة المرتبات بنسبة ثابتة من أعلى التدرج الهرمي إلى أسفله، تثبيت الدخول المرتفعة، فرض ضريبة على رؤوس الأموال، إصلاح نظام الضرائب المباشرة ونظام رسوم الأيلولة، وأخيرا وعلى الأخص، مكافحة التهرب من الضرائب التي لا تزال وعدا ينتظر الوفاء به، وهلم جرا. ووسائل إعادة توزيع الدخول معروفة ويتوقف أمر الاختيار من بينها على الأخصائيين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات. غير أن حتمية تحقيق العدالة الاجتماعية تبدو أمراً ذا أولوية لم يعد من الممكن معالجته بإلقاء الخطب وإصدار بيانات النوايا الطيبة. وقد تسفر استراتيجية كهذه بطبيعة الحال عن إحياء الاستهلاك في الأمد القصير ولكنها ستقصر دون حل المشكلات في الأمد الطويل. لكن من الواضح أن التدابير الحاسمة الرامية إلى التوزيع العادل لثمار التنمية هي وحدها الكفيلة بالتقليل من احتمالات الانفجار التي تنطوي عليها جميع الأوضاع المتأزمة.

إن أسطورة التوسع أتاحت لنا حتى الآن أن نتجنب، بدرجة أو بأخرى، مقتضيات العدالة والتضامن.

ومن باب المفارقة أنها كانت بمثابة عامل محافظة اجتماعية وإبقاء على أوجه انعدام المساواة، كما يشهد بذلك العدد الهائل من المواطنين الذين جانبهم التوسع.

- الإبقاء على مشاعر الإحباط

والأدهى من ذلك أن أوجه انعدام المساواة هذه أمر لا غنى عنه لنظام لا يستطيع البقاء إلا بإدامتها. ذلك أن هذا النظام يلزمه الإبقاء دائما على مشاعر الإحباط بالاستمرار في خلق رغبات جديدة واحتياجات جديدة: فما دامت هذه وتلك مشبعة لدى الأيسر حالا، فإنها تستثير مشاعر السخط لدى الآخرين وتستحث تهافتهم على الاستهلاك. ومن ثم يتضح لنا أن الهرب من المشكلة يأتي نتيجة منطقية لبقاء أوجه انعدام المساواة وأن تفاقمها لا بد أن يتسارع.

ولا ينبغي أن نغمض أعيننا عن الصعوبات والمقاومات التي سيطلقها تنفيذ هذه الاستراتيجيات الجديدة. ذلك أن العلاقات الجدلية التي تنفرد بها الديمقراطيات، وفرط المزاحمة الذي يعد سمتها الغالبة، من شأنهما أن يجعلا أحزاب المعارضة، سواء كانت يمينية أو يسارية، تمتنع كل الامتناع عن تأييد المبادرات التي لا تحظى بقبول الشعب، أيا كانت طبيعة ونطاق التدابير التي يمكن اعتمادها. ومن ثم فإن إغراء الحلول المتطرفة أو الاستبدادية التي تنتعش خاصة في الأوقات المتأزمة، يبدو في أذهان المحافظين ملجأ وملاذا. ذلك أنه لن يكون من السهل إقناع المواطنين الأسعد حالا بأن يقبلوا عن طيب خاطر إيديولوجية المشاطرة التي ظلت تقض مضاجعهم دائما. ولكن الضرورة لها أحكام، اليوم أو غداً. ولن يكتب للديمقراطيات بقاء إلا إذا نجحت في اجتياز هذه العقبة.

ثالثا- التصنيع بأي ثمن أم توزيع فرص العمل على نحو أفضل؟

ومن البديهي وجود ضرورة ثانية تمثل هي الأخرى في المنظور قصير الأجل، ألا وهي مد المطالبة بالعدالة الاجتماعية إلى مجال سياسة العمالة. فلئن أمكن أن يكون لإعادة توزيع الدخول مع إنعاش الاستهلاك آثار طيبة على العمالة في الأجل القصير، فإن الأثر العابر لا ينبغي أن يخفي عن أعيننا اتجاه التطور الأساسي في الأجلين المتوسط والطويل، إذ لم يعد من الممكن منذ الآن اعتبار النمو الصناعي الضمان الوحيد للعمالة الكاملة.

- زيادة الاستهلاك من أجل توفير فرص العمل..

سبق أن بيّنا خطأ هذا التفكير الذي ينطوي على إرادة شفاء المرض بتنشيط الأسباب التي أدت إليه. فالحقيقة هي أننا ننتج الآن أكثر مما نستهلكه أو نصدره[6].

وابتغاء النجاة في إنعاش مصطنع للاستهلاك لن يفضي بنا إلا إلى طريق مسدود. فسيأتي اليوم حتما، إن عاجلا أو أجلا، الذي تؤدي فيه زيادة الإنتاجية وتشبع أسواق معينة (وتشبع المستهلكين أنفسهم) إلى ضرورة مواءمة العمالة تبعاً للاستهلاك، أي إلى وضع حد، شئنا أم أبينا، لعملية الإكثار من فرص العمل في الصناعة. والمشاهد منذ الآن أن سرعة إنشاء الوظائف في هذا القطاع آخذة في الهبوط وينبغي، وفقا للتنبؤات، أن تظل ضئيلة أثناء السنوات المقبلة بالنظر إلى أن كثيرا من الاستثمارات سوف تفضي إلى ركود اقتصادي بزيادتها الإنتاجية بسرعة تفوق سعة نمو الأسواق. ومع ذلك لا يزال الكثيرون يظنون أن إنشاء الوظائف في مجال الصناعة يظل العلاج الوحيد لنقص فرص العمالة، ويتزايد باطراد ما يخصص من أمواله لإقامة المناطق الصناعية ويكون مآلها عموما إلى الضياع. فأي بلدية لا تتحرق شوقا إلى أن يكون لها منطقتها الصناعية؟ غير أن المنطقة الصناعية لا تعني صناعة بالضرورة: فهي إن ظلت خاوية لن يكون بوسعها أن تشغل أحدا. كما أن الأموال التي «تستثمر» على هذا النحو كان يمكن أن تستغل في أوجه إنفاق أفضل: كأن يكون مثلا تنشيط نمو القطاع الثالث الذي لن يلبث أن يعاني من نتائج الركود الديمغرافي.

وإزاء هذه الشكوك، لن يكون هناك مناص من إعادة تقسيم العمل وتوزيعه على نحو أفضل حتى وإن اقتضى الأمر بذل جهود عاجلة في مجالات أخرى يذكر منها مثلا مواءمة أفضل بين الإعداد المهني والاحتياجات، وزيادة مرونة الحركة والانتقال، وإضفاء قيمة جديدة على العمل اليدوي وما إلى ذلك.

ويقترح هنا أيضا عدد لا بأس به من الحلول: خفض سن التقاعد، الإنقاص الشامل أو الجزئي لعدد ساعات العمل، ولا سيما العمل المؤدى في إطار وظائف.. إلخ. ولنذكر بهذا الصدد أن ما سجل طوالا عقود من زيادة في الإنتاجية قد اقتصرت جدواه على ما ترتب عليه من خفض لعدد ساعات العمل ولا سيما في وقت لا تقل فيه التطلعات إلى نوعية حياة

أفضل أهمية عن التطلعات إلى مستوى معيشة أعلى. فكثير هم الرجال والنساء الذين يفضلون أن يعملوا ساعات أقل لكي يستطيعوا تنظيم حياتهم على هواهم على العمل بقصد تكديس المزيد من السلع المادية. ويلاحظ هذا الاتجاه بوضوح بالغ في أوساط الأجيال الناشئة. فهل بلغنا ذلك الوضع الساكن الذي «لا ينفق فيه الناس حياتهم في الركض وراء الدولارات بل، في إشباع هوايتهم للفنون التي تضفي الجمال على تلك الحياة» كما كتب يقول جون ستيوارت ميل؟ إن ذلك هو الخيار الذي سيجريه أسلافنا غدا أو بعد غد.

ومن جهة أخرى فإن السياسة المعتمدة منذ عدد من السنوات والتي تقضي بدفع مرتبات للعاطلين فترات طويلة إنما تسير في اتجاه مضاد لذلك تماما لتفضي إلى طريق مسدود. فلئن كانت تلك السياسة سليمة في الأجل القصير نظرا لأنها تساعد العاطلين على اجتياز أزمة عابرة، فهي تشد وثائق المستقبل بقيود ثقيلة في الأوضاع الجديدة التي نمر بها اليوم. أولا لأنها تتسبب في ظلم صارخ إذ يترتب عليها أن البطالة تُكسب من الآخر أكثر مما يكسبه العمل بعض الوقت. وثانيا لأن البطالة شر ينبغي مكافحته لا مكافأته. وأخيرا لأنها إذا تزيد إلى ما لا نهاية عبء الاستقطاعات الاجتماعية من المرتبات (الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وتكاليف البطالة، والضرائب والاشتراكات على اختلافها)، ينتهي بها الأمر إلى تثبيط همة أرباب العمل الراغبين في تعيين موظفين. ذلك أن أنواعا معينة من العلاج يكون لها آثار رجعية غريبة على أسباب الأفراض التي يفترض فيها أنها تكافحها، فتزيدها بدلا من أن تشفيها.

- الأجر في شكل «وقت فراغ»

إن ما ينبغي اعتباره أجراً في إطار السعي إلى خفض ساعات العمل هو ما يتحقق من زيادة في وقت الفراغ. ويتمثل التوجه الأساسي للمستقبل- شريطة أن يبذل جهد تحقيق العدالة الاجتماعية بجرأة ودون تردد-في تثبيت مستوى المعيشة بالنسبة للميسورين على الأقل، ورفع مستوى نوعية الحياة، ولا سيما زيادة وقت الفراغ المتاح، بالنسبة للجميع، وبعبارة أخرى سيتعين قبول فكرة التوقف عن زيادة الدخل مما يترتب عليه حياة أقل هياجا وأكثر هدوءاً. ومن ذا الذي سيستاء لذلك؟ الجميع، بلا أدنى شك.

ذلك أننا جميعا نبتغي المستحيل: زيادة كبيرة فيما نكسبه ونقصا كبيراً فيما نعمله. يتبين من ذلك مدى أهمية وضرورة حدوث تحول بطيء في العقليات نحو أهداف جديدة فردية وجماعية. ولن ننجح في تحقيق هذا التحول إلا باتخاذ تدابير شجاعة في صالح العدالة هي وحدها التي تستطيع إضفاء مصداقية على هذه الرؤية الجديدة لمجتمع جديد.

من ذلك مثلا أن السماح لأشخاص معينين بشغل وظيفتين أو ثلاث دون مبرر سيتعين الكف عنه في حالة وجود أزمة عمالة، وخاصة عندما يكون جيل النشء والشباب هو أول من يدفع ثمن أوضاع كهذه. غير أنه سيلزم عندئذ النيل من مبدأ الحقوق المكتسبة المقدس، الأمر الذي سيقتضي من الحكومات قدرا كبيرا من الشجاعة. ومن جهة أخرى فإن الشجاعة في أوقات الشدة هي أول فضيلة يتحلى بها رجل الدولة أو على الأقل ينبغي له أن يتحلى بها.

وينبغي أخيرا، في مجال إيجاد فرص العمل، إعطاء الأولوية منذ الآن للقطاع «الثالث» أو «الرابع» في المجالات التي تتجه نحوها أماني المواطنين وتطلعاتهم: تحسين ظروف الحياة، المرافق الجماعية في ميادين الصحة والتعليم والثقافة، صون الطبيعة والبيئة، إجراء البحوث، وهلم جرا.. الأمر الذي سوف يقتضي بذل جهود كبيرة في مواءمة التدريب بقصد تلبية هذه الاحتياجات الجديدة. ومن جهة أخرى فإن إرساء استراتيجية لإيجاد فرص العمل على أساس جهد التصنيع لم يعد أمرا ممكنا. ففي البلدان المتقدمة اقتصاديا، يبدو أن هذه المرحلة التاريخية قد بلغت نهايتها إذ بدأت ترتسم الآن معالم المجتمعات بعد الصناعية.

- ثمن نوعية الحياة

غير أنه يبدو هنا اعتراض جديد: ففي مجتمع كهذا، من الذي سينتج الثروة التي يمكن استثمارها في إنشاء مرافق جماعية اجتماعية ثقافية أو لقضاء وقت الفراغ؟ وينطوي طرح السؤال على هذا النحو على اعتراف بالعجز عن مجاوزة النماذج الراهنة أو عن تصور بدائل جديدة. فمن الصحيح أن الصناعات المنتجة للسلع ظلت منذ الثورة الصناعية الأولى مصدر الثروات. ولكن لماذا لا يتولى إنتاج الخدمات بدوره غدا-شأن الصناعة التي يستحيل بداهة التفكير في القضاء عليها-الاضطلاع بهذا الدور؟ ولندفع

بهذا التفكير إلى غايته. فإذا زاد «الطلب على الطبيعة»، وإذا تولت بيع هذه «الخدمات» المجتمعات التي تديرها، فإن الأموال التي تحصل على هذا النحو سوف تتيح إنشاء مرافق جديدة، واستخدام مزيد من المواطنين في إدارة المتنزهات وصيانة التراث الطبيعي، وشأن إنتاج السلع، ينبغي أن يتحول إنتاج الخدمات شيئا فشيئا إلى نشاط له مردود سواء كان ذلك بنظام حسابات مجتمعات رأسمالية أو بنظام حسابات مجتمعات اشتراكية. فنوعية الحياة ليست ترفا يقدم مجانا إلى مواطني المجتمعات ذات المستوى المعيشي المرتفع فضلا عما ينعمون به بالفعل. فهي تتطلب، شأنها شأن أية سلع أخرى، جهدا وإبداعاً ولها قيمتها الخاصة بها وتستحق أن يدفع لقاءها ثمن. ويقتضي تقسيم أفضل للدخول وفرص العمل، وإتاحة العمل والخبز للجميع، وعيا عاما والتزاما بالتضامن وجهد مجاوزة. فمشروع سياسي عظيم يتوخى العدالة في ظل الحرية يمكنه-أكثر مما تستطيع تشكيلة من الوسائل يستخدمها خبراء ويتبين بوضوح أن نتائجها تقصر دائما دون الاستجابة للتطلعات-أن تنفخ في جسد مجتمعاتنا المتعبة روحا جديدة.

ومع ذلك فإن إعادة توزيع الموارد وفرص العمل وتقاسم التضحيات لن تكون كافية في حد ذاتها حتى وإن كانت تشكل ضرورات أساسية لا غنى عنها في النظام الليبرالي وفي النظام الاشتراكي على السواء. ذلك أن هذه التدابير لا تفضي قط إلى تحديد استراتيجيات جديدة أو اتباع نهوج جديدة إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية. وبوسع الإيكولوجيا أن تزود الاقتصاد في هذا المجال بنماذج بالغة النفع. غير أن ذلك يقتضي من هذين الفرعين أن يقترنا في تآلف مثمر.

الهوامش

(1) Jacques Robin, De La Croissance economique au developpement humain, Le Seuil, 1975.

(2) Lionel Stoleru, Vaincre La Pauvrete dans Les Pays Riches, Flammarion, 1975.

(3) ومن جهة أخرى أبدت الحكومة الفرنسية اعتراضها على الظروف التي أعد فيها ثم نشر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(4) «انعدام المساواة في الدخول أكبر بكثير في فرنسا منه في إنجلترا وألمانيا» جيلبير ماتيو في صحيفة Le Monde 1974/3/12.

(5) Marc Clairvois, Les Americains Champions de L‘egalite, L‘Expansion, mars, 1972.

(16) يتضح ذلك بوجه خاص في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي يذكر منها صناعة الحديد والصلب التي شهدت إمكاناتها الإنتاجية زيادة بالغة السرعة على الصعيد الدولي وتعرضت بالتالي لمنافسة ضارية.

8 دروس يتعلمها الاقتصاد من الإيكولوجيا

أولا- من الأجل البالغ الطول إلى الأجل المفرط في القصر

إن أزمة البيئة وأزمة الطاقة تفرضان المصالحة بين الإيكولوجيا والاقتصاد. غير أن المسافة التي لا تزال تفصل بينهما شاسعة، نظرا لأن كلا منهما كان يسير في اتجاه مضاد للآخر.

- الإيكولوجيا والنبوءة

يلذ للإيكولوجيا أحيانا أن تغرق في التنبؤات المشؤومة ويحدث أن تفتقر استنتاجاتها القاطعة إلى أسس منطقية سديدة. فكل شيء يجري كما لو كان الخطر المحدق يحظى بالمزيد من التأييد كلما زادت صعوبة إثباته.

ففي نظر البعض، سيؤدي تراكم غاز الكربون في الجو نتيجة لنمو عمليات الاحتراق الصناعي والمنزلي، إلى تسخين المناخ بتأثير الدفيئة، الأمر الذي يفضي بدوره إلى إذابة الجليد القطبي وارتفاع منسوب مياه المحيطات التي تفيض عندئذ على المناطق الساحلية وتغرقها.

ويرى آخرون على نقيض ذلك أن تراكم الغبار

«لقد تخلينا عن الطبيعة وأردنا أن نلقنها درساً في حين أنها هي التي وفقت في هدايتنا إلى برالأمان».

مونتيني

في الجو، إذ يخفض مقدار الطاقة الشمسية التي تتلقاها الأرض، سوف يؤدي إلى تبريد المناخ بوجه عام.

وبالنسبة إلى أولئك كما بالنسبة إلى هؤلاء، يمكن أن تفضي هذه التغايرات الناجمة عن نمو الأنشطة البشرية، إلى وقوع الكارثة، وكثيرا ما يدور الجدلي حول أي النبوءتين سيكون لها الغلبة.

والذي لا شك فيه هو أن أنشطة الإنسان تطلق منذ الآن قوى يناهز نطاقها نطاق الظواهر الطبيعية، ومن ثم لا يستبعد أن يكون لها آثار مهمة في مناخات العالم. فهل سيكون بوسع المحيط الحيوي أن يعوض عن اختلالات التوازن هذه؟ لا علم لنا بشيء من ذلك. وأيا كان الأمر، يبدو واضحاً أنه منذ السنوات الأخيرة أن الثلاجات آخذة في الزحف من جديد وسوف تبرد الأرض. ولكن لماذا، ولأي مدى، ولكم من الزمن؟

ويدور الجدل أيضا حول مقادير الأكسجين المتوافرة. هل يتناقص رصيده في الجو نتيجة لعمليات الاحتراق أم هل يظل على حاله بفعل آلية للتنظيم؟ يبدو أن هذا الافتراض الأخير هو الأصح.

وأيا كان الأمر فإن تطور الظواهر الكلية مسألة يصعب للغاية التنبؤ بها من حيث إنه يتعذر تقييمها كمياً ولا نعرف عنها هي الأخرى الشيء الكثير. وانطلاقا من هذه النقطة يمكننا بطبيعة الحال أن نخشى كل شيء ونقول أي شيء. وتصدر عن بعض الإيكولوجيين بيانات قاطعة، ولكنها لا تلزم أحدا غيرهم. غير أن العواقب التي يتكهنون بها لن تقع إلا بعد مضي زمن بالغ الطول، بعد أن نكون جميعا قد متنا، فلن يكون من الممكن عندئذ مساءلتهم: فباستطاعتنا أن نعلن عن وقوع أفدح الكوارث مستقبلا دون أن نعرض أنفسنا أبداً للتكذيب. غير أننا عندما نفترض عواقب نمو أسي يمكن أن يفضي إلى كوارث يعرضها فيلم «الشمس الخضراء»[1]، ألسنا ننسى آليات التنظيم التي يمكن أن تتدخل قبل وقوع تلك الكوارث؟ أو لسنا نستهين أكثر مما ينبغي بقدرة الإنسان-ليس الجينية وحدها بل والثقافية أيضا-على تعديل مواقفه؟ وباختصار، ألسنا نجري عمليات استيفاء خطية باستخدامنا أسلوب التفكير نفسه الذي نأخذه على أنصار النمو بأي ثمن؟

ومع ذلك فإن نذر السوء ليسوا عديمي النفع. فهم إذ يسرّعون وعي الرأي العام يطلقون ردود فعل مفيدة مضطرين مخططي العمران ومتخذي

القرارات إلى التدخل بمزيد من الحذر، والعلميين إلى دفع بحوثهم إلى الأمام بغية إثبات هذه الفرضيات أو نفيها. وتلك نتيجة إيجابية ترينا بوضوح أن كل شخص له في الحقيقة دور يؤديه في النظام الإيكولوجي المجتمعي. وفضلا عن ذلك فإن نذر السوء هؤلاء يبعثون إلى الحياة في عالم سطحي وضحل وظيفة العراف القديمة وتقليد التنبؤ الذي ساد في كل العصور. على أنه يلزم مع ذلك الاحتراس من إغراء اللوذ بالتكهنات بعيدة المدى بغية الهرب من واقع الحياة اليومية المرّ، ومن المسؤوليات الثقيلة في كثير من الأحيان والتي ينبغي النهوض بها في الحاضر من أجل صون المستقبل. ذلك هو ما نراه اليوم من سعي حثيث يعكف عليه حرفيو المستقبل البارعون إلى تحقيق توازن ضروري بين التفكير والعمل، وبين العلم والوعي الإيكولوجي. وأن الحوار بين رجاله الاقتصاد والإيكولوجيين ورجال السياسة هو الذي سيتمخض عن هذه التوازنات الجديدة.

- الاقتصاد أو الملاحة البصرية

وتختلف عن ذلك كل الاختلاف الطريقة التي يسير بها الاقتصاد. فهو يقتضي، باعتباره علماً غير يقيني، إجراء اختيارات يوماً بيوم، ومن ثم فسبر غور الآفاق البعيدة لا يندرج في عداد مواطن قوته. وهو يحاول، بدرجات متفاوتة من النجاح، السيطرة على جهازه المتسارع نحو غايات لا يمكن التنبؤ بها مستخدماً في ذلك الفرملة والمسرع بالتتابع أو بالتزامن. وهو إذ يمارس الملاحة البصرية، يبحر بالتخمين في ضباب الانحسار أو في رياح التضخم الساخنة إن لم يخض مياه الركود العكرة أو مزيج الركود والتضخم معاً. وكل هذه مواقف تقتضي اتخاذ قرارات فورية ينتظر منها أن تؤتي ثمارها في الغد القريب. وعلى ذلك فهو يترك المستقبل لأخصائيي التنبؤ به ويتخبط في حاضر أبدي.

ويسهم التحسن المستمر في موارد تكنولوجيا المعلومات وفي أوجه استخدامها لأغراض التقييم المتصل لتطور الظروف الآنية في اختصار مهل التنبؤات. ففي الاقتصاد كما في السياسة، ينتهي بنا الأمر نتيجة لاستطلاعات الرأي العام التي تكاد تكون يومية، إلى ألا نتصرف إلا يوما بيوم بالمعنى الحقيقي للعبارة. ومن الغريب أن نظمنا الاقتصادية تعمد، في ذات الوقت الذي ترتسم فيه في الأفق الأخطار بعيدة الأجل، إلى الإكثار

من القرارات الجزئية اليومية التي تهدف إلى دفع النشاط تارة وإلى تهدئته تارة أخرى بغية الحفاظ بشق الأنفس على توازنات غير ثابتة ولا مستقرة. وذلك في حد ذاته لا يستوجب اللوم وإنما يكمن الخطأ في عدم وضع هذه التداخلات في منظور متماسك بعيد الأجل.

وسيحل قريبا ذلك الوقت الذي يرى فيه رئيس الدولة منحنى شعبيته يرتسم أمامه على حاسب إلكتروني فيتصرف إزاءه على نحو ما يقود السائق سيارته، أي على ضوء ما يراه فحسب، مما لا يحبذ رسم الخطط البعيدة المدى التي تقتضي أحيانا تضحيات فورية من جانب المواطنين تسفر عن هبوط المنحنى. وسينزع الجهاز الاقتصادي عندئذ إلى السير على الطريق نفسه فنرى متخذي القرارات ينقادون لمذاهب متعاقبة تتمثل في الإيثار المفاجئ، والحصري أحيانا، لهذا النشاط أو القطاع الاقتصادي، أو لذلك النوع من التخطيط العمراني أو لوسيلة النقل تلك، أو لمصدر الطاقة هذا أو لسياسة الإسكان تلك وهلم جرا. وقد أثبتت أزمة النفط بما يكفي من الوضوح مدى التهور الذي ينطوي عليه رهن المستقبل بمورد واحد أو بعامل دون سائر العوامل بمراعاة المزايا الظرفية المحضة وحدها وإغفال الواقع الراسخ الذي تفرضه طبيعة الأرض أو مسار التاريخ: أي ما نطلق عليه اسم «البنى» في الوقت الحاضر.

وعندئذ تستخدم بصدد هذا الاقتصاد الظرفي العبارات المألوفة مثل «دفعة إلى الأمام» أو «رهان» أو «نقاهة» أو «أنبوبة أكسجين» أو «إنعاش» مما يوحي بأنه اقتصاد عليل بلا أدنى شك. وتقدم لنا تلك العبارات دروسا قيمة يخص منها بالذكر أن هذا المريض متشدد في طلباته ويقترب سوء صحته المعهود من وسواس المرض. وتكرس جميع صحف العالم يوميا آلاف الصفحات لتقارير عن صحته وينوح رجال المال يوميا على ذلك السقام الغريب الذي يعاني منه. وما أن يشرع في تطبيق خطة دعم له عجّل بإعدادها حتى يعلن أنه انتقل إلى مرحلة النقاهة فيغتبط الجميع للنبأ السار.. غير أن الدواء كثيرا ما يكون أسوأ من الداء، وها هو الاقتصاد يصاب من جديد بنزلة برد أو زكام. وواضح أن هذا الكائن العجيب مريض، وأن مرضه معد: أفلم يقولوا إنه إذا سعلت أمريكا عطست أوروبا؟ إنها لغريبة تلك اللغة وغريب ذلك التشخيص للاقتصاد الذي يكشف عن السلطة

المستبدة التي يمارسها إنتاج السلع المادية في مجتمعات الاستهلاك.

وسيكون من العبث الادعاء بأننا نملك زمام الأزمة نظرا لأنه سينتهي بها المطاف إلى إحراز النصر علينا ما لم تغير في الوقت المناسب برنامجنا وغاياتنا.

وعلى ذلك فستعطى الأفضلية لمفاهيم أسبق عهداً هي مفاهيم التوازن والاتساق والتنويع والترسيخ والدوام والتقاليد. وسيعود إلى الذاكرة أن أي نظام، وليكن النظام الاقتصادي، يكون أفضل توازنا ومن ثم أقل عرضة لتقلبات الظروف كلما ازداد ثراء وتعقدا وانطواء على عناصر شتى لا يستغني عن نشاط أي منها التوازن الشامل للنظام الذي يتألف منها جميعا. وذلك هو ما تعبر عنه بطريقتها الخاصة الحكمة الشعبية التي توصي بعدم وضع البيض كله في سلة واحدة. ويصدق ذلك على الاقتصاد بقدر ما يصدق على التخطيط العمراني. فمن الأهمية بمكان إذن إيجاد توازن جديد بين اهتمامات الاقتصاد، الذي يسعى صائبا إلى تدبير شؤون الحياة اليومية، واهتمامات الإيكولوجيا التي تتمثل رسالتها في استكشاف الآفاق البعيدة وحماية مصالح الأجيال المقبلة بدءا بجيل أبنائنا. ومن حوار كهذا يمكن أن ينبثق عالم الغد.

ثانيا- قاعدة التنويع الذهبية

يشكل التعارض بين البنيوي والظرفي واحداً من البدائل الكلاسيكية للاقتصاد. وينزع الإيكولوجي إلى الاهتمام في المقام الأول بالبنى التي تمثل أصالة النظام وتضفي عليه درجات متفاوتة من الاستقرار والإسهاب (redondance)[2].

أما رجل الاقتصاد، إذ يجد نفسه مدفوعا بالسرعة التي تجري بها العمليات التجارية والمالية اليومية، فينزع إلى أن يتخذ على ضوء التطورات الظرفية المحضة قرارات ذات أهمية قصوى، وتلقى على كاهل المستقبل أعباء التزامات باهظة. وكان ذلك هو ما حدث بعد ما اتخذ فور نشوء أزمة النفط من قرارات الشروع في تنفيذ برامج نووية واسعة النطاق على ضوء حسابات للتكاليف أجريت في تاريخ محدد ولم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تضع في اعتبارها ما يطرأ مستقبلا من تقلبات الظروف.

- اختيار الطاقة النووية دون سواها

صحيح أن هذه البرامج وجدت لها مبررات إضافية في ادعاء تأمين استقلال البلاد من حيث الطاقة أي-بعبارة أخرى-استقلال البلاد. ففي بلد كفرنسا، حيث تتضاءل موارد الطاقة، تعد هذه حجة قوية.

ومع ذلك فإن جميع الدلائل تشير إلى أن الطاقة النووية ستكلف غاليا، لا نتيجة للاستثمارات فيها فحسب، وإنما أيضا بسبب التدابير الصارمة التي يتعين اتخاذها لحماية الصحة والبيئة[3]. وعلاوة على ذلك فإن من المحتمل أن تنقص إمدادات اليورانيوم في السوق العالمية في أمد قريب: ومن ثم يستحيل التنبؤ بتطور سعره: وسوف نضطر على أية حال إلى التزود به في أسواق أجنبية، الأمر الذي ينال بشدة من أهمية الحجج التي تساق بصدد الاستقلال الوطني. ويرد على هذا الاعتراض بالتشديد على أهمية تشغيل المولدات العملاقة التي تنتج البلوتونيوم بإعادة معالجة الوقود المتأتي من محطات التوليد المنتمية إلى الجيل الأول. وتلك حجة غير مقنعة: فحتى لو سلمنا بأنه سيكون من الممكن التغلب على جميع الصعوبات التقنية فإن ضآلة موارد اليورانيوم ربما أدت إلى اختناق جميع أجهزة إنتاج الطاقة النووية قرب حلول عام 2000، أي قبل أن يتسنى التحول إلى المولدات العملاقة التي ينتظر منها أن تنتج البلوتونيوم بكميات كافية. وعلاوة على ذلك فإن المولدات العملاقة تشكل تكنولوجيا جسورة إلى أقصى الحدود بالنظر إلى أنها تستخدم آلاف الأطنان من الصوديوم المذاب وأطناناً من البلوتونيوم. ولم يحدث قبل قط أن انطوى عمل إنساني مرتقب على مثل هذا الخطر. وذلك هو السبب في أنه ما من بلد أقدم حتى الآن على خوض هذه المغامرة. فلو أن فرنسا انتقلت مباشرة من المولد الضخم Phoenix ذي الـ 250 ميغا واط إلى المولد العملاق Superphoenix ذي الـ 1200 ميغاواط، لانتقلت من المستوى نصف الصناعي إلى مستوى الصناعة العملاقة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من أخطار الانتقال من مستوى إلى آخر. وفي حين أن البلدان الأخرى تنشئ المولد الضخم في مناطق صحراوية، فإن فرنسا تنشئه على بعد أقل من 50 كيلو مترا من مدينة ليون، فأي مغامرة وأي حماقة!

وينبغي، من أجل التحكم في مخاطر تكنولوجيا على هذا القدر من

الرهبة، إنفاق موارد مالية طائلة. وسوف يترتب على ذلك حرمان أعمال البحوث الجارية حول استخدام مصادر أخرى للطاقة مما يلزمها من أموال والقضاء بالتالي على مصداقيتها، بالنظر إلى أن الموارد المالية لا يمكن توسيعها إلى ما لا نهاية. أما بالنسبة لعواقب وقوع حادث لهذه المنشآت، فذلك أمر لا يكاد أحد يجرؤ على تصوره. غير أنه يمكن افتراض أن ذلك سوف يضع حدا نهائيا لاستخدام مصدر الطاقة هذا نظراً لأن ذلك سوف يبدي المنشآت القائمة، فجأة وبوجه حق، في ثوبها الرهيب[4].

يتبين مما تقدم أن توجها أساسيا لا رجعة فيه لسياسة الطاقة جاء إلى حد بعيد نتيجة لتغيرات ظرفية طرأت على سعر الهيدروكربورات. صحيح أن مخزون النفط سوف ينضب في غضون نصف قرن، ومن ثم يتعين إيجاد مصادر جديدة للطاقة. ولكن هل من الحكمة أن يدفعنا ذلك إلى الانتقال، على الأقل عند مستوى الاستثمارات الجديدة، من الطاقة النفطية وحدها إلى الطاقة النووية وحدها-حتى وإن أنكرنا مساوئها-في الوقت الذي استطعنا فيه أن ندرك من خلال الأزمة الراهنة مدى خطورة الخيارات الأحادية؟ ولعلنا لا نقول إنه لم يكن من ذلك بد، نظراً لإمكان اختيار توجهات أخرى يذكر من بينها أولا تطبيق استراتيجية أشد صلابة لمكافحة الهدر تتيح في الوقت نفسه تحقيق وفورات مهمة في العملات الأجنبية.

- مكافحة الهدر

من الظواهر المثيرة للدهشة، السهولة التي تقبل بها معظم بلدان أوروبا الغربية، طوال عدة أسابيع، فكرة قضاء عطلة نهاية الأسبوع دون ركوب السيارات الخاصة: فقد أتاح ذلك فرصة لتلاقي أعضاء الأسرة المتفرقين، وتطبيق أساليب جديدة لقضاء أوقات الفراغ في المجتمعات المحلية، وبذلك تحولت نهاية الأسبوع بلا سيارة إلى عيد. فقد عاش المواطنون الأحدث سنا بحماسة مغامرة «الحرمان» التي جاءت لتضع حدا لملل الحياة اليومية، واستعاد الكبار ذكرياتهم في وقت الحرب، ورأى الأكبر من هؤلاء سناً «أن الأوضاع الراهنة لا يمكن أن يكتب لها الدوام». ذلك أن فكرة مجيء البقرات العجاف بعد البقرات السمان فكرة راسخة في التراث الثقافي وربما أيضا في التراث الجيني للبشرية[5].

ومن دواعي الدهشة أيضا ذلك النظام الذي يقتضي من سائق السيارة

الأمريكي ألا يتجاوز حدود التسعين كيلو متراً في الساعة على طريق السيارات. ففيما يتعلق بالاقتصاد في استهلاك الوقود بها يترتب على تحديد سرعة السيارات من زيادة في أمان الطريق، تتدرج فرنسا في عداد البلدان الأكثر تردداً. ومع ذلك فإن الغض من شأن قدرة المواطنين على بذل الجهد وعلى التضامن هو حساب خاطئ في جميع الأحوال. وماذا نقول عن الخطأ المتمثل في تفضيل النقل الطريقي، حتى فيما يتعلق بأثقل المنتجات وزنا، على النقل بالسكك الحديدية، وتفضيل وسائل النقل الفردية على وسائل النقل العامة، عندما نعلم تكاليف كل من هذين الخيارين من حيث الطاقة، والأهم من ذلك من حيث الخسائر في الأرواح!

ويمكن الانتقال من هذه الوفورات في الطاقة إلى الوفورات في الكهرباء. أفلا يمكن الاستغناء عن الإضاءة الساطعة، على امتداد مئات الكيلو مترات، لقطاعات معينة من الطرف وطرق السيارات في الوقت الذي نعلم فيه أن تجريب خفض حدة الضوء في مواضع كثيرة لم يسفر عن أية إضافة إلى عدد الحوادث؟ أو قد بذلنا حقا كل ما في وسعنا من أجل تحسين العزل الحراري لمبانينا واستعادة المياه الساخنة الصناعية.. إلخ؟ وهل قدرنا عدد فرص العمل التي قد تتيحها مثل هذه الاستراتيجيات؟ وهل من الحكمة الذهاب إلى هذا الحد في التكييف الهوائي للمباني الحديثة في بلد معتدل المناخ كبلدنا عندما نعلم تكاليف تلك التركيبات من حيث الطاقة؟ وعندما نتطرق إلى مجال آخر، هل فكرنا في أن استخدام النظم القائمة على الترانزيستور ربما مكن من إحداث تخفيضات كبيرة في استهلاك الأجهزة المنزلية، بل والصناعية، من الكهرباء؟ وأخيراً هل طرحنا من حساب ميزان الطاقة المقادير الهائلة التي يستهلكها تشييد المحطات النووية وخطوط الأسلاك التي تغذيها، والمقادير التي يستهلكها مصنع إثراء اليورانيوم ومصنع إعادة معالجة النفايات النووية؟ ذلك أن الطاقة النووية، على نحو ما أثبته ميشيل غرينو[6]، هي بلا شك أقل مردودية من أعلى مصادر الطاقة الأخرى تكلفة.

ولسنا بحاجة إلى أن نذهب إلى أبعد من ذلك. فلنقل ببساطة إنه إذا نحن كرسنا لتنفيذ خطة محكمة للاقتصاد في الطاقة من الخيال والموارد المالية ما نكرسه لفرض برنامج نووي طموح وباهظ التكاليف على مواطنين

عازفين-وبحق-عن قبوله، فليس من المستبعد أننا سنكسب الوقت اللازم للتفكير في التحول عن هذا الطريق، أو على الأقل أننا سنتمهل في مجال تسرعنا فيه أكثر من أي بلد آخر في العالم وذهبنا فيه إلى أبعد مما ذهب، وأننا سنضفي عندئذ معنى ملموساً على مفهوم «النمو الجديد» الذي لا يزال يكتنفه الغموض.

- حظ يُجرّب: مصادر الطاقة الجديدة

ينبغي لآية سياسة في مجال الطاقة، شأنها شأن أي نظام إيكولوجي، أن كون شديدة التنوع، الأمر الذي يقتضي الاستغلال الكامل للموارد الهيدرولية (مع الحرص بوجه خاص على عدم إغفال المرافق المحلية)، وزيادة إنتاج الفحم، وتنفيذ سياسة بحثية جديرة بهذا الاسم في مجال مصادر الطاقة الجديدة. ومن المألوف أن نسمع أن ذلك لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب اليوطوبيا من حيث إن الطاقة النووية هي وحدها الطاقة المتوافرة على نطاق واسع في الوقت الحاضر. غير أن القائلين بذلك ينسون إضافة أن ذلك إنما يرجع إلى أن جهود البحث قد استقطبت (في فرنسا) قرابة نصف قرن في هذا الاتجاه. فما الذي كان سيحدث لو أن هذه الجهود ذاتها قد وجهت نحو استغلال الحرارة الأرضية أو الطاقة الشمسية وكلاهما مصدر لا ينضب[7]. فسواء استغلت الطاقة الشمسية مباشرة أو عن طريق الإنتاج النباتي والتمثيل الضوئي، فإنها ستظل مدرجة في عداد أعظم موارد الطاقة مستقبلا. ومن الممكن أن يستبدل تحويل المواد الأولية النباتية إلى وقود غازي بالتخمير البكتيري بأنواع الوقود الأحفوري التي لن تلبث أن تنضب. وإن حدث ذلك فسوف تتوافر لنا مادة أولية يكاد ألا يكون لها حدود أو على الأقل يمكن تكاثرها إلى ما لا نهاية شريطة أن نشرع في الوقت المناسب في تنفيذ سياسة صارمة ونشطة لإعادة التشجير. ومن بين مزايا ذلك التحول أننا سنكف عن استنزاف التربة في حوض البحر المتوسط الذي يتمثل مستقبله، على عكس الاعتقاد السائد، ليس في الموارد السياحية وحدها وإنما في الموارد الزراعية والغابية كذلك.

ومن المؤكد أن أيا من هذه التوجهات لا يستطيع وحده تلبية احتياجاتنا من الطاقة التي يتوقع لها النمو وإن لم يكن بنفس السرعة التي تزعمها التقديرات الرسمية. ومن جهة أخرى فإنه إذا وضعت هذه الاستراتيجيات

جميعا في آن معا فسوف تشكل سياسة متينة ومحكمة تتيح التقدم بمزيد من الحذر في مجال لا يزال باهظ التكاليف وغير مأمون العواقب هو مجال الطاقة النووية. فسيتوافر لنا عندئذ الوقت اللازم لحسن تقدير آثار محطات توليد الطاقة النووية الجاري إنشاؤها، وخاصة للتوجه نحو منشآت قائمة على تكنولوجيات محسنة يذكر منها مثلا استخدام المياه الساخنة.

- لا أمن دون تنوع

وهكذا فإن القاعدة الذهبية في مجال الاقتصاد كما في مجال الإيكولوجيا، هي قاعدة التنوع والاستغلال المتزامن لعدد من الإمكانيات واتباع عدد من التكتيكات التي يختار كل منها تبعا للاستراتيجية المطبقة.

ومن الممكن سوق أمثلة أخرى: فلئن كانت الحواضر الكبرى قلما تشهد في الأوقات العادية مشكلات تحول أو مشكلات عمالة-على الأقل في البلدان المتقدمة-فذلك لأنها تشكل مجمعات بالغة التنوع ونظما إيكولوجية معقدة تحكمها قواعد تنظيمية متعددة وتتخللها علاقات متبادلة بالغة الثراء. أما مناطق الصناعة الثقيلة، التي كثيراً ما تكون مكتظة بالسكان، كصناعة الحديد والصلب أو صناعة استخراج الفحم على سبيل المثال، فهي تشكل على نقيض ذلك نظما مفرطة التبسيط عرضة لتقلبات سوق فئة معينة من فئات السلع. فيكفي أن يهبط الطلب عليها لكي يصيب الخلل النظام في مجموعه. ذلك أن ضعف بنى هذه النظم يعرضها في جملتها لتقلبات الظروف.

كذلك يمكن التنبيه إلى مخاطر الزراعة الأحادية التي تعد نشازا اقتصادياً يعاني منه زراع الكروم في الجنوب الفرنسي ويدفعون ثمنه غاليا، فبالأمس كانت قرمزية الكرم واليوم البيع بأثمان بخسة وكلاهما يثبت إلى أي مدى من الخطورة يمكن أن يقود الاعتماد على منتج واحد. فباستثناء حتميات تفرضهما طبيعة التربة (كروم الأنبذة الفاخرة أو مراعي أعالي الجبال مثلا)، يظل تعدد المحاصيل مفتاح التوازن الزراعي، وأن لم يشكك ذلك بطبيعة الحال في أهمية التخصصات التي تنفرد بها شتى المناطق. فعندما يستسلم الزراع لرغبة التخصص المفرط على نحو ما تغريهم به المجتمعات التقنية، يعرضون أنفسهم للمخاطر الملازمة لسوق واحدة أو لمحصول وحيد، شأنهم في ذلك شأن سكان المناطق أحادية الصناعة. ذلك أن كل يوم يمر،

يفرض النموذج الصناعي نفسه على عالم الزراعة ويفرض عليه قانونه.

وقد درج الاقتصاد الكلاسيكي على الفصل بين القطاع الأول، قطاع الزراعة والتعدين والقطاع الثاني، الصناعي في جوهره والذي يعتمد على منتجات القطاع الأول فيحولها. وفي غضون ما يقل عن عشرين سنة طرأ انقلاب في الوضع أسفر عن إخضاع الزراعة لسلطان الصناعة: إذ ماذا تكون حال الزارع إن هو حرم من الجرارات والوقود والآلات الميكانيكية والأسمدة ومبيدات الآفات وألواح الحديد المموج كئيبة المنظر التي يصنع منها سقائفه؟ وهنا يلعب دوره الكامل مبدأ التضامن بين النظم الإيكولوجية[8] الذي يعرفه الإيكولوجيون حق المعرفة، غير أنه أحكم ربط الإنتاج الزراعي بعجلة الإنتاج الصناعي. ففي حالة نشوب حرب أو نشوء أزمة حادة، كم من السنين يقتضي تجديد رصيد حيوانات الجر التي تعد الضمان الوحيد لاستقلال عالم الزراعة؟ وإذا حرمت الطبيعة من الأسمدة ومبيدات الآفات، فإلى كم من السنين تحتاج لاستعادة توازناتها؟ والأدهى من ذلك أن تصنيع الزراعة واسع النطاق زاد كثيرا من «التكلفة» الحقيقية للمحاصيل الزراعية. فقد أثبت رينيه دوبوس أن كميات الطاقة في الآلات والأسمدة والمبيدات التي يستخدمها زارع الغلال الأمريكي تفوق مقدار الطاقة الشمسية التي تثبتها الغلال التي ينتجها ذلك الزارع. وبناء على ذلك فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ليست كسبأ بل خسارة لا يمكن تصور حدوثها إلا في نظام اقتصادي شوهت حسابات تكاليفه منذ البداية نتيجة لعدم مراعاتها تكلفة استهلاك الموارد وإتلاف البيئة. وهنا نلتقي مرة أخرى بدعوى الناتج القومي الإجمالي التي بحثت فيما تقدم.

وأخضعت المدينة الريف لسلطانها مثلما فعلت الصناعة بالزراعة. فالقرى تنشئ مرافقها بالنقل الحرفي عن النموذج الحضري: فالأسمنت والحصباء من مواد البناء المفضلة، وتمد شبكات الإصحاح وتشيد محطات تطهير المياه. وبالنظر إلى سوء التشغيل والتصريف والإشراف، يُلقى بالمياه المستعملة المتراكمة في المجمعات في مجاري المياه النظيفة فتلوثها بصورة متزايدة، الأمر الذي كانت تغني عنه خزانات التعفين. ومن جهة أخرى، تطبق على القرى نفس معايير المردودية التي تطبق على المدن فتغلق مكاتب البريد وتلغي خطوط السكك الحديدية بانتظام مما يؤدي إلى إفقار الريف الذي

أخلته مشروعات التنمية الحضرية المتسارعة من سكانه. ويطرح السؤال: ماذا يكون مآل المدن والمصانع إن هي حرمت من منتجات الأرض وسحر الريف؟

ويعد الاستقلال خرافة في النظم المفتوحة بالغة التعقيد التي تميز الإقتصادات الحديثة بالنظر إلى أن العلاقات المعقدة هي التي تتحكم في تعايشها. ومن الصواب أن نتذكر ذلك في الوقت الذي يراد منا فيه أن نؤمن بخرافة الاستقلال الوطني، إذ لا يوجد استقلال إلا في ثراء التكافل وتنوعه. ويتمثل الطريق الوحيد إلى الاستقلال فيما يتعلق بالمواد الأولية أو بالطاقة في تنوع مصادر إنتاجها وموردیها: فنظرا لكون الخريطة الجغرافية السياسية ما هي عليه، فليس من المرجح أن نتعرض للابتزاز من جانب جميع البلدان معاً أو أن نسخط بغتة على العالم بأسره.

- توزيع للمهام على نطاق المعمورة

إن هدف الإيكولوجيا المصوب نحو الأمد البعيد يحدونا أيضا إلى اختيار المشروعات والمسارات التي تبشر بمستقبل وفير وتنطوي على قيم تبعث على الاطمئنان ولا تجعلنا عرضة لأهواء الظروف. فعندما يكون التصنيع، في غضون عشرين أو ثلاثين سنة أو نصف قرن على أقصى تقدير، قد بلغ معظم بلدان العالم، وعندما تكون إندونيسيا والبرازيل والصين والهند قد أخذت كل منها بدورها مكانها بين البلدان الصناعية العظمى، وعندما تقفل الأسواق في وجه التصدير إما بسبب تشبعها أو نتيجة لحدة المنافسة، فمن الصواب الاعتقاد بأن الطلب سيتوجه بالنسبة إلى كل بلد، نحو ما يناظر عن كثب تقاليده العريقة ويتفق في الوقت نفسه مع القدرات الخاصة التي يكون قد أثبت امتلاكه لها. فلا شك أن أوروبا ستظل الوجهة المفضلة فيما يتعلق بالنشاط السياحي لأنها مازالت في نظر الكثيرين مهد حضارة عالم اليوم. وستواصل فرنسا، بلد التقاليد الزراعية الراسخة، بيع الأنبذة والشمبانيا وأطباقها الشهية وعطورها إلى جانب أزيائها وطائراتها وتكنولوجياتها الطليعية، والأمل معقود على أنها سوف تتوقف عن تصدير أسلحتها ومحطاتها النووية. وستحتفظ ألمانيا بمركزها كدولة صناعية قوية ولكنها ستصدر أيضا جعتها. أما سويسرا فستظل معقل صناعة الأدوية وفن صياغة الحلي البديعة ولكنها ستواصل بلا شك بيع الشيكولاتة.

فسيتعين على كل بلد إذن أن يعطي الأولوية الأولى لحماية السلع التي نهضت عليها أصالته. وسيكون من الخطأ الفادح أن يضحي بلد كفرنسا بأنبذته من أجل الاستسلام لنهم التصنيع أو في سبيل مشروع أو آخر من مشروعات التخطيط العمراني الكبرى. ومن المخاطر التي قد ندفع ثمنها غاليا في المستقبل ذلك الإهدار المشين لأرضنا الزراعية التي نفرط فيها بلا هوادة من أجل إنشاء مرافق كثيرا ما يمكن إنشاؤها على مواقع صناعية مهجورة. وقصارى القول أن ما يجدر تنميته وتطويره هو الخصائص التي تنفرد بها كل بيئة وتشكل قوام تراثها، الأمر الذي لا يستبعد الإنتاج بكميات كبيرة لا تستتبع بالضرورة انخفاض مستوى الجودة. فلئن كانت قيم التراث تحظى من جديد بكل هذا التقدير، فقد جاء ذلك رد فعل لإنتاجية تغلب عليها عناصر الكم والتبسيط. فالتماثل يفضي إلى الرتابة والافتقار في حين يؤدي التنوع إلى التبادل والإثراء. وفي اقتصاد يكتسي طابعا عالميا، سيعرض كل بلد على هذا النحو موارده وقيمه الخاصة به في وقت تحرر من التنافس الصناعي الضاري والمنهك. وسوف ينبئنا المستقبل بما إذا كان ذلك التنافس لم يكن سوى لحظة عابرة في تاريخ البشر.

ثالثا- مقتضيات التعقيد

في مجال التخطيط العمراني، تحدونا الإيكولوجيا إلى طرح تشكيكات ذات طابع مماثل لما تقدم ذكره. وهي تضع في اعتبارها بارامترات متعددة، وتعترض على عملقة تنزع إلى التبسيط ولا تؤدي وظيفة ملموسة وإنما جاءت نتيجة للأولوية المعطاة للكم.

فمجتمعاتنا الضخمة تعبر في المقام الأول عن رؤية معينة للإنسان وقد اختزل إلى بعد واحد من أبعاده وحلل استنادا إلى احتياجاته الأولية التي يمكن تقييمها على الفور فأغلقت تماما تلك السلع والقيم غير المادية. ولا تنطوي تلك المجمعات على أي إبداع حر ولا تفسح مجالا لأي حلم أو خيال. وهكذا حل الخط المستقيم في العمارة الحديثة نهائيا محل المنحنيات المحنكة التي خلفتها عمارة مطلع القرن العشرين أو العمارتان الغوطية والباروكية من قبلها. فلئن كانت الطبيعة لا تعرف الخط المستقيم، إلا أن العماري يجهل الطبيعة أيا كان مستوى تعليمه. ذلك أن كثرة الاستعانة بالمسطرة

الحاسبة والجداول اللوغاريتمية والحاسب الإلكتروني لا تعني بالضرورة معرفة جيدة بالقوانين الأساسية للبيولوجيا وأقل منها معرفة اللازمني واللانهائي في الخيال الإنساني. غير أنه يجدر بنا أن نقوله إن مدارسنا العليا لا تتمثل مهمتها في تعهد الخيال وإنما في تعليم التقنيات والكفاءة والمردودية والإدارة.

وعلاوة على ذلك فإن إقحام الرياضيات في البيولوجيا وفي العلوم الإنسانية يمكن أن ينطوي على خطر نظرا لأن «الفرضيات الأولية المقبولة على علاتها تتحول إلى أخطاء فادحة بعد لحظات من تطبيق القواعد المنطقية، ولأن التبسيط يتمخض عن المفارقات»[9].

- «مبسطون مرعبون»[10]

والذي يحدث هنا أن كل امرئ يبسّط على طريقته: فمهندس المرور لا يفكر إلا في السيارات فيشق في المدن طرق مواصلات حضرية واسعة غير آبه بالأطفال أو المشاة أو المسنين أو التلوث أو جو الأحياء أو المساكن العتيقة أو التراث التاريخي أو ما إلى ذلك. فهذه ليست مشكلته. ومهندس الأمن لا يفكر إلا في الحرائق فيتخذ ترتيبات وقاية مهيمنة وسط أروقة دير شيد في القرن الثاني عشر. فصون الآثار ليس مشكلته. والمسؤول عن المرافق الصحية يطبق حرفيا قواعد تحظر إنشاء مقهى على بعد مسافة معينة من مدرسة أو مقبرة أو كنيسة أو مصحة أو مركز رياضي أو ثكنة، الأمر الذي يقضي على ما تبقى للمجمعات الضخمة من طابع إنساني بحرمانها تلقائيا من أماكن اللقاء. وتلك لوحة لا تكاد تنطوي على أية مبالغة يشهد فيها النواب المنتخبون صعوباتهم اليومية إذ يضطرون إلى الخوض في الألغاز الإدارية البارعة والقواعد التنظيمية المتناقضة والمتكاثرة لكي يستطيعوا إضفاء قدر ولو قليلا من الإنسانية والحرارة والحياة على المنشآت التكنوقراطية.

ويصدق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بتشييد منشأة صناعية ضخمة: محطة لتوليد الطاقة النووية مثلا. فكل هيئة، وكل أخصائي، يدرس مشكلته بما يمليه عليه ضميره. وفي أحسن الفروض، تدرس مسألة تأثير المحطة على البيئة في لجان تقنية متخصصة هي الأخرى بطبيعة الحال: تسخين المياه، والآثار الجوية، والإنبعاثات الإشعاعية، والتصرف في النفايات، ومكان

المحطة من المواقع، وهلم جرا. أما معرفة الكيفية التي سيستقبل بها الجمهور المشروع، فليست عادة مسألة مطروحة للبحث لأنها لا تمثل مشكلة تهم الأخصائيين. وعلاوة على ذلك لا يحدث قط، على أي مستوى، أن يجري تقييم شامل لميزان «المزايا-المخاطر» في الأجل القصير أو في الأجل الطويل فلا تراعى سوى المزايا في الأجل القصير التي تتخذ مبررا لتنفيذ المشروع. كما لا يجري في أي من اللجان تجميع لمساوئ المشروع ومضاره بل يكتفي بأن يعطي كل أخصائي إشارة الضوء الأخضر بعد أن يكون قد اختزل المخاطر قدر استطاعته. ومع ذلك فمن الممكن أن تشكل تلك المخاطر المختزلة مجتمعة عقبة خطيرة لن تتاح أبدأ فرصة تقديرها. فالرؤية الشاملة للموقف لا تتحقق على الإطلاق. وهكذا فمان مشكلة تسخين مياه الأنهار تحل جزئيا ببث كميات هائلة من بخار الماء في الجو دون أن تعرف آثار ذلك على المناخ المحلي: وسبب ذلك هو أن مياه النهر تحميها السلة المسؤولة عن حوض النهر في حين أن الهواء ليس له من يدافع عنه.

- التماثل يجد طريقه إلى كل شيء

يبدو أن هناك اليوم تشكيكا في أمر التماثل والتكرار، إن لم يكن في مجال إنشاء المحطات النووية فعلى الأقل في مجال إقامة المساكن الجماعية والمجمعات الضخمة. ولكن كيف السبيل إلى إضفاء طابع إنساني على تلك العمارة الجامد التي ستترك بصمتها على بيئتنا الحضرية طوال عشرات السنين؟

فحتى يومنا هذا، يعطينا تنوع الوجوه في جمهور من الناس فكرة تقريبية عما يمكن أن يكونه ثراء التراث في مدينة عتيقة حيث كان كل بيت مختلفا عن سائر البيوت، إذ يمثل خلية في كائن حي هو المدينة التي سيؤدي أيضا[11] الحياة الاجتماعية بها يوما إلى أن تجدد نفسها، فهنا وهناك تجري عمليات الهدم والبناء والترميم فيتغير وجه المدينة بلا توقف عبر القرون. وعندئذ يطرح السؤال: ماذا سيكون مآل المجمعات الضخمة ذات العمارة المجمد بلا رجعة؟ كيف لها أن تتطور تبعا للأذواق والاحتياجات التي لا تكف عن التغير؟ ربما تقدم بها السن وفنيت على حالها هذه دون أن تستطيع التكيف لأشكال الثقافة الحضرية الجديدة، عندما يتقادم عهدها ويدق ناقوس عفائها.

وعلى عكس ذلك فإن بناء المرء بيته إنما يعني أصالة القصد في مواجهة التماثل السائد. غير أن هذا التماثل يعود إلى الظهور، شأن المرض المعدي، بصدد البيوت الفردية التي أدركتها هي الأخرى يد «التصنيع». فإنتاج هذه البيوت بالجملة يوضح لنا بجلاء مفارقة مجتمع يصر، برغم أزمة متوطنة في مجال فرص العمل، على ترويج النموذج الصناعي والاستعانة لهذا الغرض بأيد عاملة مستوردة في إنتاج بيوت تبنى من أجزاء مستقلة، ويقدر لها أن تعيش لبضعة عقود على أقصى تقدير. فإلى متى العودة إلى البيوت الصامدة التي يحمل كل منها طابعه ويلبي ذوق ساكنه المرتقب ويستعان في بنائه بالخيال المبدع لفناني الحرف العريقة؟ ربما أدى تعميم إجراءات تقديم المساعدة إلى مشروعات الإسكان إلى تيسير عودة هذا النوع من المساكن ليسترد مكانه في تقاليد البلاد.

وبنفس الطريقة يواجه المطبخ المحلي منافسة من الإنتاج الصناعي للأطعمة التي يذكر تماثلها بالوجبات المعقمة التي تقدم في جميع مطارات العالم. كذلك فإنه في الوقت الذي تخصص فيه سلطات البلديات شوارع للمشاة، سرعان ما تنتشر فيها نفس التركيبات الحضرية فنرى فيها نفس المقاعد ونفس المصابيح ونفس لوحات الإعلانات.

- معرفة كل شيء عن لاشيء

ولا شك أن التخطيط العمراني ليس المجال الوحيد الذي يعيث فيه التوحيد والتماثل فساداً. فبحكم التخصص، ينتهي الأمر بكل منا إلى ألا يعرف سوى جانب بالغ الضآلة من الواقع، أو على حد قول برنارد شو «إلى أن يعرف كل شيء عن لا شيء».

والطب يعاني من تلك العلل نفسها. فهو إذ يفصل فيما بين أعضاء الجسم وفيما بين وظائفه يعجز عن رؤية الجسم في مجمله، وأكثر من ذلك عن رؤية بيئته، فليحاول ما وسعه أن يتزود بالأجهزة البالغة التطور، فإن ذلك لن يمكنه من رؤية الإنسان في وحدته وفي تفاعلاته مع بيئته. فالذي يحدث هو أن كثيراً من الاضطرابات الوظيفية لا تعكس إلا تدهور ظروف الحياة والعمل. ومن دواعي الغبطة أن كثيرين هم الأطباء الذين تنبهوا اليوم إلى هذه الحقيقة.

- من التحليل إلى التركيب

لا شك أن الانتقال من التحليل إلى التركيب عملية محفوفة بالمخاطر. فالأخصائي يجد نفسه مدفوعا، إذ يضطر إلى التعرف على تخصصات أخرى غير تخصصه، إلى توسيع نطاق اختصاصه الذي كان ينزع على العكس من ذلك إلى تعميقه بصورة مطردة. وهامش التصرف ضيق بين احتمال تبلّره في تخصصه الجزئي واحتمال تحلله في عالم المعرفة الواسع. فما أن تبدأ رحلة مترددة خارج المجال أو «الموطن» المألوف حتى يغرقنا سيل المعارف وتجتاحنا مشاعر الاضطراب وانعدام الأمن.

فمن المجهد حقا مجابهة لغات أو أساليب تفكير لا نعرف منطقها أو الأسس التي تنهض عليها. وعلى حين أن العامل في حقل الإيكولوجيا يعرف ذلك حق المعرفة، فإن ما يهم عالم الفيزياء أو البيولوجيا هو الحقيقة المحضة: أي «ما هو كائن»، على حين الذي يهم عالم السوسيولوجيا أكثر من ذلك هو الطريقة التي تفسر بها الحقيقة تبعا لنظام للقيم: أي «ما هو مدرك» وتربط وجهتي النظر هاتين علاقة تضاد جدلية وهما تبينان الشقة التي تفصل بين العلوم المضبوطة والعلوم الإنسانية: ومن ثم احتمال انقطاع التيار بينهما ولكن أيضا احتمال خصب ما يدور بينهما من حوار.

وفي نهج تعدد التخصصات دعوة إلى المجاوزة التي تعد محنة لا مفر منها ولكنها مثرية أشد الإثراء، شأن رحلة طويلة نعود منها إلى الوطن وقد طرأ علينا تحوّل شامل. ويفرض هذا النهج نفسه في مجال التخطيط العمراني، حقل تجاربه المفضل. فالواقع أنه ما من مجال آخر يستعين بتخصصات على هذا القدر من التعدد والتنوع.

والمحاولات الأولى للتخطيط الإيكولوجي[12] كما يجري تجريبه في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسعى إلى توخي الاتساق بين المرافق المزمعة وبين الخصائص المادية والبشرية للبيئات والأماكن التي ستنشأ فيها، تعد البوادر الأولى لأساليب التخطيط العمراني المقبلة. ذلك أنه يستعان فيها منذ الآن بعشرات الأخصائيين فتتيح على هذا النحو تكاملا بين العوامل الرئيسية المعنية: الجيولوجية والمناخية والبيولوجية والتقنية والجمالية والنفسية.

وفي إطار العوامل البشرية، ينبغي استطلاع آراء السكان المعنيين على سبيل الأولوية، مما يتطلب فتح ملفات لهذا الغرض. وسيترتب على دراسات

التأثير، على النحو الذي ستجرى به من الآن فصاعداً، إجراء مناقشات واسعة النطاق حول المشروعات، مما يؤدي أحيانا إلى نبذها، كما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسينها. وعلى الرغم من الوقت الذي يقتضيه حتماً ما سيجري من حوار بين المسؤولين عن اتخاذ القرارات وبين السكان المعنيين، فإن اتفاق الرأي بين هؤلاء السكان يظل أمراً جوهرياً لأي تخطيط إيكولوجي سليم.

- التفكير غير الخطي

ويفترض التخطيط العمراني أخيراً اكتساب أسلوب تفكير جديد ورهافة حس جديدة. فعملياتنا الفكرية، إذ تنهض على مبدأ السببية الخطية وعلى المنطق الديكارتي الصارم، قلما يمكنها أن تضع في اعتبارها التعقد الإيكولوجي أو الخيال الإنساني. كما أن ثقافتنا قلما تتيح لنا التعرف على طرق التفكير التي تخص الإيكولوجيا وتستطيع السيبرنية وحدها-وهي فرع تغفله مناهجنا الدراسية-أن تقربنا منها. فمفاهيم التنظيم، والمفعول الإرتجاعي، والتغذية الارتدادية إيجابية كانت أم سلبية، وتعدد الأسباب، والآلية المؤازرة، كلها مفاهيم غريبة على أسلوب التفكير التقليدي. ومن ذلك مثلا أنه لا حين أننا جميعا يسهل علينا أن ندرك أن النبات لا ينمو في الصحراء لأن المطر لا يسقط فيها، فإن الحقيقة العكسية المتمثلة في أن غياب المطر إنما هو نتيجة مباشرة لغياب النبات يتعذر تصديقها. ومع ذلك فإن المعرفة الجيدة بدورة المياه تتيح الربط بين هاتين الظاهرتين ورؤية ما بينهما من تكامل. فالنبات ينضح ويزيد رطوبة الهواء ومعدل هطول الأمطار حسبما نرى في المناخات الجزئية الغابية التي تكون دائما أشد رطوبة من المناطق المجاورة غير المشجرة.

ويتعين علينا إيلاء مزيد من الاهتمام لتعليم البيولوجيا والإيكولوجيا بالنظر إلى أنهما تشكلان، بعد اللغة القومية والرياضيات واللغة الإنجليزية، لغة رابعة. كما يجب تشكيل أفرقة متعددة الاختصاصات تنشط ميدانيا وليس على الورق فحسب ولا تكون مجرد وضع للتخصصات جنبا إلى جنب. فتكامل البارامترات المتعددة هو وحده الكفيل بحماية مشروعات التخطيط العمراني الكبرى من الأخطاء العائدة عموما إلى عدم كفاية تقصي العواقب الممكنة للمشروع.

وينبغي أن نتذكر أيضا أن الإيكولوجيا، التي وفق مؤسسها إرنست هنريك هايكل إلى تعريفها بأنها العلم الذي يستهدف فهم «اقتصاد الطبيعة»، لا تعرف المنحنيات الأسية، الأمر الذي يستبعد تماماً الاعتقاد بإمكان حدوث نمو اقتصادي لا نهائي. فالطبيعة لا يوجد فيها سوى منحنيات غاوس (منحنيات احتمال جرسية متماثلة) والمنحنيات الرائية (Sigmoides) التي تشير، عند نقطة انعطافها، إلى تدخل آليات تصحيحية وتنظيمية. وبالنظر إلى أن الاقتصاد ما هو إلا تعبير عن هذه الظواهر الأساسية في الحالة الخاصة للمجتمعات البشرية، فمن الواضح أنه يخضع لنفس القوانين. صحيح أننا كدنا ننسى هذه الحقيقة نتيجة لشدة التشابه بين المنحنى الرائي والمنحنى الأسي عندما نتتبع الجزء الصاعد الذي يشتركان فيه، وذلك هو ما تفعله المجتمعات الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وليس من الصعب أن ندرك أنها خدعت بالدوام الظاهر لظاهرة النمو المادي. ولكن ما الذي يمثله قرن من الزمان بالقياس إلى أغوار الزمن؟

فالرؤية تتشوه عندما نقصر نظرنا، كما يفعل الاقتصاد، على الأجل البالغ القصر. والمرء لا يستطيع أن يقدر جمال بساط إن هو وضع أنفه على نسيجه كما يفعل الطوبين، ولا يستطيع أن يرى مسار نهر بالنظر إليه عند مستواه وإنما يتسع نطاق الرؤية من فوق رابية أو من طائرة وذلك هو الأفضل. أما رائد الفضاء فيرى ذلك المسار من منبعه وحتى مصبه في البحر. وعلى ذلك فإذا ابتغينا وضوح الرؤية تعين علينا التراجع لتوضيح الرؤية لأن ذلك وحده هو الكفيل بإطلاعنا على اتجاه المنحنى في مجمله.

رابعا-التطوير النوعي وإعادة الاستخدام

يعلمنا تاريخ الحياة أن التقدم المتواصل حقا هو التقدم النوعي وحده: وهو يأتي نتيجة للتعقد المتزايد الذي يطرأ على الكائنات الحية على امتداد الأزمنة الجيولوجية ولقدرتها المتزايدة أبدأ على تحقيق إنجازات جديدة، وذلك مجال يبز فيه الإنسان سائر الكائنات. ومن جهة أخرى فإن الكمية الإجمالية للمادة الحية الموجودة على كوكب الأرض، أي الكتلة الحيوية (La Biomasse) يرجح أنها لم تسجل تطوراً يذكر: فجث الحراج طوال آلاف السنين الأخيرة لم يكد ينال منها شيئا. وكان بكميات المواد الحية التي

وجدت في الطبيعة أصلا أن استطاع التطور البيولوجي أن يحقق معجزاته. والحياة تخلق وتهدم وتعيد الاستخدام بلا هوادة، ولكنها لا تجمع قط ما يفضي بها تراكمه إلى الاختناق، وهي تنظم بعناية تبعاً للموارد المتاحة.

- استعادة الطبيعة للنفايات

إن الأمر كذلك منذ بدء الخليقة. فلم يحدث قط أن تمكنت العمليات البيولوجية من التطور دون أن تحل المشكلة الأساسية المتمثلة في إعادة استخدام النفايات وتجديد الموارد المتاحة. وتشير كل الشواهد إلى أن التخمر في غياب الأكسجين الطلق (الحياة اللاهوائية) هي العملية الأكثر بدائية بين العمليات التي تنفذها الكائنات الحية من أجل إنتاج الطاقة اللازمة لحياتها: ويؤدي هذا الشكل الخاص من الأيض إلى انبعاث غاز الكربون. وكانت عملية التخمر تتغذى بالجزيئات التي تتكون في الجو البدائي للأرض وتتركز في البحار والبحيرات الشاطئية في شكل حساء غني بالمواد العضوية: «الحساء الساخن» الذي يتحدث عنه عالم البيولوجيا الإنجليزي جون هولدين[13] ويبدو أن التخمر كان سيستهلك كافة الموارد المتاحة ويحول الجو إلى طبقة كثيفة من غاز الكربون توقف مجمل عمليات تركيب الجزيئات البيولوجية، لولا أن ظهور الكائنات الخضيبية (الكلوروفيلية) الأولى قد استحدث نظاماً رائعاً لإعادة الاستخدام قادراً على إحداث التمثيل الضوئي. فهذه الكائنات، الألغيات البدائية، تستخدم الطاقة الشمسية في إنتاج جزيئات عضوية معقدة بالجمع على وجه التحديد بين غاز الكربون في الجو ومياه المحيطات عن طريق التخمير، نابذة الأكسجين الطلق.

وعندئذ بدأ يتناقص مقدار الكربون الموجود في الجو (إعادة استخدام نفاية) في حين ازداد في الجو مقدار الأكسجين الذي أصبح بدوره «نفاية التمثيل الضوئي. وأخيرا أعيد استخدام هذه النفاية مع ظهور أسلوب جديد لاستهلاك الطاقة هو التنفس.

- التوازنات الكبرى للمحيط الحيوي

وهكذا تنشأ منذ البداية التوازنات الأساسية التي تنهض عليها جميع العمليات الحية. فالنباتات تنبذ الأكسجين وتمتص غاز الكربون طوال فترات تعرضها للشمس فتغني الجو بالأكسجين. والحيوانات والنباتات تمتص الأكسجين وتطلق غاز الكربون أثناء تنفسها ليلاً. وأخيرا فإن التخمر أيضا

ينتج غاز الكربون. وتتوازن هذه الظواهر الثلاثة بتثبيت مقادير كل من هذين الغازين في الجو والحجم الإجمالي للنباتات والحيوانات التي تظل متضامنة إلى الأبد.

وإعادة الاستخدام التي لا غنى عنها لإدامة التوازنات الأيكولوجية الكبرى ضرورية أيضا لاستمرار التوازنات الاقتصادية. وتتخذ منذ الآن تدابير في سبيل هذه الغاية تشهد بتطور سريع في العقليات.

ويشهد مسترجعو النفايات ارتقاء لمركزهم: فهم، شأن «الكائنات المحللة» في الإيكولوجيا (الجوارح والكواسر والحشرات وآكلات الجيف والفطر المجهري والبكتيريا)، يعيدون إلى دورة الإنتاج تلك المواد المستعملة بعد أن يحللوها ويبسّطوها ويجعلوها قابلة للاستخدام من جديد. وسوف تقام لهذا الغرض منشآت صناعية جديدة بعد أن كان الأمر متروكا للارتجال ولفئات السكان المهمشين، وعندئذ سوف يصبح قطاعاً رئيسيا في اقتصادات المستقبل. وسيكون لتقديم الحوافز المالية أثر حميد مزدوج في هذا المجال: فهو يسهم في إيجاد فرص العمالة في الأجل القصير ويقتصد المواد الأولية في الأجل الطويل.

ومن المحتمل أن تتخذ إعادة الاستخدام مستقبلا أبعاداً لا يمكن اليوم تصورها: فسيوفر هدم مساكننا الشعبية التي لن تعود صالحة للسكنى في غضون بضعة عقود ما تحتاجه أعمال التشييد المقبلة من رمل وأسمنت بعد أن تكون حصباء أوديتنا الغرينية قد استنفدت تاركة مكانها لسلاسل طويلة من المسطحات المائية.

وهكذا يجد علم الاقتصاد في النماذج البيولوجية مادة تساعده على تجديد مفاهيمه واجتياز مرحلة أخرى من مراحل تاريخه. فالاقتصاد نظام فرعي للإيكولوجيا يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها.

خامسا- الإيكولوجيا والاقتصاد: لغة واحدة

ومن جهة أخرى، تشترك الإيكولوجيا والاقتصاد، فضلا عن اشتراكهما في الاشتقاق من اليونانية، في إمكان تحليلهما وفقا لنفس المفاهيم. وسبق أن ذكرنا أن إرنست هايكل رأى في الإيكولوجيا «اقتصاد الطبيعة» فطبق على العلوم البيولوجية أحد مفاهيم العلوم الإنسانية. ويؤدي بنا إجراء في

الاتجاه المعاكس إلى وضع الاقتصاد من جديد في إطار الإيكولوجيا الأوسع، وذلك إجراء طبيعي بالنظر إلى أنه إذا كان الاقتصاد لا يزال يعني من حيث اشتقاقه فن إدارة شؤون البيت «فإن الإيكولوجيا »تعنى بـ «معرفة شؤون البيت». وواضح أن المقصود بـ «البيت» في هذا السياق هو البيئة، وفي معنى أوسع نطاقاً، بيتنا المشترك: الأرض. أفليس من الطبيعي إذن أن يدار-مهمة الاقتصاد-وفقا للقوانين التي تحكم تشغيله-مهمة الإيكولوجيا؟ وهكذا فإنه مع تحسن معرفتنا بتلك القوانين ستضيق تدريجيا تلك الشقة الفاصلة بين هذين الاختصاصين المتقاربين.

ومن الأسباب الأخرى لتقاربهما أنهما يخضعان للحتميات الصارمة التي تخضع لها جميع الظواهر الحية. فتوازن النظامين الاقتصادي والإيكولوجي توازن غير (metastable)[14]. فالاقتصاد ينتج سلعا وخدمات انطلاقا من مواد أولية زراعية أو معدنية ومن موارد الطاقة المتاحة والتي توجد في معظمها في شكل طاقة أحفورية غير متجددة هي النفط والفحم. وتكفل توافر المعلومات اللازمة لهذا الإنتاج معارف علمية وتكنولوجية تضمها الكتب والحاسبات الإلكترونية. وأخيراً يتوقف حجم الإنتاج على عدد من العوامل المرتبطة بالأحوال العامة للبيئة البشرية: توافر الأيدي العاملة والتنظيم الذي تفرضه حالة السوق، و«المناخ»الاجتماعي وما إلى ذلك.

وفي الوقت نفسه، «ينتج» النظام الإيكولوجي الأرضي أفراداً وأنواعاً حية تبعاً للموارد الغذائية المتوافرة، وللموارد المعدنية والعضوية، ولمصدر طاقة لا ينفد: هو الشمس. والمعلومات اللازمة لهذه التركيبات يضمها الرمز الجيني المسجل في صبغيات كل نوع. وأخيرا فإن الحجم الإجمالي للإنتاج يتحدد هو الآخر تبعاً للأحوال البيئية العامة: طبيعة التربة، والمناخ، وتدخلات الإنسان بطبيعة الحال.

وفي كلتا الحالتين، تنظم المعلومات الطاقة والمادة وتشكلهما. وذلك هو التعريف الذي يساق لجميع البنى الحية، أيا كانت درجة تعقدها. فقد رأى أرسطو أن الكائنات الحية تجيء ثمرة لقاء بين عنصر سلبي هو المادة الساكنة، وعنصر إيجابي هو الشكل غير المادي الذي يميز كل نوع. وكان ذلك من جانبه حدساً تنبئيا إذ يكفي إبدال مفهوم الشكل «From» بمفهوم المعلومات «information» القريب منه لإضفاء طابع العصرية على تعريف

الفيلسوف العظيم.

ومع ذلك فإن هناك فرقا جوهريا بين الاقتصاد والإيكولوجيا: فعلى حين أن الاقتصاد يندرج في إطار النمو الخطي ويستنفد إلى غير رجعة الموارد المعدنية والطاقة الأحفورية دونما اكتراث للمستقبل في الأجل الطويل، فإن الإيكولوجيا تتغذى على نقيض ذلك من مصدر طاقة دائم هو الشمس وتعيد دون كلل استخدام المواد الأولية المستعملة، وذلك في إطار تطور دوري وإن لم يكن مغلقا. ففي مقابل مفهوم التقدم الاقتصادي الذي يتمثل في نمو كمي مستمر، يوجد مفهوم التطور الإيكولوجي الذي ينهض على أساس تعقد نوعي. وسيأتي اليوم الذي يجد النموذج الأول فيه نفسه مضطراً إلى استلهام النموذج الثاني بأن يكفل لنفسه هو الآخر موارد طاقة دائمة بالاستعانة بطاقة الشمس وبأن يعيد إلى المواد الأولية والنفايات قيمتها بإعادة استخدامها.

أما إذا لم يدمج الاقتصاد في مفاهيمه فكرة جوهرية هي فكرة التنظيم، وإذا أصر على متابعة سباقه الوهمي نحو النمو الكمي المتواصل، فإن الإيكولوجيا، التي لا يعدو الاقتصاد أن يكون نظاما فرعيا لها، هي التي ستسهر على إعادة الآليات الدقيقة التي نكون قد عجزنا عن إتقانها، ولكنها ستفعل ذلك بالضراوة المعهودة من الطبيعة في مثل هذه الحالات. وتقدم لنا السيناريوهات التي تخيلها آلفين توفلر[15] عدداً من بدائل «التشنج الإيكولوجي» التي تمهد لها أزمة اقتصادية عالمية إن لم يكن انهيارا كاملا للمجتمعات الصناعية. وفيما يتعلق بالتفجر الديمغرافي، فإن الطبيعة تعرف، كما لاحظ مالثوس، كيف تضع له حدا بطريقتها الخاصة وبأعنف الوسائل المعروفة: المجاعات والوباءات والحروب.

ومن جهة أخرى فقد بدأنا بالفعل نخطط للمواليد وإن لم يكن ذلك دائما حيث ينبغي له أن يكون وكثيرا ما يمارس في أقل البلدان حاجة إليه، كذلك بدأنا التفكير في إعادة الاستخدام والسعي إلى اتفاق الرأي على صعيد العالم حول تدبير شؤون المواد الأولية وإدارتها. وقصارى القول أن أهم عمليات التنظيم قد شرع في تنفيذها بفضل إرادة الإنسان وحكم الضرورة. فهل سنجسر على المضي في هذا الطريق بسرعة والذهاب فيه إلى بعد يكفي لإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان؟

- «صدع» في الذكاء اللاواعي

إن كل شيء يجري كما لو كانت السيبرنية والديناميكا الحرارية والبيولوجيا والإيكولوجيا قد أتاحت لنا اليوم رؤية جديدة للحياة وللعالم في الوقت الذي مكنتنا فيه من أن نحسن فهمنا للآليات ونجد فيها لأنفسنا نماذج للتنظيم والسلوك.

فكما لاحظ إدجار موران[16] بحق: «إن الإنسان لم يفعل حتى الآن سوى أن يعيد جزئيا إلى النشاط ذكاء سبق له أن نظم وخلق كائنات حية، بما فيها الإنسان نفسه، فذكاء الإنسان إنما يعيد اكتشاف الاختراعات والعمليات والتقنيات والاكتشافات التي أنشأت، منذ ألفي مليون سنة، تنظيم الخلية.»

فكيف يمكن أن يكون هناك كل هذا الانغلاق المتبادل بين نظام حياتنا الواعية ونظام البنى البيولوجية مع وجود فرجة هنا وفتحة هناك؟... ذلك أنه يوجد ذكاء سابق علينا، ذكاء أوجدنا، ذكاء طبعنا عليه. فلماذا هذا الحجاب الذي يفصل بيننا وبينه إلى كل هذا الحد؟

«إن ذكاء الإنسان يبدو وكأنه آت من صدع في قنوات الذكاء اللاواعي».

وهنا نلتقي بالحدس الأساسي الذي يتحدث عنه العرفانيون (gnostiques) ووفق ريمون روييه ببراعة إلى إضفاء طابع عصري عليه في مؤلفه(La Gnose de Princeton)[17] الذي جاء فيه أن «السلوك الذكي» يمكن مشاهدته على جميع المستويات في الكون، ابتداء من الجسيم الأولي وحتى الإنسان.

وهذا الذكاء المعني بالتنظيمات الطبيعية هو الذكاء الذي تحاول الإيكولوجيا ضخه في الاقتصاد. وهو ينشئ في الوقت نفسه رؤية مختلفة تمام الاختلاف للحياة وللعالم، رؤية دينامية وتركيبية، تبعا لمسار التطور ذاته.

ويتطلب وقتا بالغ الطول نفاذ هذه الأفكار إلى عقول العامة وإفضاؤها إلى تصرفات جديدة، الأمر الذي يقتضي بذل جهود ضخمة للتدريب والإعلام في مجتمع يحتل فيه التعليم والثقافة مكانة تزداد أهمية باطراد.

الهوامش

(1)Le Soleil Vert عنوان فيلم يستبق الأحداث ويغالي في تصوير الاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بالتلوث بوجه خاص.

(2) Redondance : يثير هذا المصطلح المقتبس من السيبرنية إلى درجة تعقد النظام استنادا إلى ثراء العلاقات المتبادلة بين العناصر التي يتألف منها، الأمر الذي يزيد قدرته على البقاء. وعلى ذلك فمما يزيد النظام إسهابا انطواؤه على مزيد من العلاقات المستعرضة ومزيد من العلاقات المميزة بين عناصره. فالسيارة قليلة الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أن تعطل قطعة فيها يعوقها عن السير. وجسم الإنسان كبير الحظ من الإسهاب بالنظر إلى أنه يمتلك من القدرة على التجدد والدفاع عن كيانه ما لا يمتلكه جهاز آلي، الأمر الذي يساعده على «تعويض» إصابة تحل به. ويمكن للنظام الإيكولوجي أيضا أن يكون عظيم الإسهاب، مثلا عندما يؤدي اختفاء نوع فيه إلى حلول نوع آخر في «موطن» إيكولوجي قريب جداً من موطنه بحيث لا يلبث توازن النظام أن يعود إليه. ولنشر عابراً إلى ما طرأ من تغير على معنى هذا المصطلح: فقبل ظهور السيبرنية كان الإسهاب يعد لغواً ممجوجاً.

(3) في رده على سؤال مكتوب نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 11 يوليو 1976، قال وزير الصناعة الفرنسية: «إذا وضع في الاعتبار ما حدث من تآكل نقدي، وجد أن تكلفة الاستثمار في محطات توليد الطاقة النووية قد ارتفع بنسبة 15 في المائة بين سنتي 1974 و 1976 نتيجة لأخذ حتميات البيئة والأمن الجديدة في الحسبان». وأثناء تلك الفترة ارتفعت تكلفة الوقود بحوالي 30 في المائة. كذلك يبدو أن تكلفة الكيلوواط / ساعة التي تنتجها محطات توليد الطاقة بالوقود العادي زادت بسرعة أقل من سعة زيادة تكلفة الكيلوواط / ساعة النووي، وأن الميزة الظاهرة لهذه التكلفة الأخيرة (5,7 سنتيم مقابل 5, 11- 2, 12 سنتيم) تتضاءل كثيرا إذا أدخلنا في حسابها المبالغ الضخمة التي تستثمر في البحوث النووية والتي لم توضع في الاعتبار في حساب هذه التكلفة.

(4) لا يزال أمن هذه المنشآت مثار جدال حاد، وهو أمر يثير في حد ذاته مشاعر القلق وينبغي أن يؤدي إلى إقامتها بعيدا عن أي تجمع سكاني. غير أن ذلك لن يتسنى إلا عند الاستعانة بطرق التبريد بالهواء التي لا يتعين معها بناء محطات التوليد على شواطئ الأنهار حيث تبلغ كثافة السكان أشدها.

(5) في كتاب بعنوان (Les Vaches Maigres ، 1975) Gallimard يشكك ميشيل ألبير وجان فيرنيو «في صواب فكرة كنا نؤمن بها جميعا في الأمس القريب: فكرة النمو على الطريقة الأمريكية». ويعد ذلك مثالا جيدا على التواضع وصفاء الفكر.

(6) M. Grenon, Ce monde Affame denergie, Laffont، 1973.

(7) الواقع أن تطبيق الاستراتيجية المعروضة هنا تقتضي إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات قادرة على أن تتصدى للاستراتيجيات القطاعية التي يساندها لوبي القطاع الخاص والقطاع

المؤمم، ثم على أن تعدل اتجاهها . ذلك أن مفهوم «النمو الجديد» لن يكون له أي معنى ما لم تكرس لأهدافه موارد مادية ومالية وبشرية جديدة. فمن الممكن القول على سبيل المثال أن الهيئة المسؤولة عن مصادر الطاقة الجديدة ليس لها حول يذكر في مواجهة اللوبي السياسي والإداري والعلمي والعسكري الذي يملك قوة هائلة ويعمل منذ أكثر من عشرين عاما في فرنسا على تطوير أوجه الاستخدام الحربي والسلمي للطاقة النووية. لذلك فإن تحويل جزء من الأموال المكرسة لهذه الاستراتيجية التي يشكل طابعها الأحادي خطراً محدقا سيكون من شأنه أن يتيح سياسة مغايرة في مجال الطاقة.

(8) يقضي هذا المبدأ بأنه في حالة نظامين إيكولوجيين متجاورين وتربط بينهما علاقات متبادلة (بيئة أرضية وبيئة بحرية في منطقة ساحلية على سبيل المثال)، عندما يطرأ تعديل مهم على أحدهما، تتردد أصداؤه على الفور في النظام الآخر (من ذلك مثلا أن النمو الحفري الشديد على الساحل يزيد التلوث البحري).

(9) نص مقتبس من Kostitzin في: Yves Le Grand, "Necessie de fair naitre un esprit biologiste chez les futurs ingenieurs" Cahiers des ingenieurs agronomes, 1956, no110

(10) عمارة لـ Talleyrand قصد بها اليعاقبة.

(11) «الأيض» : (metabolisme) مجموع التحولات البيوكيميائية التي تحدث في جسم الكائن الحي. وتعرف هذه التحولات، عندما تتمثل في تكوّن الجزيئات وتركيبها باسم «الإبتناء» (anabolisme)، وفي حالة تدهور الجزيئات وتهدمها باسم «التقويض» (catabolisme).

(12) Ian Mac Harg, Design With nature, New York, Double Day and Co Inc, Garden City, 1969.

(13) فيما يتعلق بأصل الحياة، يمكن الرجوع إلى J. de Rosnay, Les Origines de la vie, de L'atome a la cellule, le Seuil, 1966, CoIl. Microcosme

(14) Systémes en equilibre metastable : نظم توازنها، على نقيض توازن كثير من الأشياء المادية، غير مستقر فهو عرضة للتحول مع الزمن شأن جمع الظواهر الحية.

(15) Alvin Toffler, Eco-spasme, Denoel, 1975.

(16) Edgar Morin Journal de Californie, Le Seuil, 1970.

(17) Raymond Ruyer, La Gnose de Princeton, Fayard, 1974.

٩ ثقافة جديدة ومدرسة قديمة

«تسللت خفية منحرفاً نحو المتمردين»(١)

ر. سوليفان

أولا- الإحياء الثقافي

من الصعب تصور دور التربية والثقافة في مجتمعات ما بعد التصنيع. وأيا كان الأمر فسيكون دوراً أعظم من دورهما اليوم. وسيكون للخيارات التي تجري في هذا المكان آثار جانبية كثيرة على الصعيد الاجتماعي تلبي تطلعات فئات متنامية دوماً من السكان تسعى للحصول على سلع أخرى غير السلع المادية.

فخفض ساعات العمل سيتيح مزيدا من أوقات الفراغ، مما سيحمل الناس على ولوج المجالين الثقافي والروحي لكي يتجنبوا مغبة الوقوع في براثن الملل، أسوأ ما يبتلى به البشر. وعالم الثقافة لا حدود له. وبحر المعرفة وثراء الفنون ومنتجات الفكر البشري تفتح آفاقاً غير متناهية. وكنوز المكتبات والمتاحف تشكل التراث الثقافي للنوع على نحو ما تشكل الصبغيات تراثه الجيني، فهناك تتجمع منجزات العلوم والآداب والفنون، نتاج العقل الذي لا ينضب على مر السنين.

غير أن الانتفاع بهذه الكنوز يقتضي أسلوباً معينا في التعليم يتجاوز كثيراً مجرد الإعداد المهني الذي يهدف، عن حق، تكييف الناس لمقتضيات العمالة.

ومن جهة أخرى سيترتب عليه أسوأ أنواع الاغتراب، إن هو أدى إلى إخضاع الإنسان بالكامل لمتطلبات جهاز الإنتاج، وعلى ذلك ينبغي أن يقترن بجهد تربوي متصل يذهب إلى أبعد كثيراً مما يذهب إليه التعليم المدرسي.

وعلى ذلك لا مناص من أن يطور وينمى دور المؤسسات غير المدرسية، وحركات التعليم الشعبي، والمتاحف والمكتبات، وبيوت الشباب ومراكزهم، ووسائل الإعلام والاتصال. وكذلك وبطبيعة الحال دور الآباء حيث إن محيط الأسرة لا يزال-بعد مضي قرن على وفاة جول فيري[2] وعلى الرغم من تطبيق إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة-أقوى عامل من عوامل الإعداد، أو الإفساد، الاجتماعي، ومن دواعي الأسف أنه كثيراً ما يفضي إلى الفصل بين فئات المجتمع. وكل الدلائل تشير بالفعل إلى أن نظامنا التعليمي لا يزال عاجزاً، برغم الخطب الطنانة، عن كسر الحواجز الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص يتجاوز حدود الأسطر: ذلك أن المجتمع الفرنسي لا يزال مجتمع طبقات.

وإذا كانت الثقافة تمثل «حاجة ماسة»[3] من حاجات الروح والعقل، فهي أيضا ماثلة في الشارع وفي الحجر. فليس ترميم أثر قديم أو كاتدرائية ضرباً من ضروب الترف الذي لا تقدر عليه إلا اقتصادات الوفرة، أفليست هذه الآثار ثمرة اقتصادات ضئيلة النمو؟ إن أعمال الترميم هذه إنما تلبي حاجة أساسية وسوف ينظر إليها على أنها كذلك في مجتمعات ما بعد التصنيع. فهل من المعقول ألا تمثل ميزانية الشؤون الثقافية سوى واحد في المائة من الميزانية الوطنية؟

وفيما يتعلق بالمدرسة، ستتضح صعوبة دورها أكثر ما تتضح في التطبيق.

لقد فصل بين مفهومي المدرسة والثقافة في أوساط الرأي العام في غضون أول أن جيل ومن المحتمل أن تكون المقاومة السلبية التي يبديها النظام المدرسي أمراً مواتياً لظهور مبادرات جديدة. فالمدرسة تتصف في الوقت الحاضر بجميع صفات مجتمعات الإنتاج: تقسيم مفرط للعمل، وتخصص، واختيار أولي ونهائي. ومنافسة، وتدرج هرمي، واستهلاك تعليمي بالجملة، وضخامة مفرطة لعدد من المباني المدرسية، وتخطيط، وتسوية، ومعايير كمية فحسب، وهلم جرا. والمباني المدرسية تعطي صورة صادقة للعمارة التي تلقن في نظام التعليم الوطني: عمارة يجمع من الجمود والقبح

والكآبة ما لم تجمعه عمارة قبله في تاريخ البلاد، فليست هناك مدرسة واحدة يمكن إدراجها في عداد الأعمال الفنية أو الآثار التاريخية الجديرة بهذا الاسم، حتى وإن بدأت محاولات موفقة في هذا الاتجاه، هنا وهناك.

والواقع أن المدرسة تئن تحت وطأة حتميات صارمة. فعلى الرغم من المظاهر، يخفي الهياج المتوطن لعالم التعليم وراءه نظاماً جامداً يتعين تحليله بالنظر إلى أن أي تقدم يقتضي التخلص من هذه القيود المكبلة. ولنبدأ بالجامعات.

ثانيا-الرمز الجيني للجامعة

تتسم الجامعة في كل البلدان بنوع فريد من الجمود والثبوتية (invariance)[4]، الأمر الذي أتاح لها، في فرنسا، أن تظل على حالها دون تغيير على الرغم من اضطرابات مايو سنة 1968 وسن قانون يدخل تعديلات عميقة على بنائها. وفي سنة 1965، كتب مراقب لأحوال الجامعة يقول: بوسع الإنسان أن يحرك الجبال ويغير مجرى الأنهار ويعدل المناخ على قارات بأسرها وربما أن يبرح كوكب الأرض عما قريب، ولكنه ظل حتى الآن مكتوف اليدين أمام جمود البنى الجامعية[5].

وقد علمتنا البيولوجيا أن البنى تنزع إلى البقاء والتكاثر في أشكال مطابقة لها وفقاً لقانون الثبوتية المعروف. وتعتمد الثبوتية في حالة البيولوجيا على الحتمية الجينية، أي على الأحماض الصبغية النووية (DNA)[6] المكونة للجينات التي تحتوي عليها الصبغيات.

- البحث عن الثبوتية

وعندما يغرينا السؤال: عن أين عساها تكمن، داخل نظام كنظام الجامعة، تلك الآلية أو البنية التي تقرر تلك الثبوتية، يبدو أن مردها إلى الإجراءات والهيئات المكلفة بحشد هيئات التدريس في الجامعة: وهي في فرنسا اللجان الاستشارية للجامعات.

وتعهد إلى تلك اللجان مهمة إدارة شؤون المسار المهني لأساتذة الجامعة، الأمر الذي يمنحها بطبيعة الحال سلطة كبيرة. فالمسار المهني لكل جامعي رهن بإرادة تلك اللجان ووفقا لتقاليد قديمة ولكنها جديرة بالاحترام نظراً لأنها تنهض على أساس الحريات الجامعية، لا ينضم إلى عضوية هذه

اللجان إلا أعضاء في هيئة التدريس بالجامعة يعينهم في الأغلب زملاؤهم، مما يترتب عليه اتجاه يؤسف له نحو محاباة الأقارب يثقل النظام ويحمله على مناوأة التجديد والأصالة: وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك بلغة البيولوجيا قلنا إنه يعمل بمثابة «كاظم» (represseur) وبلغة السوسيولوجيا بمثابة«محافظ» (consrevateur) على غرار نقابات الماضي التي كانت تقوم على أساس هذا المبدأ ذاته.

وبالنظر إلى أن معايير الترقي تنهض على أساس النشاط البحثي وحده، ولأن البحوث تقتضي لكي يكون لها عائد في الأجل القصير-وذلك هو المعيار الأساسي في بداية المسار المهني-تخصصاً شديداً، فإن المرشح لمنصب أعلى اضطر إلى قصر بحوثه على مجال بالغ الدقة والمحدودية. ويتعين عليه ألا يبرح هذا المجال بأية حجة أو ذريعة وإلا اتهم بخطأ لا يغتفر هو التشتت! ويمكن القول حقيقة ومجازاً إن طبيعة الأشياء أرادت للجامعي المبتدئ أن يتفوق على كل من عداه في ضيق الأفق..

وهكذا يمكننا الاعتراف بأننا أمام عقبة تحول بيننا وبين الإقدام على البحث متعدد التخصصات وعلى الرؤى التوليفية الواسعة، ومما يسهم في ذلك أن هذه اللجان هيئات منيعة تسهر بدقة على منع الحيد عن الطريق المستقيم.

- التقليد في مواجهة التجديد

ومن الصواب أن نقول في مقابل ذلك إن الجامعي الذي يبلغ قمة مساره المهني يتمتع بحرية مطلقة، غير أنه من دواعي الأسف أن الشقة بعيدة إلى تلك القمة، وأن القدرة على التجديد لا تتناسب تناسبا طرديا مع السن. ومن المحتمل أنه لا يوجد أي نظام آخر يذهب إلى هذا الحد في تقسيم المسار الوظيفي إلى فترتين إحداهما طويلة تسودها التبعية المطلقة تليها فترة قصيرة تسودها الحرية المطلقة.

فالحرية لا تأتي إلا في سن متقدمة تكون فيها البنى العقلية قد تشربت بشدة ما درجت عليه من عادات وروتين. ولا يستغرب إذن أن يفضل نظام كهذا التقليد على التجديد.. فيغدو أصلح ضامن للقيم التقليدية. ولدى معظم الجامعيين ضمير مهني حي ويحرصون على حسن رعاية طلبتهم حتى وإن كان ذلك لا يوضع في الاعتبار في تقييم مزاياهم ومساراتهم

المهنية، الأمر الذي ينطوي على مفارقة ليست بالهينة. بل إن بعض هؤلاء الجامعيين يقبلون، على غير ما كان يتوقع، النهوض بأعباء إدارة المؤسسات الجامعية، وهو إقدام يكاد يناهز البطولة بالنظر إلى الظروف التي تكتنف تنفيذ مهام هذا المنصب: تبعية مزدوجة ومطلقة لمجلسهم الذي يداول، وللوزارة التي تدفع مرتباتهم، وهي مرتبات هزيلة علاوة على ذلك. وفيما يتعلق بكليات الطب، تضاف إلى ثبوتية البنى الجامعية ثبوتية مهنة تتشبث بإصرار بالغ بتقاليدها ولا تتمثل مزيتها الأولى في تشجيع الطلبة على ممارسة حرية بريئة ومثمرة إزاء أساتذتهم.

وقصارى القول إن الجامعة تصر بإلحاح على طابعها الأكاديمي. فهي إذ توفر علما كثيرا ما يكون منقطع الصلة بالواقع، تخزن المعارف وتظل، كما سبق أن قيل «مرأبا للمعرفة» على الرغم مما يبذله كثير من العاملين فيها من جهود للتحرر من صرامة هذه الحتميات الاجتماعية التي تضاهي الحتميات الجينية فيما تفرضه من قيود. ومؤدى ذلك أن إصلاح الجامعة سوف يعني البدء بتعديل لجانها الاستشارية، أي النيل من الرمز الجيني للنظام. فلماذا لا تتقسم عضوية هذه اللجان بالتساوي بين ممثلين للإدارة وممثلين لكل من الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟ مما قد يبعث فيها روحاً جديدة.. إن اللجان كيانات مقدسة لا تمس والأساتذة يستهويهم إعطاء بعضهم بعضاً درجات وإجراء تقييمات مقارنة لمزاياهم.. انحراف مهني إن صح هذا القول..

ثالثا- الرمز الجيني للدولة

تظل دراسة ظاهرة الثبوتية في النظم التعليمية ناقصة ما لم يوسع نطاقها لتشمل مدارس عليا معينة، وعلى الأخص في فرنسا، المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)[7]. فهذه المدرسة تخرج صفوة مدربة تدريباً كاملاً على تشغيل الأجهزة الإدارية الوطنية.

ويوما بعد يوم تتأكد الفكرة القائلة بأن هذه المدرسة هي الدولة[8]. وربما نرى اليوم بعض رجال السياسة المنتمين إلى الجيل السابق والذين لم يرتشفوا من هذا الرحيق، ولكنهم الآن في سبيلهم إلى الاختفاء مفسحين المجال لمنافسيهم من الشباب «النابه». فالمدرسة الوطنية للإدارة (ENA)

تمثل بالنسبة إلى الكيان الوطني ما يمثله الحامض الصبغي النووي (DNA) بالنسبة إلى الكائن الحي: بنية محافظة وموحدة وثبوتية إلى أبعد الحدود.

وتتدرج هذه المدرسة في عداد أثقل القيود التي تكبل البلاد. فالاختيار الطبيعي للصفوة يتم اليوم بطريقة لامناص منها ولا محيد عنها. فإذا لم يؤخذ هذا المسار في سن العشرين فلن يؤخذ أبداً. وأسلوب الاختيار هذا يشجع على محاباة الأقارب، ويركز السلطة في أيدي حفنة من المواطنين، ويمنع المواجهة بين الصفوة وبين المسؤولين الذين تلقوا إعداداً مختلفاً في مؤسسات أخرى مختلفة، ويضفي طابعاً موحداً على العقول ويتمركز حوله النموذج الباريسي، وفي نهاية المطاف يحرم الإدارة العليا والدوائر الحاكمة من كفاءة أناس يتمثل عيبهم الوحيد في أنهم لم يوجهوا في الوقت المناسب نحو المسار الوحيد الذي يفضي إلى السلطة ويترتب على ذلك فصل وخيم العواقب بين فئات المواطنين.

ويترتب على ذلك أيضا مجانسة غريبة للعقليات والمواقف وردود الأفعال. فهؤلاء النشء والشباب، إذ يواجههم ما يحاك من مؤامرات في كواليس السلطة، يفقدون قبل الأوان مثاليتهم وحماسة الشباب. وهما صفتان لا اعتبار لهما في الرفيع من المناصب. والمستوى الفكري الرفيع الذي يبلغه خريجو مدرستنا الوطنية للإدارة إنما يدفع لقاءه ثمن باهظ من القيم الإنسانية ويضحى في سبيله بحمية القلب التي يصيبها الفتور. تضاف إلى ذلك ظاهرة التقليد والمحاكاة التي تقودهم إلى طبع مواقفهم ولغتهم بل ونبرات أصواتهم بطابع نظائرها لدى كبار رجال الدولة.

والعناية الفائقة التي يتلقاها طلبة المدرسة الوطنية للإدارة الذين يترددون على دوائر الشرطة تعيد إلى الأذهان بصورة ملحة ما تتلقاه الملكة في مجتمعات النحل من تعليم. فهؤلاء الشباب الذين يتحلون بالأدب دائما ويلبسون أبهى الحلل ويتخيرون صحبتهم يلقنون فن خدمة الدولة كما كان الملوك في الماضي يعلّمون مهنتهم: أي منذ نعومة أظفارهم. ويدرجهم إعدادهم على الفور في عداد من يعتلون مناصب السلطة سواء كانوا ينتمون إلى أحزاب اليمين أو إلى أحزاب اليسار، ولا يدرجهم قط في عداد المواطنين العاديين. ففي الوقت الذي ينشط فيه عامة الشباب بشعورهم الطويلة وسراويلهم الباهتة في تعهد شؤون الخلية-شأن العمال المثاليين- يتهيأ بضعة

أفراد تم اختيارهم بحرص وأناة، في القاعات الوثيرة، لتأمين استمرار السلطات العامة ودوام الدولة مهما كان الثمن، فأنى لهم أن يولوا انتباهاً إلى تكاثر الطنانات أو انتشار الزنابير؟

إن أول إجراء تتخذه حكومة ثورية هو إلغاء المدرسة الوطنية للإدارة والتزود بطريقة ديمقراطية بما يلزمها من مسؤولين إداريين من المشاتل الخصبة التي تمثلها الكليات الجامعية: كلية الحقوق وغيرها من الكليات مما سيتيح مزيجاً مستمراً وغنيا من الكفاءات والعقليات. وكما نرى مازالت الإيكولوجيا تصر على الدعوة إلى التنوع. غير أنه ربما كان هناك حل آخر يستوحى من حكاية شائقة تروى في الأوساط الجامعية، ومفادها أن الرب وقد أخذته حمية غير متوقعة قرر قطع يوم راحته الأسبوعية لكي يخلق رائعة الروائع: رجل الجامعة. ولكن رجل الجامعة لم يلبث أن حصل من المعارف، وبلغ من الشأو ما جعله يتفوق على إخوانه الأدنى منه مقاماً-أي على سائر البشر، ما جعل الرب نفسه يخشى على سلطانه إذ إن الرب إله غيور. فما العمل؟ أيقضي على أبدع ما صنعت يداه، على ذلك العالم الجليل وينتهك بذلك وصيته: «لا تقتل»؟. وتفتق الذهن الإلهي عن حل هو خلق زميل لرجل الجامعة فأدى التنافس بينهما إلى وضع حد على الفور لما كان يتهدد الرب من خطر وجعله بمنأى عن أي منافسة. ومن الممكن مسترشدين بهذا المبدأ ذاته، إنشاء عدد من المدارس الوطنية للإدارة فيستقر النظام في الحال.

رابعا-المدرسة الجديدة

أما التعليم الابتدائي والثانوي فلا يعاني إلا من علة واحدة، ولكنها علة قاتلة: تلك هي التدهور المذهل الذي حل في بضعة عقود بدور المعلمين وهيبتهم في أعين الرأي العام.

- تدهور المكانة

هنا يسفر مجتمع الإنتاج عن وجهه الحقيقي: فعندما تهبط الثقة التي يحظى بها أولئك الذين نعهد إليهم بأبنائنا، أي بالمستقبل، إلى ما هو أدنى بكثير من الثقة التي نوليها المهن المعنية بالمال، يبدو لنا في أوضح صوره إخضاع التربية والثقافة لمقتضيات التكنولوجيا والإنتاج والمجتمع التجاري.

وربما فسرت لنا مشاعر الإحباط التي يحسها كثير من المعلمين ذلك الانفصال الدائم الذي يعيشونه إزاء المجتمع السائد. وهكذا سيكون الفشل مآل كل إصلاح تعليمي مادامت كرامة مهنة التدريس غير معترف بها ولا تلقى ما هي جديرة به من احترام، وما لم يسترد المعلمون المكانة التي يستحقونها في المجتمع.

يضاف إلى هذا العزوف الوجداني انفصال سياسي يزيد تعطل النظام في بلد يختلف عن سائر الديمقراطيات الغربية من حيث إن التناوب على السلطة فيه، الذي ينتظره قسم كبير من السكان، يرجأ من انتخاب إلى انتخاب في مستقبل دائم التباعد: وذلك إحباط آخر يعاني منه رجال التعليم بوجه خاص إذ درجوا على الانتماء إلى أحزاب اليسار.

فكيف إذن، إزاء كل هذه العقبات، نصلح المدرسة؟ لنحذر أولاً من تلك النزعة المرضية إلى الإصلاح التي تبدو كأنها السبب الرئيسي لجمود النظام. فسيتمثل التغيير بالأخرى في الكف عن إجراء الإصلاحات والاكتفاء بالعمل على تطوير العقليات وتعدد التجارب والخبرات وتنوعها.

- تجارب التجديد

في التعليم، ربما أكثر مما في أي مجال آخر، ستيسر اللامركزية الجادة تفتح الحياة وانبعاث الخلق والإبداع. فمنذ الآن تجري تجارب تجديدية تتسم جميعها بنفس الصفات، فلا ينجح أي منها إلا عندما تبرح المدرسة منبذها وتسعى إلى المشاركة في حياة مجتمعها. فإحياء متحف يتيح للتلاميذ أن يتابعوا في الموقع موضوعاً تربوياً تدعمه وسائل الإيضاح البصرية، فيتعلمون مثلاً كيف كان قدماء الرومان يزودون مدنهم بالمياه عندما يزورون شبكات جر المياه ونظم الضخ والحمامات الطبيعية القديمة وما إلى ذلك.

ويشهد نجاحاً باهراً ما ينظم من دروس عامة يحضرها النشء والكبار، وتجتذب جماهير غفيرة جامعة افتتحت لمن بلغوا سن الشيخوخة. وتوضع ضيعة شاسعة، ببحيرتها وغابتها تحت تصرف المعلمين ليمارسوا مع تلاميذهم مبادئ الإيكولوجيا في الموقع. وتقدم رابطة لصون الطبيعة، تشرف عليها مجموعة من الشباب، حيوانات منطقة في موطنها الطبيعي (biotope)(9) فيلقى المشهد إقبالاً شديداً من جانب التلاميذ ومعلميهم. وتنظم سلطات الحدائق الإقليمية دروساً في الزراعة يؤمها شباب المدن فيبهرهم تعلم

مبادئ الزراعة وتربية الحيوانات[10].

ومن دواعي الغرابة أن المدرسة لا تستطيع حقاً أن تجد مواردها التعليمية إلا عندما تنطلق وتبرز مكانها، بل يحدث أحياناً أن نرى عندئذ معلمين سعداء! وتلك ظاهرة تتجاوز كثيراً حدود الإصلاح وتغدو ثورة وتتجاوز حدود الثورة لتغدو تحولاً جذرياً.

ذلك أن نظام التعليم الوطني هو بمثابة غول مخيف، ونحن لا ندير شؤون قرابة مليون من الموظفين دون مواجهة محشر بشر. وأزمة المدرسة يعود جانب كبير منها إلى جمود تلك البنية التي تضع وجهاً لوجه، في علاقة جدلية ساذجة، معلمين وتلاميذ انضم إليهم الآباء منذ عدد من السنوات لكي يدلوا هم أيضا بدلوهم. غير أنه بالنظر إلى أن دور كل من هؤلاء ومهمته يحددان بدقة متناهية فإن المواهب الطبيعية تصطدم بجمود الجهاز. فهذه الكائنات العملاقة تمتلك في واقع الأمر بنى هزيلة للغاية، تتألف من وحدات متطابقة هي الصفوف التي تتكرر إلى ما لانهاية ولا تربط بينها أية روابط: والمجموع يكون أقرب شبهاً إلى بنية بلورة منه إلى بنية كائن حي بكل ما ينطوي عليه من تعقيد.

ولا يتمثل الحل في تجزئة الوزارة إلى جزأين أو عدة أجزاء، فشأن هذه الأجزاء شأن الأميبة، لن يلبث كل منها أن يعيد تكوين مادته وعندئذ يتعقد النظام بما ينشأ بين البنى الجديدة من تنافس. إنما يتمثل الحل في تفويض السلطة إلى المناطق والأقاليم وعودة أشد الوزارات الفرنسية مركزية إلى القاعدة الشعبية، أفليست الجامعة هي الإدارة الوحيدة التي تكتب إلى الوزير في طلب إنشاء وظيفة خادمة تنشأ وتدار من باريس؟

- التوازن في انعدام التوازن

ويتعين على المدرسة من جهة أخرى أن تدرج أساليبها التربوية في إطار رؤية دينامية للعالم. فما ينبغي تشجيعه ليس إصلاح البنى بقدر ما هو إصلاح روح التعليم.

وليس من الممكن وضع تعريف لأهداف مدرسة الغد أفضل من ذلك التعريف الذي توصل إليه روبير لاتيس في مقالة تحمل عنواناً إيحائيا[11] ويبدأ هذا الكاتب باستعادة ذكر الإصلاحات التي تعاقبت لهدف مواءمة المدرسة للحياة: لقد تعددت الادعاءات الفارغة التي تبدو كل منها أقل

جدوى من سابقتها. ومن الممكن أن نسرد على سبيل المثال حسب الترتيب الزمني: تعلم كيف تتعلم، التدريب المستمر والتربية المستديمة؟ المدرسة، أداة تجديد المجتمع بما فيه من تفاوتات، العناصر المشتركة في مناهج التعليم، اللغات الثلاث ثم الأربع مع مقدم الوزير التالي، تعزيز قيمة العمل اليدوي.. ثم يردف قائلا بنفحة من المرح: «عندما تعصى مشكلة على الحل أو يستحيل حلها، فما علينا إلا أن نقضي عليها كحل نهائي، وعندئذ يغدو المجتمع مجتمعاً بلا مدرسة، ولنا الحق في مجتمع كهذا، وقد تنبأ به إيفان إليتش: فقد أتاح لنا لبعض الوقت تجديداً عميقاً، إن لم يكن للمدرسة فعلى الأقل للندوات وغيرها من اجتماعات المائدة المستديرة وللمحادثات التي تدور حوله مائدة العشاء في مطاعم المدينة.

ففي عالم يمر بمرحلة تحول شامل كيف لنا أن نتصور بقاء النظام التعليمي دون تطور بالغ العمق؟ لقد ازداد تسارع التغيرات في كافة المجالات على نحو يؤدي إلى فروق أكثر وأشد حدة باطراد بين الحاضر وبين مستقبل يزداد قرباً على الدوام.

في الماضي، كان يكفي أن ننقل ما تسفر عنه تطورات بطيئة لكي نفهم البيئة ونسيطر عليها، أما اليوم فينبغي على الأخص أن نتعلم التكيف للتغير ونفهم عواقبه، وأن نتصرف في الأزمات بحيث نجتازها بالتغلب عليها.. أن نحتفظ بالتوازن في أوضاع يعوزها التوازن.

هاهو اللام الذي يوجز جوهر الأمور في بضع كلمات. فالمدرسة هي التعليم الذي يهيئ للتطور ومواجهة الأزمة والتغيير، وذلك هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب.

- تعلم لتكون

وعندما نتريث قليلاً أمام مضمون التعليم وروحه، يطرح السؤال عن السبب الذي من أجله-بدءاً بروضة الأطفال وانتهاء بأعلى مراحل التعليم- نتعلم دائما إتيان الأفعال ولا نتعلم أبداً أن نكون. لماذا لا نسعى إلا إلى التحكم في التقنيات ولا نسعى قط إلى التحكم في أهوائنا؟ إلى تدبير شؤون البيئة وليس إلى تدبير شؤون أنفسنا؟ وذلك على الرغم من أن هذه هي المهمة الأساسية التي يعهد بها إلى المدرسة في المجتمعات التقليدية، والمهمة التي كانت الكنيسة تضطلع بها في الغرب. وتلك مهمة تتعين المبادرة

إلى إعادة تحديدها لكي تكون متفقة مع زماننا، مهمة تتمثل في استذكار قيمة الصمت وتدبر حكمة سقراط المنادية «اعرف نفسك بنفسك» واكتشاف ما فيه خيرنا وما ليس فيه أذى للآخرين، وتحقيق حرية الفكر وصفاء النفس الذي تبوئه التقاليد الشرقية مكاناً أثيراً، وممارسة خبرات التشاطر والتبادل. إن الشغف باليوغا أو بحلقات التفكر أو ببوذية الزن مردها جميعاً إلى نقص أساسي في الجانب الروحي لدى مجتمعات الاستهلاك التي لا تهتم إلا بالجوانب المادية للحياة.

إن كلا منا يحمل في طواياه صورة عمل رائع يقتضي تحقيقه حياة كاملة تتخللها عملية نضج وأنسنة شخصية طويلة وبطيئة يتشكل فيها في الوقت نفسه مستقبل المجتمع: وهنا يعلن تكون الفرد تطور المجتمع. ونحن نرى في شارتر لوحة بارزة تمثل خلق الإنسان: وفي خلفية الصورة، وراء وجه آدم، يرتسم شكل المسيح، الصورة التي يستلهمها الخالق. وذلك رمز رائع لميلاد لا يكتمل معناه إلا في تحول حياة ينتظر لها، كما تشهد بذلك البيولوجيا، أن تتجه إلى ما هو أعظم من الذات، أن تتحقق في الكائن الأسمى. والذي يمثل في أذهاننا الآن ليس رجل الأعمال أو الإدارة أو التكنولوجيا، وإنما هو الحكيم والقديس، وما أسعد القديسين!

إن هناك مجالاً فسيحاً وبكراً ينبسط أمامنا وينفتح على البحوث والمبادرات.

غير أن هذه وتلك لن يكون لها معنى ما لم تنهض على أساس مبدأ أخلاقي يحظى بقبول الجميع. وعندئذ يحين أوان الثقافة الجديدة، اللحظة التي يفقد فيها الأيديولوجيون كبرياءهم ويصيخون السمع للناس والطبيعة والحياة، اللحظة التي تنفض فيها الكنائس عن نفسها غبار القرون وتسعى إلى استعادة صفاء الرسالة الأصلية ونقائها، اللحظة التي يجتاز فيها الناس الحدود المادية للدروب المطروقة ويشرعون في استكشاف العوالم الداخلية، فوداعاً لثقافة ومرحباً بأخرى..

الهوامش

(1) يعمل مؤلف هذا الكتاب في حقل التدريس، وهو يقدر جسارة الأفكار التي يدعو إليها في هذا الفصل، وعبارة سوليفان هذه تمثل رأي المؤلف خير تمثيل.

(2) Jules Ferry نفذ إجراءات الإصلاح التعليمي على أساس مبادئ علمانية التعليم ومجانية التعليم الابتدائي وإلزاميته (المترجم)

(3) Jacques Rigaud, La Culture pour vivre. L'art du temps, Gallimard, 1975

(4) انظر التعريف في صفحة 152.

(5) Michel Vermot Gauchy, L'Education nationale dans la France de demain, Sedeis, 1965.

(6) DNA : Acides désoxyribonucléiques

(7) ENA : Ecole Nationale d'Administratjon

(8) L'ENA C'est L'ETAT

(9) biotope : بيئة طبيعية محددة لها خصائصها الأيكولوجية الثابتة ويعيش فيها نوع أو عدة أنواع ويفضل علماء النبات عليها لفظة statwion

(10) تجرى جميع هذه التجارب في إقليم اللورين وتسجل نجاحاً باهراً (متاحف متز، والمعهد الأوروبي للإيكولوجيا، وحديقة حيوان هاي، وجامعة المسنين في نانسي، والمرتع الطبيعي الإقليمي في اللورين.

(11) Robert Lattés, "Léqui libre dans le déséquilibre", France Forum, No. 140, Juillet et aout 1975.

الباب الرابع

على مشارف المستقبل

10 من التنافس إلى التعاون

«إن ما يهم حقا في حماية الكندور (النسر الأمريكي) وأمثاله ليس هو أننا في حاجة إليه بقدر ما هو أننا في حاجة إلى تنمية الصفات الإنسانية اللازمة لحمايته، لأنها هي ذاتها الصفات التي تلزمنا لحماية أنفسنا».

إيان مكميلان(1)

أولا- الحرب الاقتصادية والمعركة السياسية والصراع الاجتماعي

أسفر «النصر» الحاسم الذي أحرزه الإنسان على الطبيعة عن خطر جديد يتهدد النوع: تصاعد التنافس بين الناس. ذلك أن البشر وقد تسرب إلى أذهانهم الاعتقاد بأنهم لم يعودوا يتعرضون للأخطار الخارجية، ولما كانت تهددهم به طبيعة لم يحكموا السيطرة عليها، أعادوا إلى أذهانهم قوى التنافس. فمن المعروف أن السلام يسود مجتمع البشر عندما تتهدده الذئاب أو عندما تعصف المجاعات أو الأوبئة بحياة السكان. فلا أن يبتعد الخطر حتى يبدأ الشقاق من جديد: وعندئذ يصبح الإنسان ذئباً يواجه أخاه الإنسان. وقد فهم رجال السياسة ذلك فهما جيداً، فهم يلوحون بشبح الأزمة والحرب لكي يلهوا مواطنيهم عن نزاعاتهم السياسية، ويحبطوا أطماع خصومهم ويسووا مشاكلهم الداخلية.

وبالنظر إلى أن مجتمعاتنا قامت على أساس تصوير كل من مالثوس وداروين للطبيعة الذي ورثناه،

على نحو ما رأينا، من القرن التاسع عشر، فإنها لا تحبذ سوى الحد الأول من العلاقة الجدلية «التنافس-التعاون» التي تحكم توازن الحياة.

- فرط المنافسة

ينهض المثل الأعلى الليبرالي والرأسمالي على المنافسة التي لا تستهدف سوى المزاحمة.

وتعيش المجتمعات الغربية، إذ تعتقد أنها تخلصت من شبح المجاعة والأوبئة والحروب التي تكلف اليوم غاليا، حياتها اليومية في جو حرب متوطنة منهكة للنفس والأعصاب. فالحرب الاقتصادية، يغذيها القصف الدعائي، تعجز عن أن تخفي ما تنطوي عليه من عنف وراء بلاهة بعض الرسائل الدعائية: أفلم تستيقظ فرنسا كلها كل يوم طوال السنين على صياح المستودون البائد (حيوان بائد شبيه بالفيل) لا لشيء إلا لتسمع ادعاءات الوفر الهائل الذي يحققه التعامل مع هذه المجموعة أو تلك من المحال التجارية العملاقة حيث يتولى المستودون دوس الأسعار وهرسها وسحقها؟

وفي عالم أدى فيه التقدم إلى مستوى ثراء مادي لم يسبق له مثيل لا تزال مقولة مالثوس «ويل للفقراء» حقيقة واقعة وشائنة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ المنافسة أشدها جرياً على مبدأ الصراع من أجل الحياة (struggle for life) الذي تحدث عنه هربرت سبنسر، ومبدأ لا شيء مقابل لا شيء (nothing for nothing) الذي تحدث عنه منظّرو الاقتصاد الليبرالي. ويظل سباق الربح والدفق النقدي اللذين ينتقدمهما بقسوة رينيه-فكتور بيلهيس[2] رائد نظام لا يميز بين المنافسة الشريفة والمنافسة غير الشريفة. ألا يذكر هؤلاء المنظرون الذين يبررون الصراع بأي ثمن والغلبة للأقوى أن سرب الذئاب الذي يتهدده الخطر ينظم رئيسه سرعة الفرار تبعاً للسرعة التي يقدر عليها أصغر الذئاب وأضعفها؟ ذلك أنه لئن كان من الطبيعي أن تكون هناك منافسة شريفة بين الأقوياء لكي يشغل أقدرهم مناصب المسؤولية، فإن تطبيق هذا النموذج على الضعفاء أمر غير مقبول. والمنافسة من جانب الأقوياء ليس لها أي مبرر ما لم تقترن ببذل جهود ضخمة لحماية الضعفاء ولن تجد ملطفها إلا في تلك الجهود. وذلك مجال حققت فيه أوروبا نجاحاً يفوق ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية،

فالمجتمعات الكفوءة التي تسفر عنها المنافسة الضارية يمكن أن تصبح مجردة من أي طابع إنساني.

ومن جهة أخرى فإن المنافسة المفرطة يمكن أن تفرز سموماً غادرة يعد اغتصاب الجماهير أكثرها شيوعاً. صحيح أن هذا الاغتصاب يتنكر بلباقة تحت مصطلح «التسويق»، ذلك العلم الضال الذي لا غنى عنه للإبقاء على شهية المستهلكين الذين يمارس عليهم ضغطاً سيبدو، في بضعة عقود أو في بضعة قرون بالياً بلاء عهد التعذيب على قارعة الطريق.

ومع ذلك فإن هذا الضغط الذي يمارس في اقتصاد السوق لا ينجح في إخضاع المستهلكين إخضاعاً تاماً لمقتضيات الإنتاج كما هي الحال في الإقتصادات الاشتراكية المخططة. ذلك أنه وفقا لظاهرة التغذية الارتدادية، يفرض المستهلكون بدورهم على شركات إنتاج السلع أو الخدمات رغباتهم وأذواقهم التي لا تكف عن التقلب، ويحاول أخصائيو التسويق تحديدها وإرضاءها بأقصى سرعة ممكنة حتى تدرك الطلب وتلبيه. وعلى ذلك فإن السوق، بطابعها الانتقائي القوي، تفرض على الشركات جهد تكيف متواصل، شأنها شأن البيئة التي تمارس ضغطها الانتقائي على الأنواع فتقضي على أقلها قدرة على التكيف وتبقي على سائرها. هاهو إذن الصراع من أجل الحياة ينقل إلى صميم المجتمع مع ما يترتب على ذلك من عدوانية وانعدام للشعور بالأمن، إذ تمارس تقلبات السوق على الأنشطة الإنتاجية التأثير نفسه الذي تمارسه تغيرات البيئة على الحيوانات أو النباتات، محدثة بذلك خللاً في التوازنات، ومشعلة بلا توقف المنافسة والمزاحمة على كافة المستويات.

وبطبيعة الحال يدفع ضغط المنافسة الشركات إلى زيادة إنتاجيتها فيكون بذلك بمثابة محرك للنمو. ولكنه يزيد في الوقت نفسه اختلالا التوازن بين حجم المنتجات ومستوى العمالة. وسينزع علاوة على ذلك إلى تسريع العمل إذا لم يصطدم بالأحكام التي تفرضها النقابات. غير أن ضغط النقابات، وإن كان يسعى إلى تحسين ظروف العمل، يمارس على الأخص من أجل تحقيق زيادة سريعة في الأجور. وعلى ذلك فللنشاط النقابي تأثير مباشر في التضخم يضاف إلى تأثير ارتفاع أسعار المواد الأولية الذي سبقت الإشارة إليه. وهكذا تبدو الزيادة السريعة في أعباء الأجور عاملاً جديداً

يحفز الشركات على زيادة الإنتاجية بقصد خفض نصيب الأجور في تكلفة الإنتاج مما يسهم في تفاقم أوضاع العمالة في قطاع الصناعة. ويطلق هذا التداؤب (synergie)[3] بين هذه الظواهر المتنافسة سلسلة من النتائج التي تسهم في تفسير الاستمرار المتزامن لارتفاع مستوى التضخم واتجاه قوي نحو العمالة الناقصة.

ولئن كانت الشركات الكبرى لا تجهل تمام الجهل قوى التعاون فإنها تستغلها لمصلحتها مكونة احتكارات ذات سلطة مفرطة تمكنها من أن تفرض على الأكثرية قانون أقلية ذات سلطان مطلق. ويزيد تلك المخاطر ما يحدث من اندماج لصالح الشركات متعددة الجنسيات إذ تهيئ مناخاً مؤاتيا لتنظيم قوى خارجة على أية مراقبة من جانب الدولة.

- المعارك الانتخابية

لدى ممارسة الديمقراطية، مباشرة كانت أو تمثيلية، تنقلب المنافسة المشروعة بالطريقة نفسها إلى تطاحن عنيف. ومن الغريب أن المعارك السياسية تزداد ضراوتها مع تقارب أهداف الأطراف المتنافسة. ففي الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة كانت التفرقة الحقيقية بين برنامجي المرشحين المتنافسين تستوجب توافر حاسة تمييز مرهفة للغاية. فبالنظر إلى أن الإختيار الطبيعي قد لعب دوره كما ينبغي، لم يبق في حلبة السباق سوى أقوى مرشحين. والواقع أن كليهما كان جديرا بأن ينتخب إذ كان لهما من الدهاء ما مكنهما من مجاراة أهواء المواطنين. وبعد أن يتم البت في اختيار نوع المجتمع لم يعد على المتبارين في نهاية الشوط سوى تجنب الإزعاج.

أما التنمية التي غدا من المستحيل قصرها على جوانبها المادية والاقتصادية، والعلاقات الدولية التي بات من الملح جعلها أشد توافقا مع مقتضيات العدالة والقانون، ومشكلات التخلف وسباق التسلح، والتطورات الخطيرة في الإيكولوجيا العالمية، أي باختصار كل ما له وزن وأي وزن بالنسبة إلى مستقبلنا، فلم يمثل في أي موضع من مواضع النقاش الذي كان هدفه الأسمى بطبيعة الحال تحقيق سعادة الفرنسيين الفورية، أي في اللحظة نفسها التي تعقب نتائج الانتخابات. إذ من ذا الذي يجرؤ على أن يشير على الساحة السياسية إلى الإرث الهزيل الذي نخلفه لأبنائنا؟ وما

القول عن الديمقراطيات الأنجلوسكسونية التي تساعد فيها البراجماسية على طمس الفروق الدقيقة بين البرامج الانتخابية إلى درجة يتعذر معها رؤيتها حتى بعدسة مكبرة؟ فالشغل الشاغل لكل حزب هو موعد أقرب انتخابات مقبلة. ومن الممكن أن ندرك والحال كذلك، أنه باستثناء الانطباع الشخصي الذي يتركه كل مرشح، تتذبذب علاقات القوى بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول الخمسين في المائة.

إن مثل هذه المواقف من جانب أناس مطلعين، و «مسؤولين»، ويتوافر لهم من سلامة التفكير ما يفوق كثيراً تصور الرأي العام لهم، وبلوغها ذلك الرأي العام من خلال منشور يشوه في نظره صورة المشتغلين بالسياسة، إنما هي النتيجة المنطقية للمنافسة الحادة. ذلك أن الضغط المستمر من جانب الناخبين يجبر المنتخبين على إيثار المشروعات قصيرة الأجل والقادرة وحدها على استصدار حكم عليهم قبل نهاية مدة ولايتهم، وذلك على حساب خيارات أساسية لا يمكن تقدير صوابها إلا في الأجل الطويل. ومؤدى ذلك أن المستقبل يضحي به دائما في سبيل الحاضر الراهن. وينبغي لتلك المشروعات، لكي تحظى بالقبول، وكذلك لكي تثبت قوة أصحابها، أن تتسم بالضخامة، ومن ثم العملقة اللاإنسانية التي يتميز بها العالم المعاصر، ومن ثم كذلك اختيار أكثر التكنولوجيات تقدما وجسارة: إيثار محطات توليد الطاقة النووية على مصادر الطاقة المعتدلة، وإيثار القطارات البالغة السرعة على تحسين وسائل المواصلات في المدن، وإيثار طائرة الكونكورد على طائرة المسافات المتوسطة، وهلم جرا.

فالغرب يحزف اليوم، بكبريائه وبقوة تكنولوجياته وبالمنافسة الضارية التي تعهدها بالرعاية، ما كان بالأمس يشرفه ويشكل جزءا من أعرق تقاليده: فن مجاوزة الذات.

وعلى حين أن مجتمعات القرون الوسطى كانت تتمسك بالقيم الترابطية (رابطات العمال والجماعات الحرفية)، وتقبل وإدامة نظام اجتماعي يحد من جميع أشكال المنافسة-وذلك على الرغم من كل المساوئ التي ينطوي عليها هذا النوع من المجتمعات-تعلق المجتمعات الحديثة على العكس من ذلك أهمية بالغة على قيم التنافس: ألسنا نتحدث عن الحرب الاقتصادية والمعركة السياسية والصراع الاجتماعي والتنافس الانتخابي؟ وتنم هذه

العبارات، بما تنطوي عليه من عنف، عن حقيقة كانت تجعلنا نرتجف لو أننا لم نعتد عليها. إن لغة الحرب المستخدمة في عالم السياسة تدعونا إلى التفكير: ألسنا نرى المناضلين يعبّؤون لشن حملة على الخصم ومهاجمته وهزيمته؟

صحيح أن الحياة، كما قالت سينيكا، هي شن حملة.

- صراع الطبقات

وتنتهي الماركسية عبر طرق أخرى إلى النتيجة نفسها، على الأقل في البلدان التي لا تحتل فيها مناصب الحكم. وقد توصل ماركس، بإضفائه الطابع العالمي على مفهوم صراع الطبقات، إلى إعطاء محتوى جديد للمانوية المسيحية القديمة التي زادتها حدة حركة الإصلاح والإصلاح المضاد. ذلك أن المجابهة الأزلية بين الخير والشر يعاد اليوم طرحها على صعيد المعمورة، فهي لم تعد موضوعا تدور حوله مناقشات الأصدقاء أو حوار بين المرء وضميره، بل أضحت على العكس من ذلك مجابهة بين الناس، بين مجموعة ومجموعة وبين طبقة وأخرى، مجابهة كثيرا ما تغني الفرد عن بذل الجهد الشاق الذي يلزمه لإصلاح نفسه، نظرا لأن الشر لم يعد اليوم-كما قال سارتر بوضوح عن الجحيم الحديث-سوى الآخرين.

وقصارى القول إن الماركسية تضفي طابع المفهوم والنظام والعالمية على فكرة الصراع، نظرا لأنها تحلها مكانة الشرف وتدرجها في عداد «القيم».

إن المعتقد السياسي وما يثيره من مشاعر قوية إنما هو بمثابة سلوك ديني ويعبئ الإنسان برمته. ويعيش المناضل في سبيله في أمن توفره له المبادئ اليقينية الكبرى. وهو يدافع عن قضية مؤمنا بأن الحق معه وبأن الله معه، شأنه شأن الجندي يدافع عن الوطن. ويظل التعصب قائما مع حلول الحروب السياسية محل الحروب الدينية، ويجاهد المناضل وكأنه جندي في ساحة القتال. ومن ثم صعوبة الحوار والاتفاق وما يترتب عليها من أزمة الديمقراطيات. وثمة ما يدعو إلى التساؤل عن فرص المستقبل الذي ينتظر مجتمعا ترمز فيه لفظة الصراع لكل الفضائل وتتستر فيه الأنانية الضيقة الأفق لجماعات الضغط والعشائر وشتى أنواع المصالح التي قلما يعترف بها-وتجد مبرراتها في ضرورة الكفاح للحفاظ على ما اكتسب من امتيازات أو لاكتساب المزيد منها. فما أغرب وأخطر هذا الانقلاب

في المنطق الجدلي.

غير أن الصراعات تبررها في أعين الماركسيين الضرورة الملحة لتدمير النظام الذي تمخض عنها وأدامها، أي اقتصاد السوق وإغراء الربح. فليكن الأمر كذلك. ولكن هذا النظام قد ألغي في الاتحاد السوفييتي، وفي بلدان أوروبا الغربية دون أن يكون نموذج التخطيط البيروقراطي المركزي الذي حل محله أكثر مدعاة إلى الرضا أو الارتياح. بل على العكس من ذلك يسعى إلى بلوغ أهداف النمو المادي نفسها مع تحقيق قدر أقل من الكفاءة وفرض عدد أكبر من القيود. كما أن المنافسة، تلك العملية التي لا غنى عنها لاختيار الأشخاص والأفكار تمارس بطرق خفية إذ أفضت ثورة أكتوبر إلى مؤامرات القصور والأخذ بالثأر في الخفاء والصراعات السرية على السلطة. ومؤدى ذلك أن النموذج التنافسي لم يقض عليه إلا في الظاهر، وأن طبيعة الناس والأشياء قد حرفت رسالة الآباء المؤسسين.

ثانيا- نماذج من التعايش في الطبيعة

إن التطور الراهن، إذ يؤثر الغلو في الصراعات والمنافسات، إنما يغفل الإسهامات الحديثة للإيكولوجيا التي لا يدرك إلا أحد جوانبها. فعلى حين أن اكتشاف القوانين التي تنظم سير النظم الإيكولوجية تؤدي بنا إلى التخلي عن مفهوم «الأنواع الضارة»، فإن التطور الاجتماعي يحملنا بدرجة متزايدة، إلى التسليم بضرورة إزالة أو إسكات خصومنا، هؤلاء «الأناس الضارين» بأن نشن عليهم حربا لا هوادة فيها.

- حدس الفرنسيسكان

قليل هم الغربيون الذين أدركوا حق الإدراك ما يربط بين الكائنات الحية من علاقات تضامن وثيقة. فالقديس فرنسيس الأسيزي، الذي خط طب الزهور والطيور وصادق الذئب اتهمه معاصروه بالجنون. ووفقاً للفكر المانوي الذي يستهوي المسيحية الغربية على الدوام ويسر نقله إلينا المنطق الثنائي فلاسفة اليونان، تلاحظ في الطبيعة أيضا تلك المجابهة بين الخير والشر التي تميز النوع البشري. وكان من الطبيعي إذن أن نتحدث عن النباتات والحيوانات المفيدة والضارة: «الأعشاب الضارة» و«الدواب القذرة». وكان هذا النموذج قد فرض نفسه على إنسان الأمس بمنطق زاده قوة أن

ذلك الإنسان اضطر إلى التصدي بوسائل محدودة لطبيعة معادية وإلى الخضوع لمنافسة هذه النباتات وتلك الحيوانات على وجه التحديد.

أما الفكر الهندوسي والفكر الصيني فلم ينطويا على أي من ذلك بالنظر إلى أنهما أدركا بالحدس ما هناك من وحدة عميقة بين سكان عالم الأحياء، وهي وحدة قوامها التوازن الذي تعرض الإيكولوجيا اليوم علينا نموذجاً جديداً له. ذلك أن سير أي نظام إيكولوجي إنما يفترض التعايش في التنوع. وذلك تعايش لم يخل من النزاعات ومن المذابح، ولكنه أثبت جدواه على مر القرون.

وتأتي كافة مجتمعات الأحياء نتيجة لتعايش متوازن بين كائنات بلغت مراحل شتى من التطور، ويلعب كل منها دوره الخاص به في إحداث تلك التوازنات، ويصدق هذا القول على البركة كما يصدق على الغابة، وكان يصدق في الماضي على مدننا وقرانا. أفلا نرى تعايشا في الغابة بين طحالب عتيقة توقف تطورها منذ ملايين السنين (فهي تشكل الأصوليات في عالم النبات) والسرخسيات الأقل قدما، والصنوبريات الأحدث من السرخسيات عهداً؟ ومع ذلك فكل مجموعات النبات هذه تنحسر ببطء- فعهدها يرجع إلى الماضي-على حين تزحف النباتات المزهرة التي تعد من مواطنات آخر حضارة نباتية كبرى تعاصر الثدييات التي تحقق توسعاً مستمراً منذ العصر الجوراسي وتمثل «المجتمع السائد». وتندرج الليمودورات، وهي سلبيات خالية من الكلوروفيل، في عداد آخر تطورات عالم النبات، وتتميز بالدهاء وتفضل أن تعيش على النفايات أو على «جثث» سائر النباتات، أي باختصار، على حساب غيرها بدلا من أن تخضع للقانون الذي يقضي بأن تعيش النباتات، من خلال التمثيل الضوئي، على الماء وثاني أكسيد الكربون، أي على الماء وهواء الجو. وتنبت الليمودورات، وهي أعشاب صغيرة ضاربة إلى اللون الرمادي، عند أسفل أشجار التنوب أو الأبيسة وتتغذى على حسابها، وهي ذات مظهر جامد وتصطف كالعسكريين.

- التدرج الهرمي، والخصوصية، والتكاملية

الحياة نوع من الصاروخ متعدد الطبقات التي تعتمد كل منها على سابقاتها: فالنباتات لم يكن من الممكن أن يكون لها وجود من دون الكائنات المجهرية (النفطورات) القادرة وحدها على تثبيت الآزوت في الجو. ويتوقف

وجود الحيوانات توقفاً تاماً على وجود النباتات التي تزودها بالأكسجين وبالغذاء اللازم لنموها ولبقائها. وماذا كان يمكن أن يكون مآل الإنسان من دون كل «أسلافه» الذين يعتمد عليهم اعتمادا كليا؟ وهكذا نرى أن تدرجا هرميا صارما وديناميا يسهر على التوازنات الكبرى للطبيعة. فالهدال مرتبط بالشجرة التي تحمله كما يرتبط كل طفيلي بمضيفه، حتى وإن أدى ذلك إلى إضعاف المضيف، ولكنه إن قتله فسوف يموت معه. وكانت اللواحم سيكون مآلها إلى الهلاك لو لم تكن الطبيعة قد وهبت فرائسها خصوبة بالغة الارتفاع فأتاحت بذلك تجديدا وفيرا لجماعاتها. ومؤدى ذلك أن التبادل الغذائي يقيم بين الأنواع شبكات تكافل بالغة التعقيد بدأت تستشفها الإيكولوجيا الحديثة لتوّها، شبكات لا يمارس فيها قط صراع على الغذاء على حساب عمليات وقوى تحد من آثارها. ذلك أنه إلى الكم-الموارد المتاحة- يضاف الكيف: تعدد الأنواع التي تستغلها، فتضع العناصر النافعة والاقتصادية والمغذية نفسها في خدمة اللانفعية والغزارة والنزوة. فالطبيعة إذ تكثر من الأنواع إلى ما لا نهاية، تحدد لكل منها، بسعة خيال لا حدود لها، الشروط الخاصة التي يستطيع بموجبها أن يستغل موارد البيئة التي يعيش فيها، الأمر الذي يحد من التنافس بينها بطبيعة الحال. ففي وسط بيئي معين لا يوجد تنافس بين أنواع نباتية معينة إذا كانت تمد جذورها إلى أعماق متفاوتة بحيث تستغل كل منها طبقة معينة من طبقات التربة. ونحن نستعيد هنا نظام رابطات العمال الحرفيين التي كانت في الماضي تحد بدقة من التنافس بين أهل الحرف، إذ تحدد لكل منهم مهمته بأكبر قدر من التفصيل. ولعله كان من الضروري أن يكون رجل عمل وفكر[4] ذلك الذي يذكرنا بأن التدرج الهرمي والخصوصية والتكاملية هي التي تحكم العلاقات بين الأنواع أكثر مما يفعل التنافس والتزاحم.

وعلاوة على ذلك فإنه مع التدرج على سلم الحياة-أو مع ارتقاء طبقات الصاروخ-يبدو أن تبعية الكائنات لبيئتها تخف حدتها. فالنبات يعتمد كل الاعتماد على التربة التي تمده بالعناصر المعدنية التي لا غنى عنها له، وآكلات العشب تكرس وقتا طويلا للرعي، ولكنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي فيمكنها أن تتحرك وتتلهى بضع ساعات عن مشاغلها الغذائية، ومن بين آكلات اللحوم نجد اللبؤة، خفيفة الحركة سريعتها، لا

تخصص للقنص إلا قدراً ضئيلاً من وقتها ثم تنام طويلاً. غير أن مثل هذا الاستقلال يكتسب إلا على أثر عملية تعلم طويلة تقتضي بدورها درجة أعلى من التنظيم الاجتماعي للجماعة: فعلى الصغار أن تتعلم القنص والقتل، وعندئذ تغدو التبعية الاقتصادية تبعية اجتماعية. فكما يقول بحق موريس بلان إن الاقتراب من الاستقلال يدفع ثمنه خضوعا للغير «إذ يبتعد النوع عن البيئة بترابطه فيما بين أفراده».

يتضح من ذلك أننا مازلنا بعيدين عن المبدأ المغالي في التبسيط والمتمثل في الصراع من أجل الحياة والقاضي بأن يلتهم الأفراد بعضهم بعضا بكل شراسة، فتوازنات الطبيعة هي بحيث إن مجرد القضاء على أحد الأنواع بفعل نوع غيره-قضاء الفريسة على خاتلها-أمر يكاد يكون مستحيلا. فالذي يحدث هو أن الحيدان البطيء للتطور يؤدي إلى انقراض الأنواع الآيلة إلى الشيخوخة. ولكن البيولوجيا لا تعرف الإبادة العنيفة المترتبة على التنافس بين الأنواع أو فيما بين أفراد النوع الواحد. وتظل إبادة الجنس وإبادة العرق امتيازا مؤسفا ينفرد به الإنسان القادر في ثورة جنونه على إنكار مبادئ التعاون من أجل التشبث بمبادئ التنافس وحدها.

- المساعدة الاجتماعية لدى البلّيس

وعندما نراقب الأمور عن كثب تبهرنا الجدلية الخفية لاستراتيجيات التنافس والتعاون في الطبيعة. وفيما يلي مثل على ذلك بالغ الوضوح:

استطاع ج. ديلوي[5] أن يشاهد في منطقة مرسيليا التعايش الغريب بين ثلاثة أنواع: الثوم والهندباء والبلّيس. وتشغل تلك النباتات نوعاً من الحلقات التي تبلغ مساحة كل منها ما بين مترين وأربعة أمتار مربعة ومعزولة كل منها عن الأخرى داخل مجموعة من النباتات تسودها النجيليات. وتارة توجد الأنواع الثلاثة معا، وأخرى يوجد الثوم مع البلّيس أو البلّيس مع الهندباء، ولكن لا نرى قط الثوم والهندباء معا. وقد أثبتت التجارب التي أجريت في اعتبر أن الثوم يفرز مادة سامة تدمر نبتة الهندباء فور إنباتها في حين أن البلّيس لا يتأثر بهذه المادة، بل إنه يفرز مادة مضادة للسم تحيّد ما يفرزه الثوم من سم بحيث إن وجود البلّيس مع الثوم يحمي الهندباء من الآثار السامة للمادة التي يفرزها الثوم ويمكنها من البقاء في ثلاثي الأنواع على حين يقضي عليه الوجود مع الثوم وحده.

وبدراسة الظاهرة بمزيد من التفصيل، يلاحظ أن البلّيس يجد في بداية وجوده مع الثوم صعوبة في النمو ولكنه لا يلبث أن يتغلب عليها بإفرازه مادة مضادة للسم مما يثبت أنه يكتسب عندئذ خواص حمائية يشمل بها الهندباء. ويخلص ديلوي من ذلك إلى قوله: «إن هذه المشاهدات تذكرنا بآلية التوكسين-مضاد التوكسين التي يعرفها أخصائيو البكتيريولوجيا، فالتشابه قريب للغاية: فالبلّيس يعد مادة مضادة للثوم تجعل الهندباء لا تتأثر بالسم الذي يفرزه الثوم على نحو ما يفرز الفرس التوكسين المضاد للدفتيريا الذي يشفي الإنسان أو يحميه من الإصابة بذلك المرض».

ومن دواعي الأسف أن هذه البحوث لم تواصل حتى اكتشاف الجواهر الكيميائية الفعالة، وأياً كان الأمر فهو يتعلق بظواهر مناعية محضة حيث يحمي نبات نباتاً آخر من اعتداء طرف ثالث وحيث نشاهد تزامن ظواهر التنافس والتعاون.

- الحق في الاختلاف

وهكذا تؤدي بنا مشاهدة الطبيعة إلى إدراك تنوع الكائنات وتعايشها في علاقات جدلية من التنافس والتعاون.

وتاريخ الإنسانية لا يفلت من هذه القاعدة. أفليس من الأمور ذات المغزى في هذا الصدد أن نكتشف في كولومبيا قبيلة تنتمي إلى العصر الحجري الحديث في اليوم نفسه الذي وطئت فيه قدم الإنسان أرض القمر لأول مرة؟ أولا يكفي اجتياز محيطات وقارات في بضع ساعات لكي نلتقي بأناس يعيشون في عصر آخر؟ إنه لمسار في المكان وكذلك رجوع إلى الوراء في الزمان. ففي الوقت الذي يقدم فيه البعض على غزو الفضاء الخارجي، يعيش آخرون في مناطق الإستبس أو المناطق الجبلية التي يقطنونها حياة الماضي الرعوية والبدوية، ولا يزال غيرهم يعيشون في الغابات حياة العصر البرونزي إن لم يكن العصر الحجري. وقصارى القول أن أناس اليوم، شأنهم شأن أنواع الحيوان والنبات، بلغوا مراحل تطور بالغة التنوع. ولكن المجتمع الصناعي والحضري يفرض نفسه ويتوسع على غرار ما تفعله النباتات المزهرة. وهو يزيح لا محالة مجتمعات بدائية لا تملك العدة اللازمة للمنافسة. وبعد أن يثبت هيمنته، ينقلب بعدوانيته على نفسه، غير واع بروابط التكافل والتضامن المتعددة التي تكفل تماسكه على الرغم من كل

شيء.

والواقع أن احتداد التنافس في المجتمع الصناعي على صعيد العالم هو على وجه التحديد ما يحتمل أن يسدد إليه الضربة القاضية. فالتقهقر السريع للمجتمعات التقليدية بفعل الإبادة العرقية والاستيعاب والدمج يفسح المجال أمام مجتمعات الإنتاج لكي تروج في كافة أنحاء العالم نظام القيم الخاص بها، وهكذا تنمو قوى التنافس على المستوى العالمي كما يشهد بذلك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود عابثة من أجل إقامة نظام دولي جديد.

وتمثل أمام أعيننا من جهة أخرى نماذج مغايرة في المحيط الحيوي وفي عالم المعنويات(noosphere)[6] تدعونا إلى إيثار التعاون في إطار التنوع واحترام الخصوصيات التي تولّد التوازن. فهي تدعونا، باختصار، إلى احترام الغير في تكامله وفي أصالته ومن ثم إلى الاعتراف بالحق في الاختلاف وتعزيز روح التسامح.

- الحب والكراهية واللامبالاة...

ولا يتعلق الأمر بالضياع في متاهات الملائكية، بل بمجرد اقتراح نموذج معقول للتعايش. فلنقبل أخيراً على غرار نباتات وحيوانات الغابة التي تتعايش على الرغم من اختلاف «أصولها» و «ثقافتها» على أنه أمر طبيعي، ومشروع تعايش الأصولي والتقدمي، والليبرالي والاشتراكي، والرجعي واليساري، واليهودي والمسلم، والكاثوليكي والبروتستانتي. وربما اعترض على ذلك بأن الحيوانات يلتهم بعضها بعضا، وبأن النباتات تقاتل حتى الموت لكي تحظى لنفسها بمكان تحت الشمس. هذا صحيح! لكن الحيوانات، عدا الحالات الاستثنائية، لا تفعل ذلك في داخل النوع الواحد ولسنا نحن ببهائم وحسب. ولعل ذلك هو السبب في أننا قادرون على كل هذا القدر من الكراهية، وأننا نمارس، وقد تغلبنا على بيئة معادية، حروبا في داخل النوع البشري رغم أن ذلك أمر بالغ الندرة بين الحيوانات[7]. وأنّى لنا أن نتحرر من الكراهية ولم يحرّم القانون بعد شن الحروب، وعندما نكون قد عجزنا حتى الآن عن الوقوف في وجه الموت جوعا بين أبناء جنسنا وخاصة بين فقراء العالم المتقدم؟

فما أبعد الشوط الذي يتعين علينا أن نقطعه! وما أقرب مجتمعاتنا بعدُ

من شريعة الغاب التي تتخذها ذريعة فتقر بها مبدأ الحق للأقوى عندما يقع مثلا انقلاب سياسي دام، وفي اللحظة نفسها التي يكون فيها قد تم سحق الضعفاء! أفلا تنهض الأيديولوجيات المعاصرة على أساس علاقات القوى التي نفخر بها ونمجدها؟ لقد مضت عشرات الأعوام منذ أن غدت الطيبة ورفاهة الحس والكرم والإحسان صنو الضعف أو الجبن، فجردت من قيمتها كما تجرد الديون المعدومة من قيمتها.

فهذا العالم ينقصه القلب وحرارة القلب. ومن الغريب أن ما تبقى له من تلك الحرارة يميل إلى التضاؤل مع زيادة ما يستهلكه من طاقة!

- تحمُل مسؤولية النزاعات...

وعلى صعيد آخر، نجد من دواعي الأسى تلك الشتائم والإهانات التي لا تخلو منها الحملات الانتخابية والخطب السياسية: فالعنف الذي تتسم به الحرب الكلامية في الصحف الحزبية كان من الممكن أن يبعث على ابتسامة سخرية لو أنه لم ينم عن مشاعر كراهية وبغض رهيبة.

ولأن تكون الانفعالات أثناء الحملات الانتخابية بحيث تفرض على المناضلين «واجب الكراهية» على أنه «التزام قهري» إنما يقف شاهداً على اضطراب سلوكنا. صحيح أن عنف المعركة السياسية ليس ظاهرة ينفرد بها عصرنا إذ لا تزال باحات المدارس تدوي بأصوات الحروب الكلامية التي كانت تدور في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة، غير أن تدخل وسائل الإعلام يتيح الآن هذا المشهد لملايين المتفرجين الذين تحيرهم تلك الجماهير التي يحول صياحها دون قيام أي حوار.

وكان من الممكن أن تكون الديمقراطية، دون هذا الغلو والإسراف، بالقدر نفسه من الفعالية وربما على قدر أكبر من الكفاءة. فلماذا لا نغير أسلوبنا وألفاظنا فنستعيض بـ «المواجهة» عن «المجابهة» وبـ «الاقتراح» عن «الاعتراض»؟ فمن خلال نقاش حر هادف إلى اقتراح حلول عملية لمشكلات تهم الجميع، يستطيع الناخب أن يختار المرشح الذي يقنعه. ومن ثم تتكشف أكثرية تحترم حقوق الأقلية وتشق الديمقراطية طريقها السديد. ولكن ذلك يقتضي أولا توافر مساواة تامة في الحقوق وفي الموارد المالية بين المرشحين وتنظيما كفئا للحملات الانتخابية، أي يقتضي قواعد للعب يقبلها الجميع.

غير أن ذلك لن يقضي تماما على التنافس والنزاع. بل إنه من دواعي فخر المجتمعات الديمقراطية أنها تتيح للآراء المتعارضة إمكان التعبير عن نفسها، إذ يوجد أسلوب بسيط وكفء لإنكار وجود النزاع: ذلك هو أسلوب القمع، السلاح الأثير لدى نظم الحكم الاستبدادية. كذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الجهود المبذولة لتيسير مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم شفي لتفريغ مشاعر الاحتجاج. فلئن كان من المؤكد أن الاعتراف بالنقابات بوصفها شركاء اجتماعيين جدداً، وتوسيع نطاق حقوقها، واعتبارها هيئات قادرة على تقديم الاقتراحات، تعد ضرورات لا مناص منها، فإن المناخ الاجتماعي الثقافي السائد والأيديولوجيات السارية، ستفضي إلى تسييس شامل للمناقشات وإلى استغلال سياسي للأوضاع لا مفر منه.

وعلى ذلك ينبغي البدء بقبول النزاع على أنه واقع جوهري من وقائع الحياة الاجتماعية ثم تحمّل مسؤوليته: أي تنسيب أهميته وقبول قواعد اللعب بولاء ورفض النقاش الزائف، وعلى الأخص تجنب اعتباره المحرك الوحيد والقيمة النهائية للحياة الجماعية. ومن ثم الضرورة القصوى، في نهاية المطاف، لأنثروبولوجيا جديدة ولأخلاقية جديدة.

ولكن كيف نفرّغ المناقشة من الانفعالات؟ كيف نقتل الحرب الكلامية من أجل ضمان السلام للمجتمع؟ فكما قال موتيني: «ليست الأشياء هي التي تعذب الناس وإنما الذي يعذبهم هو كيفية رؤيتهم لهذه الأشياء».

- .. وتطبيع السياسة

من الأمور ذات الدلالة أن القيم الديمقراطية ليس لها إلا قلة من المدافعين عنها. غير أننا لا نكتشف فضائلها إلا عند فقدانها. وأياً كانت نظم المستقبل، فسوف يتعين عليها أن تحافظ على تلك القيمة التي لا تقدر بثمن والمتمثلة في المقابلة الحرة بين الأفكار وإتاحة إمكان الاختيار. ونموذج التعايش في الطبيعة يمكن، من حيث إنه لا يقبل المنازعة أو الجدل، أن يكون مرجعا مشتركا لجميع الناس، ومضمونا ثقافيا مشتركا يتجاوز التعددية المشروعة في الآراء. فعلى الرغم من عنف مجابهاتنا وحدّة اختلافاتنا، فإن لنا جميعا تراثا مشتركا يتجاوز التعددية المشروعة في الآراء. فإن لنا جميعا تراثا مشتركا واحدا على الأقل هو التراث البيولوجي والجيني للنوع البشري وانتماؤنا المشترك إلى الطبيعة وخضوعنا المشترك لقوانينها. فجرعتان

متقاربتان من المادة السامة نفسها تكفل إحداهما قتل جنرال متقاعد كما تكفي الثانية لقتل طالب مأوى.

وعلى نقيض ما فعله ماركس عندما «سيّس الطبيعة»، ألا يجدر بنا، لكشف النقاب عن فحوى النقاش، أن نعيد تفسير المجتمع على ضوء الطبيعة ومن ثم «تطبيع السياسة»، أي تفسير عدوانيتها المتأصلة على أنها مظهر اجتماعي للتنافس البيولوجي أو على أنها مرحلة قبل بشرية لتاريخ البشر؟

وليس الأمر بطبيعة الحال أمر إنكار لوجود العدوانية أو القوى التنافسية: فكلتاهما واحدة من المحركات التي لا غنى عنها للتطور. وفي المجتمعات البشرية، يبقى التنافس عاملا مشروعا من عوامل التقدم لولاه لأفضى الجمود والسلبية إلى الرتابة والخمول. وبقدر ما نستطيع تصور المستقبل، ستواصل الجماعات البشرية، شأنها شأن سائر الأنواع، تعايشها وسط التوترات والنزاعات التي تظل في صميم قوانين الحياة. ولكن الإنسان، ببلوغه الوعي والإدراك، سوف يكتسب امتيازا رهيبا يتمثل في القدرة على تجاوز الدوافع الغريزية التي تنبجس من الأعماق. ويفلت عالم الثقافة من جمود الحتميات الجينية التي تحصر التصرفات المبرمجة في حدود ضيقة لا يستطيع التحرر منها إلا نشاط العقل والفكر. وعندئذ يمكن أن تعاش الدوافع العدوانية وفقاً لنظم قيمية أخرى تخرجها إلى وضح نهار يضيئه الضمير فتطهرها من شحنتها الانفعالية وتيسر تكاملها في حياة نفسية يسودها السلم وإن بقيت على ديناميتها ونشاطها.. هناك حيث تأخذ فرص التضامن والتعاون كل أبعادها.

ثالثا- حلم الإخاء العظيم

ذلك أن حلم الترابط العظيم يراود اللاوعي الجماعي للبشر: مجتمع دون طبقات، اشتراكية ذات وجه إنساني، مجتمع بهيج: عبارات سحرية طالما رددناها عبثا ومازالت مفعمة بالأمل.

- التوفيق بين العدالة والحرية

غير أنه ولئن كان حقا ما قاله لاكوردير من أنه-فيما يخص العلاقة بين الأغنياء والفقراء-«الحرية هي التي تظلم والعدالة هي التي تحرر»، فمن الصحيح أيضا أن التاريخ لم ينجح بعد في التوفيق بين تطلعات البشر إلى

العدالة والحرية في إطار تجربة حكم عملية. فالحلم العظيم باشتراكية ذات وجه إنساني أو بديمقراطيات متطورة (والفكرتان تلتقيان حتى وإن بدا في التعبير عنهما ما يعارض بينهما)، يعبر عن هذه التطلعات على وجه التحديد. إلا أنه لن تتاح له فرصة التحقق إلا بمقدار ما تفلت التيارات الاشتراكية من العبء المرهق الذي تفرضه عليها شتى أشكال الشيوعية. وينبغي حقا أن يأتي ذلك اليوم الذي تقطع فيه الاشتراكية كل علاقاتها مع الأيديولوجيات الاستبدادية التي لا تشبهها في شيء. ويرجع المأزق الذي توجد فيه المجتمعات الحديثة في جوهره إلى الصعوبة التي تجدها الاشتراكية في تحديد أسلوب عملها واستقلالها إذ تتنازعها الاتجاهات «التنظيمية الإدارية» للاشتراكيين الديمقراطيين والتحالفات الغامضة التي تبرمها-دائما في غير صالحها-مع الأجهزة الشيوعية.

ومع ذلك فإن التجربة الترابطية تقتضي من الناس أن يجمعوا بين الوعي والكرم والقدرة على الارتقاء من مستوى «الأنا» إلى مستوى «الجماعة» ومن مستوى «الذات» إلى مستوى «الغير». ومن ثم ميلاد وانتشار أنثروبولوجيا جديدة لن تتمخض عنها الدراسات الاقتصادية المتخصصة التي يجريها الخبراء ولا الحاسبات الإلكترونية التي يمتلكونها. فهذه المشكلات تطرح نفسها على مستوى يختلف عن ذلك كل الاختلاف.

وما يصدق على الأفراد يصدق بالقدر نفسه على الدول. فهنا أيضا يتصف حلم الترابط بالإلحاح كما يتصف الواقع بالمرارة. وما أكثر الآمال التي علقت على عصبة الأمم وعلى الأمم المتحدة والرابطات الأوروبية.. وأية خيبة منيت بها تلك الآمال!

- إصرار النزعات القومية على البقاء

تشير كل الدلائل إلى أن القرن العشرين، شأنه شأن القرن التاسع عشر، قرن القوميات، وإن تغير مركز ثقلها. فعلى حين لا ينتهي سعي الدول الأوروبية إلى التجمع في رابطة، تبحث الأمم الناشئة التي أسفر عنها سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية في قومية مغالية أحيانا عن وسائل مجاوزة الصراعات الداخلية والنزاعات القبلية. ولئن كان لتلك القومية ما يبررها لدى الدول الناشئة مضطرة إلى تعهد مشاعرها الوطنية لكي تتجنب مخاطر التصدع والتفكك، ولكننا لا نرى الأسباب التي لا تكف عن الحيلولة

دون تشييد الوحدة الأوروبية. وهنا أيضا تتغلب قوى التنافس على قوى التعاون باسم الهيبة الوطنية وما يقترن بها من أنانية. ومما قالته سيمون فهو ببساطة إن «الكبرياء الوطنية لا صلة لها بالحياة اليومية»، وهي على حق فيما تقول. ولكن الأمم ترجح اعتبارات القوة أكثر مما يفعل الأفراد، بل إن ذلك هو أسلوبها في إثبات هويتها. وإزاء القوى العظمى والدول الكبرى يبدو الأفراد صغاراً.

- مسار أوروبا الطويل

كما حدث في عهد الحرب الباردة عندما اجتاحت أوروبا مشاعر الرغبة في الاتحاد في وجه الخطر الذي يتهددها، تثبت أزمة المجتمعات الصناعية للأوروبيين مرة أخرى مصيرهم المشترك، وعلى ذلك فهي تتيح فرصة فريدة لتعزيز تضامنهم والبحث معا عن مخرج منها. والأهم من ذلك أن القيم الحضارية التي يفترضها ذلك البحث هي على وجه التحديد القيم التي روجت لها أوروبا في أنحاء العالم عبر التاريخ. وتشكل الرابطة الأوروبية وحدة بلغت من القوة ما يمكنها من إعادة توجيه نموها واقتصادها نحو الغايات الجديدة المعروضة في هذا الكتاب بالحد من التنافس الاقتصادي والسياسي بين الدول من خلال دعم آليات الوحدة وتحديد إرادة مشتركة داخل وخارج الرابطة المدعمة على هذا النحو. ذلك أنه ما من بلد يستطيع أن يقوم وحده على إجراءات تحويل عمليات اقتصادية معينة دون المغامرة بتفجير أزمة تسفر عن المزيد من البطالة. وما من بلد يستطيع أن يعتمد وحده معايير في مجال نوعية المنتجات وأمانها وحماية البيئة ومكافحة المواد الضارة دون تزييف قواعد المنافسة ووضع نفسه في مركز أدنى من مركز سائر الشركاء.

ومن جهة أخرى فإن أوروبا المتضامنة يمكنها أن تحد في داخلها من مساوئ المنافسة المفرطة لصالح سكانها. فهي تستطيع باعتبارها أولا قوة اقتصادية في العالم-إن هي قررت ذلك حقا-أن تسيّر مستقبلها في هذا الاتجاه وتشرع على هذا النحو في طريق تطوير نموذجي ذي أهمية عالمية. غير أن اختيارا كهذا يفترض في آن معا تصميما من جانب الحكومات وتأييدا من جانب الشعوب كشرطين لا ينفصمان.

ولن يقتضي ذلك إلغاء الحدود بل يكفي كما قال روبير شومان[8] في

حديث له لا يزال صادقا، «خفض قيمتها» بإعلاء شأن مشاعر التضامن على حساب مشاعر القومية التي تقادم عهدها.

ومع ذلك ففي الوقت الذي عمّت فيه أزمة حضارتنا أرجاء المعمورة وحذر فيه نادي روما الرأي العام الدولي من مغبة العواقب الوخيمة في الأجل الطويل لانعدام التوازن الاقتصادي والإيكولوجي والديمغرافي المتزايد، لن يشكل تشييد الوحدة الأوروبية سوى مرحلة على طريق تنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي كإجراء لا غنى عنه. عندئذ يغدو التشاور على هذا المستوى بشأن تدبير شؤون الموارد الطبيعية واستغلال المواد الأولية وحماية البيئة ضرورة لا يمكن التنصل منها طويلا.

ويظل تشييد الوحدة الأوروبية مع ذلك مرحلة مهمة لا غنى عنها تتيح لنا أن نجرب في إطار جغرافي وثقافي بالغ التنوع والثراء قيم التضامن ومحاسن مجاوزة المصالح الشخصية والأنانية، فردية كانت أم جماعية، فئوية أم وطنية. وستكفل لنا الحرية الوحيدة التي تتسم بأهمية حقيقية، تلك الحرية التي يحققها الناس والشعوب بكدهم وجهودهم الخلاقة والمبدعة في وجه مخلفات التاريخ ووطأة العادات وجمود الحتميات الاقتصادية والاجتماعية وسكون الامتيازات والحقوق المكتسبة.

إن تشييد الوحدة الأوروبية لهو المحك الدائم لقدرتنا، أو بالأحرى لعدم قدرتنا، على المجاوزة.

- نهضة الأقاليم

ولا تقتضي مجاوزة القومية «خفض قيمة» الحدود الوطنية فحسب بل تتطلب أيضا تأصيل الأقاليم. ذلك أن النهضة القوية المفاجئة للروح الإقليمية تعبر عن حاجة الناس إلى استعادة هويتهم كردة فعل للتماثيل والتسوية على صعيد العالم. فالإقليم هو الإطار الطبيعي والعريق للتراث المحلي، وهو غني بماضيه وقيمه وتقاليده. وهو كذلك المكان الأثير لنشوء المبادرات وممارسة المسؤوليات. فإزاء العاصمة البعيدة، غير المكترثة وغير الملمة بمجريات الأمور، وإزاء طغيان أذواقها وأزيائها وجبروت إدارتها، تنبعث الأقاليم وتنشأ مجتمعات جديدة وعلاقات تضامن جديدة. وعلى ذلك فإن الطموح إلى سلطة إقليمية حقيقية هو أمر مشروع وخصب وينهض على أسس سليمة بالنظر إلى أنه في تلك البوتقة ونتيجة للاحتكاك بالأحداث

اليومية يصنع المستقبل. ومن أفدح الأخطاء السياسية الغض من شأن قوة التيار الإقليمي، فلئن كان تفويض السلطة للأقاليم ينطوي على مخاطر، شأنه شأن أي تغيير يعتد به، فإن المخاطر التي تنطوي عليها المركزية أشد وأنكى: فشد الصواميل تلافيا لتسرب البخار قد يؤدي إلى انفجار المرجل.

وأخيرا فإن الوعي بمشكلات البيئة يتمخض عن علاقات تضامن جديدة ويرسم على أسس إيكولوجية معالم كيانات جديدة: فالهيئات المسؤولة عن الأحواض تشكل أولى البنى الإدارية التي يلتقي نطاق ولايتها مع «حدود طبيعية» هي في الحالة التي نحن بصددها الأحواض الهيدروغرافية للأنهار الكبرى. كذلك فإن التدهور السريع لحوض البحر المتوسط ينشئ بين البلدان المشاطئة له علاقات تضامن إقليمية. وعلى ذلك فإن البيئة بتسببها في نشوء كيانات جديدة، تطرح إشكالية جديدة كل الجدة. فبعد قرن ظلت أثناءه «المسألة الاجتماعية» تفرق فيما بين الناس وفيما بين الأمم، من المنتظر أن تسهم «المسألة الطبيعية» الآخذة اليوم في الظهور في التوفيق فيما بين أولئك وهؤلاء باضطرارهم إلى العمل معاً في سبيل إنقاذ تراثهم المشترك. وعلى هذا النحو ترسى أسس أخلاقية جديدة تنهض على التعاون أكثر منها على التنافس.

الهوامش

(1) Ian Mac Millan, cite par Rene Dubos dans Les Dieux de Iecologie, Fayard, 1973.

(2) Rene-Victor Pilhes L'imprecateur, Le Seuil, 1974.

(3) Synergie : التفاعل بين عاملين أو أكثر تتآزر على إحداث التأثير نفسه الذي لا يتطابق بالضرورة مع التأثير الذي يحدثه كل منهما على حدة.

(4) Maurice Blin, op. cit.

(5) G. Deleuil, Comptes rendus de l'academie des Scienes, 1954, no 238, P 2186; cite par J.-M. Pelt et J.-F. Ferrard, dans Un theme de réflexion bio sociologique : les plantes font-elles la guerre?, compte rendu des XXVe journes pharmaceutiques internationales de Paris.

(6) مصطلح استخدمه بيير تيار دي شاردان من أجل تحديد خصوصية النوع البشري: ففيما يتجاوز تطور المادة والحياة، تبرز هذه الخصوصية متمثلة في الوعي بعالم المعنويات (nous باللغة اليونانية) الذي يحكمهما كلتيهما.

(7) Konrad Lorenz, L'Agression: une histoire naturelle du mal, Flammanon, 1969.

(8) Robert Schuman, Pour I'Europe, Nagel, 1963.

11 نحو أخلاقية جديدة

«يقتضي الاتصاف بالإنسانية توافر إرادة الاتصاف بها. ذلك أن الانتقال من ردود الفعل الغرزية إلى الأفعال الإرادية المدروسة تطلب دائماً خيارات وقرارات صعبة وشاقة. وإنه لبهذه الخيارات وتلك القرارات تنبثق الإنسانية تدريجيا من الحيوانية».

رينيه دوبوس

أولا- توضيح الأهداف وتحديد المشروعات

تنفيذ سياسة جديدة للدخل والعمالة، تشاطر المسؤوليات وتشجيع التجديد، التوفيق بين الاقتصاد والإيكولوجيا، تعزيز التربية والثقافة، انفتاح الحياة الوطنية على الأقاليم وعلى أوروبا: تلك أهداف تتحدد معالمها، ومشروع ترتسم عناصره.

ويبقى حصر الغايات التي ينطوي عليها هذا الخيار.

- إفساح المجال للخيال

يلاحظ في هذا الصدد أن العبارات التي يستخدمها رجال السياسة ومتخذو القرارات ومخططو العمران تدعو إلى التأمل فالتوسع، والاستثمار، وتنفيذ المشروعات، وإنشاء المرافق هي العبارات الأثيرة لديهم. وهي تشير إلى مفاهيم بالغة العمومية وشديدة الغموض في الوقت نفسه، تعيد إلى الذهن مفهوم «المجموعات المختلطة» التي تتحدث عنها الرياضيات الحديثة. فنحن نندفع، دون رؤية الاتجاه الذي تسير فيه، ودون أن نعبأ بعداد السرعة. وكما قيل «لا نعرف إلى أين نذهب، ولكننا نذهب مع ذلك، وبسرعة»، ونحن «ننفذ» دون أن نتساءل: لمن ولماذا ولأي غرض؟ وما فكرتنا عن

الإنسان التي تحدونا إلى إجراء هذا الاختيار أو ذلك؟ أو، من جهة أخرى، ما الإمكانات البشرية التي سييسر تحققها أو يعوقها إنشاء هذا المرفق الجماعي أو اتخاذ ذلك «القرار العمراني»[1]؟ وواقع الأمر أن الخيارات الكبرى لا تتم تبعاً لفكرة معينة للمستقبل وإنما تتم مجاراة للذوق السائد والآلية الإدارية التي تؤثر، بحكم ما تقدمه من إعانات، المرافق المتماثلة والموحدة، التي هي أبعد ما يكون عن تلبية الاحتياجات الحقيقية التي لا يمكن الوقوف عليها إلا بالاتصال المباشر بالسكان أو بالمنظمات أو الرابطات التي تمثلهم. ومن الأمثلة على ذلك دور الحضانة التي كثيراً ما تكبد القائمين عليها تكاليف باهظة ويمكن أن يؤدي مهمتها بنجاح نظام للرعاية المنزلية ييسر في الوقت نفسه قيام علاقات التضامن بين أهل الحي.

وعلى ذلك ينبغي ألا يقتصر الأمر على التخطيط وحده بل يجدر أيضا تشجيع التجديد والإبداع وإعمال الخيال من أجل أن تنفذ أقدر المشروعات على تلبية احتياجات المستقبل. وكثير من المشروعات يقترن كل منها بتفكير فرد من الأفراد، ومثل هذا الفرد هو الذي يجدر اكتشافه وتشجيعه. غير أن الآلة بلغت من الثقل حداً يقتضي معه النجاح في الخلق والإبداع كثيراً من الحظ والاستبسال. ومن جهة أخرى فإن أي فرد يتفتق ذهنه عن مشروع ما، يكون قبليا عرضة لريبة القائمين على الإدارة الذين يرون في أنفسهم الآباء الشرعيين الوحيدين للمشروعات.

ومع ذلك فالإنسان الذي لا قصد له ولا مشروع يعيش خاملاً وتذبل حياته وتذوي. ولعل غياب الهدف العظيم المتوافق مع الحس الراهن هو الذي يفسر البلبل التي يعيشها هذا العدد الكبير من معاصرينا.

- من القصد اللاواعي (teleonomie) إلى القصد الواعي

من الأمور ذات الدلالة أن سعر التقني يفوق سعر الفيلسوف أو الفنان أو الخطيب المفوه. ولم يكن الأمر كذلك دائماً. ففي عهد جان جوريس، كان يعتلي مناصب السلطة خطباء عظماء، وأناس من ذوي المكانة والموهبة، وأنصار مقاصد طموحة تدفعهم معتقداتهم الراسخة. أما اليوم فيؤثر عليهم أخصائيو التنظيم والإدارة، وربما كان ذلك أمراً ضروريا في مجتمع تغلب عليه السلع المادية، غير أن مصطلح التنظيم والإدارة يظل مصطلحاً غامضاً إذ كثيراً ما يعهد بهذه المهمة إلى تقني بارع مما يجردها من كل قصد أو

غاية، اللهم إلا إدامة الأوضاع القائمة بأقل تكلفة. وعندئذ لا ينطوي التنظيم والإدارة إلا على قصد الكثيرين من رجال السياسة: استهواء الناخبين والبقاء في الحكم. أي الثبوتية بكل بساطة! أرسخ القوانين البيولوجية وأقدمها.

فهل يمكن لمجتمع أن يعيش ويتطور دون أي قصد أو مشروع؟ نعم، بطبيعة الحال، إذا كنا نقصد بذلك أن المجتمع نادراً ما يعي غايته. ولكن الغاية ملازمة لكل كائن بيولوجي أو اجتماعي، فهي كامنة ومتأصلة فيه، مدفونة في الحياة السابقة على الوعي. وهي تتحدى فضول الباحث وتلح عليه بلا هوادة، صاحبة متشددة في طلبها ولا تحظى بمحبة الكثيرين، ويظن العلماء أن بإمكانهم التخلص منها بأقل ثمن. بل إن جاك مونو نفسه لم يتوصل، بتسميتها القصد اللاواعي، إلى تعريفها تماما[2].

ذلك أن الطبيعة، بدءاً بالفيروس وانتهاء بالإنسان، تسعى بإصرار إلى غاية تتمثل في تحقيق استقلال متزايد وحرية متنامية، نحو سمو الوعي. وقد أسند هايكل، وهو رجل علم، «روحاً نخروبية» إلى الحيوانات الأولى إذ يمكن من خلالها وفي مرحلتها هذه، أن نستشف إصرار الكائن الحي على بلوغ مقاصده: النمو والتغذي والتكاثر. ومع ارتقائنا التدرج الهرمي للكائنات، يزداد القصد تحديداً وثراء وتنظيما. ومن الحيوانات العليا فصاعداً تبدأ في الظهور إمكانات جديدة: احتلال الفرد مكانه في موطنه، واكتساب «مركز اجتماعي» والتوصل إلى أن يعترف به كفرد في مجموعة، والتبادل مع الغير، واستكشاف بيئته واكتشافها. أما في حالة الإنسان، فإن أفق الحياة ذاته هو الذي يتفتح أمامه فيمكنه من التجديد والإبداع والتصور والاتصال.. وعلى الأخص من إعداد مقاصد ومشروعات. وبذلك يبلغ القصد اللاواعي، te leonomie مستوى الوعي فيبرز ويصبح رؤية ذات غاية، سواء تمثل في مشروع فردي أو جماعي.

وعلى الرغم من أن مجتمعاتنا تبدو وكأنها تنظم وتدار خارج نطاق أي مشروع واع فإنها مع ذلك تفرض قيمها. ونحن نرى ذلك مثلا في طريقتها في تغيير المدن إذ تؤثر الكمي والوظيفي والوفرة والاقتناء والامتلاك. وما من مجتمع بشري أمكنه أن يبلغ هذا القدر من العمق في التأثير في المكان والزمان. «فلم تأت البيئة التي يشكلها وسط المدينة نتيجة للمصادفة أو لطبيعة الأشياء.. وإنما هي إسقاط على المكان لقيم المجتمع السائد. وكان

ذلك يصدق على مدن الأزمنة القديمة وهو يصدق أيضا على المدن الخالية.. والواقع أن نظم القيم التي يطبقها المجتمع تتجلى في واقع المدن، في مبانيها وفي شوارعها وفي نسيجها كله.. ويتجسد مفهوم الإنتاج الذي يعتنقه الإنسان والعالم في الإنشاءات الحضرية المعاصرة[3].

وقصارى القول إن مجتمعاتنا تسعى، دون علم منها وربما دون إرادة منها، إلى بلوغ أهداف محددة تجسدها في العقليات وفي المكان. وهذه المقاصد الضمنية، اللاواعية teleonomique واللاشعورية، تجعل من هذه المجتمعات شيئاً معادلاً للوحدات الحياتية(biocnoses)[4] الطبيعية أو الموجودة في مجتمعات الحيوان. فعلى الرغم من نمو الوعي على الصعيد الشخصي. وإن كان كثيراً مالا يزال جزئياً ومجزأ، فإن الآلة الاجتماعية القوية تسعى بإصرار وبلا وعي إلى بلوغ غاياتها الغامضة الناجمة عن ملايين المواقف الفردية المبرمجة والمتلاقية.

ويحدث أحيانا أن يعطي رجل من رجال الدولة محتوى ملموساً وحافزاً للغايات الجماعية، وعندئذ يحفز القدرة على العمل والاستجابة من أجل تحقيق هدف واسع النطاق. ولكن سرعان ما يتلاشى المشروع من جديد وتتمخض الحماسة العظيمة عن آثار، تافهة، كما رأينا في مشروع الوحدة الأوروبية. وهكذا تكر المشروعات الجماعية الكبرى عائدة نحو حدود اللاوعي التي تبرز منها بمشقة كبيرة في فترات متباعدة من التاريخ، ويرجح أنها تختلط عندها زمناً طويلاً مع القصد اللاواعي، قصد الحياة الغامض الذي لا يضيء بعد سوى البوادر الأولى للوعي.

وربما كان من الأفضل، برغم كل شيء، أن يكون الأمر كذلك. فالتاريخ حافل بالمشروعات العظيمة التي تنبثق عموماً من مطامع شخص ما وتفضي إلى كارثة.

ومازلنا نذكر الخطبة الشهيرة التي ألقاها البروفسور فخته في الأمة الألمانية: «إنه إليكم أنتم أيها الألمان يعود مكان الصدارة في تنمية البشر. فإن غرقتم فستغرق البشرية بأسرها معكم دونما بارقة أمل في النجاة مستقبلا». وكلنا يعرف ما آلت إليه الجرمانوية بعد قرن من ذلك التاريخ.

غير أن ما لا يتجاوز بعد مستوى الأمل بالنسبة للجماعة، يمكن أن يكون هدفاً يحاولن الأفراد تحقيقه: ذلك أن نمو الوعي لدى كل منا، والتفكير

انطلاقا من تجارب معايشة، يشجعان تفتح المشروع الشخصي الإبداعي الواعي الهادف الذي يحل عندئذ محل التصرفات المبرمجة اللاواعية. فماذا عساه أن يكون محتوى مشروع كهذا؟ وكيف يمكنه الإسهام في مولد مشروع جماعي مماثل؟

فلنحاول الآن رسم صورة مستقبل أشد وعياً وأوضح هدفاً.

- بعد النمو، الازدهار

من المؤكد أن الأمر لا يتعلق بأكثر من استخلاص بضعة اتجاهات كبرى، بضعة أهداف جوهرية يقصد بها أن تحل محل أسطورة النمو الكمي الأسي التي لم يعد أحد يؤمن بها حقاً. ومن الحكمة في هذا الصدد أن نتدبر المقولة التنبئية التي دونها جون ستيوارت ميل[5] سنة 1859: «إن الإبقاء على عدد السكان وحجم رأس المال عند مستوى ثابت لا يعني بأي حال ركود البشرية. فسوف يتاح عندئذ قدر ما أتيح في الماضي من آفاق تنمية الثقافة بكافة أشكالها وتحقيق التقدم الثقافي والتقدم الاجتماعي. وستكون هناك دائما إمكانات تحسين فن الحياة وفرص أكبر لرؤيته يحقق تقدماً فعلياً.»

فمنذ ما يزيد على قرن من الزمان أوجدت مجتمعات الإنتاج الثراء والأمان، وقد قارب ذلك الكمال في البلدان المتقدمة حيث أهدافه الأساسية على وشك البلوغ.

وسوف يكفي بعد فترة وجيزة مواصلة جهد إنتاجي يجنح إلى النوعية بقدر الإمكان ويناظر تطور الطلب على المنتجات، وتوزيع السلع على الجميع على نحو أفضل.

وسيواصل اقتصاد المجتمعات بعد الصناعية القيام بدور جوهري ولن يتسرب الشك إلى جدوى العلميات الصناعية، إذ ستظل تؤدي دورها وإن كانت ستكف عن الاستحواذ على تفكيرنا.

ومنذ ما يزيد على قرن والمرافق والمساكن والمصانع تتكاثر، مكونة بنية مادية للكيان الاجتماعي المتنامي، شأن الرياضي الذي «يربي عضلاته» والنبات الذي تتكاثر خلاياه. وهذا النمو بسبيله إلى الانتهاء وعندئذ يحين وقت الازدهار. وقد شرعت البراعم في الظهور وأصبح مجتمعنا مهيأ للتفتح، ولعل الأزمة التي يمر بها أن تكون بشيراً بمقدم الربيع وبدء الإزهار. وستنتهي عذراء الاقتصاد بالتفتق عن فراشة الإيكولوجيا. ويتوقف الأمر

كله على إرادتنا نحن، إرادتنا الجماعية حقاً.

ويطرح البديل بوضوح فيليب سان مارك[6] عندما يكتب: «ها نحن مضطرون إلى خيارات سوف تلزم أمداً طويلاً مفهومنا عن الإنسان وعن مصير العالم. فهل سنفضل اقتصاد التملك أم اقتصاد التفتح»؟ وهل سنبحث عن «المزيد» الذي يزيد من السلع أم عن «الأفضل الذي يحسن الإطار الاجتماعي والمادي للحياة»؟ عن الإثراء أم المجاوزة؟ هل سنراهن على ضعف الإنسان أم على عظمته؟

وعلى حين أنه يستحيل العيش بلا مشروع أو قصد، فردياً كان أم جماعيا، تفرضه القيود الاجتماعية أم نختاره بحرية، فإن تنفيذ مشروع كهذا يبدو أولوية أساسية وملحة تحشد في خدمتها الإرادات والطاقات. وهذه المحاور الكبرى بطريقها الآن إلى الارتسام.

- الخيارات الكبرى

سوف يتعين على مجتمع المستقبل أن يحد من السلطة المطلقة للاقتصاد والتكنولوجيا، نظراً لأنها تهدد بالهبوط بالإنسان إلى مستوى المنتج-المستهلك السلبي، وذلك لصالح الإيكولوجيا والأخلاقية وعالم الثقافة والروح، وكلها شروط لا غنى عنها لإضفاء نوعية حقة على الحياة. فيجدر إذن أن نعمل ببطء على تحول العمليات الاقتصادية نحو غايات جديدة وذلك بإجراء سلسلة من الخيارات الجزئية المنتظمة تسير كلها في هذا الاتجاه، مع تلافي إحداث اضطرابات اجتماعية خطيرة، ويبقى عندئذ بذلك الجهود التي ستقتضيها تلك التوجهات منا جميعاً ومن كل هذا على حدة.

توخي الحكمة في تدبير شؤون الطبيعة، والكف عن فرط استغلال الموارد وعن تبديدها، وعن إنتاج الأدوات التي ليس لها نفع يذكر، والحد من التلويث بكل أشكاله؟ بكل تأكيد. ولكن ذلك يقتضي من الإنسان عند تعامله مع البيئة أن يغير موقفه فيدرك من جديد ما كان أسلافه يحسونه بالفطرة، ألا وهو اعتماده الشديد على جميع الكائنات التي تعمر الأرض وعلاقات التضامن الوثيقة التي تربطه بها.

وضع الموارد المتاحة في خدمة الجميع بإعادة توزيع أفضل للدخول في كل أمة وفي إطار العلاقات بين الدول؟ نعم، ولكن ذلك يقتضي من الفرد، أو من الجماعة، في علاقته مع الغير، ألا يبني تصرفاته أولا على أساس

النموذج التنافسي، وأن يعرف كيف يؤثر قوى الترابط والتعاون. ويصدق ذلك على المدرسة كما يصدق على الحياة، في الأسرة كما في المهنة، في الرابطة العمالية كما في حلبة السياسة.

إيثار المرافق الجماعية والأعمال التي تتوخى النوعية على الاستهلاك الفردي المطبوع الأنانية؟ بطبيعة الحال. غير أن ذلك يقتضي سياسة للتخطيط العمراني وتدبير شؤون المكان تتسم بالمزيد من روح الاشتراكية. وينبغي أيضا أن يتوافر لنا، فرادى وجماعات، قدر من الشجاعة يكفي لتمكيننا من أن نتجاوز حدود محيطنا الضيق لكي نرتقي من «الأنا» إلى المجموع ومن «الامتلاك» إلى «الكينونة». وما يصدق على الأفراد يصدق على نحو أوثق على الدول، وقد رأينا في البطء الشديد الذي مني به تشييد الوحدة الأوروبية قدرة الخوف على شل الحركة عندما تطلب التضحية بجانب طفيف من التراث في سبيل تحقيق آمال عراض.

ولن تقوم للمجتمع الجديد قائمة إلا إذا تأسس على أنثروبولوجيا جديدة. وكان القصد مما تقدم البرهنة على الضرورة القصوى والملحة لذلك. أنثروبولوجيا عملية ونافعة لأنها قادرة على التوضيح والتقدم والتطور والتطلع إلى المستقبل.

ثانيا: - إحلال الإنسان مكانته

أنثروبولوجيا من شأنها أن تحل الإنسان مكانته بإعطائه بعده الحقيقي الذي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي على نحو ما يوحي به عدد كبير من التنظيمات الحديثة التي ترسي قواعد النظام الاجتماعي المعاصر ذاتها على مبدأ التكافؤ بين أرباب العمل والعاملين، كما لو كانت العلاقات بين الإنتاج والعمل هي الشكل الوحيد الذي يمكن أن تتخذه العلاقات الإنسانية. ونحن ندرك هنا إلى أي حد تأثر بالماركسية مفهومنا للعلاقات الاجتماعية. إحلاله مكانته في الطبيعة أولا: فلا تسحقه الطبيعة كما لا تزال تفعل في المجتمعات التقليدية حيث يعيش تحت رحمة بيئة كثيراً ما تكون معادية ومتمردة، ولا يعمد هو إلى تدميرها واستغلالها ونهبها كما يفعل اليوم في المجتمعات الصناعية.

كما لا يفعل ما فعله رعاة البقر من غزو وتخريب في الماضي، بل يكون

حليفا لطبيعة يعمها الانسجام فيتعاون معها على أرض غرست أشجارها بحب وحنان. وهو يشترك في نظام من العلاقات المتبادلة المعقدة ويتضامن مع بيئته، ويتحمل آخر الأمر كامل المسؤوليات التي تلقيها عليه قدرة لا يكاد يكون لها حدود للتأثير في طبيعة يدرك اليوم حدود مواردها. وتلك إشكالية جديدة كل الجدة تفرض نفسها على هذا الجيل، فآباؤنا، كما يقول ألان تورين، لم يكن لديهم سوى قدرة محدودة على التأثير في عالم كانوا يرونه بلا حدود.

وإحلاله مكانته أيضا إزاء عمله فيجدر إعادة الرابطة الخصبة التي كانت تربط بين الإنسان وعمله قبل أن تؤدي الميكنة المفرطة وتفتيت المهام ونقد الماركسية للمجتمع إلى فصمها تماماً في الغرب. ولعل إقبال قسم مهم من الشباب على ممارسة الحرف أن يكون خطوة في هذا الاتجاه.

وإحلاله مكانته كذلك إزاء التقنيات التي كان أقدر على إيجادها منه على التحكم فيها، فمن علامات جنوننا الفكرة القائلة بأن كل ما يمكن إنجازه تقنياً يتعين إنجاره أيا كان الثمن. ويجدر بنا على العكس من ذلك أن نتساءل عن ميزان المخاطر والمزايا الاقتصادية والإيكولوجية قبل الإقدام على الاستغلال الصناعي لتقنية جديدة.

وقد سلك الأمريكيون، بتصرفهم على هذا النحو إزاء طائرة الكونكورد بل وأيضا إزاء أجهزتهم التي تفوق سرعتها سرعة الصوت-وكثيراً ما ننسى تلك الحقيقة الأخيرة-طريق الإمساك بزمام الكنولوجيا الذي هو طريق النجاة. ولنحاول مثلاً أن نتصور الكارثة التي يمكن أن تترتب على القدرة على التحكم في المتيورلوجيا في مجتمعنا غير القادر على التحكم في نفسه. فلو أنه أصبح بمقدور الإنسان حقاً أن يصنع المطر وصفاء الجو لنشب نزاع دائم بين المزارعين والسياح وسكان المدن وسكان الريف ومربي الماشية وزراع الحبوب-لكيلا نتحدث عن استراتيجي البنتاغون والكرملين- بشأن البت فيما ينبغي أن تكون عليه حالة الطقس. ذلك أنه ما لم يحقق الضمير الإنساني تقدماً مناظراً فسينقلب التقدم التكنولوجي على من يحرزونه.

وإحلاله مكانته في التاريخ حيث يتعين علينا أن ندرك مدى عرضية وضعنا الراهن الذي لا يعدو أن يكون مرحلة عابرة على طريق الأنسنة

الطويل الذي لم نقطع فيه سوى أول أشواطه. ذلك أن المستقبل لن يكون امتداداً للنظم الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية القائمة على أيديولوجيات القرن التاسع عشر. فالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستخدمة في المجتمعات الحديثة-الرأسمالية، الليبرالية، الماركسية، الاشتراكية-تتخلل أساليبنا في التفكير والتصرف والاستجابة إلى درجة يستحيل علينا معها أن نتصور فيما حضارية أخرى أو أساليب حياة اجتماعية مغايرة أو خيارات اقتصادية أخرى. فكل شيء يجري، بالنسبة إلى مجتمعاتنا التي تعتقد أنها بلغت من العلم ما لم تبلغه مجتمعات قبلها، كما لو كانت البشرية قد عاشت دائما وستعيش دائما في البيئة الفكرية السائدة اليوم. إننا نتحرك في هذا الإطار بنفس درجة اللاوعي التي نتحرك بها في الهواء الذي نتنفسه. ومع ذلك فإن هذه المفاهيم وتلك المعتقدات سوف يتقادم عهدها في غضون بضعة قرون أو بضعة عقود وستبدو في أعين خلفنا بعيدة عن الواقع بعد أفكار وأساليب بناة الكاتدرائيات في أعيننا. وستدور المناقشات عندئذ حول نظم أخرى وإشكاليات أخرى وأفكار أخرى. ومن المحتمل أن يكون ظهور الإيكولوجيا بشيراً بمجتمعات المستقبل كما أرسى ميلاد الليبرالية والماركسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسس المجتمعات المعاصرة. وقد كتب روجيه غارودي[7] يقول: «ما من إنجاز تاريخي يمكن اعتباره غاية نهائية إذ إن ذلك هو الذي يشوه جميع المؤسسات: فعندما تعتقد كنيسة أنها الصورة المرئية لملكوت الله، وعندما تدعي ملكية أنها تمثل «الحق الإلهي»، وعندما تدعي الرأسمالية أنها تطبق قانون الطبيعة، وعندما تدعي الستالينية أنها تجسد الاشتراكية، فإن المجتمع أو النظام السياسي يفقد، نتيجة لهذه الوثوقية، بعده الإنساني الأساسي. أي إمكان التفوق على الذات. وقد سبق أن قال برخت: «ينبغي تغيير العالم، وسوف يتعين تغيير العالم الذي غيّر.

وإحلاله مكانته أخيراً إزاء الطقوس الروحية. ففي كاتماندو، عاصمة نيبال، تقطع الأسلاك الكهربائية أثناء عيد العربات، لكي يتسنى للعربات المقدسة، وقد أخذت أروع زينتها، أن تشق طريقها الطقسي. ثم تصلح تلك الأسلاك بعد العيد، وذلك رمز بليغ الأثر في مجتمع لا يزال التقني يمحى فيه ليفسح المجال أمام القدسي، في حين زعمت المادية الإنتاجية في

الشرق أو في الغرب أنها هبطت بالإنسان إلى مستوى بعده الجسدي وحده فأغفلت هالة الأسرار الخفية ومعنى القدسية والانفتاح على التسامي، وكلها ظواهر تنتمي مع ذلك إلى التراث الجيني والثقافي للنوع.

والبعد الروحي قائم في جميع الحضارات وسيكون حجر الزاوية في المجتمعات بعد الصناعية وفي مالا نزال نسميه «الثورة الثقافية».

ثالثا- إيثار الحكمة

فهل معنى ذلك أن الحرص على البيئة والسعي إلى حياة أفضل إن لم يكن إلى الحياة الحقيقية، والبحث عن توازن جديد ونشوء قيم جديدة-هو ترياق جديد ودواء لكل داء؟ كلا بكل تأكيد، غير أنه يبشر على أي حال بتغير الاتجاه في المسار المتعرج والمضطرب دائما لتاريخ الحياة والعالم والأزمة الحالية هي أولا وقبل كل شيء دعوة إلى التروي والتأمل. فلئن كانت الأيديولوجيا تزيد بعض مسارات المستقبل وضوحاً، فهي تترك للإنسان حرية الاختيار: هي تطرح المشكلات وعلى الإنسان أن يحلها. غير أن التساؤل الذي يسود عصرنا لم يفرض نفسه قط هذا القدر من الجذرية: ما العمل؟ وكيف العمل؟

وأخيراً فإن البشرية مدعوة، وهي على مشارف الألف الثالث الميلادي، إلى أن تمسك بزمام مصيرها. فحتى الآن، كانت حتميات الطبيعة هي التي تنظم النوع في ديمغرافيته وفي علاقته بالبيئة. وكان الإنسان، شأنه شأن سائر الأنواع، يخضع لقانونها الصارم الذي يحدد عدد السكان تبعاً للموارد المتوافرة (المجاعات)، ويقضي على الأضعف بموجب مبدأ الانتقاء الطبيعي (وفيات الأطفال والأوبئة) ويعيد توزيع الأرض عن طريق أزمات عنيفة وتنافسات ضارية (الحروب والثورات). وبوسع الإنسان اليوم أن يقهر تلك الآفات التي يعرف الآن آلياتها ويعلم أنه سيروح حتما ضحيتها إن لم يتخذ في الوقت المناسب ما يلزم من تدابير لتحاشيها.

وهذا التساؤل حول المستقبل، وتلك القدرة على الاختيار التي ينفرد بها الإنسان، هي انفتاح الحرية. فشأن اليافع وحيداً إزاء مستقبله، وشأن آدم وحواء بعد أن كشفت عورتهما، هاهو الإنسان من جديد عار ووحيد أمام الخيار الحاسم، مضطر إلى قهر إغراء اليسر الذي يفضي إلى دوامة

الحتميات العارمة، والخيار الأساسي واضح: إما النظام المتعمد، و المتبصر، والحازم، والمقبول طوعاً، والذي يأتي وليد الخيال الإنساني والإرادة الإنسانية، وإما تنظيم الطبيعة العشوائي، والشرس، والعنيف.

ولكن نبذ هذه الكوارث يقتضي مجاوزة الأفراد والأمم دوافع غرزية خفية، ولاسيما غرائز القوة والسيطرة والتملك الإقليمية، بهدف إحراز النصر الوحيد الذي ينطوي على معنى، النصر الذي يحققه المرء على نفسه في معركة داخلية لا تحسم قط وتظل دائما المحرك الحقيقي للتقدم.

ويمكن أن تكون الإيكولوجيا في هذا المنظور-فضلاً عن كونها«علم السعادة»-علم الحكمة، فضيلة جميع الأزمنة وكل الشعوب، وثمرة التجارب الطويلة التي جمعتها البشرية على مر التاريخ، والقيمة الطبيعية والثقافية التي تسمو على جميع القوى وكل المعارف، ذلك أنها تعبر عن القدرة على إجراء خيارات سليمة ورزينة، لا عند اتخاذ قرارات قصيرة الأجل فحسب بل كذلك في اتخاذ قرارات تلزم مستقبل الجماعة، أي مستقبل أبنائنا. وقد وجدت الحكمة التي تعلي شأنها كل الحضارات وتكرمها الديانة اليهودية- في جورج فريدمان[8] محامياً موهوباً: فالحكمة هي وحدها القادرة على تلافي غلواء القوة ومخاطرها.

وكما كتب دنيس دي روجمون[9]: «القوة هي السلطة تمارس على الغير، أما السلطة التي تمارس على الذات فهي الحرية» ومرة أخرى نعود إلى زاد المسافر الذي لجأ إليه الإنسان دائما، نعود إليه عشية أعظم رحيل، رحيل الدعوة إلى الحرية.

الهوامش

(1) يرد عرض لهذه الإشكالية في كتاب س: Roger Klaine, Qualite de la Vie et Centre Ville, Institut-Europeen d'ecologie, Metz. (armand Colin, 1975)

(2) يستخدم Jacques Monod في كتابه le Hasard et la Nécessité عبارة Téléonomie (القصد اللاواعي) للدلالة على القصد الضمني لدى كل كائن حي، وهو قصد يرمي إلى أن «ينقل، من جيل إلى جيل محتوى الثبوتية الذي ينفرد به كل نوع».

(3) Roger Klaine, Qualité de la Vie et Centre Ville, op. cit.

(4) Biocénose : مجموعة من الكائنات الحية تشكل مجتمعاً يعيش في كنف معين تدخل معه في (Biotope) علاقات متبادلة.

(5) John Stuart Mill, Principes d'économie Politique, Cité dans Halte a la Croissance? Fayard, 1972.

(6) Philippe Saint-Marc, Socialisation de la nature, Stock, 1975, 2e end

(7) Roger Garaudy, Parole D'homme, Laffont, 1975.

(8) George Friedman, La Puissance et la Sagesse, Gallimard, 1970.

(9) Denis de Rougemont, Journal d'un Européen, Geneve, CVentre europeen de la culture, n °2/3, 1974.

12 الباب الضيق

«يغير المرء حياته عندما يغير قلبه. وعندما ننجح معاً في إحداث هذا التغير، فإننا نغير الحياة.»

بيير إمانويل

أولا- أسرار المخ

إن المنظورات التي عرضناها فيما تقدم تدعو إلى ثورة، أو بالأحرى إلى تحول في العقول والقلوب.. فالطريق المفضي إلى الأزمة طريق ضيق يحفه منحدر إلى الفاسد من ناحية وإغراء بالتصلب من الناحية الأخرى.

فما من حتمية بيولوجية أو ثقافية وما من تنظيم تلقائي سيتوصل بسحر ساحر إلى إعادة التوازن نظراً لأن الإنسان هو وحده صانع مصيره. كما أن ضروب السلوك الفطري لم تعد تكفي لتمكين الحيوان البشري من تسيير حياته بأمان. كذلك فإن العمليات البيولوجية الآلية لن تضمن تنظيما لا يعترض سبيله عائق. ومن جهة أخرى، يذكر الحديث عن التنظيم البيولوجي ضمنياً بعنف القوى الشرسة التي تدمر الطبيعة وتبيد السكان وتقلب النظام الاجتماعي بين الحين والحين. ومن الممكن ألا نفلت من تأثير تلك القوى أو أن يكون ملاذنا الوحيد من الكارثة الطبيعية كارثة سياسية: فتدهور الأعراف الديمقراطية وتفاقم القصور الاجتماعي يمكن أن يفضيا في العقود القادمة إلى تصلب السلطة الحاكمة إن لم يكن إلى استبدادها. غير

أنه يوجد طريق ثالث هو طريق الباب الضيق الذي يمكن إن نفتحه على مستقبل مغاير.

ولن يعدو إرساء أسس أخلاقية جديدة وأنثروبولوجيا جديدة أن يكون ملحة أو فكاهة ما لم يكن بوسع الإنسان أن يضطلع به. والواقع أن كل الدلائل تشير إلى أن لدينا وسائله مسجلة في برنامجنا الجيني أو في أدمغتنا على وجه التحديد.

- ثلاثة أمخاخ في مخ واحد

وفقاً لبول د. ماكلين[1] وهنري لابوري[2] نتج مخ الإنسان (homo sapiens) من تراكب ثلاث طبقات متمايزة، اكتسبها على التعاقب أثناء عملية التطور: الجذع المخي الموروث عن مخ الزواحف، وهو بالغ القدم ومركز الوظائف اللازمة للبقاء: الجوع والعطش والتكاثر والدفاع عن الموطن، والنظام الطرفي الذي يشترك فيه الإنسان مع الثدييات، وهو مركز الذاكرة والعمليات الآلية التي تنظم الحياة اليومية، والمخ الترابطي أو القشرة الحديثة التي ظهرت ببطء عبر تاريخ البشريات القادرة على التجديد والتصور والإبداع، وإجمالا على حرية التصرف، فهو مخ اللامتوقع واللامحتمل، و الذي بفضله يستطيع الإنسان أن يواجه المواقف الجديدة ويأخذ بنهوج أصيلة.

وهذه الأمخاخ الثلاثة على اتصال دائم فيما بينها، ولكنها تتداخل أيضا فيما بينها. فهي، كما يقول إدغار موران[3] هذه العلاقات المتبادلة المتدرجة تدرجاً طفيفاً بين المجموعات الفرعية الثلاث هي التي تتيح لنا الوقوف على المفارقة بين التعقل والخرف، والتناوب والتوافق الدائم بين العمليات المنطقية والدوافع الوجدانية والغرائز الحيوية البدائية. بين التنظيم والاختلال.

أتنظيم أم اختلال؟ فلنستكشف أولاً هذين الطريقين، ولنبدأ بالاختلال. هل من الممكن أن يشكل التطور الخارق للمخ البشري خطراً على النوع؟ إن الإنسان وقد وهب قدرة فذة على التكيف للبيئة وجرد من الأعضاء المفرطة التخصص مما يفتح أمامه آفاق تطور واسعة، يتميز بحجم وتنظيم مخه، فهذا الحاسب الإلكتروني الرائع الذي يتألف من 14 ألف مليون عصبة مع توافر إمكانات ترابط بينها تتحدى الخيال، هو السبب فيما حقق من إنجازات وأحرز من نجاحات يشهد بها التقدم الهائل للعلوم والتقنيات منذ القرن

الماضي. ولكن أليست هذه الآلة الرائعة بسبيلها إلى التسارع المفرط والاحتدام أمام أعيننا؟ ألا يبدأ سلسلة من التفاعلات التي يتعذر التحكم فيها ولا يشكل نمو اقتصاداتنا واختلال مجتمعاتنا سوى إسقاط لها على العالم الخارجي؟ أيحتمل أن يكون الحيوان البشري قد أسيئت برمجته؟

- مخ متضخم

يذكر تفاقم الإختلالات على هذا النحو بظاهرة فرط تضخم الأعضاء، التي يقدم التطور عدة أمثلة منها[4].

يندرج فرط تضخم عضو من الأعضاء أو وظيفة من الوظائف (hypertélie) في عداد انحرافات العملية التطورية. ومن أمثلتها الكثيرة في الطبيعة أن قرن الأيل وفرط نموه يعوق حركته ويضعف واحدة من وسائل دفاعه عن نفسه، الفرار، وكبر أقدام قمص البقول يربك سيره ويصعبه، ويؤدي قطعها بمقص إلى تيسير حركة ذوات الجناحين هذه التي تولد معوقة على نحو ما، وقد انقرض أو هو على وشك الانقراض عدد من الأنواع التي تعوقها أعضاء مفرطة التضخم (وإن تنافى مع الحكمة القطع بأن فرط تضخم الأعضاء هو سبب الانقراض أو على الأقل أنه سببه الوحيد): فيلة يثقل كاهلها حجم وسائل دفاعها. رينوصورات ذات جماجم تثقلها النتوءات، حشرات، مثل العنظوب، ذات تآشير ضخمة. فإلام سيؤول الإنسان؟

إن وجود ثلاثة أمخاخ لدى الإنسان، حتى وإن تنازعت، لا يمكن لعواقبه إلا أن تكون محدودة مادامت على مستوى الفرد. غير أن ما ينتجه المخ المترابط، بإعطائه الإنسان ترسانة هائلة من الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، قد أدى إلى تفاقم المزايدة. والمجازفة خطيرة يزيدها خطورة أن القشرة الجديدة لم تنم قدرتها على إحداث التكامل مع الطبقتين الأخريين. هكذا تجد البشرية نفسها مهددة بالدمار لأنها لم تنجح في تحقيق تطور منسجم ومتناسق لذات العضو الذي أضفى عليها أصالتها.

فهل سينتهي أمرها إلى الاختناق تحت وطأة منتجات المخ البشري؟ وهل سيؤدي تزايد طابع الاصطناع الذي يضفي على البيئة إلى تعريض توازنات الطبيعة والحياة للخطر؟ وهل سيقدم مجنون عاجز عن التحكم في «جهاز تفكيره» على إشعال فتيل حرب تؤدي إلى كارثة عالمية؟ إن الرهان مفتوح وكل شيء جائز بما في ذلك أفدح النكبات.

ومن جهة أخرى فإن التنظيم ممكن هو الآخر لأنه ماثل في تكوين المخ البشري. وينبغي لفهم آليته حق الفهم أن نتتبع ارتقاء المخ عبر التاريخ.

- من المثير-الاستجابة إلى الفعل الواعي

ولنبدأ بالضفدع، ذلك الحيوان البرمائي الأقرب إلى الأسماك والخاضع لحتميات صارمة. فبعض الضفادع تتغذى بدودة صغيرة حمراء. وقد عمد بعض الباحثين، بعد أن لاحظوا النشوة التي يحدثها منظر هذه الفريسة لدى الضفادع، إلى إبدال الطعم الطبيعي بطعم مصطنع من زجاج مسحوق ومطلي باللون الأحمر.

وانطلت الخدعة على الحيوان البائس فانكب على التهام الزجاج حتى دمي فمه ولكنه استمر بإصرار فيما بدأه دون أن يردعه عنه في أية لحظة ذلك الألم الذي يأتي كإنذار بالكف، ولم يستطع في هذه الحالة كسر الحلقة المفرغة لنظام تجيء فيه الاستجابة للمثير بصورة آلية بحتة، ويوصف بأنه نظام «المثير- الاستجابة».

أما السلحفاة فتنتمي إلى فصيلة الزواحف، فتحتل بذلك طبقة أعلى من طبقات تاريخ الحياة الحيوانية وتتمتع بمخ أكثر تطوراً، فهي تستطيع أن «تفسر» إشارة الألم وتكف عن الاستجابة لمثير غذائي. وإذا وجدت السلحفاة في موقف تجريبي شبيه بالموقف الذي وجد فيه الضفدع، فسوف تتخلى عن الفريسة القاتلة حالما يكشف لها الألم عن خطئها. وهكذا تبدأ عملية تنظيم وتظهر استجابة أصيلة تكسر الحتمية الصارمة لنظام «المثير- الاستجابة».

وبتجاوز عتبة جديدة في تدرج عالم الحيوان نصل إلى مستوى الثدييات حيث تمثل الرئيسات أرقى السلالات تطوراً. وعندما نعطي القردة عقاقير يمكن أن تحدث إدماناً لدى الإنسان، سرعان ما نشهد اكتساب ضروب سلوك جديدة لدى تلك الحيوانات. وحالما يكتشف القرد الفعلة التي تمكنه من حقن نفسه بجرعة من المادة المخدرة، لا يلبث أن يتعلمها بالنظر إلى المتعة التي تحققها له. غير أن هذا السلوك الجديد يتسبب في النهاية- بالإضافة إلى الإحساس بالمتعة-في إحداث تعول لا يستطيع الحيوان التخلص منه ويتجلى في أعراض خاصة بفترات العوز وتدفعه على الفور إلى حقن نفسه بجرعة أخرى من المادة المخدرة، ويظل يفعل ذلك إلى أن يعرض

صحته لخطر جسيم، ذلك أن مخه لا يمكنه من الربط بين إحساس العوز وبين المخدر الذي هو سببه الأصلي، ومن ثم فهو لا يربط بين سلسلتين مختلفتين من الأحاسيس: المتعة التي يسببها المخدر ثم الضيق الذي يسببه حرمان من المخدر.

ويحتل الإنسان مركز القمة في عالم الحيوان، فعندما يجد نفسه في ظروف مماثلة للظروف التي وجد فيها القرد سرعان ما ينسب إلى العقار، فضلاً عن المتعة الفورية التي يحدثها له، مشاعر القلق الحاد التي يطلقها الفطام أو العوز. فإن وجد في نفسه الشجاعة الكافية، وربما أيضا مع اللجوء إلى علاج مناسب، فسيضع حداً لحالة التبعية التي يعاني منها وينهي بذلك عبوديته للمخدرات. فالإنسان كما يذكرنا لودفيغ فون بيرتالانفي [(5)] «ليس مستقبلاً سلبياً للمؤثر الذي يأتيه من العالم الخارجي وإنما هو قادر على خلق عالمه الخاص به.

ويتيح لنا ذلك قياس الشقة التي قطعت منذ السلوك المقولب الصادر عن الضفدع. فمن مرحلة إلى المرحلة التي تليها يتحسن المخ ويتعقد ويجيد أداءه، ثم يكتسب عند بلوغه الإنسان إمكانات جديدة وأصيلة تفتح أمامه، مع استمرار تطور التنظيمات الطبيعية الكبرى، آفاق الإبداع والتصور والحرية.

- البحث عن معنى الحياة

غير أن الإنسان نتاج للثقافة. فالحيوان البشري يكون عند مولده ناقص النضج فلا تكشف إمكاناته، حتى وإن كانت مبرمجة على مستوى الجينات، إلا في بيئة مادية ووجدانية وثقافية ملائمة ومقابل بذل جهد متواصل. ويعود لدينا أمر تهيئة الظروف المؤاتية وحفز هذا الجهد من أجل«أن يستطيع كل إنسان يحمل في طواياه عبقرية موزار أو موهبة رفائيل. أن يعبر عنها إلى أقصى حدود التعبير على حد قول كارل ماركس.

وما يصدق على الفرد يصدق أيضا على البشرية. فإنسان نياندرتال ظل قريبا من الحيوان غير أنه منذ الثورة النيوليتية (في العصر الحجري الحديث) التي يبدو حقا أنها انطلقت في وقت واحد في بقاع شتى من الكرة الأرضية، تتساءل جميع الحضارات (التقليدية) عن معنى حياة البشر الذي وجدته كلها في اتفاق الإنسان مع العالم وإن أعطت تفاسير مختلفة

لهذا العالم.

وفي عهد أقرب إلينا، طرح الإغريق على أنفسهم الأسئلة الكبرى التي تثير تفكيرنا عن الحياة والموت والحرية، وحاول الرواقيون إذ أحسوا ضرورات اتقاء البشر، أن يقدموا «أجوبة صائبة»، صائبة بمعنى السداد والاستقامة والشجاعة. ثم تأتي المسيحية التي تصور في رؤية دينامية وأخروية ضرورات السداد والعدالة. فبالنسبة إلى المسيحيين، يبدو معنى الحياة الذي ظل لغزاً حير الأذهان في الأزمنة الإغريقية الرومانية القديمة، واضحاً كل الوضوح. ومع ذلك فإن تعاليم اليهودية والمسيحية تسجل عبر تطورها التاريخي قطيعة مع الطبيعة. فإذ تحرر الإنسان من جميع الالتزامات عدا التزامه إزاء ربه وإزاء إخوته، شرع في التحرر من قيود الطبيعة، ولكنه وجد أيضا في هذا المسعى، عن وعي أو عن غير وعي، مبرراً لغريزة السيطرة لديه، ومن ثم التحوير المتكرر لرسالة الإنجيل التي تظل مع ذلك أنشودة الحرية العظمى.

ونحن اليوم مهددون بالموت من جراء أعمالنا حيث يتعين علينا أن نحرر أنفسنا من أنفسنا ذاتها. فهلا وجدنا في التوازن السليم بين قوى الطبيعة وقوى الفكر الاستخدام الملائم للحرية؟

ثانيا- تفتح الحرية

إن لفظة الحرية لفظة مبهمة، فشأنها شأن كلمة الحب التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كنا نمارسه أم نتخذه مصدراً للإلهام، وشأن الديمقراطية التي يختلف معناها تبعاً لما إذا كانت لبرالية أم شعبية، وشأن الاشتراكية الحافلة بالمعاني والأماني المتضاربة، تندرج الحرية في عداد الألفاظ المحورة. فحرية الإباحيين ليست حرية اللبراليين، وحرية الملوك ليست حرية القديسين، فالأقوياء يستشهدون بها لتحقيق مآربهم، في حين أن المتواضعين، كالرهبان مثلا، يفكرون على العكس من ذلك في خدمتها وفي استحقاقها بحرمان أنفسهم من كل شيء. وبالنسبة إلى اليافع تعني الحرية الحق في انتهاك المحرمات في حين يرى فيها الفيلسوف الكانطي التزاماً صارماً بالقانون. ومن جهة أخرى فإن هذه اللفظة ذات المقاطع الثلاثة تحرك آمال ملايين البشر الذين مازالوا يقولون مع بول إلوار.. على الجدران نسجل

اسمك أيتها الحرية.

- الحرية المعززة

تشير الحرية هنا إلى القدرة، في أوضاع الأزمة عموماً، على مجاوزة عبء الاغتراب الذي يقترن بعاداتنا وبأفعالنا الآلية. فهي تحطم الحلقات المفرغة وتقتضي إعمال الخيال والإبداع. وهي تضفي فجأة، أمام أنظارنا المندهشة، مصداقية على نماذج سلوك فردية وجماعية جديدة. وهي تدفع مصائرنا إلى ما وراء الحدود التي ترسمها لها النظم ومن ثم تفضي بنا إلى مستقبل مفتوح. وهي تتجاوز الدلائل الزائفة التي تراوح فيها المجتمعات مكانها وتصبح رهينة لها. وقصارى القول أنها توسع مجال الممكن إلى مالا نهاية من خلال التعمق في أغوار النفس.

الحرية هي القدرة، التي تنمو ببطء على إعادة ترميز القيم، على التروي في الحكم، على الكف عن رؤية الذات على ضوء النظام السياسي الاقتصادي سواء كنا نحن الذين أقمناه أم أخضعنا له، وسواء كنا نعزه أو نشجبه. وعندئذ لا نسعى إلى زيادة الأزمة بتعميق التناقضات الاجتماعية بهدف وضع حد للاقتصاديات الآلية وما تتمخض عنه من نظم سياسية، فالحرية ليست ثورية. ولن نسعى إلى إنقاذ النظام بإدخال سلسلة من الإصلاحات المرتجلة عليه، فالحرية لا تنشد الإصلاح. إنها تضع نفسها كلية خارج هذه الإشكالية وتلك العلاقة الجدلية ولم تعد تنشد مراجعها في النظم القائمة. وذلك هو ما تسميه السيبرنية تغييرا للمقياس.

وتتضح رهافة الحس الجديدة هذه لدى عدد كبير من معاصرينا، وهي تعلن عن تفتح ثقافة جديدة. فقد حان أوان التشكيك والتساؤل، وعلى كل فرد أن يتساءل عن معنى الحياة وعن معنى حياته. غير أن هذا التساؤل يظل عديم الجدوى ما لم تترتب عليه تغييرات عميقة في المواقف والسلوك. وإحداث هذه التغييرات أمر ممكن بالنظر إلى أن الإنسان ينفرد بامتياز مهم يتمثل في قدرته، إن لم يكن على تعديل برنامجه الجيني، فعلى اختيار بيئاته ووضع نفسه بحرية في ظروف مؤاتية لأساليب العيش والإحساس والتصرف الجديدة.

- الدعوة إلى المجاوزة

وعندئذ تبدو الحرية على أنها القدرة على مجاوزة الحدود الضيقة

للامتلاك والسيطرة أي، فيما يتعلق بالحيوان البشري، مجاوزة حدود موطنه، فهي تتيح له بعبارة أخرى ألا يتصلب-كما يفعل أحياناً إلى حد العصاب- بصدد التراث الموروث والممتلكات المجمعة والحقوق المكتسبة التي يحدث أحياناً أن تضطرنا ضرورات المشروع الجماعي، أو مجرد مقتضيات العدالة البسيطة، إلى التخلي عنها ولو جزئياً. صحيح أنه قل من الناس من يفعل ذلك عن طيب خاطر. ومن جهة أخرى فإن تكديس الامتيازات، الذي يتم دائما على حساب الآخرين، إنما يفضي إلى طريق مسدود، وهو يؤدي بنا منذ الآن إلى توتر لا يحتمل في العلاقات الاجتماعية، توتر لا يمكن تهدئته إلا بانفتاح أكبر على الآخرين.

وقد أعلن هذه الحقيقة الأولية جميع المذاهب الفلسفية والأخلاقية وكافة الديانات. وهي تستحق التذكير بها في عصر تدير فيه مجتمعات الاستهلاك-بما تتسم به من نهم وأنانية - ظهرها بلا تعقل للضرورات الأخلاقية التي تنظم منذ فجر التاريخ «إرادة العيش معا».. وبالنسبة إلى من لا يريدون ذلك، ضرورة التعايش.

وقد لاحظ رينيه دوبوس في كتابه Choisir d'etre humain[6] أن هذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في جميع الأديان الكبرى.

«فكل ما تريدون أن يفعل الناس بكم فافعلوه أنتم بهم؟ فإن هذا هو الناموس والأنبياء.» إنجيل متى، الفصل السابع، 12 (المسيحية).

«إن ما تراه أنت بغيضاً، لا تفعله بجارك. ذلك هو مجمل الشريعة وما بقي فشرح وتفسير. التلمود، السبت 31 (أ) (اليهودية).

«ذلك هو جوهر الواجب: لا تفعل بالآخرين ما يلحق بك أنت الأذى.» ماهابهاراتا، 1517، (البراهمانية).

«هاهو بالتأكيد المبدأ الأساسي للحب: ألا نفعل بالآخرين مالا نود أن يفعلوه بنا». أنالكتيس، 15,23 (الكونفوشيوسية).

«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». حديث شريف (الإسلام).

«اعتبر أن جارك يكسب عيشك أنت ويفقد ما تفقد». «تاي شانغ كان ينغ بيين»(الطاوية).

«الطبيعة الطيبة هي وحدها التي تكبح جماح نفسها كي لا تفعل بالآخرين

شيئاً لا يكون فيه خيرها». دادستان-إ-دينيك، 94, 5 (الزرادشتية).

ومن دواعي القلق أننا لم نعد نرى هذا المبدأ في المبدأ الأيديولوجية الكبرى المعاصرة، كما لو كان التقدم التقني يعفينا من التصرف وفقاً للمبادئ الأخلاقية، وهو تصرف يظل القاعدة الذهبية للنوع البشري إذ من دونه يعود القهقرى إلى قانون الشدة والعنف..

وفي اللحظة التي نتعرض فيها لرؤية عودة البقرات العجاف إن لم يكن فرسان نهاية العالم، يجدر بنا أن نشكك في مكتسباتنا، سواء أكانت مواقف أم عادات أم حقوقاً أم ممتلكات، ولنبدأ بأهون تصرفات حياتنا اليومية.

- الإصرار

يعرف المدخن مدى صعوبة الكف عن التدخين، ومع ذلك فإن هذا الجهد اللاإرادي استطاع الكثيرون فرضه على أنفسهم تلبية لضرورة صحية شخصية يغلب أن تكون ضرورة ملحة تتعلق بسلامة القلب على سبيل المثال. أفلا يمكن بذل جهود مماثلة لصالح الجماعة، أي للصالح المشترك؟ صحيح أن من المزعج للمرء أن يضطر إلى تغيير عاداته، مثلاً عندما يخصص شارع للمارة فيمنع مرور السيارات أو وقوفها فيه. بل قد يضطر صاحب السيارة نتيجة لذلك أن يستأجر مر أبا. ومع ذلك فإن بعث المدن إلى الحياة له ثمن.

ويوضح لنا مواقفنا توضيحاً تاماً ذلك المثل التافه: فعندما يصبح وضع ما غير محتمل-وهو في هذه الحالة، الازدحام والضوضاء والتلوث وعرقلة سير السيارات بصورة مستمرة-فإن التنظيم الجديد يقبل عن طيب خاطر برغم جهود التكيف التي يقتضيها.

ذلك أن الإنسان مطبوع على ألا يسلم بالواقع إلا عند الحدود القصوى: فهو يرجئ عمداً ما يلزم اتخاذه من تدابير إلى أن يفرضها عليه حدث بالغ الخطورة. وتلك هي بالفعل مجازفة الأزمة الراهنة. أسنغير موقفنا في الوقت المناسب أم ننتظر إلى أن نبلغ حافة الهاوية؟ صحيح أن الوعي بالأخطار يتزايد وآليات التكيف تأخذ مكانها، غير أنه ينبغي ألا ننسى آلة الموت الرهيبة-القتل بالملايين-التي تكدس أسلحة الدمار، ولا جسامة المخاطرة التي ينطوي عليها الرهان النووي الذي ينشر أسلحته في بلدان العالم كافة.

إن الإصرار على مواصلة دفع أخطر تكنولوجياتنا إلى غايات أبعد وبمزيد من السرعة دائما يدعو إلى تنظيم سريع وحاسم. وهناك من التوجهات ما يجب أن نعرف كيف نتخلى عنها: وذلك شكل من أصعب أشكال المجاوزة، ولكنه في الوقت نفسه من أشدها ضرورة.

ثالثا- نحو ثقافة طليعية

إن هذا النداء إلى المجاوزة الذي كثيراً ما يطلق في تاريخ البشر وقليلاً ما يسمع، يجد اليوم صدى مؤاتيا في مجموعتين من الظواهر المتزامنة التي تضفي على احتمالات التجديد من المصداقية ما لم تضفه عليها من قبل.

أولا، خطورة الأزمة التي تصيب الغرب في أيديولوجياته وفي أعماله. فهي تضطرنا إلى مزيد من الوعي فتيسر اتخاذ تدابير جديدة واعتماد مواقف ونهوج جديدة (توزيع أفضل للعمالة، تضامن الموظفين مع العمال لا المؤسسات التي تعاني من صعوبات، قلب المواقف إزاء الطبيعة وإزاء المال..) ونحن نستشف من خلال المشروعات التي تنشأ تلقائياً هنا وهناك سعياً جديداً نحو التضامن والتنظيم الجماعي مما يبشر بمقدم المجتمعات بعد الصناعية. ومن دواعي الأسف أن هذه الغايات الجديدة لا تلقى من الجهات العليا ما هي جديرة به من التأكيد والتشجيع. ذلك أن المسؤولين السياسيين على اختلاف مشاربهم سوف يساعدوننا، إن هم تذرعوا بالشجاعة، على اجتياز تلك الورطة التي نوجد فيها وتتجاوز كثيراً إطار البديل الأيديولوجي الضيق الذي يريدون حصرنا فيه.

والأهم من ذلك أن قسما لا بأس به من النشء والشباب يستبعدون تلقائياً نماذج التركيز على الإنتاج من خلال الإكثار من مخططات وتجارب تشكل علامات مبشرة بـ «ثقافة طليعية»، فالمهمشون الجدد في أمريكا، الذين حلوا محل الهيبي، يؤكدون تميزهم وتفردهم بإطلاقهم اسم «المسوخ» (Freaks) على أنفسهم. ولما كان المسخ في الطبيعة يأتي نتيجة للطفرات الجينية، فهل لنا أن نستنتج من ذلك أن «الطوافر هم بالفعل بين ظهرانينا». ودون الذهاب إلى هذا الحد في الإيحاء بهذه الحلول المتطرفة، نرى أن مواقف الشباب الجديدة إزاء. الطبيعة والمال والعمل والتكنولوجيا والحياة

الترابطية والمجتمعية، وإزاء الحب بل والقداسة، إنما هي علامات لرهافة حس جديدة ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية [7] وهي بسبيلها اليوم إلى الانتشار في العالم الصناعي. إلام ستؤول تلك التجارب التي تنبجس منها الحياة في شكلها البدائي كما تفعل دائما في اللحظات الحاسمة للتطور البيولوجي أو التاريخي، وبطبيعة الحال بكل ما تتسم به من غموض تتميز به فترات الانتقال والتجارب التجديدية؟ ما من أحد يعلم! فعلى حين أن النظم الاقتصادية الاجتماعية تتصدع أمام أعيننا وتلقى ظلال من الشك على تصرفاتها الآلية وحتمياتها، يبتدع رجال ونساء يتزايد عددهم يوماً بعد يوم انتقالهم إلى حرية جديدة وتيقظهم لقيم مغايرة.

ولعل ذلك هو الذي حدث في كل حقبة من حقب التاريخ العظمى. فقد بين موريس بلان [8]، في تحليله لعالم الإقطاع في العصر الوسيط المبكر، كيف انتهى الأمر بالتيارات الهامشية التي تسببت في نشوء الرهبنة والغزل الرقيق والكيمياء القديمة إلى إحراز النصر. «إن هذه الإندفاعة الثقافية التي ظلت طويلا تنشط على هامش المجتمع سوف تزدهر فيما بعد في الحركة التبشيرية الجامعة بين الروحانية والتجارة، والتي انتهت في أواخر القرن الخامس عشر باكتشاف العالم الجديد. كما بشرت بقدوم الحركة العلمية والتكنولوجية لعصر النهضة وظاهرة الإثارة الجنسية التي كانت سمة الفن والأدب الأوروبي أثناء تلك الفترة.

لقد فرضت نفسها بلا عائق في أوائل القرن السادس عشر وانشقت مياهها الخليط عن عالم جديد».

ومن الممكن أن يكون التيار الإيكولوجي بدوره، في التنوع الخصب «لمياهه الخليط» علامة مبشرة باكتشاف عالم جديد يستطيع فيه الإنسان، إذ يوسع مجال تطبيق القيم التقليدية-من النزعة الإنسانية إلى حماية الطبيعة ومنها إلى رعاية الكون، أن يتصالح مع نفسه في الوقت ذاته. ومن جهة أخرى، كثيراً مالا تكون تلك القيم سوى إعادة اكتشاف لثوابت أساسية غفل عنها لحظات في غمرة نمو مادي وتنمية مادية أفلت زمامهما: ثوابت التوازنات الكبرى للطبيعة التي يتهددها الخطر اليوم، وثوابت عطية الحياة المجددة والمقدمة بلا مقابل، في هشوشتها العابرة وفي تنوعها اللانهائي، وثوابت التطلعات الإنسانية الكبرى ليس فحسب إلى التملك والسلطان بل

وإلى التشاطر والتبادل وإلى الابتهاج والفرح والحب.

عندئذ ترتسم فرص قيام مجتمع أكثر عدلاً واتساماً بالطابع الإنساني.

- «انشد المزيد من داخلك»[9]

إن حلول الأزمة العالمية لن تتمخض عنها الحاسبات الإلكترونية التي ستسهم مع ذلك في إيجادها. ويعكف آلاف المستقبليين في شتى أنحاء العالم على استشارة مصادر وحيهم. وتصطف الأرقام إلى ما لانهاية. وتفتح مؤشرات الحركة الاقتصادية، والإستيفاءات، والتوقعات، والسيناريوهات أمام«الخيال التقني»للإنسان العامل آفاقا لا حدود لها. وتتراكم التشخيصات والتكهنات على مكاتب رؤساء الدول في حين يهرع الخبراء إلى مكاتبهم ليقدموا استنتاجات قاطعة سرعان ما تكذب.

وثمة بعد آخر ينطوي عليه قلب الإنسان: البعد المنسي. وكان القصد من هذا الكتاب هو اكتشاف هذا البعد والعمل على تفتحه وازدهاره. ولاشك أن هذا القصد يشكل كذلك المعنى الحقيقي للتاريخ: تاريخ دخولنا البطيء مجال الحرية. فهل سننجح في الوقت المناسب في إحداث هذا التغيير أم سنفنى وقد سحقتنا أعمالنا وقتلتنا جسارة تكنولوجياتنا ومزقنا غضب من لا يملكون شيئاً وضراوة من يملكون كل شيء؟ تلك هي الفرضية المتشائمة، وهي ليست مؤكدة ولكنها ليست مستحيلة.

فالإنسان لا يزال كما وصفه شوبنهاور«ذلك الحيوان المأساوي الذي ليس لديه من الغريزة ما يمكنه من التصرف بأمان، وليس لديه بعد من العقل ما يمكنه من تحمل أعباء غرائزه. والإنسان المكتمل، أو الإنسان الكامل كما كان يقال في الماضي، لا يتوقع وجوده إلا في آفاق المستقبل البعيد. ويظل اليوم ذلك الكائن الناقص، الضائع بين الحيوانية والربانية، حبيس الغرائز العدوانية والتملكية التي ورثها عن أسلافه الرئيسات وضاعفها بسلاح معارفه.

ويحس هايدغر هشوشة حال الإنسان وغموضها عندما يكتب: «إننا نصل إلى الآلهة بعد فوات الأوان، ولكننا نصل قبل الأوان إلى الكائن الأسمى الذي يشكل الإنسان مستهل قصيدته.

وهي قصيدة بدأت منذ بدء الكون وتجري الآن إعادة كتابتها حسبما كتبه إدغار موران[10]: «إن فلسفتنا تنهار كلها أمام أعيننا وإن أمكن ميلاد

كائن جديد. وتتمثل المشكلة الحقيقية، المشكلة الوحيدة التي لا صلة لها بالتقنيات، في نموذج الإنسان، أو بالأحرى نموذج ما بعد الإنسان (posthominien) الذي يتعين إيجاده.. فهذا النموذج ينبغي أن يكون النتاج الملموس للمذهب الإنساني في نفس اللحظة التي يتهشم فيها ذلك المذهب.

ونموذج الإنسان هذا يجري تشكيله منذ آلاف السنين. ففي كل لحظة، وخاصة في فترات التاريخ الساخنة، يباعد ضغط لا يقاوم تفرضه الحياة على غفوتنا بيننا وبين ما اعتدنا عليه وما ارتحنا إليه. وشأن شوكة في لحمنا، يدفعنا هذا الضغط إلى الأمام، ويكلفنا ذلك جهداً شاقاً وعسيراً.. غير أنه لولا أن ذلك هو قانون العالم، لظلت العناصر الخاملة تطفو إلى الأبد على سحابة هيدروجين، بلاوعي وبلا حياة. ومع ذلك، هاهو الإنسان، وها هو مدعو إلى التقدم إلى الأمام «إلى الأمام دائما!» كما قال تيار دي شاردان، وإذ تلح عليه أزمة الحضارة التكنولوجية، يضطر إلى اجتياز مرحلة جديدة، إلى أن يتخلى من جديد، كما فعل من قبل مراراً، عن حب تقاليده.. وحبذا لو أفضى ذلك أخيراً إلى إحياء تقليد الحب؟ أفليست الحاجة الوحيدة التي يحملها كل إنسان في قلبه ولا يمكن أن تقهر بعد الرغبات المادية التي يحاول نشاطنا الاقتصادي المحموم إشباعها، هي حاجة المرء إلى أن «يحب ويحب» ؟

وفي اللحظة التي تتعصب فيها البشرية في يأس إزاء ماضيها، تتقصى مستقبلها في قلق وجزع. ويساعد على استهلال الطريق نص رائع يجمع في آن معاً بين الأنثروبولوجيا والشعر، كتبه كازانتساكيس: إنه ينفخ في السماء وعلى الأرض، قي قلوبنا وفي قلب كل منا، نفخة هائلة نطلق عليها اسم الله، صيحة عظيمة، صوت.

لقد أراد النبات أن ينام ساكناً على شاطئ المياه الراكدة، ولكن الصيحة المنبجسة هزته من جذوره: اذهب من هنا، أبرح الأرض، امش! وطوال آلاف وآلاف السنين، اندفعت الصيحة بصخبها، وهاهي الحياة، بحكم الرغبة وحب الكفاح، تترك النبات ساكنا في مكانه؟ وتحررت الحياة. وانغرست الصيحة الرهيبة، بلا شفقة ولا رحمة، في المواضع الحساسة من النبات قائلة: اترك الوحل، قف على قدميك، أنجب ما هو أعظم منك! واستمر ذلك آلاف وآلاف القرون، وها هو الإنسان يظهر، مرتجفاً على قدمين

تعجزان عن حمله. وواصل الجد والسعي طوال آلاف السنين ليبرح الحيوان الذي يسكنه كما يخرج السيف من غمده. ويصيح الإنسان في يأس: إلى أين أتجه؟ لقد بلغت القمة التي يمتد السديم فيما وراءها فيبعث الخوف في نفسي! انهض، صاح الصوت، انهض وامش، إنه أنا الذي يوجد فيما وراء القمة!

الهوامش

(1) Paul-D. Maclean, Centre Royaumont pour une science de l'homme, L'Unite' de. l'homme, Le Seuil, 1974.

(2) Henri Laborit, Les Comportements. Biologie, physiologie, pharmacologie, Masson, 1973.

(3) Edgar Morin, Le Paradigme Perdu: la nature humaine, Le Seuil, 1973.

(4) أثيرت فرضية فرط «تضخم المخ البشري»أثناء محادثة مع زميلي البروفسور ستانيسلاس، الأستاذ بكلية الصيدلة في تولوز. وشجعتني صداقته لي على أن أعرض هذه المسألة في هذا المكان. (ج. - م. بيلت).

(5) L.Von Bertalanffy, Théorie générale des systémes, Dunod, 1973.

(6) Rene Dubos, op. cit

(7) Ch. Reich, Le Regain americain, Laffont, 1971.

(8) Maurice Blin, op. cit.

(9) شعار مدينة بروج.

(10) Edgar Morin, Journal de Californie, op. cit

المؤلف في سطور:

جان – ماري بيلت

- أستاذ البيولوجيا النباتية وعلم العقاقير في جامعة ميتز بفرنسا.
- رئيس المعهد الأوروبي للإيكولوجيا.
- نال على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا.

المترجم في سطور:

السيد محمد عثمان

- ليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة القاهرة 1946.
- دبلوم في التربية وعلم النفس من جامعة عين شمس 1948.
- دبلوم في الأدب الإنجليزي من جامعة أكسترا بإنجلترا 1952.
- اشتغل بالتدريس في وزارة التربية والتعليم بالقاهرة (1948- 1958).
- التحق بمنظمة اليونسكو سنة 1958، في قطاع التربية أولا (1958-1969) ثم رئيساً لقسم الترجمة العربية بها (1970-1981)(ومحرراً للطبعة العربية من رسالة اليونسكو (1982-1986).
- شارك في العديد من مؤتمرات اليونسكو حول برامج التربية والتعليم، بوصفه معنيا بهذا المجال إلى جانب كونه مترجما.
- ترجم وراجع كتبا عدة في مجال التربية سواء منفردا أو بالمشاركة مع آخرين.



مقدمة في علم التفاوض
التفاوض السياسي
و الاجتماعي

تأليف:

د. حسن محمد وجيه

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب بالبحث، من وجهة نظر شمولية، المشكلات البيئية والإيكولوجية التي تواجه عالم اليوم. «فإنسان اليوم يرتكب في حق البيئة اعتداءات متعددة لا تقارن-لا من حيث طبيعتها ولا من حيث مداها-بما ارتكبته الأجيال السابقة. وينتقد المؤلف مجتمع الاستهلاك باعتباره المصدر الرئيسي لهذه الاعتداءات، ويفند الرأي القائل بإمكان استمرار النمو الاقتصادي إلى مالا نهاية.

ويرى المؤلف أن وقائع العقد الماضي-ظاهرة المطر الحامضي، وكارثة تشيرنوبيل، وما يتهدد المناخ العالمي وطبقة الأوزون من تغيرات معاكسة-قد أثبتت أن حماية البيئة لم تعد «مجرد اختيار للبلدان ذات الإقتصادات القوية أن تأخذ به إن شاءت»، وترتب عليها عكوف العمليين والمسؤولين السياسيين «على فحص الأمراض التي يعاني منها كوكب الأرض وعلى دراسة الإسعافات الأولية التي يتعين تطبيقها لتجنب وقوع الكارثة».

ويأخذ المؤلف في مناقشته للموضوع بنهج جامع بين فروع العلم، فهو «ينتقل من البيولوجيا إلى العلوم الاجتماعية سعيا إلى التوفيق بين شقيقتين متعاديتين، ويمزج في بوتقة واحدة كلاً من الاقتصاد والإيكولوجيا، ويتطرق إلى الفلسفة آملاً أن يجد لديها مبدأ أخلاقيا جديداً، أو حتى نظرية جديدة في علم الإنسان.

وقد نال المؤلف على هذا الكتاب الجائزة الأوروبية للإيكولوجيا.